



النَّحْو





منشورات جامعة دمشق
كلية الآداب

النَّخْرُو

الدكتور
أيمن عبد الرزاق الشوّّا
مدرس في قسم اللغة العربية

الدكتور
إبراهيم عبد الله
أستاذ في قسم اللغة العربية



مسرد مباحث الكتاب

١٣	مقدمة الكتاب
١٤	الجملة في الدراسات اللغوية
١٥	البلاغة العربية بلاغة الجملة
١٥	بين النحو وعلم المعاني
١٦	النحويّ ودراسة الجملة
١٧	معنى الجملة
١٩	الشبه بين المفرد والجملة
٢٠	أسرار الإخبار بالجملة مكان المفرد
٢٠	بين للتوحيب والتأليف
٢١	بين التأليف والتركيب
٢١	التركيب على نوعين
٢١	مراتب تأليف الكلام
٢٢	صور تراكيب الكلام مفصلة في أقسام
٢٣	صور ارتباط الجمل
٢٤	بين دراسة اللفظ المفرد ودراسة الجملة
٢٦	تفسير الجملة وذكر أقسامها وأحكامها

٢٩	انقسام الجملة إلى اسمية وفعلية وظرفية
٣١	ما يجب على المسؤول في المسؤول عنه أن يفصل فيه
٣٦	انقسام الجملة إلى صغرى وكبرى
٤٠	انقسام الكبرى إلى ذات وجه، وذات وجهين
٤١	الجملة التي لا محل لها من الإعراب
٤١	الأولى: الابتدائية
٤٩	الثانية: المعترضة
٦٨	الثالثة: التفسيرية
٧٦	الرابعة: المجاب بها القسم
٨٥	الخامسة: الواقعة جواباً لشرط غير جازم
٨٦	السادسة: الواقعة صلة لاسم أو حرف
٨٨	السابعة: التابعة لما لا محل له
٨٩	الجملة التي لها محل من الإعراب
٨٩	الأولى: الواقعة خبراً
٩٠	الثانية: الواقعة حالاً
٩٢	الثالثة: الواقعة مفعولاً
١٠٤	الرابعة: المضاف إليها
١١١	الخامسة: الواقعة بعد الفاء أو إذا جواباً لشرط جازم

١١٤	السادسة: التابعة لمفرد
١١٨	السابعة: التابعة لجملة لها محل من الإعراب
١١٩	الجملة المستثناة والجملة المسند إليها
١٢٢	حكم الجمل بعد المعارف وبعد النكرات
١٣٠	ذكر أحكام ما يشبه الجملة، وهو الظرف والجار والمجرور
١٣٦	هل يتعلّقان بالفعل الناقص
١٣٦	هل يتعلّقان بالفعل الجامد
١٣٧	هل يتعلّقان بأحرف المعاني
١٤٢	ذكر ما لا يتعلّق من حروف الجر
١٤٥	حكمهما بعد المعارف والنكرات
١٤٦	حكم المرفوع بعدهما
١٥٠	ما يجب فيه تعلّقهما بمحذوف
١٥٢	هل المتعلق الواجب الحذف: فعل أو وصف
١٥٤	كيفية تقديره باعتبار المعنى
١٥٨	تعيين موضع التقدير
١٥٩	ذكر أمور كلّية يتخرّج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية
١٥٩	القاعدة الأولى: قد يُعطى الشيء حكم ما أشبهه في معناه أو في لفظه، أو فيهما

١٧٣	القاعدة الثانية: أن الشيء يُعطى حكم الشيء إذا جاوره
١٧٧	القاعدة الثالثة: قد يشربون اللفظ معنى لفظ فيعطونه حكمه ويسمى ذلك تضميناً
١٨٠	القاعدة الرابعة: أنهم يغلبون على الشيء ما لغيره؛ لتناسب بينهما، أو اختلاط
١٨٤	القاعدة الخامسة: أنهم يعبرون عن الفعل بأمور
١٨٨	القاعدة السادسة: أنهم يعبرون عن الماضي والآتي كما يعبرون عن الشيء الحاضر
١٩٠	القاعدة السابعة: أن اللفظ قد يكون على تقدير وذلك المقتر على تقدير آخر
١٩٢	القاعدة الثامنة: كثيراً ما يغنر في الثواني ما لا يغنر في الأوائل
١٩٤	القاعدة التاسعة: أنهم يتسعون في الظرف والمجرور ما لا يتسعون في غيرهما
١٩٨	القاعدة العاشرة: من فنون كلامهم القلب
٢٠٣	القاعدة الحادية عشرة: من مَلَح كلامهم تقارض اللفظين في الأحكام
٢٠٨	الجملة بين الحذف والإثبات
٢١٠	حذف جملة القسم
٢١١	حذف جواب القسم
٢١٣	حذف جملة الشرط
٢١٥	حذف جملة جواب الشرط

٢١٨	حذف الكلام بجملة
٢٢٠	حذف أكثر من جملة
	روابط الجملة بما هي خبر عنه:
٢٢٢	الضمير
٢٢٥	الإشارة
٢٢٦	إعادة المبتدأ بلفظه
٢٢٧	عموم يشمل المبتدأ
٢٢٧	أن يعطف بفاء السببية جملة ذات ضمير على جملة خالية منه أو بالعكس
٢٢٨	العطف بالواو
٢٢٨	شرط يشتمل على ضمير
٢٢٩	أل النائية عن الضمير
٢٢٩	كون الجملة نفس المبتدأ
	الأشياء التي تحتاج إلى رابط:
٢٣٠	الجملة المخبر عنها
٢٣٠	الجملة الموصوف بها
٢٣٢	الجملة الموصول بها الأسماء
٢٣٣	الجملة الواقعة حالاً
٢٣٥	الجملة المفسرة لعامل الاسم المشتغل عنه

٢٣٦	بدلاً البعض والاشتمال
٢٣٧	معمول الصفة المشبهة
٢٣٨	جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء
٢٣٩	العاملان في باب التنازع
٢٤٢	ألفاظ التوكيد الأول
٢٤٤	عطف الخبر على الإنشاء
٢٤٩	عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس
٢٥٢	نصوص تتعلّق بإعراب الجمل
٢٥٢	أقسام الجملة
٢٥٨	الجملة الواقعة خبراً
٢٥٨	رابط الجملة الواقعة خبراً
٢٦٠	الجملة الواقعة صفة
٢٦٤	الجملة الواقعة حالاً
٢٧٠	جملة الصلة
	نظرات في معاني الأدوات والحروف:
٢٧٧	تمهيد
٢٧٨	في حدّ الحرف
٢٨١	في تسميته حرفاً

٢٨٢	في جملة معانيه وأقسامه
٢٨٣	في بيان عمله
٢٨٤	في عدة الحروف
٢٨٥	من مزايا الحروف
٢٨٧	الغرض من حروف المعاني دراسة بعض الأدوات:
٢٨٨	لَمَّا
٢٩٧	يَا
٢٩٩	السين المهملة
٣٠١	سَوْفَ
٣٠٣	نظرات في أسماء الأفعال في اللغة العربية:
٣٠٣	أسماء الأفعال
٣٠٤	هل لأسماء الأفعال قسم خاص بالكلمة
٣٠٦	تقسيم أسماء الأفعال من حيث وضعها
٣١٠	أقسام الأفعال من حيث زمانها
٣١١	أحكام اسم الفعل
٣١٧	الفائدة من أسماء الأفعال
٣١٨	تعريف المعاصرين



مقدمة الكتاب

هذا كتاب النحو للسنة الثانية في قسم اللغة العربية في لبوسه الجديد، يستوفي مفردات المنهاج المقررة، أثراً أن نقدم مواد بأسلوب قديم على لسان ابن هشام الأنصاري، إذ تخيرنا من كتابه ((مغني اللبيب)) ما يستوعب المادة العلمية التي يرغب القسم تزويدها للطلاب، وتتمثل هذه المادة العلمية بما يلي:

إعراب الجمل، وتعليق أشباه الجمل والقواعد الكلية، ودراسة بعض الأدوات، ورأينا أن نزود هذا الكتاب بأبحاث متخيرة من كتاب شرح المفصل « لابن يعيش » تتصل بإعراب الجمل وترسيخ هذا المفهوم لدى الطالب.

وتمثل منهجنا في هذا الكتاب بما يلي:

- ١- ضبط الألفاظ والعبارات التي تحتاج إلى ضبط .
 - ٢- إيضاح بعض عبارات ابن هشام وبيان مقصوده منها.
 - ٣- إتمام الآيات القرآنية التي استشهد بها ابن هشام.
 - ٤- الوقوف عند كل شاهد ذكره ابن هشام وبيان موطن الشاهد وشرح بعض الكلمات المستغلة فيه.
 - ٥- تذكير الطالب ببعض القواعد النحوية التي تعينه على فهم النص الذي بين يديه.
- ورأينا أن نزود الطالب ببحث موجز عن أسماء الأفعال في العربية تناول أهميتها وأنواعها وأحكامها وإعرابها؛ ذلك لكثرة السؤال عنها.
- ونرجو أن نكون بإخراجنا هذا الكتاب على هذا النحو قد لبينا حاجة الطالب المختص في قسم العربية من حيث إيقافه على النص القديم وتيسير فهمه وكسر الحاجز بينه وبين كتب التراث، وإكسابه الدربة والتمرس في قراءة المصادر النحوية القديمة، وإعداده إعداداً علمياً توثيقياً لحمل راية العربية والذود عنها.

أهمُّ ما يختص به كلُّ علم مصطلحاته وتصوراته وتحديد دلالاتها. هذا هو الأساس الذي ينبغي عليه تقدُّم العلم ونماؤه، ونحن في هذا الكتاب نريد أن نجلو التصورات الأساسية لفهم الجملة العربية.

أهمية فهم الجملة العربية:

الحديثُ عن المبادئ الأساسية لفهم الجملة له أكبر أهمية في الدراسة النحوية؛ ذلك أن تعلُّقَ الجُمَل بعضها ببعض، وبيان أوجه إعرابها، وما تتضمنه من المعاني الدقيقة؛ لا يُدرك إلا بثاقب الرَّأي، ودقيق النظر، وقُوَّة الطبع، وجودة القريحة، واستقامة الذهن، وليس لهذا الباب قانونٌ يُحفظ، فهو واسعٌ وسعَّ العربية، غنيٌّ غنى أساليبها وبياناتها، ولا يحيطُ بأسرار اللغة وبياناتها إنسان، ولكنه لا يذهب منها شيء على عامتها حتى لا يكون موجوداً فيها، ومن هنا نهضت عزائمُ الغُير من العلماء؛ نحاة وبلاغيين ومفسرين نحو فهم الجملة في اللغة العربية فهماً دقيقاً واسعاً.

الجملة في الدراسات اللغوية الحديثة:

من الأمور المؤكَّدة في الدراسة اللغوية البُنيوية اليوم تخصُّصُ النحو بدراسة الجملة، وذلك باعتبار هذا النحو أفضل نموذج نحوي في الوقت الراهن، وظهور فاعليته الحقيقية في تحليل الجملة وتحديد خصائصها استحصاناً ورفضاً، ولهذا فإن معرفة الراوي اللغويِّ بأساليب صياغة الجملة صياغةً مستحسنة تضمَّنُ تفعيل العمل في هذا المجال، وتضمنُ تحقيق نتائج دقيقة في حدود الجملة، وهو ما ينظر إليه أيضاً عالم البلاغة وهو يوجِّه أنظارنا إلى أسرار البلاغة في الجملة ويشير إلى مواطن الجمال في النص من تقديم وتأخير وحذف ووصل..

وما تركيز عالم النحو على الجملة واقتصار تحليلاته عليها إلا نتيجة حقيقية لنظرتِه إليها بوصفها أعلى وحدة تحليل لغوية، ولكونه هو ذاته نموذجاً

متخصصاً بوصف الكفاية اللغوية الباطنة للمتكلم والمستمع المثالي؛ فهو نجاً يصف قدرة المتكلم على إنتاج جمل كثيرة غير محدودة هي لغته، وقدرته على فهمها، ولهذا تجلّى موقف هذا الاتجاه النبوي في أمرين مهمين:

أولهما: أن اللغة هي إجمال الجمل كلها.

والثاني: أن النحو هو آلية يقتصر دورها على إنتاج جمل صحيحة في هذه اللغة^{١٤٠}.

البلاغة العربية بلاغة الجملة:

البلاغة العربية في أبرز دلائلها بلاغة الجملة، ثم هي بلاغة النظم والأسلوب. وأوفر مصدر وأغنى تقسيم لهذه الجملة هو ما تجده في البيان القرآني، ومن الأولى في دراسة الجملة العربية استقراء أساليب الجمل، واستعمالاتها، وبيان آراء علماء التفسير والمعرّبين في ضوء أساليب القرآن العظيم، ومن ثمّ نمهد لوضع القواعد والقوانين، ونصحح النحو على أساس القرآن وشواهد الغنية في الوجوه الإعرابية التي تتّسع في الآية القرآنية؛ لتبرز أن أبلغ الكلام ما تعددت وجوه إفادته، وتحقق الفائدة منوطاً بتضافر علم المعاني مع علم النحو العربي بصلة قوية.

بين النحو وعلم المعاني:

الدرس النحوي الحق قام به علماء المعاني، وهم النحاة الحقيقيون؛ ذلك أنهم نظروا نظرة كلية إلى تراكيب الكلام، وإسناد الألفاظ بعضها مع بعض، مما يكون الجملة العربية، فدرسوا هذه الجملة من حيث نوعها، ومن حيث ما يطرأ على أركانها من تقديم وتأخير أو ذكر وحذف أو إضمار وإظهار ومن حيث ما يطرأ عليها من استفهام، أو نفي، أو تأكيد، مؤكدين أن النحو نظم وتأليف، غاية إبراز المعنى بوضوح.

^{١٤٠} نحو نظرية أسلوبية لسانية: قبلي ساندريس ص ١٤٥.

قال الدكتور مازن المبارك: «فالنحوي الذي يُخرَجُ وجهاً من وجوه الإعراب غير مراعى إصابة المعنى المقصود، هو نحويٌّ لم يفهم صنعته، ولم يتمثل الغاية من علمه^(١)».

وعلى الرغم من أن علماء العربية كانوا قد فرقوا بين اختصاص النحاة واختصاص أهل المعاني، نرى الاختصاص واحداً، والتفرقة بين صحة الكلام وفصاحته مبنياً على اعتبارات عقلية محضة.

يقول الإمام أبو الفتح عثمان بن جني متحدثاً عن الفرق ما بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى: «فإذا مر بك شيء من هذا عن أصحابنا - أي عن الفرق - فاحفظ نفسك منه، ولا تسترسل إليه، فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو مالا غاية وراءه، وإن كان تقدير الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى تقبّلت تفسير المعنى على ما هو عليه، وصححت طريق تقدير الإعراب، حتى لا يشذّ شيء منها عليك، وإياك أن تسترسل فتفسد ما تؤثر إصلاحه^(٢)».

النحوي ودراسة الجملة:

النحوي الحق هو ذلك الذي يجري وراء اللغة بتتبّع سيرتها، ويفقه أساليبها.

ووظيفة النحوي: أن يسجل لنا ملاحظاته، ونتائج اختباراتِه في صورة أصول وقواعد تملّحها عليه طبيعة هذه اللغة واستعمالات أصحابها، وأن يصف لنا مثلاً ما يطرأ على الكلمة أو الجملة وأوضاعها المختلفة، مستنداً إلى استقراء واع، وملاحظة دقيقة، ونظير صائب في الأساليب العربية.

(١) النحو العربي: الدكتور مازن المبارك ١٦٠.

(٢) الخصائص: ابن جني: ٢٣٨/١ و ٢٨٤.

معنى الجملة:

لا شك أن تحديد المصطلحات، وبيان مدلولاتها من أهم مبادئ العلوم والفنون، وقد قيل:

إن مبادي كل فن عشرة الحد والموضوع ثم الثمرة

ومن هنا فلا بد من جمع كل تعريف أو وصف وتقسيم يتعلق بالجملة، وبيان مدلولاتها من بطون كتب اللغة والمعاجم وكتب النحو وعلم المعاني؛ لنقف معها عند المبادئ الرئيسية لمفاهيمها التي تضيء لنا درب الحديث عن معالم الجملة في اللغة العربية من الوجهة النحوية والبلاغية.

١- قال ابن منظور^(١):

جَمَلَ الشيء: جَمَعَهُ. والجملة: واحدة الجمل. والجملة: جماعة الشيء. وأجمل الشيء: جَمَعَهُ عن تفرقة.

٢- وقال الزمخشري^(٢):

- أجمل الحساب والكلام، ثم فصله، وبيّنه.

٣- وقال ابن فارس^(٣):

- الجيم والميم تدلان على كثرة الشيء واجتماعه.

- الجيم والميم واللام.. تجمع وعظم الخلق.

- أجملت الشيء، وهذه جملة الشيء، وأجملته: حصّلته.

(١) لسان العرب: مادة جمل: ٢٤٠/١.

(٢) أساس البلاغة: جمل ٩٦.

(٣) مقاييس اللغة: ٢٢٤/١.

٤- وقال العُكْبَرِيُّ: والجملةُ هي الكلامُ الذي تحصلُ منه فائدةٌ تامّةٌ، واشتقاقها من: أجملتُ الشيء إذا جمعته، وكلُّ محتملٍ للتفصيل جملة، والمبتدأ والخبر، والفعل والفاعل بهذه الصفة^(١).

٥- وقال الراغبُ الأصبهاني^(٢):

وأجملتُ في كذا، وجَمالك، أي: أجمَلُ. واعتبر منه معنى الكثرة، فقليل لكل جماعةٍ غير منفصلة: جملةٌ.

قال تعالى: ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً ﴾ [الفرقان: ٣٢]، أي: مجتمعاً، لا كما أنزل نجوماً مفترقة. وحقيقة المَجْمَل: هو المشتمل على جملة أشياء كثيرةٍ غير ملخصة.

٦- وقال ابن القواس:

« الجملة والكلام مترادفان في عُرف النحاة، وهي من أجملت الشيء إذا جمعت أجزاءه، وكلُّ ما احتمل التفصيل هو مجمل وجملة »^(٣).

٧- وقال الشريف الجرجاني^(٤):

« الجملة: عبارة عن مركب من كلمتين أُسندت إحداهما إلى الأخرى، سواءً أفاد، كقولك: زيد قائم، أو لم يفد، كقولك: (إن يكرمني) فإنه جملة لا تفيد إلا بعد مجيء جوابه، فتكون الجملة أعم من الكلام مطلقاً ».

(١) الباب في علل البناء والإعراب: ١/١٣٨.

(٢) المفردات في غريب ألفاظ القرآن: ٩٨، وانظر بصائر ذوي التمييز للفيروز أبادي: ٣٩٥/٢.

(٣) شرح ألفية ابن معطي: ٨٢٩/٢.

(٤) التعريفات: ٧٨.

وقد وضع الدكتور مهدي المخزومي بالاعتماد على مفهوم الوظيفة تعريفاً عاماً للجملة، هو أنها: الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد في أي لغة من اللغات، وهي المركب الذي يبين المتكلم به أن صورة ذهنية كانت قد تألفت أجزاؤها في ذهنه، ثم هي الوسيلة التي تنقل ما جال في ذهن المتكلم إلى ذهن السامع^(١).

الشبهة بين المفرد والجملة:

قال ابن جني: «إن بين المفرد والجملة أشباهاً:

منها: وقوع الجملة موقع المفرد في الصفة، والخبر، والحال؛ فالصفة نحو مررت برجل وجهه حسن، والخبر نحو: زيد قام أخوه، والحال كقولنا: مررت بزيد فرسه واقفة.

ومنها: أن بعض الجمل قد تحتاج إلى جملة ثانية احتياج المفرد إلى المفرد، وذلك في الشرط وجزائه، والقسم وجوابه.

فالشرط نحو قولك: إن قام زيد قام عمرو، والقسم نحو قولك: أقسم ليقومن زيد، فحاجة الجملة الأولى إلى الجملة الثانية كحاجة الجزء الأول من الجملة إلى الجزء الثاني، نحو زيد أخوك، وقام أبوك.

ومنها: أن المفرد قد أوقع موقع الجملة في مواضع؛ كنعم، ولا، ولأن كل واحد من هذين الحرفين نائب عن الجملة؛ ألا ترى إلى قولك: (نعم) في موضع: (قد كان ذاك)، و (لا) في موضع (لم يكن ذاك). وكذلك: صة وممة وإيه وأف وأوتاه، وهيئات: كل واحد منها جزء مفرد وهو قائم برأسه، وليس للضمير الذي فيه استحكام الضمير في الفعل، يدل على ذلك أنه لما ظهر

(١) النحو العربي نقد وتوجيه ٣١.

في بعض أحواله ظهر مخالفاً للضمير في الفعل، وذلك في قول الله سبحانه: ﴿ هَاؤُمَ اقْرَؤُوا كِتَابِيهٗ ﴾ [الحاقة: ١٩٠]. وأنت لا تقول في الفعل: اضربْهُم ولا ادخُلْهُم ولا اخرجْهُم، ولا نحو ذلك^(١).

أسرار الإخبار بالجملة مكان المفرد:

الأصل في الخبر أن يكون مفرداً، لأنّ الخبر المفرد هو المبتدأ في المعنى أو مُنْزَلٌ منزَلته، وإنما أخبر بالجملة مكان المفرد لثلاثة أشياء:

أحدهما: الحاجة إلى توسيع العبارة في النظم والنثر.

والثاني: أن ذلك قد يزيل اللبس في بعض المواضع، كقولك زيد قام أبوه، لو قلت: قام أبو زيد، لجاز أن يظن أن في هذه كنية له، لا أن له ولداً، فإذا قدمت بطل كونه كنية.

والثالث: أن في ذكر الشيء مظهراً ومضمراً تفخيماً^(٢).

اتَّسَعَتْ آراءُ اللّغويين وتوّعَّتْ في تحديد الفروق الدقيقة بين المصطلحات المتشابهة؛ كالترتيب والتأليف والتركيب والجملة والكلام ونحو ذلك، ولا بدّ من بيانها:

بين الترتيب والتأليف:

الترتيب: هو جمعُ الأشياء المختلفة؛ بحيث يُطلق عليها اسم الواحد، ويكون لبعضها نسبةً إلى بعضٍ بالتقديم والتأخير في النسبة العقلية، وإن لم تكن مؤلّفة، فهو أعم من التأليف من وجهة؛ لأنّ التأليف ضمُّ الأشياء مؤلّفة، يرشدك إليه اشتقاقه من الألفة سواء أكانت مرتبة الوضع أم لا، وهما أخصُّ من التركيب مطلقاً؛ لأنه ضم الأشياء مؤلّفة كانت أم لا، مرتبة الوضع كانت أم لا.

(١) الخصائص ٣ / ١٧٧.

(٢) الباب ١ / ١٣٩.

وقد يُستعمل الترتيب أخصّ مطلقاً من التأليف، وقد يُجعلان مترادفين^(١).

بين التأليف والتركيب:

قال الإمام بهاء الدين بن النحاس: « الفرق بين التأليف والتركيب أنه لا بد في التأليف من نسبة تحصل فائدة تامة مع التركيب، فالمركب أعم من المؤلف. وقال ابن القواس: التأليف أخص من التركيب، وهو من الألفة، وهي الملائمة^(٢).

التركيب على نوعين:

قال ابن يعيش: التركيب نوعان: تركيب أفراد، وتركيب إسناد؛ فتركيب الأفراد: أن تأتي بكلمتين فتركبهما وتجعلهما كلمة واحدة، بإزاء حقيقة واحدة، بعد أن كانتا بإزاء حقيقتين، وهو من قبيل النقل، ويكون في الأعلام، نحو: معد يكرب، وحضر موت، وقالي قلا. ولا تفي هذه الكلم بعد التركيب حتى يخبر عنها بكلمة أخرى، نحو: معد يكرب مقل، وحضر موت طيبة.

وتركيب الإسناد: أن تركب كلمة مع كلمة تنسب إحداها إلى الأخرى، على سبيل يحسن به موقع الخبر، وتمام الفائدة^(٣).

مراتب تأليف الكلام

نظر السيوطي إلى الصور الشاملة لأنواع الكلام العربي فوجدها خمسا:
الأولى: ضم الحروف المبسوطة بعضها إلى بعض لتحصل الكلمات الثلاث:
الاسم والفعل والحرف.

(١) فروق اللغات للحسيني: ٨٣.

(٢) الأشباه والنظائر: السيوطي: ١ / ٩٢ - ٩٣.

(٣) شرح المفصل: ابن يعيش: ٢٠ / ١.

الثانية: تأليف هذه الكلمات بعضها إلى بعض لتحصل الجملة المفيدة؛ وهو النوع الذي يتداوله الناس جميعاً في مخاطبتهم وقضاء حوائجهم، ويقال له: المنثور من الكلام.

والثالثة: يضمُّ بعض ذلك إلى بعض ضمّاً له مبادٍ ومقاطع ومداخل ومخارج، ويقال له: المنظوم.

والرابعة: أن يعتبر في أواخر الكلام مع ذلك تسجيّع، ويقال له: المُسَجَّع.

والخامسة: أن يُجْعَلَ مع ذلك وزن، ويقال له: الشعر والمنظوم؛ إما معاودة ويقال له: الخطابة، وإما مكاتبة، ويقال له: الرسالة^(١).

صور تراكيب الكلام مُفَصَّلَةٌ في أقسام:

لعلَّ أهم عمل للنحويين هو: إبراز تراكيب الكلام، من خلال الإسناد، وارتباط مفردات الألفاظ بعضها ببعض، ويتجلى هذا الارتباط في الأقسام التالية: أولاً- ارتباط اسم مع اسم نحو: العلم نور؛ فإنهما اسمان: الأول مبتدأ والثاني خبر.

ثانياً- ارتباط فعل واسم نحو: قام زيد.

ثالثاً- ارتباط فعل واسمين نحو: كان زيد قائماً.

رابعاً- ارتباط فعل وثلاثة أسماء نحو: ظننتُ زيداً قائماً.

خامساً- ارتباط فعل وأربعة أسماء نحو: أعلمتُ زيداً عمراً قائماً.

سادساً- ارتباط فعل القسم وجوابه نحو: أقسم بالله إنَّ زيداً قائم.

سابعاً- ارتباط الشرط وجوابه نحو: إنَّ قام زيد قمت.

ثامناً- ارتباط اسم وجملة نحو: زيد أبوه قائم.

(١) الإتيان: السيوطي: ١٢٠/٢، معترك الأقران: السيوطي: ٦/١.

صور ارتباط الجمل:

قال أبو البقاء الكفوي:

اتفاق الجملتين يرتقي إلى صور، تبرز واضحة في التقسيم التالي:

١- الجملتان خبران لفظاً ومعنى، نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ * وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ ﴾ [الأنفطار: ١٣ - ١٤].

٢- الجملتان إنشائيتان لفظاً ومعنى، نحو قوله تعالى: ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا ﴾ [الأعراف: ٣١].

٣- الجملتان خبران معنى وإنشائيتان لفظاً، نحو قولك للفخور: ألم تكن نطفة؟ وألا تكون جيفة؟

٤- الجملتان مختلفتان لفظاً، بأن يكون لفظ الأولى إنشاء والثانية خبراً، نحو قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ يُوْخَذْ عَلَيْهِمْ مِيثَاقُ الْكِتَابِ أَنْ لَا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ وَدَرَسُوا مَا فِيهِ ﴾ [الأعراف: ١٦٩]. أي: أخذ عليهم.

٥- أو بالعكس نحو: ﴿ وَاشْهَدُوا أَنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴾ [هود: ٥٤]. أي: وأشهدكم.

٦- ٧- الجملتان إنشائيتان معنى وخبران لفظاً، أو مختلفتان كذلك، نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ﴾ [البقرة: ٨٣]. على اختلاف القراءة والتقدير. والمقصود قراءة ابن عباس: لا تعبدوا إلا الله، بحذف النون^(١).

(١) الكلبيات: أبو البقاء الكفوي: ١٥٦/٢.

بين دراسة اللفظ المفرد ودراسة الجملة:

قال أستاذنا العلامة سعيد الأفغاني: « للجمال في نص ما، ما للكلمات في الجملة، فهي أجزاء تؤلف النص، وإعرابها هو معرفة علاقاتها ببعضها ببعض، العلاقة التي يحددها المعنى، وعلى المعرب أن يلتفت إلى الروابط اللفظية بين الجمل التفاته إلى العلاقات المعنوية، فمتى استوعب المعنى وأجزاءه استطاع أن يطبق القواعد تطبيقاً سديداً يزيّد المعنى وضوحاً وتحديداً في ذهنه.

وعليه- حين تقسيم الفقرة إلى جملها- ألا يحكم على ابتداء جملة إلا بعد استيفاء الجملة السابقة ركنيها (المسند والمسند إليه: المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل) وعندئذ ينظر في علاقاتها بما قبلها ليتبين إعرابها بناءً على ذلك «^(١).

ونلفت الانتباه إلى أنه كما يكون للجملة الواحدة إعراب يكون لمجموع من الجمل إعراب كذلك؛ فمقول القول مثلاً مجموعة في محل نصب مفعول به لـ (قال)، لكن كل جملة فيه يجب أن ينظر إليها مستقلة؛ فجملة الأولى ابتدائية لأنها أول ما تكلم به القائل، والتي بعدها بحسب علاقتها بها وهكذا.

ومن هنا تبرز غاية عمل النحوي في بيان القاعدة اللغوية والنحوية؛ وهو الاستقراء السليم لموارد العربية أولاً، ثم بيان هذا الاستقراء وتحليله وفق المعنى الحق الذي عليه مدار الكلام. فطريقه هو الاستقراء لا العقل، ولا يذهب عليك أن الغرض من الاستدلالات النحوية هو التوجيه، وإيجاد الأوجه المرضية والمقبولة للمسألة أو العبارة؛ بعد الوقوع على طريق الإيضاح، لا الإثبات على طريق العقل، فإن ذلك غير جائز.

فاللفظ المفرد مستقل بالدلالة على المعنى بنفسه من غير احتياج إلى أمر آخر يُذكر معه يتعلّق به، فيكون الحرف محتاجاً في الدلالة إلى غيره، والاسم

(١) الموجز في قواعد اللغة العربية: سعيد الأفغاني: ٤٠٤.

والفعل مستقلان في الدلالة من غير احتياج إلى غيرهما، هذا في دلالة المفردات.
وأما النسب المفيدة فلا تكون إلا من تركيب اسمين، أو من فعل واسم، ونحو ذلك...

وإن فهم المعاني لا يحصل بمجرد وجودها، بل لابد من التوجه إليها
وتدبرها والاتفات إليها وتصور ألفاظها من خلال النظم الذي يحقق الفائدة.
قال ابن جني^(١):

« إن الكلام إتمم ووضع للفائدة، والفائدة لا تُجنى من الكلمة الواحدة، وإنما
تُجنى من الجمل ومدارج القول. »

(١) الخصائص: ١ / ٢٨.

تفسير الجملة، وذكر أقسامها وأحكامها

شرح الجملة وبيان أن الكلام أخص منها لا مرادف لها

الكلام: هو القول المفيد بالقصد. والمراد بالمفيد ما دلّ على معنى يحسن السكوت عليه^(١).

والجملة عبارة عن الفعل وفاعله، كـ « قام زيد » والمبتدأ وخبره، كـ « زيد قائم »، وما كان بمنزلة أحدهما^(٢) نحو « ضُرب اللص »^(٣) و« أقام الزيدان »^(٤) و« كان زيد قائماً » و« ظننته قائماً ».

وبهذا يظهر لك أنهما ليسا^(٥) مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس، وهو^(٦) ظاهر قول صاحب المفصل^(٧)؛ فإنه بعد أن فرغ من حدّ الكلام قال: « ويسمى جملة » والصواب أنها^(٨) أعم منه^(٩)؛ إذ شرطه الإفادة، بخلافها^(١٠)، ولهذا تسمعونهم يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيداً، فليس بكلام.

(١) أي عند تمام المعنى.

(٢) أي بمنزلة الفعل مع فاعله أو بمنزلة المبتدأ مع خبره.

(٣) الفعل المبني للمجهول مع نائب فاعله بمنزلة الفعل والفاعل.

(٤) يحتمل أن تكون هذه الجملة بمنزلة الفعل مع الفاعل لأن إعراب ((الزيدان)) فاعل.

لاسم الفاعل « قائم » ويحتمل أن تكون بمنزلة المبتدأ والخبر.

(٥) أي للكلام والجملة.

(٦) أي ترادف الكلام والجملة.

(٧) صاحب كتاب المفصل هو الزمخشري.

(٨) أي الجملة.

(٩) أي من الكلام.

(١٠) أي بخلاف الجملة.

وبهذا التقرير يتضح لك صحة قول ابن مالك في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ حَتَّى عَفَوْا وَقَالُوا قَدْ مَسَّ آبَاءَنَا الضَّرَّاءُ وَالسَّرَّاءُ فَأَخَذْنَاهُمْ بَعْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ ﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِنْ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِنْ كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ ﴿ أَفَأَمِنْ أَهْلُ الْقُرَى أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيَاتًا وَهُمْ نَائِمُونَ ﴾ ^(١): « إن الزمخشري حكم بجواز الاعتراض بسبع جمل، إذ زعم أن ﴿ أَفَأَمِنْ ﴾ معطوف على ﴿ فَأَخَذْنَاهُمْ ﴾ وردَّ عليه مَنْ ظَنَّ أن الجملة والكلام مترادفان فقال: إنما اعترض بأربع جمل، وزعم أن من عند ﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى ﴾ إلى ﴿ وَالْأَرْضِ ﴾ جملة، لأن الفائدة إنما تتم بمجموعه.

وبعد، ففي القولين نظر.

أما قول ابن مالك فلأنه كان من حقه أن يعدّها ثمانى جمل، إحداها ﴿ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ وأربعة في حيز لو - وهي « آمَنُوا، واتَّقُوا، وفتَحْنَا » والمركبة من أن وصلتْها مع ثَبِتَ مقدراً، أو مع ثابت مقدراً، على الخلاف في أنها فعلية أو لسمية - والسادسة ﴿ وَلَكِنْ كَذَّبُوا ﴾ والسابعة ﴿ فَأَخَذْنَاهُمْ ﴾ والثامنة ﴿ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾.

فإن قلت: لعلّه بنى ذلك على ما اختاره ونقله عن سيبويه من كون أن وصلتْها مبتدأ لا خبر له، وذلك لطوله وجريان الإسناد في ضمنه.

قلت، إنما مراده أن يبين ما لزم على إعراب الزمخشري، والزمخشري يرى أن « أن » وصلتْها هنا فاعل بثبت.

وأما قول المعترض فلأنه كان من حقه أن يعدّها ثلاث جمل، وذلك لأنه لا يعدُّ ﴿ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ جملة؛ لأنها حال مرتبطة بعاملها، وليست مستقلة

(١) الأعراف ٧: ٩٥ - ٩٧.

برأسها، ويعدّ « لو » وما في حيزها جملة واحدة: إما فعلية إن قدر « ولو ثبت
أنّ أهل القرى آمنوا واتقوا أو اسمية إن قدر ولو أنّ إيمانهم وتقواهم ثابتان «،
ويعدّ « ولكن كذبوا » جملة، و « فأخذناهم بما كانوا يكسبون » كلّ جملة،
وهذا هو التحقيق، ولا ينافي ذلك ما قدمناه في تفسير الجملة؛ لأن الكلام هنا ليس
في مطلق الجملة بل في الجملة، بقيد كونها جملة اعتراض، وتلك لا تكون
إلا كلاماً تاماً.



انقسام الجملة إلى اسمية وفعليّة وظرفيّة

فالاسميّة: هي التي صدرَها اسم، كزيدٌ قائمٌ، وهيئات العقيق^(١)، وقائمُ الزيدان، عند من جوّزه^(٢) وهو الأخفش والكوفيون.

والفعليّة: هي التي صدرَها فعل، كقام زيد، وضرب اللص، وكان زيد قائماً^(٣)، وظننته قائماً، ويقوم زيد، وقم.

والظرفيّة: هي المصدّرة بظرف أو مجرور، نحو: «أعندك زيد» و«أفي الدار زيد» إذا قدّرت «زيداً» فاعلاً بالظرف والجار والمجرور، لا بالاستقرار المحذوف^(٤)، ولا مبتدأً مخبراً عنه بهما، ومثّل الزمخشريّ لذلك^(٥) بـ«في الدار» في قولك «زيد في الدار» وهو مبني على أنّ الاستقرار المقدر فعلٌ لا اسم، وعلى أنه حُذِف وحده وانتقل الضمير إلى الظرف بعد أن عمل فيه^(٦).

وزاد الزمخشري وغيره الجملة الشرطيّة^(٧)، والصواب أنها من قبيل الفعلية لما سيأتي.

(١) هذه جملة اسمية لأنها مصدرية باسم فعل ماضٍ وهو هيئات ومعناه بَعْدَ.

(٢) أي جوّز أن يقع اسم الفاعل مبتدأً ويرفع فاعلاً يسد مسدّ الخبر دون أن يعتمد على نفي أو استفهام، وهذا مذهب الأخفش والكوفيين.

(٣) أي أن كان دالة على الحدوث والزمان، فهي فعل حينئذ.

(٤) أي لا بتقدير «أستقر عندك زيد» و«أستقر في الدار» ولا بتقدير أستقر عندك زيد وأستقر في الدار زيد.

(٥) أي لما ذكر من الظرفيّة.

(٦) أي بعد أن عمل الظرف في ذلك الضمير لأن الضمير لا يتصل إلا بعامله.

(٧) أي الجملة الواقعة فعل الشرط.

تنبيه

مرادنا بصَدْرِ الجملة المسندُ إليه؛ فلا عبرة بما تقدّم عليهما من الحروف، فالجملة من نحو « أقائم الزيدان، و أزيد أخوك، ولعلّ أباك منطلق، وما زيد قائماً » اسمية^(١)، ومن نحو أقام زيد، وإن قام زيد، وقد قام زيد، وهلاً قُمتُ » فعلية.

والمعتبر أيضاً ما هو صدرٌ في الأصل، فالجملة من نحو « كيف جاء زيد » ومن نحو « فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ »^(٢) ومن نحو « ففريقاً كذَّبْتُمْ وفريقاً تقتلون »^(٣) و « خُشَّعَا أَبْصَارَهُمْ يَخْرُجُونَ »^(٤) فعلية، لأن هذه الأسماء في نيّة التأخير، وكذا الجملة في نحو « يا عبد الله » ونحو « وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ »^(٥)، « وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا »^(٦)، « وَاللَّيْلَ إِذَا يَعْشَى »^(٧) لأن صدورها في الأصل أفعال، والتقدير: أدعو زيدا^(٨)، وإن استجارك أحد، وخلق الأنعام، وأقسم و الليل^(٩).

(١) لأن هذه الجمل مصدرة في الحقيقة بأسماء.

(٢) « وَيُرِيكُمْ آيَاتِهِ فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ » غافر ٤٠ : ٨١.

(٣) « أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُكُمْ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا .. البقرة ٢ : ٨٧.

(٤) تتمتها « مِنَ الْأَجْدَاثِ كَانَهُمْ جَرَادٌ مُّنتَشِرٌ » القمر ٥٤ : ٧.

(٥) تتمتها « فَأَجْرُهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلَغَهُ مَأْمَنَهُ » التوبة ٩ : ٦ ، « إِنْ » دخلت

على فعل محذوف لأن أدوات الشرط تختص بالأفعال.

(٦) تتمتها « لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ » النحل ١٦ : ٥.

(٧) الليل ٩٢ : ١.

(٨) السياق يقتضي: أدعو عبد الله.

(٩) الصواب « أقسم بالليل » لأن فعل القسم إذا ظهر فإن المقسم به يجر بالباء.

ما يجب على المسؤول في المسؤول عنه أن يفصل فيه

لاحتماله^(١) الاسمية والفعلية؛ لاختلاف التقدير، أو لاختلاف النحويين.

ولذلك أمثلة^(٢):

أحدها: صدرَ الكلام من نحو « إِذَا قَامَ زَيْدٌ فَأَنَا أَكْرَمُهُ » وهذا^(٣) مبني على الخلاف في عامل إذا^(٤)، فإن قلنا جوابها فصدرَ الكلام جملة اسمية، وإذا مُقَدِّمَةٌ من تأخير، وما بعد إذا مُتَمِّمٌ لها؛ لأنه مضاف إليه، ونظير ذلك^(٥) قَوْلُكَ « يَوْمَ يُسَافِرُ زَيْدٌ أَنَا مُسَافِرٌ » وعكسه^(٦) قوله:

فَبَيْنَا نَحْنُ نَرْقُبُهُ أَتَانَا.

إذا قَدَّرْتَ ألف بينا زائدة وبين مضافة للجملة الاسمية؛ فإن صدر الكلام جملة فعلية، والظرف مضاف إلى جملة اسمية، العامل في إذا فعل الشرط وإذا غير مضافة؛ فصدر الكلام جملة فعلية قُدِّمَ ظرفها كما في قولك « مَتَى نَقُمُ فَأَنَا أَقُومُ »^(٧).

الثاني: نحو « أَفِي الدَّارِ زَيْدٌ » و « أَعِنْدَكَ عَمْرٌ » فإنَّ إِنْ قَدَّرْنَا المرفوع مبتدأ أو مرفوعاً بمبتدأ محذوف تقديره كائن أو مستقر؛ فالجملة اسمية ذات خبرٍ

(١) أي لاحتمال المسؤول عنه.

(٢) أي وللمسؤول عنه الذي يحتمل الأوجه التي ذكرها آنفاً أمثلة.

(٣) أي احتمال صدر الكلام للاسمية أو الفعلية.

(٤) أي الخلاف فيما تعلق به « إذا » أهو فعل الشرط أم جوابه؟

(٥) أي نظير الجملة السابقة في أن الظرف مضاف لجملة فعلية ورتبته التأخير وأن صدر الكلام جملة اسمية.

(٦) أي أن الظرف مضاف لجملة اسمية والكلام جملة فعلية.

(٧) أي إذا علقنا « متى » بالفعل « نقيم » والتقدير:

نقيم متى فانا أقوم، فالجملة فعلية، وقدمت « متى » لأنها من أفعال الصدرة.

في الأولى^(١) وذات فاعلٍ مُعْنٍ عن الخبر في الثانية^(٢)، وإن قدرناه فاعلاً باستقراً ففعلية، أو بالظرف فظرفية.

الثالث: نحو «يومان» في نحو «ما رأيته مُذْ يَوْمَانِ»، فإنَّ تقديره عند الأخفش والزجاج «بَيَّنِّي وبين لقائه يومان» وعند أبي بكر وأبي عليٍّ «أمدُّ انتقاء الرؤية يومان»، وعليهما فالجملة^(٣) اسمية لا محل لها، و «منذ»^(٤) خبرٌ على الأول^(٥) ومبتدأ على الثاني^(٦)، وقال الكسائي وجماعة: المعنى منذ كان يومان، فمنذ ظرف لما قبلها، وما بعدها جملة فعلية فعلها ماضٍ حُذِفَ فعلها، وهي في محل خفض^(٧)، وقال آخرون: المعنى من الزمن الذي هو يومان، ومنذ مركبة من حرف الابتداء، وذو الطائية واقعة على الزمن، وما بعدها جملة اسمية حُذِفَ مبتدؤها، ولا محل لها لأنها صلة.

الرابع: «مَاذَا صَنَعْتَ؟»^(٨) فإنه يَحْتَمِلُ معنيين: أحدهما: ما الذي صنعتَه؟ فالجملة اسمية قَدِّمَ خبرُها عند الأخفش ومبتدؤها عند سيبويه^(٩).

(١) على أن يكون التقدير «أعمرو عندك» وعندك متعلق بالخبر.

(٢) على أن يكون التقدير «أستقر عندك عمرو»، وعمرو حينئذ فاعل لمستقر سد مسد الخبر.

(٣) أي جملة «مذْ يومان».

(٤) أي مذ لأنها مخففة عن منذ.

(٥) أي خبر عن يومان على تقدير بيني وبين لقائه يومان.

(٦) أي على تقدير «أمد انتقاء الرؤية يومان».

(٧) لأنها سبقت بالظرف «منذ».

(٨) أي أن منذ مركبة من «من» وذو الطائية التي بمعنى الذي على حد قول الراجز: وبئري ذو حفرت وذو طويت، أي الذي حفرت والذي طويت.

(٩) «ما» الاستفهامية خبر مقدم عند الأخفش والذي مبتدأ، وعند سيبويه «ما» مبتدأ والذي خبر.

والثاني: أي شيء صنعت^(١)، فهي فعلية قُدمَ مفعولها، فإن قلت « ماذا صنعتَه » فعلى التقدير الأول الجملة بحالها^(٢)، وعلى الثاني^(٣) تحتل الاسمىة بأن تقدّر « ماذا » مبتدأ، و« صنعتَه » الخبر، والفعلية بأن تقدّره مفعولاً لفعل محذوف على شريطة التفسير^(٤)، ويكون تقديره^(٥) بعد ماذا؛ لأن الاستفهام له الصدر.

الخامس: نحو « أَبَشَرُ يَهْدُونَنَا »^(٦) فالأرجحُ تقدير « بشر » فاعلاً ليهدي محذوفاً، والجملة فعلية، ويجوز تقديره مبتدأ، وتقديرُ الاسمىة في « أَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ »^(٧) أرجح منه في « أَبَشَرُ يَهْدُونَنَا » لمعادلتها للاسمىة، وهي « أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ » وتقديرُ الفعلية في قوله^(٨).

فقلتُ للطيف مُرتاعاً فأرَقني فقلتُ: أهي سرت أم عادني حلم؟

أكثر رجحاناً من تقديرها في « أَبَشَرُ يَهْدُونَنَا » لمعادلتها الفعلية.

السادس: نحو « قاما أخواك » فإنَّ الألف إن قُدرت حرف تنثية كما أن التاء حرف تأنيث في « قامت هند » أو اسماً وأخواك بدل منها فالجملة فعلية وإن قُدرت اسماً وما بعدها مبتدأ فالجملة اسمية قُدم خبرها.

(١) أي أن « ماذا » كلمة واحدة

(٢) أي أن « ما » مبتدأ أو خبر، فالجملة اسمية.

(٣) أي أن « ماذا » كلمة واحدة.

(٤) أي تقدير « ماذا » اسم استفهام منصوباً على الاشتغال.

(٥) أي تقدير الفعل المحذوف وذلك على النحو التالي « ماذا صنعت صنعتَه » لأن اسم الاستفهام له صدر الكلام.

(٦) التفاهين: ٦٤ / ٦.

(٧) الواقعة: ٥٦ / ٥٨ - ٥٩، همزة الاستفهام يجوز أن تباشر الفعل والاسم لأنها أم الباب.

(٨) الشاهد في البيت هو أن إعراب « هي » فاعلاً لفعل محذوف تقديره « سرت » أرجح من إعرابه مبتدأ لأن الجملة التي عطفت بأم جملة فعلية وهي « عادني حلم ».

السابع: نحو « نِعَمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ » فإنْ قُدرَ « نعم الرجلُ » خبراً عن زيد فاسميةٌ، كما في « زَيْدٌ نِعَمَ الرَّجُلِ » وإنْ قُدرَ « زيد » خبراً لمبتدأً محذوف فجملتان فعليةٌ واسميةٌ.

الثامن: جملة البَسْملة، فإنْ قُدرَ: ابتدائي باسم الله، فاسميةٌ، وهو قول البصريين، أوْ أبدأ باسم الله ففعليةٌ، وهو قول الكوفيين، وهو المشهور في التفسير والأعاريب، ولم يذكر الزمخشري غيره، إلا أنه يقدّر الفعل مؤخراً ومناسباً لما جُعِلَت البَسْملة مبتدأً له؛ فيقدّر باسم الله أقرأ، باسم الله أحلُّ، باسم الله أرتحلُّ، ويؤيده الحديث { باسمك ربي وضعتُ جنبي }^(١).

التاسع: قولهم « ما جاءت حاجتك ؟ » فإنه يُروى برفع « حاجتك » فالجملة فعلية، وينصبها فالجملة اسمية، وذلك لأنَّ جاء بمعنى صار، فعلى الأول^(٢) « ما » خبرها و « حاجتك » اسمها. وعلى الثاني^(٣) ما مبتدأ واسمها ضمير « ما » وأنتَ حملاً على معنى^(٤) ما، وحاجتك خبرها.

ونظير « ما » هذه « ما » في قولك « ما أنت وموسى » فإنها أيضاً تحتمل الرفع والنصب، إلا أنَّ الرفع على الابتدائية أو الخبرية^(٥)، على خلاف بين سيبويه والأخفش، وذلك إذا قُدرت موسى عطفاً على أنت، والنصب^(٦) على الخبرية^(٧) أو المفعولية^(٨).

(١) صحيح البخاري: كتاب الدعوات.

(٢) أي على رفع « حاجتك ».

(٣) أي على نصب « حاجتك ».

(٤) لأن معناها الحاجة .

(٥) أي على أن « ما » مبتدأ أو خبر.

(٦) أي نصب ما.

(٧) أي نصب ما على أن تكون خبراً لفعل ناقص محذوف تقديره « تكون »

(٨) أي أن تكون « ما » مفعولاً به لفعل محذوف تقديره « تصنع ».

وذلك إذا قدرته^(١) مفعولاً معه، إذ لا بدّ من تقدير فعل حينئذٍ، أي ما تكونُ أو ما تصنع.
ونظير «ما» هذه في هذين الوجهين^(٢) على اختلاف التقديرين «كيف»
في نحو «كيف أنت وموسى» إلا أنها لا تكون مبتدأ ولا مفعولاً به، فليس
لرفع إلا توجيه واحد^(٣)، وأما النصب فيجوز كونه على الخبرية^(٤) أو الحالية^(٥).

العاشر: الجملة المعطوفة من نحو «قعد عمرو وزيد قام»^(٦) فالأرجح
الفعلية للتناسب، وذلك لازم عند مَنْ يُوجب توافقَ الجملتين المتعاطفتين.
وممّا يترجّح فيه الفعلية نحو «موسى أكرمه» ونحو «زيدٌ ليقيم وعمرٌ لا
يذهب» بالجزم، لأن وقوع الجملة الطلبية خبراً قليلاً، وأما نحو «زيدٌ قام»
فالجملة اسمية لا غيرُ لعدم ما يطلب الفعل. هذا قول الجمهور، وجوز المبرد
وابن العريف وابن مالك فعليّتها على الإضمار والتفسير، والكوفيون على التقديم
والتاخير، فإن قلت: «زيدٌ قام وعمرو قعد عنده» فالأولى اسمية عند الجمهور^(٧)،
والثانية محتملة لهما^(٨) على السواء عند الجميع.

-
- (١) أي إذا قدرت «موسى» مفعولاً معه، وأنت على تقدير تصنع فاعل، وعلى تقدير
«تكون» اسم للفعل الناقص، وظهر في النطق لأن الفعل حذف.
(٢) أي في الرفع والنصب.
(٣) على أن تعرب «كيف» خبراً مقدّماً للمبتدأ «أنت».
(٤) أي أن كيف خبر لفعل ناقص محذوف تقديره «تكون» وظهر الضمير أنت لأن
الفعل حذف، كما سلفت الإشارة إلى ذلك.
(٥) أي أن كيف حال على تقدير فعل محذوف هو «توجد»
وفي حال تقدير كيف منصوباً بموسى مفعول معه.
(٦) على أن يعرب زيد فاعلاً لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور وهو قام.
(٧) أي جملة «وعمر قعد عنده».
(٨) أي الاسمية والفعلية، إذا عطفت جملة «وعمر قعد عنده»
على جملة «زيد قام» فهي اسمية، وإذا عطفت على جملة قعد عنده فهي فعلية.

انقسام الجملة إلى صغرى وكبرى

الكبرى: هي الاسمية التي خبرها جملة نحو « زيدٌ قام أبوه، وزيدٌ أبوه قائمٌ »

والصغرى: هي المبنية على المبتدأ، كالجملة المخبر بها في المثالين.

وقد تكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين، نحو « زيدٌ أبوه غلامٌ مُنطلقٌ » فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير، و « غلامه منطلقٌ » صغرى لا غير، لأنها خبر، و « أبوه غلامٌ مُنطلقٌ » كبرى باعتبار « غلامه منطلقٌ » وصغرى باعتبار جملة الكلام، ومثله « لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي »^(١) إذ الأصل « لكن أنا هو الله ربي »، ففيها أيضاً ثلاثة مبتدآت إذا لم يقدر « هُوَ » ضميراً له سبحانه ولفظُ الجلالة بدلٌ منه أو عطفُ بيان عليه كما جزم به ابن الحاجب، بل قُدر ضمير الشأن وهو الظاهر، ثم حذفت همزة أنا حذفاً اعتباطياً، وقيل: حذفاً قياسياً بأن نقلت حركتها ثم حذفت، ثم أدمت نون لكن في نون أنا.

تنبيهان

الأول: ما فسرتُ به الجملة الكبرى هو مقتضى كلامهم، وقد يقال: كما تكون مصدرة بالمبتدأ تكون مصدرة بالفعل نحو « ظننتُ زيداً يقوم أبوه ».

الثاني: إنما قلت صغرى وكبرى موافقةً لهم، وإنما الوجه استعمال فعلَى أفعال^(٢) بال أو بالإضافة، ولذلك لَحْنٌ مَنْ قال:

كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فِقَاقِعِهَا حَصْبَاءُ ذُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ^(٣)

(١) للكهف: ٣٩/١٨.

(٢) أي فعلَى الذي ذكره أفعال.

(٣) لَحْنٌ الشاعر عندما استعمل صُغْرَى نكرة. بلا أل أو بالإضافة وكان عليه أن يقول الصغرى والكبرى، وهذا النوع من الصفات التي مؤنثها فعلَى ومذكرها أفعال لا يستعمل إلا معرفاً، وهذا البيت لأبي نواس وهو شاعر مولد لا يستشهد بشعره.

وقول بعضهم: إنَّ مِنْ زائدة وإِنَّهما مُضافان على حدِّ قوله:

يَا مَنْ رَأَى عَارِضاً أُسْرَ بِهِ بين ذراعي وجبهة الأسد^(١)
يردُّه أن الصحيح أن ((مِنْ)) لا تُقحم في الإيجاب، ولا منع تعريف
المجرور، ولكن ربما استعمل أفعال التفضيل الذي لم يردَّ به المفاضلة مطابقاً مع
كونه مجرداً قال:

إذا غابَ عنكم أسودُ العينِ كنتمُ كراماً، وأنتمُ ما أقامَ ألأمُ^(٢)
أي لئام، فعلى هذا يتخرج البيت، وقول النحويين صغرى وكبرى^(٣)،
وكذلك قول العروضيين: فاصلة صغرى، وفاصلة كبرى^(٤).
وقد يَحْتَمِلُ الكلامُ الكبرى وغيرها. ولهذا النوع أمثلة:

أحدها: نحو «أَنَا آتِيكَ بِهِ»^(٥) إذ يَحْتَمِلُ «آتِيكَ» أن يكون فعلاً مضارعاً
ومفعولاً، وأن يكون اسم فاعل ومضافاً إليه مثل «وَاللَّهُمَّ آتِيهِمْ عَذَابَ»^(٦)،

(١) الشاهد في البيت أن الشاعر فصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله: وجبهة الأسد،
والأصل بين ذراعي الأسد وجبته.

والرابط بين هذا الشاهد وبيت أبي نواس السالف أنه إذا قيل بزيادة من فيه فإنه يؤول
إلى ((كَانَ صغرى وكبرى فقاقتها)) فيصبح من قبيل الفصل بين المضاف والمضاف
إليه والأصل كَانَ صغرى فقاقتها وكبراهما، والعارض: السحاب الذي يتعرض الأفق،
وذراعا الأسد وجبته من منازل القمر.

(٢) الشاهد في البيت أن واحد ألأم وهو ألأم ليس للتفضيل، وإنما جاء وصفاً بمعنى لئيم.

(٣) أي جملة صغرى وجملة كبرى.

(٤) الفاصلة الصغرى في العروض ثلاثة أحرف متحركة يأتي بعدها حرف ساكن نحو
كتبا، والفاصلة الكبرى أربعة أحرف متحركة يأتي بعدها حرف ساكن نحو كتبتا.

(٥) النمل: ٤٠/٢٧.

(٦) هود: ٧٦/ ١١ وتتمة الآية «غَيْرُ مَرْذُودٍ»

﴿ وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا ﴾^(١) ويؤيده^(٢) أن أصل الخبر الإفراد، وأن حمزة يُميلُ الألف من ﴿ آتِيكَ ﴾ وذلك ممتنع على تقدير انقلابها من الهمزة.

الثاني: نحو « زيد في الدار » إذ يحتمل تقدير استقرّ وتقدير مستقر^(٣).

الثالث: نحو « إنما أنت سيرا » إذ يحتمل تقدير تسير وتقدير سائر، وينبغي أن يجري هنا الخلاف^(٤) الذي في المسألة قبلها.

الرابع: « زيد قائم أبوه » إذ يحتمل أن يقدر أبوه مبتدأ^(٥)، وأن يقدر فاعلاً بقائم^(٦).

تنبية

يتعين في قوله:

أَلَا عُمَرُ وَلِيُّ مُسْتَطَاعٍ رَجُوعُهُ فَيَرَأَبُ مَا أَثَاتُ يَدُ الْغَفَلَاتِ
تقدير « رجوعه » مبتدأ ومستطاع خبره والجملة في محل نصب على أنها صفة، لا في محل رفع على أنها خبر، لأن « ألا » التي للتمني لا خبر لها عند سيبويه لفظاً ولا تقريراً، فإذا قيل « ألا ماء » كان ذلك كلاماً مؤلفاً من حرف واسم، وإنما تم الكلام بذلك حملاً على معناه وهو أتمنى ماء، وكذلك يمتنع تقدير مستطاع خبراً ورجوعه نائب فاعل لما ذكرنا، ويمتنع أيضاً تقدير مستطاع صفة

(١) مريم: ٩٥ / ١٩.

(٢) أي كون « آتِيكَ » اسم فاعل.

(٣) فتكون الجملة كبرى.

(٤) أي الخلاف في تقدير المحنوف فعلاً وهو « تسير » فالجملة كبرى، أو تقدير

المحنوف اسم فاعل هو « سائر ».

(٥) وقائم خبره، والجملة كبرى.

(٦) فلا يكون جملة كبرى.

على المحلّ، أو تقدير « مستطاع رجوعه » جملة في موضع رفع على أنها صفة على المحلّ إجراء لـ « ألا » مجرى « ليت » في امتناع مراعاة محل اسمها، وهذا أيضاً قول سيبويه في الوجهين، وخالفه في المسألتين المازني والمبرد.



انقسام الكبرى إلى ذات وجه، وذات وجهين

ذات الوجهين: هي اسمية الصنر فعلية العجز، نحو « زيد يقوم أبوه »
كذا قالوا، وينبغي أن يزداد عكس ذلك في نحو « طننت زيدا أبوه قائم » بناءً
على ما قدمنا.

وذات الوجه: نحو « زيد أبوه قائم » ومثله على ما قدمنا نحو « ظننت
زيداً يقوم أبوه ».

الجملة التي لا محل لها من الإعراب

وهي سبع^(١)، وبدأنا بها لأنها لم تحلَّ محلَّ المفرد، وذلك هو الأصل في الجمل.

١- فالأولى الابتدائية

وتسمى أيضاً المستأنفة، وهو أوضح، لأن الجملة الابتدائية تطلق أيضاً على الجملة المصدرية بالمبتدأ، ولو كان لها محل^(٢)، ثم الجمل المستأنفة نوعان: أحدهما: الجملة المفتحة بها النطق، كقولك ابتداءً «زيدٌ قائمٌ» ومنه الجمل المفتحة بها السور^(٣).

والثاني: الجملة المنقطعة عما قبلها نحو «مات فلان، رحمه الله» وقوله تعالى: ﴿قُلْ سَأَلْتُوْا عَلَیْكُمْ مِنْهُ ذِكْرًا ۖ إِنَّا مَكْنَا لَهُ فِي الْأَرْضِ﴾^(٤) ومنه جملة العامل الملقى لتأخره نحو «زيدٌ قائمٌ أظنُّ» فأما العامل الملقى لتوسطه نحو «زيدٌ أظنُّ قائمٌ» فجملته أيضاً لا محلَّ لها، إلا أنها من باب جمل الاعتراض.

ويخصُّ البيانين الاستئناف بما كان جواباً لسؤال مقدَّر^(٥) نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ

(١) ١- الابتدائية أو المستأنفة. ٢- المعترضة. ٣- التفسيرية. ٤- المجاب بها القسم.

٥- الواقعة جواباً لشرط غير جازم أو جازم ولم تقترن بالفاء ولا بإذا الفجائية.

٦- الواقعة صلة لاسم أو حرف. ٧- التابعة لما لا محل له.

(٢) نحو «جاء زيد ويده في رأسه»، فجملة «يده في رأسه» ابتدائية لأنها مصدرية بمبتدأ وهي في محل نصب حال.

(٣) نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾.

(٤) الكهف ١٨ : ٨٤.

(٥) والسحابة يذهبون إلى أن الجملة المستأنفة هي الجملة المنقطعة عما قبلها سواء كانت جواباً عن سؤال أم لم تكن، فالاستئناف عندهم أعم.

قَوْمٌ مُنْكَرُونَ»^(١) فَإِنَّ جملة القول الثانية^(٢) جواب لسؤال مقدر تقديره: فماذا قال لهم؟ ولهذا فُصِّلَتْ عن الأولى فلم تغطف عليها، وفي قوله تعالى: ﴿سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾ جملتان، حُذِفَ خبر الأولى ومبتدأ الثانية، إذ التقدير سلامٌ عليكم، أنتم قوم منكرون، ومثله في استئناف جملة القول الثانية ﴿وَلَبِثُكُمْ عَنْ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ إِنَّا مِنْكُمْ وَجِلُونَ﴾^(٣) وقد استؤنفت جملتا القول في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ﴾^(٤) ومن الاستئناف البياني أيضاً قوله:

زَعَمَ الْعَوَادِلُ أَنَّنِي فِي غَمْرَةٍ صدَّقُوا، وَلَكِنْ غَمَرَتِي لَا تَنْجَلِي^(٥)

فإِنَّ قوله « صدَّقُوا » جوابٌ لسؤالٍ مقدر تقديره: أصدقوا أم كذبوا ؟ ومثله قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ﴾^(٦) فِيمَنْ فَتَحَ بَاءَ ﴿يُسَبِّحُ﴾^(٧)

تنبيهات

الأول: من الاستئناف ما قد يَخْفَى، وله أمثلة كثيرة:

أحدها: ﴿لَا يَسْمَعُونَ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَحَفِظًا مِّنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ﴾^(٨) لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى^(٩) فَإِنَّ الذي يتبادر إلى الذهن أنه^(١٠) صفة لكل شيطان،

(١) الذاريات: ٥١ / ٢٤ - ٢٥.

(٢) وهي « قَالَ سَلَامٌ ».

(٣) الحجر: ١٥ / ٥١ - ٥٢.

(٤) هود: ١١ / ٦٩.

(٥) الغمرة: الشدة.

(٦) النور: ٢٤ / ٣٦ - ٣٧.

(٧) كأن سائلاً سائل فقال: مَنْ يَسْبِحه فجاء الجواب: يَسْبِحه رجال....

(٨) الصافات: ٣٧ / ٧ - ٨.

(٩) أي أن جملة « لَا يَسْمَعُونَ » صفة.

أو حالٌ منه^(١)، وكلاهما باطل، إذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع، وإنما هي للاستئناف النحوي، ولا يكون استئنافاً بيانياً لفساد المعنى^(٢) أيضاً، وقيل: يحتمل أن الأصل «لنأ يسمّعوا» ثم حذفت اللام كما في «جنئك أن تكرمني» ثم حذفت أن فارتفع الفعل.

كما في قوله:

ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مُخلدي^(٣)
فيمَن رفع «أحضر» واستضعف الزمخشري الجمع بين الحذفين.
فإن قلت اجعلها^(٤) حالاً مقدّرة، أي وحفظاً من كل شيطان مارد مقدّراً عدم سماعه، أي بعد الحفظ.

قلت: الذي يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها، كالمرور به في قولك «مررتُ برجل معه صقرٌ صائداً به غداً» أي مقدّراً حال المرور به أن يصيد به غداً، والشياطين لا يقدرّون عدم السماع ولا يريدونه.

الثاني: «إنا نعلم ما يُسرّون وما يُعلنون»^(٥) بعد قوله تعالى: «فلا يخزنك قولُهُمْ» فإنه ربّما يتبادر إلى الذهن أنه محكيّ بالقول، وليس كذلك؛ لأنّ ذلك ليس مقولاً لهم.

(١) لأن كلمة شيطان وصفت بمارد.

(٢) لأنه لو كان استئنافاً بيانياً لكان جواباً عن السؤال التالي:

لم حفظت السماء الدنيا من الشياطين؟ فجاء الجواب لأنهم موصوفون بعدم السماع من قبل الحفظ.

(٣) الشاهد في البيت هو أن الأصل «أن أحضر» فلما حذفت «أن ارتفع الفعل.

(٤) أي جملة «لا يسمّعون».

(٥) يس: ٣٦ / ٧٦، والآية «فلا يخزنك قولُهُمْ إنا نعلم ما يُسرّون وما يُعلنون».

الثالث: ﴿ فَإِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾^(١) بعد قوله تعالى: ﴿ فَلَا يَحْزُنُكَ قَوْلُهُمْ ﴾ وهي كالتي قبلها، وفي « جمال القراء » للسخاوي^(٢) أن الوقف على « قولهم » في الآيتين واجب، والصواب أنه ليس في جميع القرآن وقف واجب.

الرابع: ﴿ ثُمَّ يُعِيدُهُ ﴾ بعد ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ﴾^(٣) لأن إعادة الخلق لم تقع بعد فيقرروا برويتها، ويؤيد الاستئناف فيه قوله تعالى على عقب ذلك: ﴿ قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ ﴾^(٤)

الخامس: زعم أبو حاتم أن من ذلك^(٥) ﴿ تُبَيِّرُ الْأَرْضَ ﴾^(٦) فقال: الوقف على ﴿ ذُلُولٌ ﴾ جيد ثم يبدئ ﴿ تُبَيِّرُ الْأَرْضَ ﴾ على الاستئناف، وردّه أبو البقاء بأن ﴿ وَلَا ﴾ إنما تعطف على النفي، وبأنها لو أثارت الأرض كانت ذلولاً، ويردّ اعتراضه الأول^(٧) صحة « مررتُ برجلٍ يصلي ولا يلتفت » والثاني^(٨) أن أبا حاتم زعم أن ذلك من عجائب هذه البقرة، وإنما وجه الرد أن الخبر لم يأت بأن ذلك من عجائبها، وبأنهم إنما كلفوا بأمر موجود، لا بأمر خارق للعادة، وبأنه كان يجب تكرار « لا » في « ذلول » إذ لا يقال « مررت برجل لا شاعر » حتى نقول « ولا كاتب » لا يقال قد تكررت بقوله تعالى ﴿ وَلَا تُسْقِي الْحَرْثَ ﴾ لأن ذلك واقع بعد الاستئناف على زعمه.

(١) يونس: ١٠ / ٦٥.

(٢) كتاب « جمال القراء وكمال الإقراء » لعلم الدين السخاوي، توفي سنة ٦٤٣ هـ. وفي هذا الكتاب عدة مصنفات.

(٣) العنكبوت: ٢٩ / ١٩.

(٤) العنكبوت: ٢٩ / ٢٠.

(٥) أي مما يخفى من الاستئناف.

(٦) الآية ﴿ إِلَٰهَا بَقَرَةٌ لَا ذَلُولَ تُبَيِّرُ الْأَرْضَ وَلَا تُسْقِي الْحَرْثَ ﴾، البقرة: ٧١ / ٢.

(٧) هو أن « ولا » تعطف على النفي.

(٨) أي اعتراضه الثاني، وهو أنها لو أثارت الأرض كانت ذلولاً.

الثاني^(١)

قد يَحْتَمِلُ اللفظُ الاستئنافَ وغيره، وهو^(٢) نوعان:

أحدهما: ما إذا حُمِلَ على الاستئناف احتيج إلى تقرير جزء يكون معه كلاماً نحو « زيد » من قولك « نِعَمَ الرجلُ زيدٌ »^(٣).

والثاني: ما لا يحتاج فيه إلى ذلك؛ لكونه جملةً تامةً، وذلك كثير جداً

نحوُ الجملةِ المنفية وما بعدها في قوله: « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ »^(٤) قال الزمخشري: الأحسن والأبلغ أن تكون مستأنفاتٍ على وجه التعليل^(٥) للنهي عن اتخاذهم بطانةً من دون المسلمين، ويجوز أن يكون « لَا يَأْلُونَكُمْ » و « قَدْ بَدَتِ » صفتين، أي بطانةٌ غير ما نعتكم فساداً باديةً بغضاؤهم. ومنع الواحدي هذا الوجه؛ لعدم حرف العطف بين الجملتين، وزعم أنه لا يقال « لَا تَتَّخِذْ صَاحِباً يُوْذِيكَ أَحَبَّ مَفَارَقَتِكَ » والذي يظهر أنَّ الصفة تتعدَّد بغير عاطف وإن كانت جملةً كما في الخبر^(٦) نحو « الرَّحْمَنُ، عَلَّمَ الْقُرْآنَ، خَلَقَ الْإِنْسَانَ، عَلَّمَهُ الْبَيَانَ »^(٧) وحصل للإمام فخر الدين في تفسير هذه

(١) أي التنبيه الثاني.

(٢) أي اللفظ المحتمل.

(٣) إذا أعرب زيد خبراً لمبتدأ محذوف تقديره هو فالجملة مستأنفة.

(٤) آل عمران: ١١٨/٣.

(٥) أي لأنهم لا يألونكم خبالاً.

(٦) أي كما تتعدد الجملة الواقعة خبراً دون حرف عطف.

(٧) الرحمن: ٥٥/١-٤، فالجمل « علم القرآن، خلق الإنسان، علَّمَهُ الْبَيَانَ » أخبار

متعددة للمبتدأ « الرحمن ».

الآية^(١) سَهَوَ؛ فإنه سأل ما الحكمة في تقديم «مَنْ دُونَكُمْ» على «بِطَانَةٍ» وأجاب بأن مَحَطَّ النهي هو «مَنْ دُونَكُمْ» لا «بِطَانَةٍ»، فلذلك قَدَّمَ الأهم، وليست التلاوة كما ذكر، ونظيرُ هذا أن أبا حيان فسّر في سورة الأنبياء كلمة «زُبُرًا» بعد قوله تعالى: «فَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ»^(٢) وإنما هي في سورة [المؤمنون]، وترك تفسيرها هناك، وتبعه على هذا السهو رجلان لخصاً من تفسيره إعراباً.

الثالث

من الجمل ما جرى فيه خلاف، أمستأنف أم لا؟ وله أمثلة:
أحدها: «أَقُومُ» من نحو قولك «إِنْ قَامَ زَيْدٌ أَقُومُ» وذلك لأن المبرد يرى أنه على إضمار الفاء^(٣)، وسيبويه يرى أنه مؤخر من تقديم، وأن الأصل أقوم إن قام زيد، وأن جواب الشرط محذوف، ويؤيده التزامهم في مثل ذلك كون الشرط ماضياً.

وينبني على هذا^(٤) مسألتان:

إحدهما: أنه هل يجوز «زَيْدًا إِنْ أَتَانِي أَكْرِمُهُ» بنصب زيدا^(٥)؟
فسيبويه يجيزه كما يجيز «زَيْدًا أَكْرِمُهُ إِنْ أَتَانِي» والقياس أن المبرد يمنعه؛ لأنه في سياق أداة الشرط فلا يعمل فيما تقدّم على الشرط، فلا يفسر عاملاً فيه.

(١) أي آية سورة آل عمران السالفة.

(٢) هذه الآية في سورة الأنبياء: ٢١ / ٩٣ وتتمتها «كُلُّ إِلَيْنَا رَاجِعُونَ» وآية سورة المؤمنون: ٢٣ / ٥٣ هي «فَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ زُبُرًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ».

(٣) والمبتدأ والتقدير «فَأَنَا أَقُومُ».

(٤) أي على هذا الخلاف بين المبرد وسيبويه.

(٥) أي أن زيدا منصوب على الاشتغال.

والثانية: أنه إذا جيء بعد هذا الفعل المرفوع بفعل معطوف، هل يُجْزَمُ أم لا؟ فعلى قول سيبويه لا يجوز الجزم^(١)، وعلى قول المبرد ينبغي أن يجوز الرفع بالعطف على لفظ الفعل والجزم بالعطف على محل الفاء^(٢) المقدرة وما بعدها.

الثاني^(٣): مَذُ ومنذ وما بعدهما في نحو « مَا رَأَيْتُهُ مَذُ يَوْمَانِ » فقال السيرافي: في موضع نصب على الحال، وليس بشيء؛ لعدم الرابط^(٤)، وقال الجمهور: مستأنفة جواباً لسؤال تقديره عند مَنْ قَدَّرَ (مَذُ) مبتدأ: ما أمد ذلك^(٥)، وعند مَنْ قَدَّرَهَا^(٦) خبراً: ما بينك وبين لقائه.

الثالث: جملة أفعال الاستثناء ليس ولا يكون وخلاً وعداً وحاشاً، فقال السيرافي: حال؛ إذ المعنى قام القومُ خالينَ عن زيد، وجوز الاستئناف، وأوجبه ابنُ عصفور، فإن قلت: « جَاءَنِي رَجَالٌ لَيْسُوا زَيْدًا » فالجملة صفة، ولا يمتنع عندي أن يقال « جاؤوني ليسوا زيدا » على الحال.

(١) أي إذا قلنا: زيد إن أتاني أكرمه وأبجله، فالفعل أبجله لا يجوز جزمه لأن المعطوف عليه لا يجوز جزمه وهو الفعل أكرمه.

(٢) يريد أن الفعل « أبجله » يجوز جزمه باعتبار محل جملة جواب الشرط الواقعة بعد الفاء، وفي العبارة تسمُّح لأنه أدخل الفاء في محل جملة الشرط، وهي حرف رابط لجواب الشرط، وإنما المحل لجملة جواب الشرط فقط.

(٣) أي المثال الثاني من الجمل التي وقع في إعرابها استئنافية خلاف.

(٤) الرابط في جملة الحال الواو أو الضمير وكلاهما غير موجود.

(٥) أي ما أمد انتفاء الرؤية؟

(٦) أي قَدَّرَ مَذُ.

الرابع: الجملة بعد حَتَّى الابتدائية.

كقوله:

فما زالت القتلى تمجُّ دماءها بدجلة حتى ماءُ دجلة أشكل^(١)

فقال الجمهور: مستأنفة، وعن الزَّجَّاج وابن دُرستويه أنها في موضع جرٍّ
بحتي^(٢).

(١) الشاهد في البيت أن حتى جاءت ابتدائية غير عاملة على مذهب الجمهور، وأشكل: حمرة خالطها بياض.

(٢) إذا كانت ابتدائية فإنها لا تجرُّ الجملة، هذا مذهب جمهور النحاة. للتوسع في دراسة الجملة الاستئنافية ينظر (من أسرار الجمل الاستئنافية) للدكتور أيمن عبد الرزاق الشوّا.

٢- الجملة الثانية^(١)

المعتضة بين شيئين^(٢) لإفادة الكلام تقويةً وتسديداً أو تحسيناً، وقد وقعت في مواضع:

أحدها: بين الفعل ومرفوعه كقوله:

شجاك - أظن - ربع الظاعنين
ولم تعبأ بعذل العاذلينا^(٣)
ويروى بنصب ربع على أنه مفعول أول، و « شجاك » مفعوله الثاني،
وفيه ضمير مستتر راجع إليه^(٤).
وقوله:

وقد أدركتني - والحوادث جمّة -
أسنة قوم لا ضعاف ولا عزل^(٥)
وهو^(٦) الظاهر في قوله:
الم يأتيك - والأنباء تنمي -
بما لاقت لبون بني زياد^(٧)

(١) أي الثانية من الجمل التي لا محل لها من الإعراب.

(٢) متطالبن، أي كل منهما يطلب الآخر.

(٣) الشاهد في البيت أن جملة أظنّ اعترضت بين الفعل شجاك وفاعله ربع، إذا رويت كلمة ربع مرفوعة، وإذا رويت منصوبة فجملة أظنّ ابتدائية، شجاك: أحزنك، الربع: المنزل.

(٤) الضمير هو فاعل شجاك وهو عائد إلى الربع.

(٥) الشاهد في البيت أن جملة « الحوادث جمّة » اعترضت بين أدركتني وفاعله أسنة، والواو اعتراضية.

(٦) أي الاعتراض بين الفعل وفاعله.

(٧) الشاهد في البيت مجيء جملة والأنباء تنمي معترضة بين الفعل يأتيك وفاعله بما على القول بزيادة الباء للضرورة، تنمي: تزداد، اللبون من الإبل: ذات اللبن.

على أن الباء زائدة في الفاعل، ويَحْتَمِلُ أَنْ يَأْتِيَ وتنمي تتازعا « ما »
فأعمل الثاني وأضمر الفاعل في الأول؛ فلا اعتراض ولا زيادة، ولكن المعنى
على الأول أوجه، إذ الأنباء من شأنها أن تنمي بهذا وبغيره.

الثاني: بينه^(١) وبين مفعوله كقوله:

وَبُدِّلَتْ - وَالذَّهْرُ ذُو تَبْدُلٍ - هَيِّقًا دَبُورًا بِالصَّبَا وَالشَّمَالِ^(٢)

والثالث: بين المبتدأ وخبره

كقوله:

وفيهنَّ - وَالْأَيَّامُ يَعْتَرْنَ بِالْفَتَى - نَوَادِبُ لَا يَمْلَأْنَهُ وَنَوَائِحُ^(٣)
ومنه^(٤) الاعتراضُ بجملة الفعل المُلغى في نحو « زَيْدٌ - أَظُنُّ - قَائِمٌ »
وبجملة الاختصاص في نحو عليه الصلاة والسلام « نحنُ - معاشِرَ الأنبياء -
لا نورثُ » وقول الشاعر:

نحنُ - بناتِ طارقٍ - نمشي على النَّمَارِقِ^(٥)
وأما الاعتراض بكان الزائدة في نحو قوله « أَوْ نَبِيٌّ - كان - موسى »
فالصحيح أنها لا فاعل لها، فلا جملة.

(١) أي بين الفعل ومفعوله.

(٢) الشاهد مجيء جملة « الدهر ذو تبدل » معترضة بين الفعل وفاعله لتسديد الكلام
وتوكيده، وكلمات البيت الثاني أسماء رياح.

(٣) الشاهد الاعتراض بجملة « الأيام يعثرن بالفتى » بين المبتدأ نوابد وخبره فيهنَّ،
يعثرن بالفتى: تجعله عاثراً

(٤) أي من الاعتراض بين المبتدأ والخبر.

(٥) الشاهد أن « بناتِ » منصوبة بفعل أخص محذوف، والجملة اعترضت بين المبتدأ
والخبر، النمارق: فرُش.

والرابع: بين ما أصله المبتدأ والخبر كقوله:

وإني لرام نظرة قبل التي لعلّي - وإن شطت نواها - أزورها^(١)
وذلك على تقدير « أزورها » خبر لعل وتقدير الصلة محذوفة، أي التي أقول لعلّي، وكقوله:

لعلك - والموعود حق لقاءه - بدالك في تلك القلوص بداء^(٢)
وقوله:

يا ليت شعري - والمنى لا تنفع - هل أغدون يوماً وأمري مجمع^(٣)
إذا قيل بأن جملة الاستفهام خبر على تأويل شعري بمشعوري، لتكون الجملة نفس المبتدأ فلا تحتاج إلى رابط، وأما إذا قيل بأن الخبر محذوف أي موجود، أو إن ليت لا خبر لها هاهنا إذ المعنى ليتني أشعر، فالاعتراض بين الشعر ومعموله الذي علّق عنه بالاستفهام، وقول الحماسي:
إن الثمانين - وبلغتها - قد أخرجت سمعي إلى ترجمان^(٤)

(١) الشاهد الاعتراض بجملة « إن شطت نواها » بين اسم لعل وهو الياء وخبرها وهو جملة أزورها، وأصلهما مبتدأ وخبر، هذا على تقدير جملة « أقول » بعد « التي » فنكون الجملة صلة.

(٢) الشاهد فيه كالشاهد في البيت الذي سبقه. وقوله: « بدالك في تلك القلوص بداء » أي تغيّر رأيك عما كان عليه.

(٣) الشاهد في البيت الاعتراض بجملة « المنى لا تنفع » بين اسم ليت وهو شعري وخبرها وهو جملة « هل أغدون » على أن نقول: إن شعري بمعنى مشعوري، ولا تحتاج جملة الخبر إلى رابط يربطها باسم ليت لأنها نفسها.

وهناك وجه آخر وهو أن نعرب جملة « هل أغدون » مفعولاً به للمصدر شعري، وهو بمعنى علمي. وخبر ليت محذوف، والاعتراض حينئذ بجملة « المنى لا تنفع » بين المصدر ومفعوله.

(٤) الشاهد فيه أن جملة « بلغتها » اعترضت بين اسم إن وخبرها وهما في الأصل مبتدأ وخبر.

وقول ابن هرمة:

إِنْ سُلِّمِي - وَاللَّهُ يَكْلُوهَا - ضَنْتُ بشيءٍ ما كَانَ يَرْزُوهَا^(١)

وقول رؤبة:

إِنِّي - وَأَسْطَارِ سَطْرُنَ سَطْرًا - لِقَائِلُ يَا نَصْرُ نَصْرًا^(٢)

وقول كثير:

وَإِنِّي - وَتَهْيَامِي بَعْزَةً بَعْدَمَا تَخَلَّيْتُ مِمَّا بَيْنَنَا وَتَخَلَّتْ^(٣) -
لِكَالْمُرْتَجِي ظِلَّ الْغَمَامَةِ كُلَّمَا تَبَوَّأَ مِنْهَا لِلْمَقِيلِ اضْمَحَلَّتْ

قال أبو علي: تهيامي بعزة جملة^(٤) معترضة بين اسم إن وخبرها، وقال أبو الفتح: يجوز أن تكون الواو للقسم كقولك: «إني وحُبُّكَ لَضَنِينَ بِكَ» فتكون الباء متعلقة بالتهيام^(٥) لا بخبر محذوف.

الخامس: بين الشرط وجوابه، نحو «وَإِذَا بَدَلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَغْلَمُ بِمَا يُنْزِلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ»^(٦)، ونحو «فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ»^(٧) ونحو «إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ»^(٨) قاله جماعة

(١) الشاهد فيه كالذي قبله، يكلأها: يحرسها، ضَنْتُ : بخلت.

(٢) الشاهد فيه كالذي قبله، وأسطار جمع سطر، أي وحق سطور المصحف.

(٣) الشاهد فيه كالذي قبله.

(٤) أي أن تهيامي مبتدأ وخبره بعزة، والجملة معترضة بين اسم إن وخبرها، لأن فيها تسديداً للكلام وتقوية.

(٥) وقوله «وتهيامي» جار ومجرور متعلقان بفعل قسم محذوف وعلى التأويلين فالجملة معترضة، على أنها عند أبي علي اسمية وعند أبي الفتح فعلية.

(٦) النحل: ١٦ / ١٠١.

(٧) البقرة: ٢ / ٢٤، وتنتمى الآية «التي وقودها الناس والجحارة»

(٨) النساء: ٤ / ١٣٥، وعليه فجملة «فالله أولى بهما» اعترضت بين الشرط وجوابه.

منهم ابن مالك، والظاهر أن الجواب « **فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا** » ولا يرد ذلك تنبيه الضمير كما توهموا لأن « أو » هنا للتويع، وحكمها حكم الواو في وجوب المطابقة، نص عليه الأبدى، وهو الحق وأما قول ابن عصفور: إن تنبيه الضمير في الآية شاذة فباطل كبطلان قوله مثل ذلك في إفراد الضمير في « **وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ** »^(١) وفي ذلك^(٢) ثلاثة أوجه:

أحدها: أن « **أَحَقُّ** » خبر عنهما وسهل إفراد الضمير أمران:

معنوي وهو أن إرضاء الله سبحانه إرضاء لرسوله عليه الصلاة والسلام وبالعكس^(٣) « **إِنَّ الَّذِينَ يُتَابِعُونَكَ إِيَّايَهُوَكَانَ اللَّهُ** » ولفظي وهو تقديم إفراد أحق، ووجه ذلك^(٤) أن اسم التفضيل المجرد من أل والإضافة واجب الإفراد نحو « **يُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ** »^(٥) « **قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ** »^(٦) إلى قوله « **أَحَبُّ إِلَيْكُمْ** »

والثاني: أن « **أَحَقُّ** » خبر عن اسم الله سبحانه، وحذف مثله خبراً عن اسمه عليه الصلاة والسلام، أو بالعكس.

والثالث: أن « **أَنْ يُرْضَوْهُ** » ليس في موضع جر أو نصب بتقدير بأن يرضوه، بل في موضع رفع بدلاً عن أحد الاسمين، وحذف من الآخر مثل ذلك، والمعنى وإرضاء الله وإرضاء رسوله أحق من إرضاء غيرهما.

(١) التوبة: ٩ / ٦٢، والآية « **يَخْلَفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيَرْضَوْكُمْ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ إِنْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ** ».

(٢) أي في إفراد « **أَحَقُّ** » في الآية.

(٣) أي أن إرضاء الرسول إرضاء لله في المباينة.

(٤) أي وجه إفراد أحق.

(٥) يوسف: ١٢ / ٨، والآية: « **إِذْ قَالُوا لِيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِمَّا** ».

(٦) التوبة: ٢٤ / ٩، وتنتمى الآية « **مَنْ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ** ».

والسادس: بين القسم وجوابه كقوله:

لعمري - وما عمري عليّ بهين - لقد نطقت بطلاً عليّ الأقارع^(١)

وقوله تعالى: ﴿ قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقُّ أَقُولُ ﴾ ﴿ لَأَمْلَأَنَّ ﴾^(٢) الأصل أقسم بالحق لأملأن وأقول الحق، فانتصب الحق الأول - بعد إسقاط الخافض^(٣) - بأقسم محذوفاً، والحق الثاني بأقول، واعترض بجملة « أقول الحق » وقدم معمولها للاختصاص، وقرأ برفعهما بتقدير فالحق قسمي والحق أقوله، وبجرهما على تقدير واو القسم في الأول والثاني تأكيداً كقولك « والله والله لأفعلن »، وقال الزمخشري: جرّ الثاني على أن المعنى وأقول والحق، أي هذا اللفظ، فأعمل القول في لفظ واو القسم مع مجرورها على سبيل الحكاية، قال: وهو وجه حسن دقيق جائز في الرفع والنصب، وقرأ برفع الأول ونصب الثاني، قيل: أي فالحق قسمي أو فالحق مني أو فالحق أنا، والأول أولى، ومن ذلك^(٤) قوله تعالى ﴿ فَلَا أَقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ﴾ الآيات^(٥).

والسابع: بين الموصوف وصفته كآلية فإن فيها اعتراضين: اعتراضاً بين الموصوف وهو « قَسَمَ » وصفته وهو « عَظِيمَ » بجملة « لو تعلمون »، واعتراضاً بين ﴿ فَلَا أَقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ﴾ وجوابه وهو ﴿ إِلَهَ لَقُرْآنٍ كَرِيمٍ ﴾ بالكلام الذي بينهما، وأما قول ابن عطية ليس فيها إلا اعتراض واحد وهو ﴿ لَوْ تَعْلَمُونَ ﴾

^(١) الشاهد في البيت أن جملة « وما عمري عليّ بهين ». اعترضت بين القسم « لعمري » وجوابه « لقد نطقت بطلاً عليّ الأقارع »، والأقارع قبيلة.

^(٢) ص: ٣٨ / ٨٥، ونتمة الآية ﴿ جَهَنَّمَ مِنْكَ وَمِمَّنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾.

^(٣) أي حرف القسم.

^(٤) أي من الاعتراض بين القسم وجوابه.

^(٥) الآيات هي ﴿ فَلَا أَقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ﴾ ﴿ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾ ﴿ إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ ﴾، الواقعة: ٥٦ / ٧٥ - ٧٧.

لأنَّ « وَإِلَهُ لَقَسَمَ عَظِيمٌ » توكيدٌ لا اعتراضٌ فمردودٌ؛ لأنَّ التوكيد والاعتراض لا يتنافيان، وقد مضى ذلك في حد جملته الاعتراض^(١).

والثامن: بين الموصول وصلته كقوله:

ذلك الذي - وأبيك - يعرف مالكا والحق يذمغ ترهات الباطل^(٢)
ويحتمله^(٣) قوله:

وإني لرام نظرة قيل التي لعلّي وإن شطت نواها أزورها^(٤)
وذلك على أن تقدّر الصلة « أزورها » وتقدّر خبر لعل محذوفاً، أي لعلّي أفعل ذلك.

والتاسع: بين أجزاء الصلة نحو « وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ » الآيات^(٥)، فإنّ جملة « وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ » معطوفة على « كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ » فهي من الصلة، وما بينهما اعتراض بيّن به قدر جزائهم، وجملة « مَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ » خبر^(٦)، قاله ابن عصفور، وهو بعيد، لأنّ الظاهر أنّ « تَرْهَقُهُمْ » لم يؤت به لتعريف الذين فيُعطف على صلته، بل جيء

(١) قال المؤلف في تعريف الجملة المعترضة: « الجملة الثانية المعترضة بين شيئين لإفادة الكلام تقوية (أي توكيداً) وتسديداً أو تحسيناً ».

(٢) الشاهد في البيت أن جملة « وأبيك » القسمية اعترض بها بين الموصول وصلته.

(٣) أي يحتمل الاعتراض بين الصلة والموصول.

(٤) سلف الشاهد ص ٥١.

(٥) هي آية واحدة وهي:

« وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ مَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ كَأَكْمَأَأَ الثُّغُلَى وَلَهُمْ فِيهَا عَذَابٌ عَظِيمٌ » [يونس: ٢٧/١٠].

(٦) خبر عن المبتدأ والذين.

به للإعلام بما يصيبهم جزاءً على كسبهم السيئات، ثم إنه ليس بمتعين، لجواز أن يكون الخبر (جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا) فلا يكون في الآية اعتراض، ويجوز أن يكون الخبر جملة النفي^(١) كما ذكر، وما قبلها جملتان معترضتان^(٢)، وأن يكون الخبر (كَأَلَمًا أَغْشِيَتْ) فالاعتراض بثلاث جمل، أو (أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ) فالاعتراض بأربع جمل، ويحتمل - وهو الأظهر - أن الذين ليس مبتدأ، بل معطوف على الذين الأولى^(٣) أي للذين أحسنوا الحسنى وزيادة، والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها، فمثلهما هنا في مقابلة الزيادة هناك، ونظيرها^(٤) في المعنى قوله تعالى: (مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِّنْهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى الَّذِينَ عَمِلُوا السَّيِّئَاتِ إِلَّا مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ)^(٥)، وفي اللفظ قولهم: « في الدار زيد والخبرة عمرو » وذلك من العطف على معمولي عاملين مختلفين^(٦) عند الأخفش،

(١) هي جملة (مَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ غَاصِمٍ) .

(٢) فيكون الاعتراض بين المبتدأ والخبر .

(٣) أي الذين التي في الآية التي تسبق الآية السالفة وهي: (لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ وَلَا يَرْهَقُ وُجُوهَهُمْ قَتَرٌ وَلَا ذِلَّةٌ أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ) [يونس: ٢٦/١٠] فيكون قوله « والذين » معطوفاً على قوله: « للذين » أي الذين في محل رفع خبر للمبتدأ « جزاء » المعطوف على قوله « الحسنى » .

(٤) أي نظير هذه الآية .

(٥) القصص: ٨٤/٢٨، كأنه قيل: « وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَهُ شَرٌّ مِّثْلَ عَمَلِهِ » .

(٦) أي أن « عمرو » معطوف على « زيد »، والعامل في زيد هو الابتداء، وعطفت الحجرة على الدار، والعامل في الدار حرف الجر « في »، وهذا يسميه النحويون العطف على معمولي عاملين مختلفين، وإذا قدر قوله تعالى: (وَالَّذِينَ) معطوفاً على قوله: (لِلَّذِينَ) فإن هذا التقدير يعد من باب العطف على معمولي عاملين مختلفين، فإن (جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا) عطف على (الْحُسْنَى) والعامل في الحسنى الابتداء، والذين عطف على الذين المجرور بالحرف، والعامل في الذين حرف الجر اللام .

وعلى إضمار الجارِّ عند سيبويه والمحققين^(١)، ومما يرجِّح هذا الوجه^(٢) أن الظاهر أن الباء في «بمثَلها» متعلِّقة بالجزاء، فإذا كان «جزاء سيئة» مبتدأ احتيج إلى تقدير الخبر، أي واقع، قاله أبو البقاء، أو «لهم» قال الحوفي، وهو أحسن^(٣)، لإغناؤه عن تقدير رابط بين هذه الجملة ومبتدئها وهو «الذين» وعلى ما اخترناه يكون «جزاء» عطفاً على الحسنى، فلا يحتاج إلى تقدير آخر^(٤)، وأما قول أبي الحسن وابن كَيْسَانَ إن «بمثَلها» هو الخبر، وإن الباء زِيدت في الخبر كما زِيدت في المبتدأ في «بحسبك درهم» فمردودٌ عند الجمهور، وقد يؤنس قولهما بقوله: (وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا)^(٥).

والعاشر: بين المتضايقيْن كقولهم: « هذا غلامُ والله زَيْدٌ » و « لا أخا - فاعلم - لزيد »^(٦). وقيل: الأخ هو الاسم والظرف الخبر، وإن الأخ حينئذٍ جاء على لغة القصر^(٧)، كقوله « مُكرَّةُ أخاك لا بطل » فهو كقولهم « لا عصا لك ».

الحادي عشر: بين الجارِّ والمجرور كقوله: « اشترَيْتَه بأرَى ألف درهم ».

الثاني عشر: بين الحرف الناسخ وما دخل عليه.

^(١) سيبويه والمحققون لا يجيزون العطف على معمولي عاملين مختلفين ويقدرُون حرف جر محذوفاً.

^(٢) مقصوده بهذا الوجه كون الذين معطوفاً على الذين السابقة.

^(٣) أي تقدير الخبر « لهم » أحسن من تقديره « واقع ».

^(٤) أي لا للمبتدأ ولا للخبر لوجود كل منهما في اللفظ.

^(٥) الشورى: ٤٢ / ٤٠.

^(٦) اللام في « لزيد » زائدة، وجاء اسم لا مضافاً لمعرفة لكونه على صورة غير المضاف بواسطة ظهور اللام.

^(٧) أي أن أخا مبني على فتحة مقترنة على الألف.

كقوله:

كَأَنَّ- وقد أتى حَوْلَ كَمِيلٍ- أَثَافِيهَا حَمَامَاتٌ مُثُولٌ^(١)

كذا قال قوم، ويمكن أن تكون هذه الجملة حاليةً تَقَدَّمَتْ على صاحبها، وهو اسم كأن، على حدِّ الحال في قوله:

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابِسًا لَدَى وَكْرِهَا الْعُنَابُ وَالْحَشْفُ الْبَالِي^(٢)

الثالث عشر: بين الحرف وتوكيده كقوله:

- لَيْتَ - وهل يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ - لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ^(٣)

الرابع عشر: بين حرف التنفيس والفعل كقوله:

وما أدري- وسوف- إخال- أدري- أَقُومُ آلَ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءً

وهذا الاعتراض في أثناء اعتراض آخر، فإنَّ سوف وما بعدها اعتراض بين أدري وجملة الاستفهام.

الخامس عشر: بين قد والفعل، كقوله:

أَخَالِدُ قَدْ - والله- أَوْطَأْتُ عَشْوَةً وَمَا قَائِلُ الْمَعْرُوفِ فِينَا يُعْنَفُ^(٤)

السادس عشر: بين حرف النفي ومنفيّه كقوله:

ولا - أراها - قَزَالٌ ظَالِمَةٌ تُحَدِّثُ لِي قَرَحَةً وَتَتَكَوَّهَا^(٥)

(١) الشاهد أن جملة « قد أتى حول كميل » اعترضت بين كأن واسمها، كميل: كامل، مثول: منتصب.

(٢) الشاهد في البيت أن رطباً ويابساً حال من اسم كأن، والعامل في الحال كأن.

(٣) الشاهد أن جملة « هل ينفع شيئاً ليت » اعترضت بين المؤكّد وهو « ليت الأولى والمؤكّد وهو « ليت » الثانية.

(٤) الشاهد اعترض بجملة القسم بين قد والفعل.

(٥) الشاهد أن جملة « أراها » اعترضت بين لا وتزال، والأصل « لا تزال ظالمة ».

وقوله :

- فلا وأبي دهما زالت عزيزة على قومها ما فتل الزند قاذخ^(١)

السابع عشر: بين جملتين مستقلتين نحو « فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ » ﴿ نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ ﴾^(٢) فإن « نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ » تفسير لقوله تعالى: « مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ » أي أن المأثي^(٣) الذي أمركم الله به هو مكان الحرث، ودلالة^(٤) على أن الغرض الأصلي في الإتيان طلب النسل لا محض الشهوة، وقد تضمنت هذه الآية الاعتراض بأكثر من جملة^(٥)، ومثلها في ذلك^(٦) قوله تعالى: « وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَى وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَنْ اشْكُرْ لِي وَلَوْلَا ذَلِكَ « وَقَوْلَهُ تَعَالَى: « رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ » فَيَمَنْ قرأ بسكون تاء « وَضَعْتَ » إذ الجملتان المصدرتان بإنني من قولها عليها السلام، وما بينهما اعتراض، والمعنى^(٧): وليس الذكر الذي طلبته كالأنثى التي وهبت لها، وقال الزمخشري: هنا جملتان معترضتان كقوله تعالى: « وَإِلَهُ لَقَسَمَ لَوْ كُفِّرُوا عَنْ عَظِيمٍ »^(٨) انتهى،

(١) الشاهد الاعتراض بالجملة القسمية بين « لا » و « زالت ».

(٢) البقرة: ٢٢٧/٧ - ٢٢٣.

(٣) هو اسم مكان، أي محل الإتيان.

(٤) ودلالة معطوفة على تفسير.

(٥) اعترض في الآية بجملتين هما « إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ ».

(٦) أي ومثل الآية السالفة في الاعتراض بأكثر من جملة، لأن قوله « أَنْ اشْكُرْ لِي وَلَوْلَا ذَلِكَ » تفسير لقوله « وَوَصَّيْنَا ».

(٧) أي معنى قوله تعالى: « وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى ».

(٨) الواقعة: ٥٦ / ٧٦.

وفي التنظير^(١) نظرٌ، لأنَّ الذي في الآية الثانية اعتراضان كل منهما بجملة، لا اعتراضٌ واحد بجملتين.

وقد يُعترض بأكثر من جملتين كقوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيحًا مِّنَ الْكِتَابِ يَشْتُرُونَ الضَّلَالَةَ وَيُرِيدُونَ أَن تَضِلُّوا السَّبِيلَ ۖ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَانِكُمْ وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا ۖ ﴾ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ^(٢).

إن قدر ﴿ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا ﴾ بياناً للذين أوتوا وتخصيصاً لهم إذ كان اللفظ عاماً في اليهود والنصارى والمراد اليهود، أو بياناً لأعدائكم، والمعترضُ به على التقدير جملتان، وعلى التقدير الأول ثلاث جمل، وهي والله أعلم وكفى بالله مرتين، وأما يشترون ويريدون فجملتان تفسيران لمقدَّر؛ إذ المعنى ألم تر إلى قصة الذين أوتوا، وإن علقت من بنصيراً مثل ﴿ وَاصْرَنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ ﴾^(٣) أو بخبر محذوف على أن ﴿ يحرفون ﴾ صفة لمبتدأ محذوف، أي قوم يحرفون كقولهم: « منّا ظعنٌ ومنّا أقام » أي منّا فريقٌ فلا اعتراض البتة، وقد مرَّ أن الزمخشري أجاز في سورة الأعراف الاعتراض بسبع جمل على ما ذكر ابن مالك^(٤).

وزعم أبو علي أنه لا يُعترض بأكثر من جملة، وذلك لأنه قال في قول الشاعر:

أراني - ولا كفرانَ لله أيةً لنفسي - قد طالبتُ غيرَ مُنيلٍ^(٥)

^(١) أي في جعل قوله تعالى: ﴿ قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ ۖ ﴾ إلى آخر الآية نظيراً لقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لِّوَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾.

^(٢) النساء: ٤ / ٤٤ - ٤٦.

^(٣) الأنبياء: ٢١ / ٧٧، وتتمة الآية ﴿ الذين كذبوا بآياتنا ﴾.

^(٤) سبق تخريجه.

^(٥) الشاهد في البيت أن أبا علي الفارسي لم يجز الاعتراض بأكثر من جملة، وأجاز غيره من النحويين ذلك.

إن « آية » وهي مصدر « أويت له » إذا رحمته ورفقت به لا ينتصب بأويت محذوفة؛ لئلا يلزم الاعتراض بجملتين، قال: وإنما انتصابه باسم « لا » أي ولا أكفر الله رحمة مني لنفسي، ولزمه من هذا ترك تنوين الاسم المطول^(١)، وهو قول البغداديين أجازوا « لا طالع جبلاً » أجروه^(٢) في ذلك مجرى المضاف كما أجري مجراه^(٣) في الإعراب، وعلى قولهم بتخرج الحديث « لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت » وأما على قول البصريين فيجب تنوينه، ولكن الرواية إنما جاءت بغير تنوين.

وقد اعترض ابن مالك قول أبي علي بقوله تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رَجُلًا نُوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ بِالْيَنَاتِ وَالزُّبُرِ^(٤) ويقول زهير:

لعمري - والخطوب مغيراتٌ وفي طول المعاشرة النقال
لقد باليت مظعن أم أوفى ولكن أم أوفى لا تُبالي^(٥)

وقد يُجاب عن الآية بأن جملة الأمر^(٦) دليل الجواب عند الأكثرين ونفسه عند قوم؛ فهي مع جملة الشرط كالجمله الواحدة، وبأنه يجب أن يقدر للباء متعلق محذوف، أي أرسلناهم بالينات؛ لأنه لا يستثنى بأداة واحدة شيان، ولا يعمل ما قبل « إلا » إذا كان مستثنى نحو « ما قام إلا زيد » أو مستثنى منه نحو « ما قام إلا زيداً أحد » أو تابعاً له نحو « ما قام أحد إلا زيداً فاضل ».

(١) أي اسم لا النافية للجنس الشبيه بالمضاف، وهو الذي يتصل به شيء من تمام معناه ويعمل فيه، وإذا كان كذلك فإنه يعرب وينون.

(٢) أي أجروا الاسم المطول.

(٣) أي كما أجرى الاسم المطول مجرى المضاف في الإعراب.

(٤) النحل: ١٦ / ٤٣ - ٤٤.

(٥) الشاهد في البيتين أن الشاعر اعترض بجملتين بين القسم وجوابه، هما « والخطوب مغيرات » و « وفي طول المعاشرة النقال ». النقال: التباض.

(٦) أي قوله تعالى: ﴿ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ ﴾.

مسألة

كثيراً ما تشبّه المعترضة بالحالّة^(١)، ويميزها منها أمور:

أحدها أنها^(٢) تكون غير خبرية كالأمرية في: «وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللَّهِ أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِّثْلَ مَا أُوتِيتُمْ»^(٣) كذا مثل ابن مالك وغيره بناء على أن «أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ» متعلق بتؤمنوا، وأن المعنى ولا تظهروا تصديقكم بأن أحداً يؤتى من كتب الله مثل ما أوتيتم، وبأن ذلك الأحـد حاجونكم عند الله يوم القيامة بالحق فيغلبونكم، إلا لأهل دينكم؛ لأن ذلك لا يغير اعتقادهم بخلاف المسلمين؛ فإن ذلك يزيدهم ثباتاً، وبخلاف المشركين، فإن ذلك يدعوهم إلى الإسلام، ومعنى الاعتراض حينئذ أن الهدى بيد الله؛ فإذا قدره لأحد لم يضره مكرهم.

والآية محتملة لغير ذلك^(٤)، وهي أن يكون الكلام قد تمّ عند الاستثناء، والمراد ولا تظهروا الإيمان الكاذب الذي توقعونه وجه النهار وتنقضونه آخره إلا لمن كان منكم كعبد الله بن سلام، ثم أسلم وذلك لأن إسلامهم كان أغبطَ لهم ورجوعهم إلى الكفر كان عندهم أقرب، وعلى هذا فـ «أَنْ يُؤْتَى» من كلام الله تعالى، وهو متعلق بمحذوف مؤخر، أي لكرامية أن يؤتى أحد دبرتم هذا الكيد، وهذا الوجه أرجح لوجهين:

أحدهما: أنه الموافق لقراءة ابن كثير «أَنْ يُؤْتَى» بهمزتين، أي لكرامية أن يؤتى قلتم ذلك.

(١) خاصة إذا التزمت الجملة المعترضة بالواو.

(٢) آل عمران: ٧٣.

(٣) أي الجملة المعترضة.

(٤) أي لغير الاعتراض.

والثاني: أن في الوجه الأول عمل ما قبل إلا فيما بعدها، مع أنه ليس من المسائل الثلاث المذكورة آنفاً.

وكالدُعائية^(١) في قوله:

إِنَّ الثَّمَانِينَ - وَبَلَّغَتْهَا - قَدْ أَحْرَجْتُ سَمْعِي إِلَى تَرْجَمَانِ^(٢)
وقوله:

إِنْ سُلِمِي - وَاللَّهُ يَكْلُوْهَا - ضَنْتَ بِشَيْءٍ مَا كَانَ يَرْزُوْهَا^(٣)
وكالقسمية في قوله:

إِنِّي - وَأَسْطَارِ سَطْرُنَ سَطْرًا - البيت^(٤)

وكانتزيهية في قوله تعالى: ﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ ﴾^(٥) كذا مثل بعضهم.

وكالاستفهامية في قوله تعالى: ﴿ فَاسْتَغْفِرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا ﴾^(٦) كذا مثل ابن مالك.

فأما الأولى^(٧) فلا دليل فيها إذا قدر « لهم » خبراً، و « ما » مبتدأ، والواو للاستئناف لا عاطفة جملة على جملة، وقدر الكلام تهديداً كقولك لعبدك: لك عندي ما تختار، تريد بذلك إيعاده أو التهكم به، بل إذا قدر « لهم » معطوفاً

(١) معطوف على قوله: « كالأمرية ».

(٢) سلف البيت ص ٥١.

(٣) سلف البيت ص ٥٢.

(٤) سلف البيت ص ٥٢.

(٥) النحل: ٥٧/١٦.

(٦) آل عمران: ١٣٥/٣.

(٧) أي آية سورة النحل ﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ ﴾.

على « الله » و « ما » معطوفة على « البنات »، وذلك ممتنع في الظاهر؛ إذ لا يتعدى فعل الضمير المتصل إلى ضميره المتصل إلا في باب ظنٍّ وفقدٍ وعدمٍ نحو « فَلَا تَحْسَبْنَهُمْ بِمَقَارَةٍ مِّنَ الْعَذَابِ »^(١) فيمن ضم الباء، ونحو « أَنْ رَأَاهُ اسْتَعْنَى »^(٢) ولا يجوز مثل « زَيْدٌ ضَرْبَةٌ » تريد ضرب نفسه، وإنما يصح في الآية العطفُ المذكور إذا قدر أن الأصل ولأنفسهم ثم حذف المضاف، وذلك تكلف، ومن العجب أن الفراء والزمخشري والحواري قدروا العطف المذكور ولم يقدروا المضاف المحذوف، ولا يصح العطف إلا به.

وأما الثانية^(٣) فنصَّ هو^(٤) وغيره على أن الاستفهام فيها بمعنى النفي، فالجملة خبرية^(٥).

وقد فهم مما أوردته من أن المعارضة تقع طلبية أن الحالية لا تقع إلا خبرية، وذلك بالإجماع وأما قول بعضهم في قول القائل:

اطْلُبْ وَلَا تَضْجِرْ مِنْ مَطْلَبٍ فأفأ الطالب أن يضجرا^(٦)
إن الواو للحال، وإن « لا » ناهية؛ فخطأ، وإنما هي عاطفة إما مصدراً يسببك من أن والفعل على مصدر متوهم من الأمر السابق، أي ليكن منك طلبٌ

(١) آل عمران: ١٨٨/٣، إذا ضمت الباء في « يحسبنهم » فالأصل يحسبون + نهم، حذفت النون الأولى لتوالي النونات؛ ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين، وهي فاعل.
(٢) العلق: ٩٦ / ٧.

(٣) أي آية سورة آل عمران « فَاسْتَغْفِرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَى مَا فَعَلُوا ».

(٤) أي ابن مالك.

(٥) فتحتمل الحالية والاعتراضية.

(٦) البيت لبعض المولدين وليس موضعاً للشاهد وإنما يتصل به.

وعدم ضجر، أو جملة على جملة، وعلى الأول ففتحة تضجر إعراب، ولا نافية،
والعطف مثله في قولك: « ائتني ولا أجفؤك » بالنصب وقوله:

فقلت ادعي وأدعو إن أئدى لصوت أن ينادي داعيان^(١)

وعلى الثاني^(٢) فالفتحة للتركيب، والأصل ولا تضجر بنون التوكيد
الخفيفة فحذفت للضرورة، و « لا » ناهية، والعطف^(٣) مثله في قوله تعالى
﴿ وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ﴾^(٤).

الثاني^(٥): أنه يجوز تصديرها بدليل استقبال كالتنفيس في قوله:

وما أدري- وسوف، إخال أدري- أقوم آل حصن أم نساء^(٦)

وأما قول الحوفي في ﴿ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَيِّهْدِينَ ﴾^(٧): إن الجملة حالية
فمردود^(٨)، و كـ « لن »^(٩) في ﴿ وَلَنْ تَفْعَلُوا ﴾^(١٠) وكالشرط في^(١١) ﴿ فَهَلْ

(١) الشاهد في البيت أن الفعل أدعو منصوب في جواب الأمر بأن مضمرة بعد واو
المعية، والمصدر المؤول من أن والفعل معطوف على مصدر متصيّد من الكلام،
أي ليكن دعاء منك ودعاء مني.

(٢) أي على أن الواو تعطف جملة على جملة.

(٣) أي عطف جملة على جملة.

(٤) النساء: ٣٦/٤.

(٥) أي الأمر الثاني من الأمور التي تميز الجملة المعترضة من الجملة الحالية.

(٦) سلف البيت.

(٧) الصافات: ٣٧ / ٩٩.

(٨) لأن جملة « سيهدين » مصدرة بحرف استقبال، والحال والاستقبال لا يجتمعان.

(٩) قوله: ولكن معطوف على قوله: كالتنفيس.

(١٠) البقرة: ٢٤/٢، والآية ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا النَّارَ... ﴾.

(١١) قوله: وكالشرط معطوف على قوله: كالتنفيس أيضاً، والتنفيس ولن والشرط من
أدلة الاستقبال.

عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ ^(١)، « قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُنْتُمْ عَلَيْكُمْ الْقِتَالُ إِلَّا تَقَاتِلُوا ^(٢)، « وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذًى مِنْ مَطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ ^(٣)، « قُلْ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ^(٤)، « فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِنْ كَفَرْتُمْ يَوْمًا ^(٥)، « فَلَوْلَا إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ تَرْجِعُونَهَا ^(٦) وإنما جاز « لأضربنه إِنْ ذهب وإِنْ مَكَثَ ^(٧)؛ لأن المعنى لأضربنه على كل حال؛ إذ لا يصح أن يشترط وجود الشيء وعدمه لشيء واحد.

والثالث: أنه يجوز اقترانها ^(٨) بالفاء كقوله:

واعلم - فعلم المرء ينفعه -
 أن سوف يأتي كل ما قدرا ^(٩)
 وكجمله « قَالَهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ^(١٠) في قول وقد مضى، وكجمله « فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ » الفاصلة بين « فَإِذَا انشَقَّتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً » وبين الجواب وهو « فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ ^(١١) » والفاصلة بين « وَمِنْ دُونِهِمَا

(١) محمد: ٢٢ / ٤٧.

(٢) البقرة: ٢ / ٢٤٦.

(٣) النساء: ٤ / ١٠٢.

(٤) الأنعام: ٦ / ١٥.

(٥) المزمل: ٧٣ / ١٧، وتنتمى الآية « يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا ».

(٦) الواقعة: ٥٦ / ٨٦ - ٨٧، وتنتمى الآية الثانية: « إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ».

(٧) أي جاز إعراب جملة الشرط والجواب حالا لأن إِنْ خلع عنها معنى الشرطية فلا تدل حينئذ على الاستقبال.

(٨) أي الجملة المعترضة.

(٩) الشاهد جواز اقتران الجملة المعترضة بالفاء.

(١٠) سلفت الآية ص ٥٢.

(١١) الآيات من سورة الرحمن: ٣٧ / ٣٩ - ٣٩، « فَإِذَا انشَقَّتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً

كَالْدِهَانِ » فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿ فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌ ﴾.

جَنَّان»^(١) وبين «فِيهِنَّ خَيْرَاتٌ حَسَنَاتٌ»^(٢) وبين صفتيهما، وهي^(٣) «مُذْهَمَّتَانِ» في الأولى و «حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ» في الثانية، ويحتملان تقدير مبتدأ؛ فتكون الجملة إما صفة وإما مستأنفة .

الرابع: أنه يجوز اقترانها بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت كقول المتنبي:

يا حادِيَّ عيرها - وأحسبني أوجدُ ميتاً قبيلَ أفقدها -

قف قليلاً بها عليّ ؛ فلا أقلّ من نظرة أزودها

قوله «أفقدتها» على إضمار أن، وقوله «أقلّ» يروى بالرفع والنصب.

تنبية

للبيانين في الاعتراض اصطلاحات مخالفة لاصطلاح النحويين، والزمخشري يستعمل بعضها كقوله في قوله تعالى «وَكُنْ لَهُ مُسْلِمُونَ»^(٤): يجوز أن يكون حالاً من فاعل «نعبد» أو من مفعوله؛ لاشتمالها على ضميريهما، وأن تكون معطوفة على «نعبد» وأن تكون اعتراضية مؤكدة، أي ومن حالنا أنا مخلصون له التوحيد، ويردّ عليه مثل ذلك مَنْ لا يَعْرِفُ هذا العلم كأبي حيان توهماً منه أنه لا اعتراض إلا ما يقوله النحوي وهو الاعتراض بين شيئين متطالين.

(١) الآيات من سورة الرحمن: ٥٥ / ٦٢ - ٦٤، «وَمِنْ دُونِهِمَا جَنَّتَانِ ﴿٦٢﴾ فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿٦٣﴾ مُذْهَمَّتَانِ ﴿٦٤﴾».

(٢) الآيات من سورة الرحمن: ٥٥ / ٧٠ - ٧٢، «فِيهِنَّ خَيْرَاتٌ حَسَنَاتٌ ﴿٧٠﴾ فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿٧١﴾ حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ ﴿٧٢﴾».

(٣) أي الصفة .

(٤) البقرة: ٢ / ١٣٣، والآية «قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَهِهَا وَاحِدًا وَكُنْ لَهُ مُسْلِمُونَ».

٣ - الجملة الثالثة التفسيرية

وهي الفصلة^(١) الكاشفة لحقيقة ما تليه، وسأذكر لها أمثلة توضّحها:

أحدها: ﴿ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ﴾^(٢) ، فجملة الاستفهام مفسّرة للنّجوى، وهل هنا للنفي، ويجوز أن تكون^(٣) بدلاً منها^(٤)، إن قلنا إن ما فيه معنى القول يعمل في الجمل، وهو قول الكوفيين، وأن تكون معمولة لقول محذوف^(٥)، وهو حالٌ مثل ﴿ وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ ﴾ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ^(٦) .

الثاني: ﴿ إِنْ مَثَلْ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾^(٧) فخلّقه وما بعده تفسيرٌ لمثل آدم، لا باعتبار ما يعطيه ظاهر لفظ الجملة من كونه قدّر جسداً من طين ثم كوّن، بل باعتبار المعنى، أي إن شأن عيسى كشأن آدم في الخروج عن مستمرّ العادة وهو التولد بين أبوين.

والثالث: ﴿ هَلْ أَذِلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ تَوْمِنُونَ بِاللَّهِ^(٨) فجملة « تَوْمِنُونَ » تفسير للتجارة، وقيل: مستأنفة معناها الطلب، أي آمنوا،

(١) أي التي لا محل لها من الإعراب.

(٢) الأنبياء: ٢١ / ٣.

(٣) أي جملة « هل هذا إلا بشر مثلكم »

(٤) أي من النجوى.

(٥) تقديره « قالوا » أو « قائلين ».

(٦) الرعد: ١٣ / ٢٣ - ٢٤، وتنتمى الآية الثانية ﴿ بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ ﴾.

(٧) آل عمران: ٣ / ٥٩.

(٨) الصف: ٦١ / ١٠ - ١٢، وتنتمى الآيتين الثانية والثالثة: ﴿ وَرَسُولِهِ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ

اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ... ﴾.

بدليل « يغفر » بالجزم كقولهم: « اتقى الله امرؤ فعل خيراً يُثب عليه » أي ليتق الله وليفعل يثب، وعلى الأول^(١) فالجزم في جواب الاستفهام، تنزيلاً للسبب وهو الدلالة منزلة المسبب وهو الامتثال.

الرابع: « وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسْتَهْمُ الْبِئْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَزُلْزِلُوا »^(٢) وجوز أبو البقاء كونها^(٣) حالية على إضمار قد^(٤)، والحال لا تأتي من المضاف إليه في مثل هذا^(٥).

الخامس: « حَتَّى إِذَا جَاءُوكَ يُجَادِلُونَكَ يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا »^(٦) « إن قدرت » إذا « غير شرطية فجملة القول تفسير ليجادلونك، وإلا فهي جواب إذا، وعليهما فيجادلونك حال.

تنبيه

المفسرة ثلاثة أقسام: مجردة من حرف التفسير كما في الأمثلة السابقة، ومقرونة بأي كقوله:

وترمينني بالطرف أي: أنت مذنب وتقلبنني لكن إياك لا أقلي^(٧)

(١) على اعتبار جملة « تؤمنون » تفسيرية.

(٢) البقرة: ٢ / ٢١٤، والآية: « أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخِلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصُرُ اللَّهَ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ ... » والشاهد في أن جملة « مَسْتَهْمُ الْبِئْسَاءِ » تفسير لقوله « مَثَلُ الَّذِينَ » أي جملة « مَسْتَهْم ».

(٣) تضمير « قد » لأن الجملة فعلية فعلها ماض.

(٤) يأتي صاحب الحال مضافاً إليه إذا كان المضاف بعض المضاف إليه أو كبعضه أو عاملاً في الحال.

(٥) الأنعام: ٦ / ٢٥، وتنتمى الآية « إِنَّ هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ ».

(٦) اقترنت جملة التفسير « أَنْتَ مُذْنِبٌ » بحرف التفسير أي، والمفسر هو قوله: « وترمينني بالطرف »، وأقلي: أبغض

ومقرونة بأن نحو ﴿ فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْفُلْكَ ﴾^(١) وقولك « كتبتُ إليه أن افعل » إن لم تقدّر الباء قبل « أن »

السادس: ﴿ ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا الْآيَاتِ لَيْسَ جُنْدَهُ ﴾^(٢) فجملة ليس جُنْدَهُ قيل: هي مفسرة للضمير في بدا الراجع إلى البداء المفهوم منه، والتحقيق أنها جواب لقسم مقدر، وأن المفسر مجموع الجملتين، ولا يمنع من ذلك كون القسم إنشائي، لأن المفسر هنا إنما هو المعنى المتحصل من الجواب، وهو خبري لا إنشائي، وذلك المعنى هو سجنه عليه الصلاة والسلام، فهذا هو البداء الذي بدا لهم.

ثم اعلم أنه لا يمتنع كون الجملة الإنشائية مفسرة بنفسها، ويقع ذلك في موضعين:

(أحدهما): أن يكون المفسر إنشاءً أيضاً، نحو « أحسن إلى زيد أعطه ألف دينار ».

(والثاني): أن يكون مفرداً مؤدياً معنى جملة نحو ﴿ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾^(٣) الآية.

وإنما قلنا فيما مضى: إن الاستفهام مراد به النفي تفسيراً لما اقتضاه المعنى وأوجبته الصناعة لأجل الاستثناء المفرغ، لا أن التفسير أوجب ذلك. ونظيره^(٤) « بلغني عن زيد كلامٌ والله لأفعلن كذا »^(٥).

(١) المؤمنون: ٢٣ / ٢٧.

(٢) يوسف: ١٢ / ٣٥، وتتمة الآية « حتى حين »

(٣) الأنبياء: ٢١ / ٣.

(٤) أي ونظيره في كون الجملة المفسرة إنشاءً.

(٥) جملة « والله لأفعلن كذا » مفسرة لقوله: « كلام ».

ويجوز أن يكون ﴿لَيْسَ جُنَّةً﴾^(١) جواباً لبدأ، لأن أفعال القلوب لإفادتها التحقيق تجاب بما يُجاب به القسم، قال:

ولقد علمت لتأتين منيتي لا بعدها خوف طغي ولا منديماً

وقال الكوفيون: الجملة فاعل، ثم قال هشام وثعلب وجماعة: يجوز ذلك^(٢) في كل جملة نحو «يُعجبني تقوم» وقال الفراء وجماعة: جوازها مشروط بكون المسند إليها قلبياً^(٣)، وباقترانها بأداة معلقة نحو «ظهر لي أقام زيد، وعلم هل قعد عمرو» وفيه نظر، لأن أداة التعليق بأن تكون مانعة^(٤) أشبه من أن تكون مجوزة^(٥)، وكيف تعلق الفعل عما هو منه كالجزء؟

وبعد فعندي أن المسألة صحيحة، ولكن مع الاستفهام خاصة دون سائر المعلقات، وعلى أن الإسناد إلى مضاف محذوف لا إلى الجملة الأخرى، ألا ترى أن المعنى ظهر لي جواب أقام زيد، أي جواب قول القائل ذلك؟ وكذلك في «علم أقعد عمرو» وذلك لابد من تقديره دفعا للتناقض، إذ ظهور الشيء والعلم به منافيان للاستفهام المقتضي للجهل به.

(١) عاد الكلام إلى آية سورة يوسف: ٣٥/١٢ وسلفت قريباً.

(٢) الشاهد في البيت أن الفعل «علم» نزل منزلة القسم فأجيب بما يجاب به القسم، وجملة «لتأتين» جوابه.

(٣) أي مجيء الجملة فاعلاً.

(٤) أي بكون الفعل المسند إلى الجملة الواقعة فاعلاً قلبياً.

(٥) أي مانعة للعمل.

(٦) أي مجوزة للعمل، أداة التعليق تمنع ما قبلها أن يعمل فيما بعدها، وأدوات التعليق هي التي تمنع الفعل القلبى أن يعمل في اللفظ لا في المحل، وهي همزة الاستفهام وما النافية ولأما الابتداء والقسم.

فإن قلت: ليس هذا مما تصح فيه الإضافة إلى الجمل.

قلت: إن الجملة التي يُراد بها اللفظ يحكم لها بحكم المفردات.

السابع: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾^(١) زعم ابن عصفور أن البصريين يقدرون نائب الفاعل في قيل ضمير المصدر، وجملة النهي مفسرة لذلك الضمير، وقيل: الظرف نائب عن الفاعل، فالجملة في محل نصب، ويُرد بأنه لا تتم الفائدة بالظرف، وبعدمه^(٢) في ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ﴾^(٣)، والصواب أن النائب الجملة، لأنها كانت قبل حذف الفاعل منصوبة بالقول، فكيف انقلبت مفسرة؟ والمفعول به متعين للنيابة، وقولهم «الجملة لا تكون فاعلاً ولا نائباً عنه» جوابه أن التي يُراد بها لفظها يحكم لها بحكم المفردات، ولهذا تقع مبتدأ نحو {لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة}^(٤) وفي المثل «زعموا مطيئة الكذب» ومن هنا لم يحتاج الخبر إلى رابط في نحو «قولي لا إله إلا الله» كما لا يحتاج إليه الخبر المفرد الجامد.

الثامن: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾^(٥) لأن وعد يتعدى لاثنتين، وليس الثاني هنا ﴿لَهُمْ مَغْفِرَةٌ﴾، لأن ثاني مفعولي كسا لا يكون جملة، بل هو محذوف، والجملة مفسرة له، وتقديره خيراً عظيماً أو الجنة، وعلى الثاني^(٦) فوجه التفسير إقامة السبب مقام المسبب، إذ الجنة مسببة عن استقرار الغفران والأجر.

(١) البقرة: ١١/٢، وتتم الآية ﴿قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾.

(٢) أي وبعدم الظرف.

(٣) الجاثية: ٣١/٤٥، وتتم الآية ﴿وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا قُلْتُمْ مَا نَكْذِبُ مَا السَّاعَةُ إِنْ نُنْظَرُ إِلَّا ظَنًّا..﴾.

(٤) هذا حديث عن الرسول ﷺ، وهو في صحيح البخاري - كتاب الدعوات.

(٥) المائدة: ٩ / ٥.

(٦) أي على تقدير أن المفسر الجنة.

وقولي في الضابط^(١) « الفضلة » احترزتُ به عن^(٢) الجملة المفسرة
لضمير الشأن، فإنها كاشفة لحقيقة المعنى المراد به، ولها موضع بالإجماع، لأنها
خبر في الحال^(٣) أو في الأصل^(٤)، وعن الجملة المفسرة في باب الاشتغال في
نحو « زيداً ضربته » فقد قيل: إنها تكون ذات محل كما سيأتي، وهذا القيد
أهمّله ولا بدّ منه.

مسألة

قولنا: إن الجملة المفسرة لا محلّ لها خالف فيه الشلّوبين، فزعم أنها
بحسب ما تفسّره^(٥)، فهي في نحو « زيداً ضربته » لا محلّ لها، وفي نحو « إنا
كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ »^(٦) ونحو « زيدٌ الخبزَ يأكله » بنصب الخبز، في محلّ
رفع^(٧)، ولهذا يظهر الرفع إذا قلت: آكلُهُ^(٨)، وقال:
فمن نحنُ نُؤمِنُه يَبْتَ وهو آمنٌ ومن لا نُجرُه يُنسِ منّا مروّعا

(١) أي في تعريف الجملة التفسيرية، انظر ص ٦٨.

(٢) الصحيح من، انظر اللسان (حرز).

(٣) كما في قوله تعالى: ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾.

(٤) كما في « ظننته زيدٌ قائمٌ »، جملة « زيد قائم » مفسرة لضمير الشأن المتصل
بالفعل ظن، وهو مبتدأ قبل دخول ظن إلى الجملة، وجملة زيد قائم خبر عنه.
(٥) فإن كان ما تفسره له محل من الإعراب أعطيت ذلك المحل وإن لم يكن له محل
كانت مثله لا محل لها من الإعراب.

(٦) القمر: ٥٤ / ٤٩ .

(٧) أي أن الجملة التفسيرية في الآية والمثال في محل رفع لأنها تفسّر جملة هي في
محل رفع، ففي الآية خبر إن محذوف تقديره « خلقنا » وهو مفسّر بـ « خلقناه »،
وفي المثال خبر زيد محذوف تقديره « يأكل » وهو مفسّر بـ « يأكله ».
(٨) أي إذا حل محل الفعل اسم نحو آكله.

فظهر الجزم^(١)، وكان الجملة المفسرة عنده عطف بيان أو بدل، ولم يُثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة، وقد بينت أن جملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح جملة مفسرة وإن حصل فيها تفسير، ولم يثبت جواز حذف المعطوف عليه عطف البيان، واختلف في المبدل منه، وفي البغداديات^(٢) لأبي علي أن الجزم في ذلك بأداة شرط مقدرة؛ فإنه قال ملخصه: إن الفعل المحذوف والفعل المذكور في نحو قوله:

لا تجزعي إن منفساً أهلكته وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي^(٣)

مجزومان في التقدير، وإن انجزام الثاني ليس على البدلية؛ إذ لم يثبت حذف المبدل منه، بل على تكرير إن، أي إن أهلكت منفساً إن أهلكته، وساغ إضمار « إن »، وإن لم يجر إضمار لام الأمر إلا ضرورة لا تساعهم فيها^(٤)؛ بدليل إيلائهم إياها الاسم، ولأن تقدمها مقو للدلالة عليها^(٥)، ولهذا^(٦) أجاز سيبويه

(١) أي ظهر الجزم في الجملة المفسرة وهي نؤمنه لأن الجملة المفسرة مجزومة، والتقدير فمن نؤمنه نؤمنه، فعندما حذف الفعل الأول انفصل الضمير وجزم المفسر لأن المفسر مجزوم.

(٢) هو كتاب لأبي علي الفارسي واسمه « المسائل المشككة المعروفة بالبغداديات » وهو مطبوع في بغداد عام ١٩٨٣م، بتحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاري.

(٣) الشاهد نصب « منفساً » بفعل مضمر تقديره إن أهلكت منفساً أهلكته، وأهلكته المذكور مفسر للمحذوف، وهذه الجملة من باب الاشتغال لا تدخل في الجملة التفسيرية التي لا محل لها من الإعراب وإن حصل بها تفسير، وللبيت رواية أخرى وهي « إن منفس » وهي رواية الكوفيين، والتقدير حينئذ « إن هلك منفس ... ».

(٤) أي في « إن » لأنها أم الباب.

(٥) أي لأن ذكر إن في أول الكلام دليل على أنها محذوفة.

(٦) أي من أجل أن التقدم في الذكر يقوي الدلالة.

« بَمَنْ تَمَرَّرُ »^(١) أَمَرُّ « ومنع « مَنْ تَضْرِبُ أَنْزَلَ » لعدم دليل على المحذوف، وهو « عليه »، حتى تقول « عليه » وقال فيمَنْ قال: « مررت برجلٍ صالحٍ إنَّ لا صالحٍ فطالح » بالخفض: إنه أسهل من إضمار رُبَّ بعد الواو، وربُّ شيء يكون ضعيفاً ثم يَحْسُن للضرورة كما في « ضَرْبٌ غَلَامَةٌ زَيْدًا » فإنه ضعيف جداً^(٢)، وحسن في نحو « ضَرْبُونِي وَضَرَبْتُ قَوْمَكَ »^(٣) واستغني بجواب الأولى عن جواب الثانية^(٤) كما استغني في نحو « أَزِيدًا ظَنَنْتَهُ قَائِمًا » بثاني مفعولي ظننت المذكورة عن ثاني مفعولي ظننت المقدَّرة^(٥).

(١) التقدير: بَمَنْ تَمَرَّرَ بِهِ أَمَرُّ بِهِ.

(٢) لأن الضمير يعود على متأخر في اللفظ والرتبة.

(٣) اغتفر النحويون عَوْدَ الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة في باب التنازع، لذا عادت الواو في « ضَرْبُونِي » على « قَوْمَكَ ».

(٤) عاد الكلام إلى البيت السابق، أي استغني بجواب « إِنْ أَهْلَكَتَ » الأولى عن جواب « إِنْ أَهْلَكَتَ » الثانية، وجواب « إِنْ » في البيت محذوف لدلالة « لا تجزعي » عليه.

(٥) الأصل « أَظَنَنْتَ زَيْدًا ظَنَنْتَهُ قَائِمًا » فحذف المفعول الثاني لظن الأولى استغناء عنه بالمفعول الثاني لظن المذكورة.

٤ - الجملة الرابعة

المُجَابُ بِهَا الْقِسْمُ نَحْوُ « وَالْقُرْآنَ الْحَكِيمَ إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ »^(١) وَنَحْوُ « وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ »^(٢) وَمِنْهُ « لَيَبْذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ »^(٣)، « وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ »^(٤) يَقْدَرُ لِذَلِكَ وَلَمَّا أَشْبَهَهُ الْقِسْمُ.

وَمِمَّا يَحْتَمِلُ جَوَابَ الْقِسْمِ « وَإِنْ مِّنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا »^(٥) وَذَلِكَ بِأَنْ تَقْدَرَ الْوَائِي عَاطِفَةً عَلَى « ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ » فَإِنَّهُ وَمَا قَبْلَهُ أَجُوبَةٌ لِّقَوْلِهِ تَعَالَى: « فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ » وَهَذَا مُرَادُ ابْنِ عَطِيَّةٍ مِنْ قَوْلِهِ: هُوَ قِسْمٌ، وَالْوَائِي تَقْتَضِيهِ، أَيُّهُ هُوَ جَوَابُ قِسْمٍ وَالْوَائِي هِيَ الْمَحْصُلَةُ لِذَلِكَ لِأَنَّهَا عَطَفَتْ، وَتَوَهَّمُ أَبُو حَيَّانَ عَلَيْهِ مَا لَا يُتَوَهَّمُ عَلَى صِغَارِ الطَّلَبَةِ، وَهِيَ أَنَّ الْوَائِي حَرْفُ قِسْمٍ، فَرَدَّ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ حَذْفُ الْمَجْرُورِ وَبَقَاءُ الْجَارِ وَحَذْفُ الْقِسْمِ مَعَ كَوْنِ الْجَوَابِ مَنْفِيًّا بِإِنْ.

تنبيه

مِنْ أَمْثَلَةِ جَوَابِ الْقِسْمِ مَا يَخْفَى نَحْوُ « أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ عَلَيْنَا بِالْعَةِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِنَّ لَكُمْ لِمَا تَحْكُمُونَ »^(٦)، « وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ »،

(١) يسن: ٣٦ / ٢ - ٣.

(٢) الأنبياء: ٥٧ / ٢١.

(٣) الهمزة: ١٠٤ / ٤.

(٤) الأحزاب: ٣٣ / ١٥، وَتَنْتَمِ الْآيَةُ « لَا يُؤْتُونَ الْأَذْهَارَ ».

(٥) « فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ ثُمَّ لَنُحْضِرَنَّهُمْ حَوْلَ جَهَنَّمَ جِثًّا » ثُمَّ لَنُذْرِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا. ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ بِالَّذِينَ هُمْ أَوْلَىٰ بِهَا صِلًا. وَإِنْ مِّنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ... »
مريم: ٦٨ - ٧١.

(٦) القلم: ٦٨ : ٣٩.

﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ ﴾^(١) وذلك لأن أخذ الميثاق بمعنى الاستحلاف، قاله كثيرون منهم الزجاج، ويوضحه ﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنَهُ لِلنَّاسِ ﴾^(٢) وقال الكسائي والفراء ومن وافقهما: التقدير بأن لا تعبدوا إلا الله، وبأن لا تسفكوا، ثم حذف الجار ثم أن فارتفع الفعل، وجوز الفراء أن يكون الأصل النهي^(٣)، ثم أخرج^(٤) مخرج الخبر^(٥)، ويؤيده أن بعده ﴿ وَقُولُوا ﴾ ﴿ وَأَقِيمُوا ﴾ ﴿ وَآتُوا ﴾.

ومما يحتمل الجواب^(٦) وغيره قول الفرزدق:

تَعَشَّ قَانِ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونَنِي نَكْنُ مِثْلَ مَنْ يَا ذَنْبُ يَصْطَحِبَانِ^(٧)
فجملته النفي إما جواب لعاهدتني^(٨) كما قال^(٩):
أرى مُحَرِّزاً عَاهَدْتَهُ لِيُؤَافِقَن فَكَانَ كَمَنْ أَغْرَبْتَهُ بِخِلَافٍ

﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْكُمْ وَأَنتُمْ مُّعْرِضُونَ ﴾^(١٠) وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ وَلَا تَخْرُجُونَ أَنْفُسَكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ ثُمَّ أَقْرَرْتُمْ وَأَنتُمْ تَشْهَدُونَ ﴾^(١١)
البقرة ٢: ٨٣-٨٤.

^(١٢) آل عمران: ٣: ١٨٧.

^(١٣) التقدير حينئذ في الآية ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ قَالَيْنِ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ ﴾ فجملته « لا تعبدون » مفعول به لقائلين.

^(١٤) أي أخرج النهي « لا تعبدوا » مخرج الخبر.

^(١٥) للمبالغة في الحديث على الامتثال.

^(١٦) أي جواب القسم.

^(١٧) الشاهد جواز إعراب جملة « لا تخونني » جواباً للقسم وحالية.

^(١٨) أي جواب قسم لأن أخذ العهد بمعنى اليمين.

^(١٩) الشاهد أن جملة « ليوافقن » واقعة في جواب القسم وهو قوله: « عاهدته » ، والعهد هو الميثاق، ومحرز اسم رجل.

فلا محلٌ لها^(١)، أو حالٌ من الفاعل أو المفعول^(٢) أو كليهما فمحلُّها النصب، والمعنى شاهدٌ للجوابية، وقد يُحتجُّ للحالية بقوله أيضاً:

ألم ترني عاهدتُ ربي وإنني لبين رتاجٍ قائماً ومقام^(٣)
على حلفةٍ لا أستمُ الدهرَ مسلماً ولا خارجاً من في زورٍ كلام
وذلك أنه عطفَ « خارجاً » على محلِّ جملة « لا أستمُ » فكأنه قال « حلفت » غير شاتم ولا خارجاً « والذي عليه المحققون أنَّ « خارجاً » مفعول مطلق، والأصلُ ولا يخرج خروجاً، ثم حذَفَ الفعل وأُنبِ الوصفُ عن المصدر، كما عكسَ قوله تعالى: « أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا »^(٤) لأنَّ المراد أنه حلفَ بين باب الكعبة وبين مقام إبراهيم إنه لا يشتم مسلماً في المستقبل ولا يتكلم بزور، لا أنه حلفَ في حال اتصافه بهذين الوصفين على شيء آخر.

مسألة

قال ثعلب: لا تقع جملة القسم خبراً، فقليل في تعليقه: لأن نحو « لأفعلن » لا محلٌ له، فإذا بني على مبتدأ فقل: « زيدٌ ليفعلن » صار له موضع، وليس بشيء؛ لأنه إنما منع وقوع الخبر جملةً قسمية، لا جملةً هي جواب القسم، وممراده^(٥) أن القسم وجوابه لا يكونان خبراً؛ إذ^(٦) لا تنفكُ إحداهما عن الأخرى،

(١) أي جملة « عاهدتني » .

(٢) أي من فاعل عاهدتني فالتقدير « غير خائن لي » أو من مفعول عاهدتني وهو الياء والتقدير « غير مخون لك » .

(٣) ذكر المؤلف شاهد البيت فيما يلي، والرتاج الباب العظيم، والمقام هو مقام إبراهيم عليه السلام.

(٤) الملك: ٦٧ / ٣٠، والآية « قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا فَمَنْ يَأْتِيكُمْ بِمَاءٍ مَعِينٍ »
(٥) أي ثعلب.

(٦) أي لأن القسم وجوابه متلازمان وهما المرادان في الكلام.

وجملتا القسم والجواب يمكن أن يكون لهما محل من الإعراب كقولك: « قال زيد: أقسم لأفعلن » وإنما المانع عنده^(١) إما كون جملة القسم^(٢) لا ضمير فيها فلا تكون خبراً؛ لأن الجملتين ها هنا ليستا كجملتي الشرط والجزاء^(٣)؛ لأن الجملة الثانية^(٤) ليست معمولة لشيء من الجملة الأولى، ولهذا^(٥) منع بعضهم وقوعها^(٦) صلة، وإما كون الجملة - أعني جملة القسم - إنشائية، والجملة الواقعة خبراً لا بد من احتمالها للصدق والكذب، ولهذا منع قوم من الكوفيين - منهم ابن الأنباري - أن يقال: « زيد اضربه، وزيد هل جاءك ؟ ».

وبعد فعندي أن كلا من التعليلين ملغى.

أما الأول^(٧) فلأن الجملتين مرتبطتان ارتباطاً صارتا به كالجملة الواحدة وإن لم يكن بينهما عمل، وزعم ابن عصفور أن السماع قد جاء بوصل الموصول بالجملة القسمية وجوابها، وذلك قوله تعالى: « وَإِنْ كَلَّا لَمَا يُؤْفَيْنَهُمْ »^(٨) قال: فما موصولة لا زائدة، وإلا لزم دخول اللام على اللام^(٩)، انتهى. وليس بشيء؛ لأن امتناع دخول اللام على اللام إنما هو لأمر لفظي،

(١) أي عند ثعلب.

(٢) أي الجملة الأولى من جملتي القسم وجوابه، وأما جملة الجواب ففيها ضمير، نحو « زيد والله لأضربه ».

(٣) هنا تفريق بين القسم وجوابه وبين الشرط وجوابه.

(٤) أي جملة جواب القسم بخلاف جملة جواب الشرط فإنها معمولة لأداة الشرط.

(٥) أي لعدم احتوائها للضمير.

(٦) أي الجملة القسمية.

(٧) أي التعليل الأول وهو كون جملة القسم لا ضمير فيها.

(٨) هود: ١١ / ١١١، وتنتم الآية « ربك أعمالهم ... »

(٩) أي اللام في « لما » على اللام في « ليؤفنيهم ».

وهو ثقل التكرار، والفاصل يزيله ولو كان زائداً، ولهذا اكتفي بالألف فاصلةً بين النونات في « اذهبنا » وبين الهمزتين في « آندركم »^(١) وإن كانت زائدة، وكان الجيد أن يستدل^(٢) بقوله تعالى: « وَإِنْ مِنْكُمْ لَمَنْ لِيُضِلَّنَّ »^(٣)

فإن قيل: تحتل « مَنْ » الموصوفية، أي لفريقاً ليضللنا، قلنا: وكذا « ما » في الآية، أي لقوم ليوفينهم، ثم إنه لا يقع صفة إلا ما يقع صلة، فلا استدلال ثابت وإن قدرت صفة، فإن قيل: فما وجهه^(٤) والجملة الأولى إنشائية؟ قلت: جاز لأنها غير مقصودة، وإنما المقصود جملة الجواب، وهي خبرية، ولم يؤت بجملة القسم إلا لمجرد التوكيد لا للتأسيس.

وأما الثاني^(٥) فلأن الخبر الذي شرطه احتمال الصدق والكذب الخبر الذي هو قسيم الإنشاء، لا خبر المبتدأ، للاتفاق على أن أصله^(٦) الأفراد، واحتمال الصدق والكذب إنما هو من صفات الكلام، وعلى جواز « أين زيد؟ وكيف عمرو؟ » وزعم ابن مالك أن السماع ورد بما منعه ثعلب^(٧) وهو قوله تعالى: « وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِي الصَّالِحِينَ »^(٨)، « وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ »^(٩)،

(١) البقرة: ٦/ ٢، والآية « إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ».

(٢) فاعل يستدل ضمير يعود على ابن عصفور.

(٣) النساء: ٧٢ / ٤.

(٤) أي ما وجه كون الجملة القسمية تقع صلة وصفة.

(٥) أي التعليل الثاني وهو أن الجملة القسمية إنشائية.

(٦) أي أن أصل خبر المبتدأ أن يكون مفرداً أي ليس جملة، والمفرد لا يقال فيه إنه يحتمل الصدق والكذب.

(٧) أي مجيء الجملة القسمية خبراً عن المبتدأ.

(٨) العنكبوت: ٩ / ٢٩.

(٩) العنكبوت: ٥٨ / ٢٩، وتنتم الآية « من الجنة غراً ».

﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ﴾^(١) وقوله:

جَشَأْتُ فَقُلْتُ اللّٰذْ خَشِيتُ لِيَأْتِيَنِ وَإِذَا أَتَاكَ فَلَاتِ حَبْنَ مَنَاصِ^(٢)

وعندي لما استدل^(٣) به تأويل لطيف وهو أن المبتدأ في ذلك كله ضمن معنى الشرط وخبره منزل منزلة الجواب فإذا قدر قبله قسم كان الجواب له وكان خبر المبتدأ المشبه لجواب الشرط محذوفاً؛ للاستغناء بجواب القسم المقدّر قبله، ونظيره في الاستغناء بجواب القسم المقدّر قبل الشرط المجرد من لام التوطئة نحو ﴿وَإِنْ لَّمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ﴾^(٤) التقدير: والله ليمسّن إن لم ينتهوا يمسّن.

تنبيه

وقع لمكي وأبي البقاء وهم في جملة الجواب، فأعرباها إعراباً يقتضي أن لها موضعاً.

فأما مكي فقال في قوله تعالى: ﴿كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ لِيَجْمَعَ بَيْنَكُمُ﴾^(٥) إن «لِيَجْمَعَ بَيْنَكُمُ» بدل من الرحمة، وقد سبقه إلى هذا الإعراب غيره، ولكنه زعم أن اللام بمعنى أن المصدرية وأن من ذلك ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِّنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ﴾^(٦) أي أن يسجنوه، ولم

(١) العنكبوت: ٦٩/٢٩، وثمة الآية «سُبُلَنَا ..».

(٢) جَشَأْتُ نفسه: نهضت، اللذ: الذي، وهو مبتدأ

(٣) فاعل استدل ضمير يعود على ابن مالك.

(٤) المائدة: ٧٣/٥، وثمة الآية: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾.

(٥) الأنعام: ١٢/٦، وثمة الآية «إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ..»

(٦) يوسف: ٣٥/١٢، وسلفت الآية ص: ٧٠.

يَثْبُتُ مجيءُ اللامِ مصدريةً، وخطَّ مكي فأجاز البدلية مع قوله: إِنَّ اللَّامَ لَامُ جَوَابِ الْقِسْمِ، والصوابُ أنها لامُ الجوابِ، وأنها منقطعةٌ ممَّا قبلها إن قَدَّرَ قِسْمٌ، أو متصلةٌ به اتصالَ الجوابِ بالقسمِ إن أُجْري «بدا» مُجْرى أَقْسَمَ كما أُجْري عِلْمٌ في قوله:

ولقد علمتُ لتأتينَ منيتي^(١)

وأما أبو البقاء فإنه قال في قوله: ﴿لَمَّا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ﴾^(٢) الآية: مَنْ فَتَحَ اللَّامَ^(٣) ففي «ما» وجهان:

أحدهما: أنها موصولة مبتدأ، والخبر إما ﴿مِنْ كِتَابٍ﴾ أي للذي آتيتكموه من الكتاب، أو ﴿لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ﴾، واللامُ جواب القسم؛ لأن أخذ الميثاق قسمٌ، و«جاءكم» عطفٌ على «آتيتكم»، والأصل: ثم جاءكم به، فحُذِفَ عائد ما، أو الأصل مصدقٌ له، ثم ناب الظاهر عن المضمَر، أو العائد ضمير «استقرَّ» الذي تعلقت به مع.

والثاني: أنها شرطية، واللام موطئة، وموضع «ما» نصبٌ بآتيتُ، والمفعول الثاني ضميرُ المخاطب، و«مِنْ كِتَابٍ» مثلُ «من آية» في ﴿مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ﴾^(٤) اهـ. ملخصاً، وفيه أمور:

أحدها: أن إجازته كون «مِنْ كِتَابٍ» خبراً، فيه الإخبارُ عن الموصول قبل كمال صلته؛ لأن «ثم جاءكم» عطفٌ على الصلة.

^(١) سلف البيت ص: ٧١.

^(٢) آل عمران: ٨١/٣، والآية بتمامها ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَّا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ ..﴾.

^(٣) في «لما».

^(٤) البقرة: ١٠٦/٢، وتنتمى الآية ﴿أَوْ نُسِهَا نَاتٍ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلَهَا ..﴾.

الثاني: أن تجويزه كون « لتؤمنن » خبراً مع تقديره إياه جواباً لأخذ الميثاق يقتضي أن له موضعاً، وأنه لا موضع له، وإنما كان حقه أن يقدّر جواباً لقسم محذوف، ويقدر الجملتين خبراً، وقد يقال: إنما أراد بقوله: « اللام جواب القسم لأن أخذ الميثاق قسم » أن أخذ الميثاق دال على جملة قسم مقدرة، ومجموع الجملتين الخبر، وإنما سمى « لتؤمنن » خبراً؛ لأنه الدال على المقصود بالأصالة، لا أنه وحده هو الخبر بالحقيقة وأنه لا قسم مقدّر، بل « أخذ الله ميثاق النبيين » هو جملة القسم، وقد يقال: لو أراد هذا لم يحصر الدليل فيما ذكره؛ للاتفاق على أن وجود المضارع مفتتحاً بلام مفتوحة مختتماً بنون مؤكدة دليل قاطع على القسم، وإن لم يذكر معه أخذ الميثاق أو نحوه.

والثالث: أن تجويزه كون العائد ضمير استقرّ يقتضي عود ضمير مفرد إلى شيئين معاً، فإنه عائد إلى الموصول.

والرابع: أنه جوز حذف العائد المجرور مع أن الموصول غير مجرور، فإن قيل: اكتفى بكلمة « به » الثانية فيكون كقوله:

ولو أن ما عالجت لئن فؤادها فقسا استثنين به للأن الجنْدُلُ^(١)
قلنا: قد جوز على هذا الوجه عود « به » المذكورة إلى الرسول، لا إلى ما.

والخامس: أنه سمى ضمير « آتيتكم » مفعولاً ثانياً وإنما هو مفعول أول.

(١) الشاهد أن الأصل لو أن ما عالجت به، فحذف العائد المجرور على خلاف القياس اكفاء بالمذكور بعد استثنين.

مسألة

زعم الأخفش في قوله:

إذا قال: قدني، قال: بالله حلفاً لتغني عني ذا إنائك أجمعاً^(١)

أنَّ « لتغني » جواب القسم، وكذا قال في « ولتصغي إليه أفئدة الذين لا يؤمنون بالآخرة »^(٢) لأن قبله « وكذلك جعلنا لكل نبي عدواً »^(٣) الآية، وليس فيه ما يكون « ولتصغي » معطوفاً عليه، والصواب خلاف قوله، لأن الجواب لا يكون إلا جملة، ولأن كي وما بعدها في تأويل المفرد، وأما ما استدلل به فمتعلق اللام فيه محذوف، أي لتشربن لتغني عني، وفعلنا ذلك لتصغي.

(١) الشاهد أن الأخفش أجاز أن يقع المضارع المقترن بلام كي جواباً للقسم، فيكون

قوله: لتغني جواب القسم، قدني: يكفيني ذا بمعنى صاحب.

(٢) الأنعام: ٦ / ١١٣، والآية « ولتصغي إليه أفئدة الذين لا يؤمنون بالآخرة وليرضوه وليقتروا ما هم مقتربون »

(٣) الأنعام: ٦ / ١١٢، والآية: « وكذلك جعلنا لكل نبي عدواً شياطين الإنس والجن يوجي بعضهم إلى بعض زخرف القول غروراً ولو شاء ربك ما فعلوه فذرهم وما يفترون ».

٥ - الجملة الخامسة

الواقعة جواباً لشرط غير جازم مطلقاً، أو جازم ولم تفترن بالفاء ولا بإذا
الفجائية، فالأول جواب لو ولولا ولما وكيف، والثاني نحو إن تقم أقم، وإن قمت
قمت، أما الأول^(١) فلظهور الجزم في لفظ الفعل، وأما الثاني^(٢) فلان المحكوم
لموضعه بالجزم الفعل، لا الجملة بأسرها.

(١) أي قوله: « إن تقم أقم ».

(٢) أي قوله: « إن قمت قمت ».

٦ - الجملة السادسة

الواقعة صلةً لاسمٍ أو حرفٍ، فالأول نحو « جاء الذي قام أبوه » فالذي في موضع رفع، والصلة لا محل لها، وبلغني عن بعضهم أنه كان يُلَقَّن أصحابه أن يقولوا: إن الموصول وصلته في موضع كذا، محتجاً بأنهما ككلمة واحدة، والحق ما قدمت لك^(١)، بدليل ظهور الإعراب في نفس الموصول في نحو « ليقم أيهم في الدار، ولألزم أن أيهم عندك، وامرر بأيهم هو أفضل ». وفي التنزيل « رَبَّنَا أَرْنَا الَّذِينَ أَضَلَّانَا »^(٢) وقرأ « أَيُّهُمْ أَشَدُّ »^(٣) بالنصب.

وروي:

إِذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ^(٤)
بالخفض. وقال الطائي:
فإمّا كرامٌ مُوسِرُونَ لِقِيَّتِهِمْ فَحَسْبِي مَنْ ذِي عِنْدِهِمْ مَا كَفَانِيَا^(٥)
وقال العقيلي:

نَحْنُ اللَّذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا^(٦)

(١) أي أن الموصول الاسمي له محل من الإعراب والصلة لا محل لها ولا يقال لمجموعهما: له محل من الإعراب.

(٢) فصلت: ٤١ / ٢٩، والآية « وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا رَبَّنَا أَرْنَا الَّذِينَ أَضَلَّانَا مِنَ الْجِنَّ وَالْإِنْسِ نَجْعَلُهُمَا تَحْتَ أَفْدَانِنَا .. ».

(٣) مريم: ١٩ / ٦٩، والآية « ثُمَّ لَنَرَّعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا ».

(٤) الشاهد أن « أي » الموصولة التي تبنى على الضم رويت مجرورة.

(٥) الشاهد أن « ذي » الموصولة جاءت معربة في لغة طيء.

(٦) الشاهد أن الاسم الموصول « اللَّذُونَ » أعرب كما يعرب جمع المذكر السالم ورفع معاملة رفعه الواو.

وقال الهذلي:

هم اللاؤون فكوا الغلّ عني^(١)

.....

والثاني^(٢) نحو « أعجبنى أن قمّت، أو ما قمّت » إذا قلنا بحرفية ما المصدرية، وفي هذا النوع يقال: الموصول وصلته في موضع كذا، لأن الموصول حرف فلا إعراب له لا لفظاً ولا محلاً، وأما قول أبي البقاء في « بما كاثوا يكذبون »^(٣): إن ما مصدرية وصلتها « يكذبون » وحكمه مع ذلك بأن « يكذبون » في موضع نصب خبراً لكان، فظاهره متناقض^(٤)، ولعلّ مراده أن المصدر إنما ينسبك من ما ويكذبون، لا منها ومن كان، بناء على قول أبي العباس وأبي بكر وأبي علي وأبي الفتح^(٥) وآخرين: إن كان الناقصة لا مصدر لها.

(١) نسب هذا الشطر إلى الهذلي، وعليه فالشاهد فيه أن منهم من يقول: اللاؤون في الرفع واللاتين في الجر والنصب.

(٢) أي الجملة الواقعة صلة للحرف.

(٣) البقرة: ١٠/٢، والآية « فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضاً وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ».

(٤) لأنه قال: « وصلتها بكذبون » وحكم بأن « يكذبون » في محل نصب خبر كان.

(٥) هم على الترتيب المبرد وابن السراج والفارسي وابن جني.

٧- الجملة السابعة

التابعة لما لا محلّ له نحو « قام زيد ولم يقم عمرو » إذا قدّرت الواو عاطفةً، لا واو الحال.



الجملة التي لهل محل من الإعراب

وهي أيضاً سبع^(١):

١- الجملة الأولى

الواقعة خبراً، وموضعها رفع في بابي المبتدأ وإنّ، ونصب في بابي كان وكاد، واختلف في نحو « زيدٌ اضربه، وعمرٌ هل جاءك »^(٢) فقيل: محل الجملة التي بعد المبتدأ رفع على الخبرية، وهو صحيح، وقيل: نصب بقول مضمر هو الخبر، بناء على أن الجملة الإنشائية لا تكون خبراً .

(١) وهي الواقعة خبراً والواقعة حالاً والواقعة مفعولاً والواقعة مضافاً إليها والواقعة بعد الفاء أو إذا جواباً لشرط جازم والواقعة تابعة لمفرد والواقعة تابعة لجملة لها محل من الإعراب.

وألحق ابن هشام بهذه الجملة السبع جملتين هما المستثناة والمسند إليها.

(٢) أي اختلف في الجملة الإنشائية الواقعة بعد المبتدأ.

٢- الجملة الثانية

الواقعة حالاً، وموضعها نصب، نحو ﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾^(١) ونحو ﴿لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾^(٢)، ﴿قَالُوا أَتُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ﴾^(٣) ومنه ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِّنْ ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِمْ مُّحَدَّثٍ إِلَّا اسْتَمْعَوْهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾^(٤) فجملة «استمعوه» حال من مفعول يأتِيهِمْ، أو من فاعله، وقُرئ «محدثاً» لأن الذكر مختصٌ بصفته مع أنه قد سبق بالنفي^(٥)؛ فالحالان^(٦) على الأول - وهو أن يكون استمعوه حالاً من مفعول يأتِيهِمْ - مثلها في قولك: «ما لقي الزَّيْدَيْنِ عمرو مُصْعِداً إِلَّا مُنْحَدِرَيْنِ» وعلى الثاني - وهو أن يكون جملة استمعوه حالاً من فاعل يأتِيهِمْ - مثلها في قولك: «ما لقي الزَّيْدَيْنِ عمرو رَاكِباً إِلَّا ضَاكِحاً» وأما ﴿وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ فحالٌ من فاعل «استمعوه» فالحالان^(٧) متداخلتان^(٨)، «ولا هية»^(٩): حال من فاعل «يلعبون» وهذا من التداخل أيضاً، أو من

(١) المذثر: ٧٤ / ٦.

(٢) النساء: ٤٣ / ٤.

(٣) الشعراء: ٢٦ / ١١١.

(٤) الأنبياء: ٢١ / ٢.

(٥) أي جاء صاحب الحال منكراً لسبقه بنفي ووصفه.

(٦) أي محدثاً وجملة استمعوه.

(٧) أي «استمعوه» و «وهم يلعبون».

(٨) الحال المتداخلة هي الحال التي دخل صاحبها في حال أخرى بأن يكون ضميراً، فجملة «وهم يلعبون» حال من الضمير الواو في «استمعوه» وجملة «استمعوه» حال من الضمير في «يأتِيهِمْ» أو من «ذكر» وهو فاعل «يأتِيهِمْ».

(٩) من قوله تعالى قبل الآية السابقة من سورة الأنبياء: ﴿لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ...﴾ الأنبياء: ٢١ / ٣.

فاعل « استمعوه » فيكون من التعدّد^(١) لا من التداخل.

ومن مثل الحالية أيضاً قوله عليه الصلاة والسلام: « أقرب ما يكون العبدُ من ربه وهو ساجد »^(٢) وهو أقوى الأدلة على أن انتصاب « قائماً » في « ضربي زيدا قائماً » على الحال، لا على أنه خبرٌ لكان محذوفة^(٣)؛ إذ لا يقتزن الخبر بالواو^(٤)، وقولك: « ما تكلم فلانٌ إلا قال خيراً »، كما تقول: « ما تكلم إلا قائلاً خيراً ». وهو استثناء مفرغ من أحوال عامة محذوفة

وقول الفرزدق:

بأيدي رجالٍ لم يشيموا سيوفهم ولم تكثر القتلى بها حين سُلّت^(٥)
لأن تقدير العطف مفسدٌ للمعنى^(٦)، وقول كعب رضي الله عنه:
شجّت بذي شُبمٍ من ماء مَحْنِيَةٍ صافٍ بأبطحٍ أضحى وهو مشمول^(٧)
وأضحى تامة.

(١) الحال المتعدّدة هي الواقعة هي وحال غيرها من صاحب حال واحد أي تعدّد الحال لاسم واحد.

(٢) الحديث في صحيح مسلم، كتاب الصلاة.

(٣) على أن التقدير « ضربي زيدا إذا كان قائماً »

(٤) أي لو قلنا ضربي زيدا وهو قائم لاقتزنت الجملة بالواو والخبر لا يقتزن بالواو، فظهور الواو دليل على أن قائماً حال لا خبر لكان محذوفة.

(٥) الشاهد دخول الواو على الجملة الفعلية الحالية في قوله: « ولم تكثر القتلى ».

(٦) معنى البيت أن هؤلاء الرجال لم يغمدوا سيوفهم إلا بعد أن كثرت بها القتلى، أو أنهم لم يسلّوا سيوفهم إلا وقد كثرت بها القتلى، والفعل يشيم من الأضداد يقال: شام سيفه إذا سلّه، وشام سيفه إذا وضعه في غمده.

(٧) دخلت الواو على جملة « هو مشمول »، شجّت: مزجت، شُبم: برودة الماء، مشمول أصابته ريح الشمال.

٣ - الجملة الثالثة

الواقعة مفعولاً. ومحلها النصب إن لم تُنب عن فاعل. وهذه النيابة مختصة بباب القول نحو « ثُمَّ يُقَالُ هَذَا الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ »^(١) لِمَا قدمناه من أن الجملة التي يُراد بها لفظها تنزل منزلة الأسماء المفردة.

قيل: وتقع أيضاً في الجملة المقرونة بمعلق. نحو « عُلِمَ أَقَامَ زَيْدٌ » وأجاز هؤلاء وقوع هذه فاعلاً. وحملوا عليه « وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ »^(٢). « أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا »^(٣)، « ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِّنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا الْآيَاتِ لَيْسَ جُنَّةٌ »^(٤) والصواب خلاف ذلك^(٥)، وعلى قول هؤلاء فيزاد في الجمل التي لها محل الجملة الواقعة فاعلاً.

فإن قلت: وينبغي زيادتها على ما قدّمت اختياره من جواز ذلك مع الفعل القلبي المعلق بالاستفهام فقط نحو « ظهر لي أقام زيد ». قلت: إنما أجزت ذلك على أن المسند إليه مضاف محذوف^(٦). لا الجملة. وتقع الجملة مفعولاً في ثلاثة أبواب: أحدها^(٧): باب الحكاية بالقول أو مرادفه.

(١) المطففين: ٨٣ / ١٧.

(٢) إبراهيم: ١٤ / ٤٥، ونسمة الآية: « وَضَرَبْنَا لَكُمْ الْأَمْثَالَ »

(٣) السجدة: ٣٢ / ٢٦، ونسمة الآية: « مِنْ قَبْلِهِمْ مِّنَ الْقُرُونِ »

(٤) يوسف: ١٢ / ٣٥، سلفت الآية سابقاً.

(٥) أي أن الفاعل ضمائر مصادر الأفعال تبيّن ويهدي وأهلكنا

(٦) أي أن التقدير في « ظهر لي أقام زيد » ظهر لي جواب هذا الاستفهام.

(٧) سيأتي الباب الثاني لاحقاً.

فالأول نحو « قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ »^(١) وهل هي مفعول به أو مفعول مطلق نوعي كالقرفصاء في « قَعَدَ القرفصاء » إذ هي دالة على نوع خاص من القول؟ فيه مذهبان ثانيهما اختيار ابن الحاجب قال: والذي غرَّ الأكثر بين أنهم ظنوا أن تعلق الجملة بالقول كتعلقها بعلم في « علمتُ لزيدٍ منطلق » وليس كذلك لأن الجملة نفس القول والعلم غيرُ المعلوم فافترقا.

والصواب قول الجمهور؛ إذ يصح أن يُخبر عن الجملة بأنها مقولة كما يخبر عن زيد من « ضربتُ زيدا » بأنه مضروب، بخلاف القرفصاء في المثال؛ فلا يصح أن يخبر عنها بأنها مقصودة؛ لأنها نفس القعود، وأما تسمية النحويين الكلام قولاً فكتسميتهم إياه لفظاً، وإنما الحقيقة أنه مقول وملفوظ.

والثاني^(٢): نوعان: ما معه حرف التفسير كقوله:

وَتَرْمِينِي بِالطَّرْفِ أَي أَنْتَ مَذْنَبٌ وَتَقْلِينِي لَكِنْ إِيَّاكَ لَا أَقْلِي^(٣)
وقولك: « كُتِبْتُ إِلَيْهِ أَنْ أَفْعَلَ » إذا لم تقدّر باء الجر، والجملة في هذا النوع مفسّرة للفعل فلا موضع لها، وما ليس معه حرف التفسير: نحو: « وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَا بَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ »^(٤) ونحو « وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَا بُنَيَّ ارْكَبْ مَعَنَا »^(٥) وقراءة بعضهم « فَدَعَا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ »^(٦) بكسر الهمزة.

(١) مريم: ١٩ / ٣٠.

(٢) أي الحكاية بمرادف القول.

(٣) سلف البيت ص: ٦٩.

(٤) البقرة: ١٣٢/٢، وتنمة الآية « فَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا بِمَا نُنَاطِلُكُمْ ».

(٥) هود: ٤٢/١١.

(٦) القمر: ١٠ / ٥٤ وتنمة الآية « فَاانْتَصِرْ ».

وقوله:

رَجُلَانِ مِنْ مَكَّةَ أَخْبَرَانَا إِنَّا رَأَيْنَا رَجُلًا غُرِيَانَا
روي بكسر «إِنَّ»^(١)، فهذه الجملة في محل نصب اتفاقاً، ثم قال البصريون: النصب بقول مقدّر، وقال الكوفيون: بالفعل المذكور، ويشهد للبصريين التصريح بالقول في نحو «وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي»^(٢) ونحو «إِذْ نَادَى رَبَّهُ نِدَاءً خَفِيًّا»^(٣) قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي»^(٤) وقول أبي البقاء في قوله تعالى: «يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ»^(٥): إن الجملة الثانية في موضع نصب بـيُوصِي، قال: لأن المعنى يفرض لكم أو يشرع لكم في أمر أولادكم، إنما يصح هذا على قول الكوفيين^(٦)، وقال الزمخشري: إن الجملة الأولى إجمال، والثانية تفصيل لها، وهذا يقتضي أنها عنده مفسرة ولا محل لها، وهو الظاهر^(٧).

تنبيهات

الأول: من الجملة المحكية ما قد يخفى، فمن ذلك في المحكية بعد القول «فَحَقَّ عَلَيْنَا قَوْلُ رَبِّنَا إِنَّا لَذَائِقُونَ»^(٨) والأصل إنكم لذائقون عذابي، ثم عدل إلى التكلم؛ لأنهم تكلموا بذلك عن أنفسهم.

(١) على أن التقدير وقالوا إِنَّا رَأَيْنَا...، فالجملة محكية بالقول وسكنت الجيم في البيت.

(٢) هود: ٤٥/١١.

(٣) مريم: ٤-٣/١٩، وتنتمى الآية «وَاشْتَغَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا».

(٤) النساء: ١١/٤.

(٥) الذين ينصبون بالفعل المذكور، وأما البصريون فيقدرون فعل القول.

(٦) عند ابن هشام.

(٧) الصافات: ٣١/٣٧.

كما قال:

ألم تر أنني يومَ جَوْ سُوَيْقَةٍ بكيتُ فنادتني هنيئاً مالياً^(١)
والأصل: مالك، ومنه في المحكيّة بعد ما فيه معنى القول « أَمْ لَكُمْ كِتَابٌ
فِيهِ تَلْزُسُونَ » إِنَّ لَكُمْ فِيهِ لَمَا تَخَيَّرُونَ^(٢) أي تدرسون فيه هذا اللفظ،
أو تدرسون فيه قولنا هذا الكلام، وذلك إما على أن يكونوا خوطبوا بذلك في
الكتاب على زعمهم، أو الأصلُ إِنَّ لَهُمْ لَمَا يَتَخَيَّرُونَ، ثم عدل إلى الخطاب عند
مواجهتهم، وقد قيل في قوله تعالى: « يَدْعُوا لِمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ »^(٣):
إِنْ « يدعوا » في معنى يقول، مثلها في قول عنتر:

يَدْعُونَ عَنترَ والرماحُ كأنها أَسْطَانُ بئرٍ في لَبانِ الأدهم^(٤)
فيمُن رِواه « عَنترُ » بالضم على النداء، وإن « مَنْ » مبتدأ، و « لَيْسَ
الْمَوْلَى » خبره، وما بينهما جملة اسمية صلة، وجملة « مَنْ » وخبرها محكيّة
بيدعو، أي أَنَّ الكافر يقول ذلك يوم القيامة، وقيل: مَنْ مبتدأ حذف خبره: أي
إلهه، وإنَّ ذلك حكاية لما يقول في الدنيا، وعلى هذا فالأصل يقول: الوثن إلهه،
ثم عُبر عن الوثن بمن ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ، تشبيهاً على الكافر.

الثاني

قد يقع بعد القول ما يحتمل الحكاية وغيرها نحو « أَتَقُولُ مُوسَى فِي الدَّارِ »،
فلك أن تقدر موسى مفعولاً أول و « فِي الدَّارِ » مفعولاً ثانياً على إجراء

(١) الشاهد أن الأصل مالك لأنها خاطبته بذلك، ثم عدل الشاعر عن الخطاب إلى التكلم.

(٢) القلم: ٦٨ / ٣٧ - ٣٨ .

(٣) الحج: ١٣/٢٢، وتتمة الآية « لَيْسَ الْمَوْلَى وَلَيْسَ الْعَشِيرُ ».

(٤) أي أنه إذا ضمت راء عنتر - وهي لغة من لا ينتظر - فالتقدير يقولون: يا عنتر،
والأسطوان: الحبال: واللبان: الصدر، والأدهم: فرس عنتر.

القول مجزى الظن، ولك أن تقدرهما مبتدأ وخبراً على الحكاية كما في قوله تعالى: «أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ»^(١) الآية، ألا ترى أن القول قد استوفى شروط إجرائه مجزى الظن^(٢) ومع هذا جيء بالجملة بعد محكية.

الثالث

قد يقع بعد القول جملة محكية ولا عمل للقول فيها، وذلك نحو «أولُ قلبي إني أحمدُ الله» إذا كسرتَ إنَّ، لأن المعنى أولى قلبي هذا اللفظ، فالجملة^(٣) خبرٌ لا مفعول، خلافاً لأبي عليٍّ، زعم أنها في موضع نصب بالقول، فبقي المبتدأ بلا خبر فقدر «موجود» أو «ثابت»، وهذا المقدّر يُستغنى عنه^(٤)، بل هو مفسدٌ للمعنى^(٥)، لأن «أولُ قلبي إني أحمدُ الله» باعتبار الكلمات «إن» وباعتبار الحروف الهمزة فيفيد الكلام على تقديره الإخبار بأن ذلك الأول ثابت، ويقتضي بمفهومه أن بقية الكلام غير ثابت، اللهم إلا أن يقتدر «أول» زائداً،

(١) البقرة: ١٤٠/٢، ونسمة الآية «وَيَقُوبَ وَالْأَسْبَاطَ كَأَنَّهُمْ هُودًا أَوْ نَصَارَى قُلْ أَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمْ اللَّهُ...».

(٢) يجرى فعل القول مجزى فعل الظن فيتعدي إلى مفعولين بالشروط التالية:

- ١- أن يكون فعل القول بصيغة المضارع المسند إلى المخاطب.
 - ٢- أن يسبقه استقهام متصل به، ويجوز فصله عن الاستقهام بأحد معموليه أو بالجار والمجرور أو بالظرف.
- وإذا توفرت هذه الشروط فإن فعل القول يعمل عمل فعل الظن على سبيل الجواز لا الوجوب.

(٣) أي جملة إن واسمها وخبرها.

(٤) لأن الكلام تام بوجود الخبر.

(٥) يجب أن يكون خبر «أول قلبي» جملة لأنه قول والقول معناه جملة.

والبصريون لا يجيزونه^(١)، وتبع الزمخشري أبا علي في التقدير المذكور، والصواب خلاف قولهما، فإن فتحت^(٢) فالمعنى حمّد الله يعني بأي عبارة كانت.

الرابع

قد تقع الجملة بعد القول غير محكية به، وهي نوعان:

محكية بقول آخر محذوف كقوله تعالى: ﴿فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾ بعد ﴿قَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ عَلِيمٌ﴾ لأن قولهم تمّ عند قوله: ﴿مَنْ أَرْضِكُمْ﴾ ثم التقدير: فقال فرعون بدليل ﴿قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾^(٣)

وقول الشاعر:

قالت له وهو بعيش ضنك لا تكثري لومي وخلي عنك^(٤)

التقدير قالت له: أتذكرُ قولك لي إذ ألومك في الإسراف في الإنفاق: لا تكثري لومي، فحذف المحكية بالمذكور، وأثبت المحكية بالمحذوف.

وغير محكية، وهي نوعان: دالة على المحكية، كقولك «قال زيد لعمر» في حاتم، أنظن حاتمًا بخيلًا «فحذف المَقُول، وهو «حاتم بخيل» مدلولاً عليه بجملة الإنكار التي هي من كلامك دونه، وليس من ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ مُوسَى أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَكُمْ أَسِحْرٌ هَذَا﴾^(٥) وإن كان الأصل والله أعلم أتقولون للحق لَمَّا جاءكم هذا سحر، ثم حذفت مقالته مدلولاً عليها بجملة الإنكار،

(١) أي لا يجيزون زيادة الاسم والكوفيون يجيزونه.

(٢) أي فتحت الهمزة في «إني».

(٣) الآيات: ﴿قَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ عَلِيمٌ﴾ يريد أن يخرجكم مَنْ أَرْضِكُمْ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ ﴿قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَرْسِلْ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ﴾، الأعراف: ١٠٩/٧ - ١١١

(٤) الضنك: الضيق.

(٥) يونس: ٧٧/١٠.

لأن جملة الإنكار هنا محكية بالقول الأول، وإن لم تكن محكية بالقول الثاني^(١).
وغير دالة عليه^(٢) نحو « وَلَا يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا »^(٣)، وقد مرَّ
البحث فيها.

الخامس

قد يوصل بالمحكية غير محكي، وهو الذي يسميه المحدثون مُدْرَجًا^(٤)،
ومنه « وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ »^(٥) بعد حكاية قولها^(٦)، وهذه الجملة ونحوها مستأنفة
لا يقدر لها قول.

(١) وهو أنقولون.

(٢) أي غير دالة على المحكي.

(٣) يونس: ٦٥/١٠.

(٤) الكلام المدرج هو الكلام الذي يأتي به المتكلم من عنده ويوهم به أنه ليس من عنده
بل هو من كلام المتكلم.

(٥) النمل: ٣٤/٢٧، والآية بتمامها: « قَالَتْ إِنَّ الْمُلُوكَ إِذْ دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعْرَءَ
أَهْلِهَا أَذْلاءَ وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ ».

(٦) أي أن قول بلقيس: « وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ » من قول الله لا من قول بلقيس.

الباب الثاني^(١) من الأبواب التي تقع فيها الجملة مفعولاً: بابُ ظنٍّ وأَعْلَمَ^(٢)، فإنها تقع مفعولاً ثانياً لظن وثالثاً لأَعْلَمَ وذلك لأن أصلهما الخبر، ووقوعه جملةً سائغةً كما مرّ، وقد اجتمع وقوع خبري كان وإن والثاني من مفعولي باب ظنٍّ جملةً في قول أبي ذؤيب:

فإن ترغميني كنتُ أَجهلُ فيكمُ فَإِنِّي شَرِيتُ الحِلْمَ بعدك بالجهل^(٣)

الباب الثالث: باب التعليق، وذلك غير مختصّ بباب ظن، بل هو جائز في كلّ فعل قلبي، ولهذا انقسمت هذه الجملة إلى ثلاثة أقسام:

أحدها: أن تكون في موضع مفعول مقيّد بالجار^(٤)، نحو «أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِمْ مِّنْ جَنَّةٍ»^(٥)، «فَلْيَنْظُرْ أَبُوهَا أَرْكَى طَعَامًا»^(٦)، «يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ»^(٧) لأنه يقال: تفكّرتُ فيه، وسألتُ عنه، ونظرتُ فيه، ولكن علّقت هنا بالاستفهام عن الوصول في اللفظ إلى المفعول، وهي^(٨) من حيث المعنى طالبة له^(٩) على معنى ذلك الحرف.

وزعم ابن عصفور أنه لا يُعلّق فعلٌ غيرُ عِلْمٍ وظنٍّ حتى يضمّن معناهما، وعلى هذا فتكون هذه الجملة سادّة مسدّة المفعولين.

(١) الباب الأول سلف سابقاً.

(٢) هو فعل ماضٍ.

(٣) شريت: بعث، والشاهد في البيت كما ذكر ابن هشام.

(٤) أي أن تكون الجملة حلّت محل الجار والمجرور، أي أن الفعل يتعدى بحرف الجر.

(٥) الأعراف: ٧ / ١٨٤.

(٦) الكهف: ١٨ / ١٩.

(٧) الذاريات: ٥١ / ١٢.

(٨) أي الأفعال المذكورة في الآيات السالفة.

(٩) أي المفعول به.

واختلف في قوله تعالى: ﴿إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ﴾^(١) فقيل:
التقدير ينظرون أيهم يكفل مريم، وقيل: يتعرفون، وقيل: يقولون؛ فالجملة
على التقدير الأول مما نحن فيه؛ وعلى الثاني في موضع المفعول به المشرح،
أي غير المقيد بالجار، وعلى الثالث ليست من باب التعليق البتة.

والثاني: أن تكون في موضوع المفعول المشرح^(٢)، نحو «عرفت من
أبوك» وذلك لأنك تقول: عرفت زيدا، وكذا علمت من أبوك» إذا أردت علم
بمعنى عرف، ومنه^(٣) قول بعضهم: «أما ترى أي برقي ها هنا» لأن رأى
البصرية وسائر أفعال الحواس إنما تتعدى لواحد بلا خلاف، إلا «سمع»
المعلقة باسم عين نحو «سمعت زيدا يقرأ» فقيل: سمع متعدية لاثنتين ثانيهما
الجملة، وقيل: إلى واحد والجملة حال، فإن عقلت بمسموع فمتعدية لواحد اتفاقاً،
نحو «يَوْمَ يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ بِالْحَقِّ»^(٤).

وليس من الباب^(٥) «ثُمَّ لَنَزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ»^(٦) خلافاً
ليونس^(٧)؛ لأن «نزع» ليس بفعل قلبي، بل أي موصولة لا استفهامية،
وهي المفعول، وضممتها بناء لا إعراب، وأشد: خبر لهو محذوفاً، والجملة
صلة.

(١) آل عمران: ٤٤/٣، والآية بتمامها «وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ».

(٢) المفعول المشرح هو المفعول المطلق غير المقيد بحرف جر.

(٣) أي من وقوع الجملة موقع المفعول المشرح.

(٤) ق: ٥٠ / ٤٢.

(٥) أي من باب التعليق.

(٦) مريم: ٦٩ / ١٩، وتنمة الآية: «عَلَى الرَّحْمَنِ عِتْيَا».

(٧) يجيز يونس التعليق في غير أفعال القلوب.

والثالث: أن تكون في موضع المفعولين، نحو ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا﴾^(١)
﴿لَتَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى﴾^(٢)، ومنه ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾^(٣)
لأن أياً مفعول مطلق لينقلبون، لا مفعول به ليعلم؛ لأن الاستفهام لا يعمل فيه
ما قبله، ومجموع الجملة الفعلية في محل نصب بفعل العلم.

وممّا يوهّمون في إنشاده وإعرابه:

سَتَعْلَمُ لَيْلَى أَيَّ دَيْنٍ تَدَايَنْتَ وَأَيُّ غَرِيمٍ لِلتَّقَاضِي غَرِيمُهَا
والصواب فيه نصب «أي» الأولى على حد انتصابها في «أَيَّ مُنْقَلَبٍ»
إلّا أنها مفعول به، لا مفعول مطلق^(٤)، ورفع «أي» الثانية مبتدأ، وما بعدها
الخبر، والعلم معلق عن الجملتين المتعاطفتين الفعلية والاسمية.

واختلف في نحو «عَرَفْتُ زَيْدًا مَنْ هُوَ» فقليل: جملة الاستفهام حال، وردّ
بأنّ الجمل الإنشائية لا تكون حالاً، وقيل: مفعول ثان على تضمين عَرَفَ معنى
علم، وردّ بأن التضمين لا ينقاس^(٥)، وهذا التركيب مقيس، وقيل: بدل من
المنصوب، ثم اختلف؛ فقليل: بدل اشتمال، وقيل: بدل كل، والأصل عرفت شأن
زيد.

وعلى القول بأن عرف بمعنى علم فهل يقال: إن الفعل مُعَلَّقٌ أم لا ؟ قال
جماعة من المغاربة: إذا قلت «علمتُ زَيْدًا لأبوه قائم» أو «ما أبوه قائم»

(١) طه: ٧١ / ٢٠.

(٢) الكهف: ١٨ / ١٢، وتنتمى الآية ﴿لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا﴾.

(٣) الشعراء: ٢٦ / ٢٢٧.

(٤) يجوز نصب أي الأولى على أنها مفعول مطلق، والأصل أيّ تدايّن تدايّن.

(٥) أي أنه سماعي، وبعضهم يجعل التضمين مجازاً، وعلى هذا القول يكفي فيه سماع
النوع، والتضمين هو إشراب كلمة معنى أخرى.

فالعامل معلق عن الجملة وهو عامل في محلها النصب على أنها مفعول ثان،
 وخالف في ذلك بعضهم لأن الجملة حكمها في مثل هذا أن تكون في موضع
 نصب، ولأنها تؤثر العامل في لفظها وإن لم يوجد معلق، وذلك نحو « علمت زيدا
 أبوه قائم » واضطرب في ذلك كلام الزمخشري فقال في قوله تعالى ﴿ لِيَلْوَكُمْ
 أَيْكُمُ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾^(١) في سورة هود: إنما جاز تعليق فعل البلوى لما في الاختبار
 من معنى العلم؛ لأنه طريق إليه، فهو ملابس له، كما تقول. انظر أيهم أحسن
 وجهاً، واستمع أيهم أحسن صوتاً « لأن النظر والاستماع من طرق العلم، اهـ.
 ولم أف على تعليق النظر البصري والاستماع إلا من جهته^(٢)، وقال^(٣)
 في تفسير الآية في سورة الملك: ولا يسمى هذا تعليقاً، وإنما التعليق أن يقع بعد
 العامل ما يسد مسد منصوبيه جميعاً كـ « علمت أيهما عمرو » ألا ترى أنه لا
 يفترق الحال^(٤) - بعد تقدم أحد المنصوبين - بين مجيء ما له الصدر وغيره؟
 ولو كان تعليقاً لافترقا كما افترقا في « علمت زيدا منطلقاً، وعلمت أزيد منطلق ».

تنبيه

فائدة الحكم على محل الجملة في التعليق بالنصب ظهور ذلك في التابع؛
 فتقول « عرفت من زيد وغير ذلك من أموره » واستدل ابن عصفور
 بقول كثير:

وما كنت أدري قبل عزّة ما البكا ولا موجعات القلب حتى تولت

(١) هود: ١١ / ٧.

(٢) أشار بعض النحويين إلى أن أفعال الحواس تعلق عن العمل لأنها وسيلة للعلم،
 وانظر ما سلف ص ١٠١.

(٣) أي الزمخشري.

(٤) أي حال الجملة.

بنصب « موجدات » ولك أن تدعي أن البكاء مفعول، وأن « ما » زائدة،
أو أن الأصل « ولا أدري موجدات » فيكون من عطف الجمل، أو أن الواو
للحال وموجدات اسم لا، أي وما كنت أدري قبل عزة الحال أنه لا موجدات
للقلب موجودة ما البكاء، ورأيت بخط الإمام بهاء الدين بن النحاس رحمه الله:
أقمت مدة أقول: القياس جواز العطف على محل الجملة المعلق عنها بالنصب، ثم
رأيت منصوصاً، اهـ. وممن نص عليه ابن مالك، ولا وجه للتوقف فيه مع قولهم:
إن المعلق عامل في المحل.

٤- الجملة الرابعة

المضاف إليها، ومحلها الجر، ولا يضاف إلى الجملة إلا ثمانية:

أحدها: أسماء الزمان، ظروفًا كانت أو أسماء^(١)، نحو ﴿وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدْتُ﴾^(٢) ونحو ﴿وَأَنْذِرِ النَّاسَ يَوْمَ يَأْتِيهِمُ الْعَذَابُ﴾^(٣) ونحو ﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ﴾ ﴿يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ﴾^(٤) ونحو ﴿هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ﴾^(٥) ألا ترى أن اليوم ظرف في الأولى^(٦)، ومفعول ثانٍ في الثانية، وبذل منه في الثالثة^(٧)، وخبر في الرابعة، ويمكن في الثالثة أن يكون^(٨) ظرفاً لـ: (لا يخفى) من قوله تعالى: ﴿لَا يَخْفَى عَلَى اللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ﴾.

ومن أسماء الزمان ثلاثة إضافتها إلى الجملة واجبة: إذ بانفاق، وإذا عند الجمهور^(٩)، ولما عند مَنْ قال باسميتها، وزعم سيبويه أن اسم الزمان المبهم^(١٠) إن كان مستقبلاً فهو كـ « إذا » في اختصاصه بالجمال الفعلية، وإن كان ماضياً

(١) أي أسماء غير منصوبة على الظرفية.

(٢) مريم: ٣٣/١٩، وتنتمى الآية ﴿وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾.

(٣) إبراهيم: ٤٤ / ١٤.

(٤) غافر: ٤٠ / ١٥-١٦، والآيتان: ﴿رَفِيعَ الدَّرَجَاتِ ذُو الْعَرْشِ يُلْقِي الرُّوحَ مِنْ أَمْرِهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ لِيُنذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ﴾ ﴿يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ لَا يَخْفَى عَلَى اللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ...﴾.

(٥) المرسلات: ٧٧ / ٣٥.

(٦) أي في الآية الأولى التي من سورة مريم.

(٧) أي أن « يوم » الثاني في آية سورة غافر بدل من « يوم » الأولى.

(٨) اسم يكون « يوم » الثاني من آية (١٦) من سورة غافر.

(٩) هذا إذا علقنا « إذا » بجوابها، وفي هذه المسألة خلاف.

(١٠) نحو حين وزمن ووقت.

فهو كـ « إذ » في الإضافة إلى الجملتين^(١)، فتقول: « أتيتك زمن يقدم الحاج » ولا يجوز « زمن الحاج قادم » وتقول: أتيتك زمن قدم الحاج، وزمن الحاج قادم « وردَّ عليه دعوى اختصاص المستقبل^(٢) بالفعلية بقوله تعالى: « يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ »^(٣) وبقول الشاعر:

وَكُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ بِمَغْنٍ فَنِيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ^(٤)
وأجاب ابن عصفور عن الآية بأنه إنما يشترط حملُ الزمان المستقبل على « إذا » إذا كان ظرفاً، وهي^(٥) في الآية بدلٌ من المفعول به لا ظرف، ولا يتأتَّى هذا الجواب في البيت^(٦)، والجوابُ الشامل لهما أن يوم القيامة لما كان محقق الوقوع جعل كالماضي؛ فحمل على إذ، لا على إذا، على حدِّ « وَنُفِخَ فِي الصُّورِ »^(٧).

(١) أي الاسمية والفعلية.

(٢) أي اختصاص الزمن المبهم بالمستقبل.

(٣) غافر: ٤٠ / ١٦، وسلفت الآية قبل قليل.

(٤) الشاهد أن الظرف « يوم » ظرف مبهم دال على المستقبل وقد أضيف إلى الجملة الاسمية « لا ذو شفاعة بمغن .. ».

وسواد بن قارب رجل من أهل اليمن.

(٥) أي كلمة « يوم ».

(٦) لأن كلمة « يوم » في البيت السابق ظرف.

(٧) الكهف: ١٨ / ١٠٠، وتنمة الآية « فَجَمَعْنَاهُمْ جَمْعًا » وورد قوله تعالى: « وَنُفِخَ فِي الصُّورِ » في غير ما آية.

عبر عن المستقبل بصيغة الماضي فقال: « ونفخ » لتحقق وقوع النفخ فصار كأنه وقع في الماضي.

الثاني: حيثُ، وتختص بذلك^(١) عن سائر أسماء المكان، وإضافتها إلى الجملة لازمة، ولا يشترط لذلك كونها ظرفاً، وزعم المهدي شارحُ الدرّيدية^(٢) وليس بالمهدي المفسرُ المقرئ^(٣) أن « حيث » .

في قوله:

ثُمَّتَ رَاحَ فِي الْمَلْبِينِ إِلَى حَيْثُ تَحَجَّى الْمَازِمَانَ وَمَنِ^(٤)

لما خرجت عن الظرفية بدخول إلى عليها خرجت عن الإضافة إلى الجمل، وصارت الجملة بعدها صفة لها، وتكلف تقدير رابط لها، وهو « فيه »، وليس بشيء؛ لما قدّمنا في أسماء الزمان^(٥).

الثالث: آية بمعنى علامة، فإنها تضاف جوازاً إلى الجملة الفعلية المتصرف فعلها مثبتاً أو منفيّاً بما.

كقوله:

بِآيَةِ يَقْدِمُونَ الْخَيْلَ شُعْثًا كَأَنَّ عَلَى سَنَابِكِهَا مُدَامًا^(٦)

(١) أي بالإضافة إلى الجمل بخلاف سائر أسماء المكان فإنها تضاف إلى المفرد.

(٢) هو محمد بن جعفر، أبو عبد الله النميمي القيرواني المعروف بالقزاز غلب عليه النحو، توفي عام ٤١٢ هـ، انظر إنباه الرواة: ٣ / ٨٤ - ٨٧ وبغية الوعاة: ١ / ٧١.

(٣) هو أحمد بن عمار أبو العباس المهدي المقرئ، أصله من المهدية، مات عام ٤٤١ هـ. والمهدي نسبة إلى مهدية من أعمال القيروان.

(٤) هذا البيت من مقصورة محمد بن الحسن بن دريد (ت ٣٢١ هـ)، وتحجى: أقام، والمآزمان: جبلان بين منى والمزدلفة.

(٥) أي أن ما بعد أسماء الزمان من الجمل مضاف إليها سواء كانت ظرفاً أو خارجة عن الظرفية، وتقاس « حيث » على أسماء الزمان بجامع اسمية الظرف.

(٦) الشاهد مجيء « آية » مضافة إلى جملة فعلية مثبتة فعلها ماض عند سيبويه.

الشعث: جمع أشعث، وهو المغبر من الرأس، والسنايك جمع سنبك وهو مقدّم الحافر.

وقوله:

أَلْكُنِي إِلَى قَوْمِي السَّلَامَ رِسَالَةً
بِأَيَّةٍ مَا كَانُوا ضِعَافاً وَلَا عَزْلاً^(١)
هذا قول سيبويه، وزعم أبو الفتح أنها إنما تضاف إلى المفرد نحو « آيَةٌ
مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ »^(٢) وقال^(٣): الأصل « بِأَيَّةٍ مَا يُقَدِّمُونَ »، أي بِأَيَّةٍ
إِقْدَامِكُمْ كما قال:

أَلَا مَنْ مَبْلَغٌ عَنِي تَمِيمًا
بِأَيَّةٍ مَا يَحْبُونَ الطَّعَامَا^(٤)
وفيه^(٥) حذفٌ موصولٍ حرفي غير « أَنْ »^(٦) وبقاءٌ صلته، ثم هو^(٧) غير
مَتَّاتٌ في قوله:

بِأَيَّةٍ مَا كَانُوا ضِعَافاً وَلَا عَزْلاً
الرابع: ذو في قوله « اذْهَبْ بِذِي تَسْلَم » والباء في ذلك ظرفية، وذو
صفةٌ لزمنٍ محذوف، ثم قال الأكثرون: هي بمعنى صاحب؛ فالموصوف نكرة،
أي اذهب في وقت صاحب سلامة « أي في وقت هو مظنة السلامة »، وقيل:
بمعنى « الذي » فالموصوف معرفة، والجملة صلة فلا محلَّ لها، والأصل:

^(١) الشاهد مجيء « آيَةٌ » مضافة إلى جملةٍ فعليةٍ منفيةٍ على قول سيبويه، والكني: بلغ
عني، وهو من الألوكَة وهي الرسالة، العزل: الذين لا سلاح معهم.
^(٢) البقرة: ٢٤٨/٢، والآية بتمامها: « وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ فِيهِ
سَكِينَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ ... ».

^(٣) أي أبو الفتح بن جني.

^(٤) الشاهد أن « ما » مصدرية عند أبي الفتح، وهي عند سيبويه زائدة.

^(٥) أي في قول أبي الفتح: « الأصل بِأَيَّةٍ مَا يُقَدِّمُونَ ».

^(٦) لأن « أَنْ » تحذف قياساً إذا أمن اللبس.

^(٧) أي قول أبي الفتح بأن « ما » مصدرية.

أذهب في الوقت الذي تسلم فيه، ويُضعفه أن استعمال ذي موصولة مختصّ بطيّئ، ولم يُنقل اختصاص هذا الاستعمال بهم، وأنّ الغالب عليها في لغتهم البناء، ولم يُسمع هنا إلا الإعراب، وأنّ حذف العائد المجرور هو والموصول بحرف متّحد المعنى مشروط باتحاد المتعلّق نحو ﴿ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ﴾^(١) والمتعلّق هنا مختلف^(٢)، وأنّ هذا العائد لم يذكر في وقت، وبهذا الأخير يَضَعُف قولُ الأخفش في ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ ﴾^(٣): إنَّ أيّاً موصولة والناس خبر لمحدوف، والجملة صلة وعائد، أي يا مَنْ هم الناس، على أنه قد حذف العائد حذفاً لازماً في نحو:

أَلَا رَبُّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا وَلَا سَيِّمًا يَوْمَ بَدَارَةِ جُلْجُلٍ^(٤)
فَيَمْنُ رَفَعٍ، أي لا مثل الذي هو يوم، ولم يُسمع في نظائره ذكرُ العائد؛ ولكنه نادر؛ فلا يَحْسُن الحمل عليه.

والخامس والسادس: لَدُنْ وَرَيْثَ، فإنهما يضافان جوازاً إلى الجملة الفعلية التي فعلها متصرف، ويُشترط كونه مثبتاً، بخلافه مع آية.

(١) المؤمنون: ٣٣/٢٣، تنمة الآية ﴿ .. مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ﴾.

(٢) يشترط لحذف الضمير العائد المجرور بحرف الجر أن يجر هو والاسم الموصول بحرف جر واحد وأن يتعلّقاً بمتعلّق متّحد في اللفظ والمعنى، ففي الآية السالفة حذف العائد المجرور بالحرف وتقديره « منه » وهو مجرور بـ من كما الاسم الموصول مجرور بـ من، وهو « مما »، والموصول متعلّق بـ يشرب والجار الذي جر العائد متعلّق بـ « تشربون » والمتعلّقان متحدان في اللفظ والمعنى.

(٣) ورد هذا التعبير في غير ما آية.

(٤) روي « يوم » بالرفع والجر، والشاهد في البيت على رواية الرفع.

فأما لَدُن فهي اسم لمبدأ الغاية، زمانية كانت أو مكانية، ومن شواهدنا قوله:

لَزِمْنَا لَدُن سَالِمَتُمُونَا وَفَاقَكُمْ فَلَا يَكُ مِنْكُمْ لِلْخِلَافِ جُنُوحٌ^(١)

وأما رِيث فهي مصدر رَاث إذا أَبْطَأَ، وعوملت معاملة أسماء الزمان في الإضافة إلى الجملة، كما عوملت المصادر معاملة أسماء الزمان في التوقيت كقولك: « جِئْتُكَ صَلَاةَ الْعَصْرِ » قال:

خَلِيلِي رِفْقًا رِيثَ أَقْضِي لُبَانَةً مِنْ الْعَرَصَاتِ الْمَذْكُرَاتِ عُهُودًا^(٢)

وزعم ابن مالك في « كافيته وشرحها »^(٣) أن الفعل بعدهما^(٤) على إضمار أن، والأول^(٥) قوله^(٦) في « التسهيل وشرحه »^(٧)، وقد يُعْذَرُ^(٨) في رِيث، لأنها ليست زماناً، بخلاف لَدُن، وقد يجاب بأنها^(٩) لما كانت لمبتدأ الغايات مطلقاً

(١) الشاهد إضافة « لدن » إلى الجملة الفعلية.

جنوح مصدر جنح إذا مال.

(٢) الشاهد إضافة « ريث » إلى الجملة الفعلية.

واللُبَانَةُ بضم اللام: الحاجة، والعَرَصَاتُ مفردُها عَرَصَةٌ بسكون الراء وهي المكان المتسع أمام الدار.

(٣) صنف ابن مالك كتاباً اسمه « شرح الكافية الشافية » وهو مطبوع في جامعة أم القرى بمكة المكرمة.

(٤) أي بعد لدن وريث، وعلى هذا القول فإنهما لا يضافان إلا إلى المفرد.

(٥) أي قول ابن هشام الأول وهو أن « لدن » و « ريث » يضافان إلى الجمل.

(٦) أي قول ابن مالك.

(٧) صنف ابن مالك كتاب « تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد » وشرحه وكلا الكتابين مطبوع.

(٨) أي ابن مالك.

(٩) أي بأن لدن.

لم تَخْلَصْ للوقت، وفي « الغُرَّة » لابن الدهَّان أن سيبويه لا يرى جواز إضافتها إلى الجملة، ولهذا قال في قوله:

من لَدْ شَوْلًا فَإِلَى إِتْلَانِهَا^(١)

إن تقديره « من لَدْ أن كانت شولا » ولم يقدر « من لَدْ كانت ».

والسابع والثامن: قَوْل وقائل كقوله:

قَوْلُ « يَا لِلرِّجَالِ » يُنْهَضُ مِنَّا مُسْرَعِينَ الْكُهُولَ وَالشُّبَّانَا^(٢)

وقوله:

وَأَجَبْتُ قَائِلَ « كَيْفَ أَنْتَ » بـ « صَالِح » حَتَّى مَلَّتْ وَمَلَّنِي عُوَادِي^(٣)

(١) الشول: السنوق التي خف لبنها، الواحدة شائلة، وهذا الجمع على خلاف القياس، والإتلاء مصدر أثلت الناقة إذا تلاها ولدها.

(٢) الشاهد أن « قول » أضيف إلى جملة الاستغاثة وهي « يا للرجال ».

(٣) أضيف « قائل » إلى الجملة « كيف أنت » وبصالح متعلقان بالفعل أحببت.

٥- الجملة الخامسة

الواقعة بعد الفاء أو إذا^(١) جواباً لشرط جازم؛ لأنها لم تصدر بمفرد يقبل الجزم لفظاً كما في قولك: «إن تقم أقم» أو محلاً كما في قولك: «إن جئنتي أكرمك».

مثال المقرونة بالفاء «مَنْ يَضِلَّ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَنْذِرُهُمْ»^(٢) ولهذا قرئ بجزم «ينذر» عطفاً على المحل^(٣).

ومثال المقرونة بإذا «وَأِنْ تُصِيبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ»^(٤) والفاء المقرنة كالموجودة كقوله:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ^(٥)
ومنه^(٦) عند المبرد نحو «إِنْ قَمْتَ أَقَوْمُ»^(٧).

وقول زهير:

وإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْغَبَةٍ يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرَمٌ^(٨)

(١) أي إذا الفجائية، ويجوز أن تغني إذا الفجائية عن الفاء الرابطة لجواب الشرط إذا كانت أداة الشرط «إن» وكان جواب الشرط جملة اسمية غير طلبية.

(٢) الأعراف: ١٨٥/٧، وتنتمى الآية «فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ».

(٣) أي محل جملة جواب الشرط.

(٤) الروم: ٣٠ / ٣٦.

(٥) الشاهد حذف الفاء الرابطة للضرورة والأصل «فَاللَّهُ يَشْكُرُهَا».

(٦) أي مما حذف فيه الفاء الرابطة.

(٧) أي «فَأَنَا أَقَوْمُ».

(٨) المبرد يقدر «فهو يقول»، وسيبويه يقدر «يقول إن أتاه» فجملة يقول عنده ابتدائية وعند المبرد خبر مبتدأ محذوف.

وهذا أحد الوجهين عند سيبويه^(١)، والوجه الآخر^(٢) أنه على التقديم والتأخير؛ فيكون^(٣) دليل الجواب لا عينه، وحينئذ فلا يجزم ما عطف عليه، ويجوز أن يفسر ناصباً لما قبل الأداة، نحو «زَيْدًا إِنْ أَتَانِي أَكْرَمُهُ» ومنع المبرد تقدير التقديم، محتجاً بأن الشيء إذا حلَّ في موضعه لا يُنَوَّى به غيره، وإلا لجاز «ضَرَبَ غَلَامُهُ زَيْدًا».

وإذا خلا الجواب الذي لم يُجزم لفظه من الفاء وإذا، نحو «إِنْ قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرُو» فمحلُّ الجزم محكومٌ به للفعل لا للجملة، وكذا القول في فعل الشرط، قيل: ولهذا جاز نحو «إِنْ قَامَ وَيَقْعُدَا أَخَوَاكَ» على إعمال الأول، ولو كان محلُّ الجزم للجملة بأسرها لزم العطف على الجملة قبل أن تكمل.

تنبيه

قرأ غير أبي عمرو «لَوْلا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ»^(٤) بالجزم، فقيل: عطف على ما قبله على تقدير إسقاط الفاء، وجزم «أصدق» ويسمى العطف على المعنى، ويقال له في غير القرآن العطف على التوهم، وقيل: عطف على محلِّ الفاء وما بعدها وهو «أَصَّدَّقَ» ومحلُّه الجزم؛ لأنه جواب التحضيض، ويجزم بأن مقدرة، وإنه كالعطف على «مَنْ يُضِلِّلِ اللَّهَ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ»^(٥).

(١) لعله أراد بأحد الوجهين حذف الفاء للضرورة كما قال سيبويه في حذفها في بيت الشاعر: من يفعل الحسنات الله يشكرها...

(٢) عند سيبويه.

(٣) أي الفعل المضارع المرفوع نحو «أقوم» و «يقول».

(٤) المنافقون: ٦٣ / ١٠، والآية «وَأَنْفَقُوا مِنْ مَّا رَزَقْنَاهُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ».

(٥) الأعراف: ١٨٥/٧، سلفت الآية ص: ١١١.

بالجزم، وعلى هذا فيضاف إلى الضابط المذكور^(١) أن يقال: أو جواب طلب، ولا
تقيّد هذه المسألة^(٢) بالفاء. لأنهم أنشدوا على ذلك قوله:

فأبْلُونِي بَلِيَّةَكُمْ لَعَلِّي أَصَالِحُكُمْ وَأَسْتَدْرِجُ نَوِيًّا^(٣)

وقال أبو علي: عطف «أستدرج» على محلّ الفاء الداخلة في التقدير
على لعلّي وما بعدها، قلت: فكأن هذا هنا بمنزلة:

مَنْ يَفْعَلُ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا^(٤)

في باب الشرط، وبعدُ فالتحقيق أنّ العطف في الباب من العطف على
المعنى؛ لأن المنصوب بعد الفاء في تأويل الاسم، فكيف يكون هو والفاء
في محلّ الجزم؟.

(١) أي إلى قوله: «الجملة الخامسة الواقعة بعد الفاء أو إذا جواباً لشرط جازم»

(٢) أي مسألة جواب الطلب.

(٣) أبْلُونِي: أعطوني، البَلِيَّةُ: الناقة التي يموت صاحبها، نَوِيًّا أصلها نواي، والنوي:
الجهة التي يقصدها المسافر.

(٤) سلف البيت ص: ١١١.

التابعة لمفرد، وهي ثلاثة أنواع:

أحدها: المنعوت بها؛ فهي في موضع رفع في نحو «مَنْ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمَ لَا بَيْعَ فِيهِ»^(١)، ونصب في نحو «وَأَتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ»^(٢)، وجر في نحو «رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ»^(٣)، ومن مثل المنصوبة المحل «رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا»^(٤)، «خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ»^(٥) الآية؛ فجملة «تَكُونُ لَنَا عِيدًا» صفة لمائدة، وجملة «تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ» صفة لصدقة، ويحتمل أن الأولى^(٦) حال من ضمير مائدة المستتر في «من السماء» على تقديره صفة لها^(٧) لا متعلقاً بأنزل، أو من «مائدة»^(٨) على هذا التقدير؛ لأنها قد وُصفت، وأن الثانية^(٩) حال من ضمير «خذ»

(١) البقرة: ٢٨١/٢، والآية بتمامها «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةٍ وَلَا شَفَاعَةٍ...».

(٢) البقرة: ٢٨١/٢، وتنتمى الآية «إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ...».

(٣) آل عمران: ٩ / ٣.

(٤) المائدة: ١١٤/٥، وتنتمى الآية «لَأُولَئِكَ وَآخِرِينَآ آيَةٌ مِنْكَ...».

(٥) التوبة: ١٠٣/٩، وتنتمى الآية «وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلَّ عَلَيْهِمْ...».

(٦) أي جملة «تكون لنا عيداً».

(٧) إذا علق «من السماء» بصفة محذوفة لمائدة تقديرها «كائنة»، وفي الصفة المقدرة ضمير مستكن هو صاحب الحال.

(٨) أي أو حال من مائدة، أي أن جملة «تكون لنا عيداً» في محل نصب حال من مائدة.

(٩) أي جملة «تطهرهم».

ونحو (١) « فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرْثُنِي » (٢) أي ولياً وارثاً، وذلك فيمن رفع « يرث » وأما مَنْ جزمه فهو جواب للدعاء (٣)، ومثل ذلك « فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي » (٤) قرئ برفع يصدق وجزمه.

والثاني: المعطوفة بالحرف، نحو « زيد منطلق وأبوه ذاهب » إن قدرت الواو عاطفةً على الخبر؛ فلو قدرت العطف على الجملة فلا موضع لها، أو قدرت الواو واو الحال فلا تبعية والمحل نصب.

وقال أبو البقاء في قوله تعالى: « أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً » (٥): الأصل « فهي تصبح »، والضمير للقصة (٦)، وتصبح خبره، أو « تصبح » بمعنى أصبحت، وهو معطوف على « أنزل » فلا محل له إذن هـ. وفيه إشكالان:

أحدهما: لا مخرج في الظاهر لتقدير ضمير القصة.
والثاني: تقديره الفعل المعطوف على الفعل المخبر به لا محل له.

(١) معطوف على قوله: « ومن مثل ».

(٢) مريم: ١٩ / ٥ - ٦.

(٣) أي قوله: « فهب لي .. ».

(٤) القصص: ٣٤ / ٢٨.

(٥) الحج: ٦٣ / ٢٢.

(٦) إذا فسر ضمير الشأن بمونث سمي ضمير القصة، كقوله تعالى: « يَا بَنِي إِثْهَآ إِن تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ فَتَكُنْ فِي صَخْرَةٍ أَوْ فِي السَّمَاوَاتِ أَوْ فِي الْأَرْضِ يَأْتِ بِهَا اللَّهُ » [لقمان: ١٦ / ٣١] وإذا فسر بمذكر سمي ضمير الشأن.
كقول الشاعر:

إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَى فِيهَا جَازِرًا وَظَبَاءَ.

وجوابُ الأول^(١) أنه قد يكون قَدَّرَ الكلامَ مستأنفاً، والنحويون يُقَدِّرون في مثل ذلك مبتدأ كما قالوا في « وتشربُ اللبن » فيمن رفع^(٢)؛ إن التقدير: وأنت تشربُ اللبن، وذلك إما لقصدِهم إيضاح الاستئناف، أو لأنه لا يُستأنف إلا على هذا التقدير، وإلا لزم العطف الذي هو مقتضى الظاهر.

وجواب الثاني^(٣) أن الفاء نزلت الجملتين منزلة الجملة الواحدة، ولهذا اكتفي فيهما بضمير واحد، وحينئذ فالخبر مجموعهما كما في جملتي الشرط والجزاء الواقعتين خبراً^(٤)، والمحلُّ لذلك المجموع، وأما كلُّ منهما فجزء الخبر؛ فلا محلَّ له، فافهمه فإنه بديع.

ويجب على هذا أن يدعى أن الفاء في ذلك وفي نظائره من نحو « زيدٌ يطيرُ الذبابُ فيغضبُ » قد أخلصت لمعنى السببية، وأخرجت عن العطف^(٥)، كما أن الفاء كذلك في جواب الشرط، وفي نحو « أحسنَ إليك فلان فأحسنِ إليه »^(٦) ويكون ذكرُ أبي البقاء للعطف تجوزاً أو سهواً.

ومما يلحقُ بهذا البحث أنه إذا قيل: « قال زيدٌ: عبدُ الله مُنطلقٌ وعمروٌ مُقيمٌ » فليست الجملة الأولى في محلِّ نصب والثانية تابعة لها، بل الجملتان معاً في

^(١) أي تقدير ضمير القصة.

^(٢) أي رفع الفعل « تشرب » من قولهم « لا تأكل السمك وتشرب اللبن »

^(٣) أي تقدير الفعل « تصبح » بمعنى أصبحت.

^(٤) خبر اسم الشرط الواقع مبتدأ نحو « من يكرم الضيف يلقَ خيراً » مختلف فيه، فمنهم من يرى رأي المصنف هنا في أن جملتي الشرط والجواب هما الخبر، ومنهم من يرى أن جملة جواب الشرط هي الخبر والقول في هذه المسألة أن الخبر هو جملة فعل الشرط وما تعلق به من تمام معناه.

^(٥) أي أن جملتي « يطير » و « يغضب » في محل رفع خبر للمبتدأ « زيد ».

^(٦) الفاء للسببية.

موضع نصب، ولا محلّ لواحدة منهما؛ لأنّ المقول مجموعهما، وكلّ منهما جزء للمقول، كما أنّ جزأي الجملة الواحدة لا محلّ لواحد منهما باعتبار القول فتأمله.

الثالث: المبدلة كقوله تعالى: ﴿ مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ ﴾^(١) فإنّ وما عملت فيه بدل من « ما » وصلتھا، وجاز إسناد يُقال إلى الجملة^(٢) كما جاز في ﴿ وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا ﴾^(٣)، هذا كلّهُ إن كان المعنى ما يقول الله لك إلا ما قد قيل، فأما إن كان المعنى ما يقول لك كفّار قومك من الكلمات المؤذية إلا مثل ما قد قال الكفار الماضون لأنبيائهم - وهو الوجه الذي بدأ به الزمخشري - فالجملة استئناف.

ومن ذلك^(٤) ﴿ وَأَسْرُوا النَّجْوَى ﴾ ثم قال تعالى: ﴿ هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السَّحَرَ وَأَنْتُمْ بُصُورُونَ ﴾^(٥) قال الزمخشري: هذا في موضع نصب بدلا من النجوى، ويحتمل التفسير، وقال ابن جني في قوله:

إلى الله أشكو بالمدينة حاجة وبالشّام أخرى كيف يلتقيان
جملة الاستفهام بدل من حاجة وأخرى، أي إلى الله أشكو حاجتين تعذر التفائهما.

^(١) فصلت: ٤٣/٤١.

^(٢) إلى جملة ﴿ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ ﴾ على اعتبارها بدلا من « ما » التي نابت عن الفاعل.

^(٣) الجاثية: ٣١/٤٥، وندمة الآية ﴿ قُلْتُمْ مَا نَنْذِرُ مَا السَّاعَةُ .. ﴾.

^(٤) أي ومن إبدال الجملة من المفرد.

^(٥) الأنبياء: ٣ / ٢١

٧- الجملة السابعة

التابعة لجملة لها محل. ويقع ذلك في بابي النسق^(١) والبدل خاصة.

فالأول نحو « زيد قام أبوه وقعد أخوه » إذا لم تقدر الواو للحال، ولا قدرت العطف على الجملة الكبرى.

والثاني شرطه كون الثانية أوفى من الأولى بتأدية المعنى المراد نحو « وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿١﴾ أَمَدَّكُمْ بِالْغَمِّ وَبَنِينَ ﴿٢﴾ وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ﴿٣﴾ »^(٢) فإن دلالة الثانية على نعم الله مفصلة، بخلاف الأولى^(٣) وقوله:

أقول له ارحل لا تقيمن عندنا وإلا فكن في السر والجهر مسليماً^(٤)
فإن دلالة الثانية على ما أراده من إظهار الكراهية لإقامته بالمطابقة^(٥)،
بخلاف الأولى.

قيل: ومن ذلك قوله:

ذكرتكَ والخطيُّ يخطرُ بيننا وقد نهات منا المُنَقَّعة السُّمرُ

(١) أي العطف بالحرف.

(٢) الشعراء: ٢٦ / ١٣٢ - ١٣٤.

(٣) أي بخلاف الجملة الأولى وهي « أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ ».

والشاهد أن جملة « أَمَدَّكُمْ بِالْغَمِّ وَبَنِينَ » أوضح في الدلالة وأوفى من قوله تعالى: « أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ » لا على أنها تابعة لها، ذلك لأن كلام المصنف هنا على الجمل التي لها محل من الإعراب، وإذا أعربنا جملة « أَمَدَّكُمْ بِالْغَمِّ وَبَنِينَ » بدلاً من جملة « أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ » أصبحت لا محل لها لأن الجملة المبدل منها واقعة صلة للموصول.

(٤) الشاهد أن جملة « لا تقيمن عندنا » بدل من جملة « ارحل » لأن جملة « لا تقيمن » أوفى بتأدية المعنى المراد.

(٥) جار ومجرور متعلقان بخبر « إن ».

فإنه أبَدَل « وقد نهلت » من قوله « والخطيُّ يخطر بيننا » بدلَ اشتغال، اهـ.
وليس متعيناً؛ لجواز كونه من باب النسق، على أن تقدَّر الواوُ للعطف،
ويجوز أن تقدَّر واوَ الحال، وتكون الجملة حالاً، إما من فاعل ذكرك على
المذهب الصحيح في جواز ترادف الأحوال^(١)، وإما من فاعل يخطر فتكون
الحالان متداخلين^(٢)، والرابطُ على هذا الواو، وإعادة صاحب الحال بمعناه، فإنَّ
المُتَقَفَّة السُّمْر هي الرماح.

ومن غريب هذا الباب^(٣) قولك: « قلت لهم قوموا أولكم وآخركم »^(٤) زعم
ابن مالك أن التقدير: ليقيم أولكم وآخركم، وأنه من باب بدل الجملة من الجملة لا
المفرد من المفرد، كما قال في العطف في نحو « اسكن أنت وزوجك الجنة »^(٥)
و « لا تخلفه نحن ولا أنت مكاناً سوى »^(٦) و « لا تضار والدته بولدها ولا مولود
له بولده »^(٧).

تنبيه

هذا الذي ذكرته - من انحصار الجمل التي لها محل في سبع - جارٍ على ما
قررُوا، والحق أنها تسع، والذي أهملوه: الجملة المستثناة، والجملة المسندُ إليها.

(١) أي تعدُّها.

(٢) انظر ما سلف ص: ٨٢.

(٣) أي باب بدل الجملة من الجملة التي لها محل.

(٤) المتبادر إلى الذهن أن « أولكم » بدل من الواو في « قوموا ».

(٥) البقرة: ٣٥/٢. وتقدير ابن مالك في الآية « وليسكن زوجك » فالعطف حينئذ عطف
جمل.

(٦) طه: ٥٨ / ٢٠ ، ونتمة الآية « فاجعل بيننا وبينك موعداً... »، والتقدير عند ابن مالك
« ولا تخلفه » فحذف الفعل فانفصل الضمير وظهر، وهو « أنت ».

(٧) البقرة: ٢٣٣/٢، والتقدير عند ابن مالك « ولا يضار مولود بولد له بولده ».

أما الأولى: فنحو ﴿ لَسْتُ عَلَيْهِمْ بِمُضِطَّرٍّ ﴾ إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ ﴿ فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ ﴾^(١)
قال ابن خروف: مَنْ مبتدأ، و « يعذبه الله » الخبر، والجملة في موضع نصب على
الاستثناء المنقطع^(٢)، وقال الفراء في قراءة بعضهم ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾^(٣)
إن « قليل » مبتدأ حذف خبره أي لم يشربوا، وقال جماعة في ﴿ إِلَّا أَمْرًا ثَكَّ ﴾^(٤)
بالرفع: إنه مبتدأ والجملة بعده خبر. وليس من ذلك نحو « ما مررت بأحد إلا زيد
خير منه » لأن الجملة هنا حال من أحد باتفاق، أو صفة له عند الأخفش، وكلّ منهما
قد مضى نكره، وكذلك الجملة في ﴿ إِلَّا إِلَهُهُمْ لِْيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ ﴾^(٥) فإنها حال^(٦)، وفي
نحو « ما علمت زيدا إلا يفعل الخير » فإنها مفعول، وكلّ ذلك قد ذكر.

وأما الثانية^(٧): فنحو ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ ﴾^(٨) الآية إذا أعرب سواء
خبراً، وأنذرتهم مبتدأ^(٩)، ونحو « تسمع بالمعيدي خير من أن تراه » إذا لم تقدّر
الأصل أن تسمع، بل تقدّر « تسمع » قائماً مقام السماع^(١٠)، كما أن الجملة بعد

(١) الغاشية: ٨٨ / ٢٢ - ٢٤، وتتمة الآيات « العذاب الأكبر ».

(٢) لأن إلا بمعنى لكن، ولأن الجملة لا تدخل في غيرها حتى يكون الاستثناء متصلاً.

(٣) البقرة: ٢٤٩/٢.

(٤) هود: ٨١/١١، والآية ﴿ فَاسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًا ثَكَّ إِنَّهُ
مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ ... ﴾.

(٥) الفرقان: ٢٥/٢٠، والآية ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِلَهُهُمْ لِْيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَيَمْشُونَ
فِي الْأَسْوَاقِ ... ﴾.

(٦) وصاحب الحال « المرسلين ».

(٧) أي الجملة المسند إليها.

(٨) البقرة: ٦/٢، والآية ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾.

(٩) مقصود ابن هشام قراءة « أنذرتهم » بهمزة واحدة.

(١٠) أي مصدر الفعل تسمع.

الظرف في نحو ﴿ وَيَوْمَ نُسَيِّرُ الْجِبَالَ ﴾^(١) وفي نحو « أُنذَرْتَهُمْ » في تأويل المصدر، وإن لم يكن معهما حرف سابق.

واختلف في الفاعل ونائبه هل يكونان جملة أم لا؟ فالمشهور المنع مطلقاً، وأجازه هشام وثعلب مطلقاً نحو « يُعجبني قام زيد » وفصل الفراء وجماعة ونسبوه لسيبويه فقالوا: إن كان الفعل قلبياً ووجد معلق عن العمل نحو « ظهر لي أقام زيد » صح، وإلا فلا، وحملوا عليه ﴿ ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِ لَيْسَ جَنَّةً حَتَّى حِينَ ﴾^(٢) ومنعوا « يُعجبني يقوم زيد » وأجازهما هشام وثعلب، واحتجاً بقوله:

وما راعني إلا يسير بشرطة وعهدي به قيناً يسير بكير^(٣)
ومنع الأكثرون ذلك كله، وأولوا ما ورد ممّا يؤهمه، فقالوا: في « بدا »^(٤) ضمير البداء^(٥)، وتسمع ويسير على إضمار أن.

وأما قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ ﴾^(٦) وقوله عليه الصلاة والسلام { لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة }^(٧) وقول العرب « زعموا مطية الكذب »^(٨) فليس من باب الإسناد إلى الجملة؛ لما بينا في غير هذا الموضع.

(١) الكهف: ٤٧/١٨، والآية ﴿ وَيَوْمَ نُسَيِّرُ الْجِبَالَ وَتَرَى الْأَرْضَ بَارِزَةً وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا ﴾.

(٢) يوسف: ٣٥/١٢.

(٣) الشاهد أن جملة « يسير ». في محل رفع فاعل عند هشام وثعلب، والقين: الحداد، الكبير: المنفخ.

(٤) من سورة يوسف: ٣٥/١٢.

(٥) أي ضمير مصدر الفعل بدا.

(٦) البقرة: ١١/٢، وتنتمى الآية ﴿ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴾ وسلفت الآية سابقاً.

(٧) سلف الحديث ص: ٧٢.

(٨) سلف المثل ص: ٧٢.

حكم الجمل بعد المعارف وبعد النكرات

يقول المعربون على سبيل التقريب: الجمل بعد النكرات صفات، وبعد المعارف أحوال. وشرح المسألة مستوفاةً أن يقال: الجمل الخبرية التي لم يستلزمها ما قبلها إن كانت مرتبطة بنكرة محضة، فهي صفة لها، أو بمعرفة محضة فهي حال عنها، أو بغير المحضة منهما^(١) فهي محتملة لهما، وكل ذلك بشرط وجود المقتضي^(٢) وانتفاء المانع^(٣).

مثال النوع الأول، وهو الواقع صفة لا غير لوقوعه بعد النكرات المحضة، قوله تعالى: ﴿ حَتَّى تَنْزَلَ عَلَيْنَا كِتَابًا تُفْرَوُهُ ﴾^(٤)، ﴿ لَمْ تَعْطُوا قَوْمًا اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ ﴾^(٥)، ﴿ مَنْ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمَ لَا بَيْعَ فِيهِ ﴾^(٦)، ومنه^(٧) ﴿ حَتَّى إِذَا أَتَى أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطْعَمَ أَهْلَهَا ﴾^(٨) وإنما أعيد ذكرُ الأهل لأنه لو قيل: اسْتَطْعَمَاهُمْ مع أن المراد وصف القرية لزم خلوُ الصفة من ضمير الموصوف، ولو قيل: اسْتَطْعَمَاهَا كان مجازاً، ولهذا كان هذا الوجه أولى من أن تقدّر الجملة جواباً لإذا؛ لأن تكرار الظاهر يعزى حينئذٍ عن هذا المعنى، وأيضاً فلأن الجواب في قصة الغلام

(١) أي من المعرفة والنكرة.

(٢) أي الذي يقتضي عمل العامل في صاحب الحال أو في الموصوف في الحال وفي الصفة.

(٣) أي المانع من الوصف أو الحال.

(٤) الإسراء: ٩٣/١٧، والآية ﴿ وَلَنْ نُؤْمِنَ لِرَبِّكَ حَتَّى تَنْزَلَ عَلَيْنَا كِتَابًا تُفْرَوُهُ ﴾.

(٥) الأعراف: ١٦٤/٧.

(٦) البقرة: ٢٥٤/٢، والآية ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمَ لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةَ وَلَا شَفَاعَةَ .. ﴾.

(٧) الشواهد السالفة يتعين فيها الوصفية لأن الموصوف نكرة محضة، وقال المصنف هنا: « ومنه » لأن الوصفية محتملة لا متعينة.

(٨) الكهف: ٧٧/١٨.

﴿ قَالَ أَقْتَلْتُ ﴾^(١) لا قوله ﴿ فَقَتَلَهُ ﴾ لأن الماضي المقرون بالفاء لا يكون جواباً فليكن ﴿ قَالَ ﴾ في هذه الآية أيضاً جواباً.

ومثال النوع الثاني- وهو الواقع حالاً لا غير لوقوعه بعد المعارف المحضة- ﴿ وَلَا تَمُنُّنَ تَسْتَكْثِرُ ﴾^(٢)، ﴿ لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى ﴾^(٣).

ومثال النوع الثالث- وهو المحتمل لهما بعد النكرة- ﴿ وَهَذَا ذِكْرٌ مُبَارَكٌ أَنْزَلْنَاهُ ﴾^(٤) فلك أن تقدر الجملة صفة للنكرة وهو الظاهر، ولك أن تقدرها حالاً منها لأنها قد تخصصت بالوصف وذلك يقربها من المعرفة، حتى إن أبا الحسن أجاز وصفها بالمعرفة فقال في قوله تعالى: ﴿ فَأَخْرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقُّ عَلَيْهِمُ الْأَوَّلِيَّانِ ﴾^(٥): إن ﴿ الْأَوَّلِيَّانِ ﴾ صفة لآخران لوصفه بيقومان، ولك أن تقدرها^(٦) حالاً من المعرفة وهو الضمير في ﴿ مُبَارَكٌ ﴾ إلا أنه قد يضعف من حيث المعنى وجهها الحال؛ أما الأول^(٧) فلأن الإشارة إليه^(٨) لم تقع في حالة الإنزال كما وقعت الإشارة إلى البعل في حالة الشيخوخة في ﴿ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾^(٩)، وأما الثاني^(١٠)

(١) الكهف: ٧٤/١٨، والآية ﴿ فَانطَلَقَا حَتَّى إِذَا لَقِيََا غُلَامًا فَقَتَلَهُ قَالَ أَقْتَلْتُ نَفْسًا زَكِيَّةً بِغَيْرِ نَفْسٍ... ﴾.

(٢) المدثر: ٦٤ / ٧.

(٣) النساء: ٤٣/٤.

(٤) الأنبياء: ٥٠ / ٢١.

(٥) المائدة: ١٠٧/٥.

(٦) أي جملة « أنزلناه » في آية سورة الأنبياء.

(٧) أي الوجه الأول من وجهي الحال وهو أن يكون صاحب الحال « ذكر » لتخصصه بالوصف.

(٨) أي إلى الذكر.

(٩) هود: ٧٢ / ١١، والآية ﴿ قَالَتْ يَا وَيْلَتَى أَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا... ﴾.

(١٠) أي الوجه الثاني من وجهي الحال، وهو أن يكون صاحب الحال الضمير المستكن في « مبارك » ويكون العامل في الحال « مبارك » نفسه لأن العامل في الحال عامل في صاحبها.

فلاقتضائه تقييد البركة بحالة الإنزال، ونقول « ما فيها أحد يقرأ » فيجوز الوجهان^(١) أيضاً لزوال الإبهام عن النكرة بعمومها.

ومثال النوع الرابع - وهو المختل لهما - بعد المعرفة - « كَمَثَلِ الْخِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا »^(٢) فإن المعرفة الجنسي يقرب في المعنى من النكرة، فيصح تقدير « يَحْمِلُ » حالاً أو وصفاً^(٣) ومثله « وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ »^(٤) وقوله:

ولقد أمرُ على اللّئيم يسبني فمضيتُ ثمّت قلت لا يعنيني^(٥)
وقد اشتمل الضابط^(٦) المذكور على قيود:

أحدها: كون الجملة خبرية، واحترزت بذلك من نحو « هذا عبدٌ بعنّكه » تريد بالجملة الإنشاء « وهذا عهدي بعنّكه » كذلك، فإن الجملتين مستأنفتان، لأن الإنشاء لا يكون نعتاً ولا حالاً، ويجوز أن يكونا^(٧) خبرين آخرين إلا عند من منع تعدّد الخبر مطلقاً، وهو اختيار ابن عصفور، وعند من منع تعدّده^(٨) مختلفاً بالافراد والجملة، وهو أبو علي، وعند من منع وقوع الإنشاء خبراً، وهم طائفة من الكوفيين.

(١) أي الوصفية والحالية.

(٢) الجمعة: ٦٢ / ٥ ، والآية: « مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ .. ».

(٣) من « الخمار » لأن أل فيه جنسية.

(٤) يس: ٣٦ / ٣٧.

(٥) الشاهد جواز إعراب جملة « يسبني » صفة أو حالاً من اللئيم لأنه معرف بالجنسية.

(٦) أي قول المصنف: « الجمل الخبرية التي لم يستلزمها ما قبلها ... ».

(٧) أي جملتا « بعنّكه » في المثالين السابقين.

(٨) أي تعدد الخبر.

ومن الجمل ما يحتمل الإنشائية والخبرية فيختلف الحكم باختلاف التقدير، وله أمثلة:

منها: قوله تعالى ﴿ قَالَ رَجُلَانِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَلْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا ﴾^(١) فإن جملة ﴿ أَلْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا ﴾ تحتمل الدعاء فتكون معترضة، والإخبار فتكون صفة ثانية، ويضعف من حيث المعنى أن تكون حالاً^(٢)، ولا يضعف في الصناعة لوصفها بالظرف.

ومنها: قوله تعالى: ﴿ أَوْ جَاؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾^(٣)، فذهب الجمهور إلى أن ﴿ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ جملة خبرية، ثم اختلفوا فقال جماعة منهم الأخفش: هي حال من فاعل جاء على إضمار قد، ويؤيده قراءة الحسن ﴿ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ وقال آخرون: هي صفة؛ لئلا يحتاج إلى إضمار قد، ثم اختلفوا فقليل: الموصوف منصوب محذوف، أي قوماً حَصِرَتْ صدورهم، ورأوا أن إضمار الاسم أسهل من إضمار حرف المعنى^(٤)، وقيل: مخفوض مذكور وهم « قوم » المتقدم ذكرهم، فلا إضمار البتة، وما بينهما اعتراض، ويؤيده أنه قرئ بإسقاط « أو » وعلى ذلك فيكون « جَاؤُوكُمْ » صفة لقوم، ويكون ﴿ حَصِرَتْ ﴾ صفة ثانية، وقيل: بدل اشتمال من « جَاؤُوكُمْ » لأن المجيء مشتمل على الحصر، وفيه بعد، لأن الحصر^(٥) من صفة الجائين، وقال أبو العباس المبرد:

(١) المائدة: ٢٣/٥، وتتم الآية ﴿ اذْخُلُوا عَلَيْهِمُ الْبَابَ .. ﴾.

(٢) لأن المعنى ليس على التقييد بالحال.

(٣) النساء: ٩٠ / ٤، والآية ﴿ إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ أَوْ جَاؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يَقَاتِلُوكُمْ .. ﴾.

(٤) أي قد.

(٥) هو ضرب من العي.

الجملة إنشائية معناها الدعاء، مثل ﴿ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ ﴾^(١) فهي مستأنفة، وردُّ بأنَّ الدعاء عليهم بضيق قلوبهم عن قتال قومهم لا يتجه.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَأَتَقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبُ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً ﴾^(٢)، فإنه يجوز أن تقدَّر « لا » ناهية ونافية، وعلى الأول فهي مَقُولَةٌ لقول محذوف هو الصفة، أي فتنة مَقُولاً فيها ذلك، ويرجح أنه أن توكيد الفعل بالنون بعد لا الناهية قياساً نحو ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا ﴾^(٣)، وعلى الثاني فهي صفة لفتنة، ويرجح سلامته من تقدير.

القيد الثاني: صلاحيتها^(٤) للاستغناء عنها، وخرج بذلك جملة الصلة، وجملة الخبر، والجملة المحكية بالقول؛ فإنها لا يُستغنى عنها، بمعنى أن معقولية القول متوقفة عليها وأشباه ذلك.

القيد الثالث: وجود المقتضي، واحتترزت بذلك من نحو « فَعَلُوهُ » من قوله تعالى: ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ﴾^(٥) فإنه صفة لكل أو لشيء، ولا يصح أن يكون حالاً من « كل » مع جواز الوجهين في نحو « أكرم كلَّ رجل جاءك » لعدم ما يعمل في الحال، ولا يكون خبراً، لأنهم لم يفعلوا كلَّ شيء، ونظيره قوله تعالى: ﴿ لَوْلَا كِتَابٌ مِّنَ اللَّهِ سَبَقَ ﴾^(٦) يتعين كون « سَبَقَ » صفةً ثانية، لا حالاً من الكتاب، لأن الابتداء لا يعمل في الحال، ولا من الضمير

(١) المائدة: ٦٤/٥، والآية ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا... ﴾.

(٢) الأنفال: ٢٥/٨.

(٣) إبراهيم: ٤٢/١٤، وتنتمى الآية ﴿ عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ... ﴾.

(٤) أي الجملة الخبرية.

(٥) القمر: ٥٤ / ٥٢.

(٦) الأنفال: ٦٨/٨، وتنتمى الآية ﴿ لَمَسْكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾.

المستتر في الخبر المحذوف، لأن أبا الحسن حكى أن الحال لا يُذكر بعد لولا كما لا يُذكر الخبر، ولا يكون خبراً لما أشرنا إليه، ولا يُنقض الأول^(١) بقوله: «لولا رأسك مذهبونا» ولا الثاني^(٢)

بقول الزبير^(٣) رحمه الله:

ولولا بنوها حولها لخبطتها كخبطة عُصفورٍ ولم أتلثم^(٤)
لندورهما، وأما قول ابن الشجري في «وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ»^(٥): إن «عليكم» خبر، فمردود، بل هو متعلق بالمبتدأ، والخبر محذوف.

القيد الرابع: انتفاء المانع، والمانع أربعة أنواع:

أحدها: ما يمنع حالية كانت متعينة لولا وجوده، ويتعين حينئذ الاستئناف نحو «زارني زيد سأكافئه» أو «لن أنسى له ذلك» فإن الجملة بعد المعرفة المحضة حال، ولكن السين ولن مانعان، لأن الحالية لا تصدر بدليل استقبال، وأما قول بعضهم في «وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَيَّهْدِينَ»^(٦): إن «سَيَّهْدِينَ» حال كما تقول «سأذهب مهدياً» فسهو.

والثاني: ما يمنع وصفية كانت متعينة لولا وجود المانع، ويمتنع فيه الاستئناف، لأن المعنى على تقييد المتقدم، فيتعين الحالية بعد أن كانت ممتنعة،

(١) هو أن الحال لا يذكر بعد لولا.

(٢) هو أن الخبر لا يذكر بعد لولا.

(٣) الصواب أنه كعب بن مالك الأنصاري، انظر شرح أبيات المغني: ٣٠٩/٦.

(٤) الشاهد ذكر خبر المبتدأ الواقع بعد لولا، خبط: ضرب، أتلثم: أتمهل.

(٥) النور: ١٠/٢٤، وتتمة الآية «وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ».

(٦) الصافات: ٣٨ / ٩٩.

وذلك نحو ﴿ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ ﴾^(١)، ﴿ أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ ﴾^(٢)

وقوله:

مضى زمن والناس يستشفعون بي فهل لي إلى ليلتي الغداة شفيح^(٣)

والمعارض فيهن الواو؛ فإنها لا تعترض بين الموصوف وصفته، خلافاً للزمخشري ومن وافقه.

والثالث: ما يمنعهما معاً، نحو ﴿ وَحَفِظًا مِّنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ ﴾^(٤) وقد مضى البحث^(٥) فيها.

والرابع: ما يمنع أحدهما دون الآخر ولولا المانع لكانا جائزين، وذلك نحو « ما جاعني أحد إلا قال خيراً » فإن جملة القول كانت قبل وجود « إلا » محتملة للوصفية والحالية، ولما جاءت إلا امتنعت الوصفية. ومثله: ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ ﴾^(٦) وأما ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾^(٧) فللوصفية مانعان الواو وإلا، ولم ير الزمخشري وأبو البقاء واحداً منهما مانعاً، وكلام النحويين بخلاف ذلك، قال الأخفش: لا

(١) البقرة: ٢ / ٢١٦ .

(٢) البقرة: ٢ / ٢٥٩ .

(٣) الشاهد محي جملة « والناس يستشفعون بي » حالية وصاحب الحال نكرة وهو « زمن » ذلك لوجود الواو.

(٤) الصافات: ٣٧ / ٦-٨، والآيات ﴿ إِلَّا زَيْنًا السَّمَاءِ الدُّنْيَا بِرَبِّهِ الْكَوَاكِبِ ﴾ و﴿ حَفِظًا مِّنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ ﴾ لا يسمعون إلى الملأ الأعلى

(٥) انظر ما سلف ص: ٤٢ .

(٦) الشعراء: ٢٦ / ٢٠٨ .

(٧) الحجر: ١٥ / ٤ .

تَقْضِلُ «إِلا» بَيْنَ الْمُوصُوفِ وَصِفَتِهِ، فَإِنْ قُلْتَ «مَا جَاءَنِي رَجُلٌ إِلَّا رَاكِبٌ»
فَالْتَقْدِيرُ إِلَّا رَجُلٌ رَاكِبٌ، يَعْنِي أَنَّ رَاكِبًا صِفَةً لِبَدَلٍ مَحْذُوفٍ، قَالَ: وَفِيهِ قَبِيحٌ،
لَجَعْلِكَ الصِّفَةِ كَالْأَسْمِ، يَعْنِي فِي إِبْلَاتِكَ إِيَّاهَا الْعَامِلُ، وَقَالَ الْفَارَسِيُّ: لَا يَجُوزُ
«مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا قَائِمٌ» فَإِنْ قُلْتَ «إِلَّا قَائِمًا» جَازٌ.
وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُهُ:

وَقَائِلَةٌ تَخْشَى عَلَيَّ أَظْنُهُ سَيُودِي بِهِ تَرْحَالُهُ وَجَعَائِلُهُ^(١)
فَإِنْ جُمِلَتْ «تَخْشَى عَلَيَّ» حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي قَائِلَةٍ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ
صِفَةً لَهَا، لِأَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ لَا يُوَصَّفُ قَبْلَ الْعَمَلِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١)- الشَّاهِدُ كَمَا ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ، وَجُمْلَةُ «أَظْنُهُ سَيُودِي ..» فِي مَحَلِّ نَصْبٍ مَقُولُ
الْقَوْلِ، وَجَعَائِلُ جَمْعُ جُعَالَةٍ وَهِيَ مَا يَدْفَعُهُ مِنْ فَرَضٍ عَلَيْهِ الْقِتَالُ إِلَى غَيْرِهِ لِيُقَاتِلَ
عَنْهُ.

ذكر أحكام ما يشبه الجملة، وهو الظرف والجار والمجرور ذكر حكمهما في التعلق

لا بد من تعلّقهما بالفعل، أو ما يشبهه، أو ما أوّل بما يشبهه، أو ما يشير إلى معناه؛ فإن لم يكن شيء من هذه الأربعة موجوداً قُدّر، كما سيأتي.

وزعم الكوفيون وابننا طاهر وخروف أنه لا تقدير في نحو «زيد عندك، وعمرو في الدار»^(١) ثم اختلفوا فقال ابننا طاهر وخروف: الناصبُ المبتدأ^(٢)، وزعموا أنه يرفع الخبر إذا كان عيّنه نحو «زيد أخوك» وينصبه إذا كان غيره، وأن ذلك مذهبُ سيبويه. وقال الكوفيون: الناصبُ أمر معنوي، وهو كونهما مخالفين للمبتدأ.

ولا مَعْوَلٌ على هذين المذهبين.

مثالُ التعلق بالفعل وبشبهه قوله تعالى: ﴿أَنعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾^(٣) وقول ابن تَريد:

واشتعلَ المَبْيُضُ في مُسَوِّدَةٍ مِثْلَ اشْتِعَالِ النَّارِ في جَزَلِ الغَضَى^(٤)
وقد تُقَدَّرُ «في» الأولى متعلّقة بالمبيض، فيكون تعلقُ الجارِّينِ^(٥) بالاسم، ولكن تعلقَ الثاني^(٦) بالاشتعال يرجّح تعلقَ الأول بفعله، لأنه أتم لمعنى التشبيه،

(١) أي أن الجار والمجرور والظرف هما الخبر.

(٢) أي زيد هو الذي نصب «عندك».

(٣) الفاتحة: ١ / ٦ - ٧.

(٤) البيت من مقصورة ابن تَريد محمد بن الحسن (ت: ٣٢١ هـ)، قوله: اشتعل: انتشر، الجزل: الغليظ، الغضا: شجر تبقى ناره زماناً.

(٥) أي «في مسوِّدَةٍ» و «في جزل الغضَى».

(٦) أي «في جزل الغضَى».

وقد يجوز تعلُّق « في » الثانية بكونٍ محذوفٍ حالاً من النار، ويبعده أن الأصل عدم الحذف.

ومثالُ التعلُّق بما أوَّلَ بمشبهه الفعل قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ ﴾^(١) أي وهو الذي هو إلهٌ في السماء؛ ففي متعلِّقةٍ بإلهه، وهو اسم غير صفة، بدليل أنه يوصف فتقول « إلهٌ واحد » ولا يوصف به لا يقال: « شيء إله » وإنما صح التعلُّق به لتأوُّله بمعبود، وإله خبر لهو محذوفاً، ولا يجوز تقدير إله مبتدأً مخبراً عنه بالظرف أو فاعلاً بالظرف لأن الصلة حينئذٍ خالية من العائد، ولا يحسن تقدير الظرف صلة وإله بدلاً من الضمير المستتر فيه، وتقدير ﴿ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ ﴾ معطوفاً كذلك، لتضمُّنه الإبدال من ضمير العائد مرتين، وفيه^(٢) بعد، حتى قيل بامتناعه، ولأن الحمل على الوجه البعيد ينبغي أن يكون سببه التخلُّص به من محذور، فأما أن يكون هو موقِعاً فيما يُخوِّج إلى تأويلين فلا، ولا يجوز على هذا الوجه أن يكون ﴿ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ ﴾ مبتدأً وخبراً، لئلا يلزم فساد المعنى إن استؤنف، وخلو الصلة من عائد إن عطف.

ومن ذلك أيضاً قوله:

وَإِنَّ لِسَانِي شَهْدَةٌ يُشْتَفَى بِهَا وَهُوَ عَلَى مَنْ صَبَّهَ اللَّهُ عَلَقَمٌ^(٣)

(١) الزخرف: ٤٣ / ٨٤.

(٢) أي في الإبدال من ضمير العائد مرتين.

(٣) الشاهد أن التقدير في البيت وهو علقم على من صَبَّهَ الله عليه؛ فعلى المذكورة متعلقة بعلقم المذكورة، وعلى المحذوفة متعلقة بالفعل « صبه »، فتعلَّق جار الموصول بعلقم وجار العائد بالفعل صبه فاختلف المتعلِّقان ومن شرطهما أن يتحدا في اللفظ والمعنى، انظر ما سلف ص: ١٠٨. وقوله: وهو بتشديد الواو لغة لبني همدان.

أصله « علقم عليه » فعلى المحذوفة متعلقة بصبيّه، والمذكورة متعلقة بعلقم، لتأوله بصعب، أو شاق، أو شديد، ومن هنا كان الحذف شاذاً، لاختلاف متعلقَي جاز الموصول وجار العائد.

ومثال التعلّق بما فيه رائحته قوله:

أنا أبو المنهال بعض الأحيان^(١)

وقوله:

أنا ابنُ ماويةَ إذ جدّ النقر^(٢)

فتعلّق بعض وإذ بالاسمين العلمين، لا لتأولهما باسم يشبه الفعل، بل لما فيهما من معنى قولك الشجاع أو الجواد، وتقول: « فلان حاتم في قومه » فتعلّق الظرف بما في حاتم من معنى الجود، ومن هنا ردُّ على الكسائي في استدلاله على إعمال اسم الفاعل المصغر بقول بعضهم: « أظنني مُرتحلاً وسُويراً فرسخاً » وعلى سيبويه في استدلاله على إعمال فعيل.

(١) الشاهد أن الظرف « بعض » متعلق بـ « أبو المنهال » لما فيه من رائحة الفعل، لأنه قد عرف من أبي المنهال النجدة، فإذا ذكر أبو المنهال فكأنما ذكرت النجدة. ويمكن أن يعلّق الظرف « بعض » بـ مثل محذوفة، والتقدير « أنا مثل أبي المنهال » أي أشبهه، ولكن قائل البيت السابق هو أبو المنهال نفسه فيبعد هذا الوجه.

المنهال: الغاية في السخاء، واكتسب المضاف « بعض » الظرفية من المضاف إليه « الأحيان ».

(٢) الشاهد أن الظرف « إذ » متعلق بـ « ابن ماوية » لتضمّنه معنى الشجاع، النقر بسكون القاف لكن لما وقف نقل حركة الراء إلى القاف، والنقر: صوت يسبق به الخيل.

بقوله:

حتى شأها كليلٌ مَوْهِنًا عَمِلَ بَاتَتْ طَرَابًا وبَاتَ اللَّيْلَ لَمْ يَنْمَ^(١)
وذلك أن « فرسخاً » ظرف مكان و « مَوْهِنًا » ظرف زمان، والظرف يعمل فيه روائح الفعل، بخلاف المفعول به، ويوضح كون المَوْهِن ليس مفعولاً به أن كليلاً من كلٍّ، وفعله لا يتعدى، واعتذر عن سيبويه بأن كليلاً بمعنى مُكَلٍّ، وكان البرق يُكِلُّ الوقت بدوامه فيه، كما يقال « أَتَعَبْتَ يَوْمَكَ » أو بأنه إنما استشهد به على أن فاعلاً يُعَدِّلُ إلى فَعِيلٍ للمبالغة، ولم يستدل به على الأعمال، وهذا أقرب، فإن في الأول حملَ الكلام على المجاز مع إمكان حمله على الحقيقة.
وقال ابن مالك في قول الشاعر:

وَنِعَمَ مَرْكَأً مَن ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ وَنِعَمَ مَن هُوَ فِي سَرٍّ وَإِعْلَانٍ^(٢)
يجوز كون « مَن » موصولة فاعلة بنعم، و « هو » مبتدأ خبره « هو » أخرى مقدّرة، و « في » متعلّقة بالمقدّرة، لأن فيها معنى الفعل، أي الذي هو مشهور، انتهى، والأولى أن يكون المعنى الذي هو مُلَازِمٌ لحالة واحدة في سرٍّ وإعلان، وقدّر أبو علي « مَن » هذه تمييزاً، والفاعل مستتر.

(١) الشاهد أن « مَوْهِنًا » مفعول به عند سيبويه عمل به كليل، وظرف عند ابن هشام عمل فيه رائحة الفعل.

شأها: شاقها أي شاق بقر الوحش، كليل أي برق كليل وهو الضعيف، وموهن: منتصف الليل، عمل: دائب، طراباً أي أن بقر الوحش باتت طرية إليه منتقلة نحوه، وبات الليل لم ينام، أي أن البرق استمر الليل كله.

(٢) الشاهد أن مَن الثانية نكرة تامة عند أبي علي الفارسي.
والمركأ: الملجأ.

وقد أُجيز في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾^(١) تعلقه باسم الله تعالى وإن كان علماً، على معنى وهو المعبود أو وهو المسمى بهذا الاسم، وأجيز تعلقه بـ «يَعْلَمُ»، وبـ «سِرُّكُمْ» و «وَجَهْرُكُمْ»، وبخبر محذوف قدره الزمخشري بـ «عالم» وردَّ الثاني بأن فيه تقدّم معمول المصدر وتنازُع عاملين^(٢) في متقدّم^(٣)، وليس بشيء، لأن المصدر هنا ليس مقترراً بحرف مصدري وصلته، ولأنه قد جاء نحو «بِالْمُؤْمِنِينَ رُؤُوفٌ رَحِيمٌ»^(٤) والظرف متعلق بأحد الوصفين قطعاً؛ فكذا هنا، وردَّ أبو حيان الثالث^(٥) بأن «في» لا تدل على عالم ونحوه من الأكوان الخاصة، وكذا ردَّ^(٦) على تقديرهم في «فَطَلَقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ»^(٧) مستقبليات لعدَّتِهِنَّ، وليس بشيء، لأن الدليل ما جرى في الكلام من ذكر العلم، فإن بعده «يَعْلَمُ سِرُّكُمْ وَجَهْرُكُمْ» وليس الدليل حرف الجر، ويقال له: إذا كنت تجيز الحذف للدليل المعنوي مع عدم ما يسد مسدّه فكيف تمنعه مع وجود ما يسدُّ؟ وإنما اشترطوا الكون المطلق لوجوب الحذف، لا لجوازه.

(١) الأنعام: ٦ / ٣، والآية «وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرُّكُمْ وَجَهْرُكُمْ...»

(٢) أي أن يتعلّق الجار والمجرور بـ سِرِّكُمْ وَجَهْرُكُمْ.

(٣) أي متقدّم على العاملين المتنازعين فيه.

(٤) التوبة: ٩ / ١٢٨، والآية «لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَّحِيمٌ»

(٥) أي تعليق «في السموات» بخبر محذوف.

(٦) أي أبو حيان.

(٧) الطلاق: ١ / ٦٥، والآية «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَخْصُوا الْعِدَّةَ...»

ومثالُ التعلُّق بالمحذوف ﴿وَالِى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا﴾^(١) ابتقدير وأرسلنا ولم يتقدم ذكر الإرسال، ولكن ذكرُ النبي والمرسل إليهم يدل على ذلك. ومثله ﴿فِي تِسْعِ آيَاتٍ إِلَى فِرْعَوْنَ﴾^(٢) ففي وإلى متعلقان باذهب محذوفاً ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾^(٣) أي وأحسنوا بالوالدين إحساناً مثل ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بَيِّ﴾^(٤) أو: وصيئناهم بالوالدين إحساناً مثل ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا﴾^(٥) ومنه باء البسطة.

(١) الأعراف: ٧ / ٣٧.

(٢) النمل: ٢٧ / ١٢، والآية ﴿وَأَذْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ فِي تِسْعِ آيَاتٍ إِلَى فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِ...﴾.

(٣) البقرة: ٨٣/٢، والآية ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا نَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا...﴾.

(٤) يوسف: ١٢ / ١٠٠.

(٥) العنكبوت: ٢٩ / ٨.

هل يتعلّقان بالفعل الناقص؟

مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى الْحَدَثِ مَنَعٌ مِنْ ذَلِكَ، وَهُمْ الْمُبَرِّدُ قَالْفَارِسِيُّ
فَابِنِ حَنِي فَالْجَرَجَانِي فَابِنِ بَرْهَانَ ثُمَّ الشَّلُوبِينَ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا كُلُّهَا دَالَّةٌ عَلَيْهِ إِلَّا
لَيْسَ.

وَاسْتَدْلُ لِمَثْبُتِي ذَلِكَ التَّعْلُقُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا^(١) ﴾
فَابِنِ اللَّامِ لَا تَتَّعْلُقُ بِعَجَبًا لِأَنَّهُ مُصَدَّرٌ مُؤَخَّرٌ، وَلَا بِأَوْحَيْنَا لِفَسَادِ الْمَعْنَى^(٢)، وَلِأَنَّهُ
صِلَةٌ لِأَنَّهُ وَقَدْ مَضَى عَنْ قَرِيبٍ أَنَّ الْمَصْدَرَ الَّذِي لَيْسَ فِي تَقْدِيرِ حَرْفِ مُوصُولٍ
وَلَا صِلَتِهِ لَا يَمْتَنِعُ التَّقْدِيمُ عَلَيْهِ^(٣)، وَيَجُوزُ أَيْضًا أَنْ تَكُونَ مُتَعَلِّقَةٌ بِمَحذُوفٍ هُوَ
حَالٌ مِنْ عَجَبًا^(٤) عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ:

لَمِيَّةٌ مُوَحِّشًا طَلُّ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلُّ^(٥)

هل يتعلّقان بالفعل الجامد؟

زَعَمَ الْفَارِسِيُّ فِي قَوْلِهِ:

وَنِعَمَ مَزَكًا مَنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ وَنِعَمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلَانٍ^(٦)

(١) يونس: ١٠ / ٢، وَتَتِمَّةُ الْآيَةِ ﴿ إِلَى رَجُلٍ مِّنْهُمْ أَنْ أَنْذِرِ النَّاسَ ... ﴾.

(٢) لِأَنَّ الْإِيحَاءَ لِلنَّاسِ لَا مَعْنَى لَهُ وَإِنَّمَا لِلرَّسُولِ ﷺ.

(٣) انْظُرْ مَاسَلَفَ ص: ١٣٣.

(٤) عَلَى اعْتِبَارِ أَنَّ « لِلنَّاسِ » فِي الْأَصْلِ مُتَعَلِّقَانِ بِصِفَةٍ لِّعَجَبٍ وَقَدِمَتِ الصِّفَةُ عَلَى
الْمُوصُوفِ فَأَعْرِبَتْ حَالًا.

(٥) الشَّاهِدُ أَنَّ « مُوَحِّشًا » فِي الْأَصْلِ صِفَةٌ لِّطَلٍّ فَلَمَّا قَدَّمَ عَلَيْهِ صَارَ حَالًا مِنْهُ، وَالْخِلُّ
جَمْعُ خَلَةٍ بِكَسْرِ الْخَاءِ وَهِيَ بَطَانَةٌ مِّنْقُوشَةٌ يَلْفُ بِهَا جِفَنُ السِّيفِ.

(٦) سَلَفُ الْبَيْتِ ص: ١٣٣.

أن « مَنْ » ^(١) نكرة تامة تمييز لفاعل نعم مستتراً، كما قال هو وطائفة
في « ما » من نحو ﴿ فَنِعْمًا هِيَ ﴾ ^(٢)، وأن الظرف ^(٣) متعلق بنعم، وزعم ابن مالك
أنها موصولة فاعل، وأن « هو » مبتدأ خبره « هو » أخرى مقترنة على حد.

أنا أبو التَّجَمِّ وشِعْري شِعْري ^(٤)

وأن الظرف متعلق بهو المحذوفة لتضمُّنها معنى الفعل، أي ونعم الذي هو
باقٍ على ودّه في سرّه وإعلانه، وأن للمخصوص محذوف، أي بشر بن مروان ^(٥).
وعندي أن يقدَّر المخصوص هو، لتقدُّم ذكر بشر في البيت قبله ^(٦) وهو:

وكيف أَرَهَبَ أَمْرًا أو أَرَاغِيه وقد زكَّاتُ إلى بشر بن مروان

فيبقى التقدير حينئذ: هو هو هو ^(٧).

هل يتعلَّقان بأحرف المعاني ^(٨)؟

المشهور منع ذلك مطلقاً، وقيل بجوازه مطلقاً، وفصل بعضهم فقال:
إن كان نائباً عن فعل جُذِفَ جاز ذلك على سبيل التباينة لا الأصالة، وإلا فلا،

(١) في الشطر الثاني.

(٢) البقرة: ٢٧١/٢، والآية ﴿ إِن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ ... ﴾

(٣) أي « في سر »

(٤) الشاهد في البيت أن معناه وشِعْري الآن هو شِعْري المشهور المعروف بنفسه
لا شيء آخر، فعدم مغايرة الخبر للمبتدأ إنما هو في اللفظ وأما في المعنى فهو مغاير
في الشهرة.

(٥) هو والي البصرة والكوفة في عهد أخيه عبد الملك بن مروان.

(٦) أي قبل البيت:

ونعم مزكاً من ضاقت مذاهبه ونعم من هو في سر وإعلان.

(٧) هو الأول مبتدأ وخبره هو الثاني، وهو الثالث مخصوص بالمدح.

(٨) أحرف المعاني هي الأجراف التي وضعت لمعانٍ كان حقها أن تؤدي بالفعل.

وهو قول أبي علي وأبي الفتح، زعما في نحو ((يا لزيد)) أن اللام متعلقة بيا، بل قالوا في « يا عبد الله »: إنَّ النصب بيا، وهو نظير قولهما في قوله:

أبا خراشة أمّا أنت ذا نفرٍ فإنَّ قومي لم تأكلهم الضَّبْعُ^(١)

إن ((ما)) الزائدة هي الرافعة الناصبة، لا ((كان)) المحذوفة.

وأما الذين قالوا بالجواز مطلقاً فقال بعضهم في قول كعب بن زهير رضي الله تعالى عنه:

وما سعاد غداة البين إذ رحلوا إلا أغنَّ غضيضُ الطرفِ محكول^(٢)

غداة البين: ظرف للنفي، أي انتفى كونها في هذا الوقت إلا كأغنَّ. وقال ابن الحاجب في « وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ »^(٣)، إذ: بدل من اليوم، واليوم إما ظرف للنفع المنفي، وإما لما في « لن » من معنى النفي، أي انتفى في هذا اليوم النفع، فالمنفي نفع مطلق^(٤)، وعلى الأول نفع مقيد باليوم^(٥). وقال أيضاً: إذا قلت: « ما ضربتُ للتأديب » فإنَّ قصدت نفي ضربٍ مُعلَّل بالتأديب فاللام متعلقة

(١) الأصل « لأن كنت ذا نفر .. » فحذفت كان وعوض عنها بـ « ما » فانفصل الضمير، وحذفت اللام المعللة من أوله.

(٢) الغداة: مقابل العشي، والمراد في البيت مطلق الزمن، والبين: الفراق، إذ: بدل من غداة، الغنة: صوت لزيد يخرج من الأنف، شبه سعاد بالطبّي الأغن والجامع بينهما النفور، غضيض: فتور، الطرف: العين.

والشاهد في البيت كما ذكره ابن هشام من أن غداة البين ظرف للنفي أي متعلق بـ « ما » النافية.

(٣) الزخرف: ٤٣ / ٣٩ ، وثقمة الآية « أَلَكُم فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ».

(٤) على أن العامل في اليوم « لن ».

(٥) على أن العامل في اليوم النفع المنفي.

بالفعل، والمنفي ضرب مخصوص، وللتأديب: تعليل للضرب المنفي، وإن قصدت نفي الضرب على كل حال فاللام متعلقة بالنفي والتعليل له، أي أن انتفاء الضرب كان لأجل التأديب، لأنه قد يؤدّب بعض الناس بترك الضرب. ومثله في التعلّق بحرف النفي « ما أكرمتُ المسيء لتأديبه، وما أهنتُ المحسن لمكافأته »، إذ لو علّق هذا بالفعل فسد المعنى المراد^(١).

ومن ذلك قوله^(٢) في قوله تعالى: « مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ »^(٣): الباء متعلقة بالنفي، إذ لو علّقت بمجنون لأفاد نفي جنون خاص، وهو الجنون الذي يكون من نعمة الله تعالى، وليس في الوجود جنون هو نعمة، ولا المراد نفي جنون خاص، اهـ ملخصاً وهو كلام بديع، إلا أن جمهور النحويين لا يوافقون على صحة التعلّق بالحرف، فينبغي على قولهم أن يقدّر أن التعلّق بفعل دلّ عليه النافي، أي انتفى ذلك بنعمة ربك.

وقد ذكرتُ في شرحي لقصيدة كعب^(٤) رضي الله تعالى عنه أن المختار تعلّق الظرف بمعنى التشبيه الذي تضمنه البيت، وذلك على أن الأصل: وما كسعادَ إلا ظبيّ أغنّ، على التشبيه المعكوس للمبالغة، لنّلاً يكون الظرف متقدماً في التقدير على اللفظ الحامل لمعنى التشبيه، وهذا الوجه هو اختيار ابن عمّرون،

(١) لأن المعنى حينئذ إكرام المسيء لأجل تأديبه منفي، وإهانة المحسن لأجل مكافأته منفية، وهذا لا ينافي أن الإكرام والإهانة ثبّتا لغير ذلك، وهذا خلاف المعنى المراد، لأن المعنى المراد انتفاء الإكرام المتعلّق بالمسيء لأجل تأديبه وانتفاء الإهانة المتعلقة بالمحسن لأجل المكافأة.

(٢) أي ابن الحاجب.

(٣) القلم: ٦٨ / ٢.

(٤) أي « بانئت سعاد » ، وأولها:

متيّم إثرها لم يفد مكبول

بانئت سعاد فقلبي اليوم متبول

وإذا جاز لحرف التشبيه أن يعمل في الحال في نحو قوله:

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابِسًا لَدَى وَكْرَهَا الْعُنَابُ وَالْحَشَفُ الْيَالِي^(١)

مع أن الحال شبيهة بالمفعول به^(٢)، فعمله في الظرف أجزء.

فإن قلت: لا يلزم من صحة إعمال المذكور صحة إعمال المقدّر^(٣)، لأنه أضعف.

قلت: قد قالوا « زَيْدٌ زَهِيرٌ شِعْرًا وَحَاتَمٌ جُودًا » وقيل في المنصوب فيهما: إنه حال أو تمييز، وهو الظاهر، وأياً كان فالحجة قائمة به، وقد جاء أبلغ من ذلك، وهو إعماله في الحالين وذلك في قوله:

تُعَيِّرُنَا أَنَّنَا عَالَةٌ وَنَحْنُ صَعَالِيكَ أَنْتُمْ مُلُوكَا^(٤)

إذ المعنى تعيرنا أننا فقراء، ونحن في حال صعلكتنا مثلكم في حال ملككم.

فإن قلت: قد أوجبت في بيت كعب بن زهير رضي الله عنه أن يكون من عكس التشبيه لئلا يتقدم الحال على عاملها المعنوي، فما الذي سوغ تقدم صعاليك هنا عليه؟

قلت: سوغه الذي سوغ تقدم بئسراً في « هذا بئسراً أطيب منه رطباً » وإن كان معمول اسم التفضيل لا يتقدم عليه في نحو « لهو أكفؤهم ناصراً » وهو

(١) الشاهد أن العامل في الحال « رطباً » حرف التشبيه لما فيه من معنى الفعل العناب: ثمر، الحشف: أراداً التمر.

(٢) الحال تشبه المفعول به من جهة أن الفعل يتسلط على بعضها بلا توسط ظرف ملفوظ أو مقدر.

(٣) المذكور هو كان، والمقدّر هو الكاف التي قدرها ابن هشام في « كسعاد ».

(٤) الشاهد أن صعاليك وملوكاً حالان عمل فيهما كاف التشبيه المحذوفة، العالة: الفقير، الصعاليك: الفقراء.

خشية اختلاط المعنى^(١)، إلا أن هذا مطرد ثم لقوة التفضيل، ونادر هنا لضعف
حرف التشبيه .

وهذا الذي ذكرته في البيت أجود ما قيل فيه، وفيه قولان آخران:

أحدهما: ذكره السخاوي في كتابه « سفر السعادة »^(٢) وهو أن عالة من
« عالمي الشيء » إذا أتقني، و« ملوكاً » مفعول، أي أننا ننقل الملوك بطرح كلنا عليهم،
ونحن أنتم أي مثلكم في هذا الأمر، فالإخبار هنا مثله في « وأزوجه أمهاتهم »^(٣)
والثاني قاله الحريري وقد سئل عن البيت، وهو أن للتقدير: عالة صعاليك
نحن وأنتم، وقد خطئ في ذلك، وقيل: إنه كلام لا معنى له، وليس كذلك بل هو
مُتَّجِه على بُعد فيه، وهو أن يكون صعاليك مفعول عالة، أي أنا نعول صعاليك،
ويكون نحن تأكيداً لضمير « عالة »، وأنتم تأكيد لضمير مستتر في صعاليك،
وحصل في البيت تقديم وتأخير للضرورة، ولم يتعرض لقوله: « ملوكاً » وكأنه
عنده حال من ضمير عالة، والأولى على قوله أن يكون صعاليك حالاً من محذوف،
أي نعولكم صعاليك ويكون الحالان بمنزلة في « لقيته مُصْعِداً مُنْحِداً » فإنهم
نصوا على أن يكون الأول للثاني والثاني للأول، لأن فصلاً أسهل من فصلين،
ويكون أنتم تأكيداً للمحذوف، لا لضمير صعاليك لأنه ضمير غيبة، وإنما جَوِّزناه
أولاً لأن الصعاليك هم المخاطبون، فيحتمل أن يكون راعى المعنى.

(١) لأنه لو قيل: هذا أطيّب منه يسراً رطباً لا يدري الحال المفضلة من المفضل عليها
فيوهم أن رطباً حال من ضمير « أطيّب » - الواقع خيراً - ورطباً حال من ضمير « منه »
والعامل في الحاليين هو أطيّب فقد تقدم الحال على أفعل التفضيل وهو لا يجوز.
(٢) اسمه « سفر السعادة وسفير الإفاضة » مطبوع في دار صادر.
(٣) الأحزاب: ٦/٣٣، والآية « النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ .. »

ذكر ما لا يتعلق من حروف الجر

يستثنى من قولنا: « لا بدَّ لحرف الجر من متعلق » ستة أمور:

أحدها: الحرف الزائد كالباء و « من » في « وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا »^(١) ، « هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ »^(٢) وذلك لأن معنى التعلق الارتباط المعنوي، والأصل أن أفعالاً قصرت عن الوصول إلى الأسماء فأعينت على ذلك بحروف الجر، والزائد إنما دخل في الكلام تقوية له وتوكيداً، ولم يدخل للربط.

وقول الحوفي: إن الباء في « أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ »^(٣) متعلقة وهم، نعم يصح في اللام المقوية أن يقال: إنها متعلقة: بالعامل الموقو نحو « مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ »^(٤) و « فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ »^(٥) و « إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ »^(٦) لأن التحقيق أنها ليست زائدة محضة لما تخيل في العامل من الضعف الذي نزل منزلة القاصر، ولا معدية محضة لا طراد صحة إسقاطها، فلها منزلة بين المنزلتين.

الثاني: لعل في لغة عقيل، لأنها بمنزلة الحرف الزائد، ألا ترى أن مجرورها في موضع رفع على الابتداء، بدليل ارتفاع ما بعده على الخبرية، قال:

فقلتُ اذْغُ أُخْرَى وَاَرْفَعْ الصَّوْتَ جَهْرَةً لعلَّ أباي المغوار منك قريب^(٧)

(١) الرعد ١٣ / ٤٣ ومثلها الإسراء ١٧ : ٩٦.

(٢) فاطر: ٣ / ٣٥ وتنتمى الآية « يَرْزُقُكُمْ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ».

(٣) التين ٨ / ٩٥.

(٤) البقرة: ٢ / ٩١، والآية « وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ قَالُوا تَأْمِنُ بِمَا أَنزَلَ عَلَيْنَا وَكَفَرُوا بِمَا وَرَاءَهُ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ ... »

(٥) هود: ١١ / ١٠٧، والآية « إِنْ رِبِّكَ فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ »

(٦) يوسف: ١٢ / ٤٣.

(٧) الشاهد أن لعل حرف جر على لغة بني عقيل.

ولأنها لم تدخل لتوصيل عامل، بل لإفادة معنى التوقع، كما دخلت « ليت » لإفادة معنى التمني، ثم إنهم جرّوا بها مَنبَهَةً على أن الأصل في الحروف المختصة بالاسم أن تعمل الإعراب المختصّ به كحروف الجر.

والثالث: لولا فيمن قال: « لولاي، ولولاك، ولولاه » على قول سيبويه: إن لولا جارة للضمير، فإنها أيضاً بمنزلة لعلّ في أن ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء، فإن لولا الامتناعية تستدعي جملتين كسائر أدوات التعليق، وزعم أبو الحسن أن لولا غير جارة، وأن الضمير بعدها مرفوع، ولكنهم استعاروا ضمير الجرّ مكان ضمير الرفع، كما عكسوا في قولهم « ما أنا كأنت »^(١)، وهذا كقوله في « عساي » ويردّهما^(٢) أن نيابة ضمير عن ضمير يخالفه في الإعراب إنما ثبتت في المنفصل، وإنما جاءت النيابة في المتصل بثلاثة شروط: كون المنوب عنه منفصلاً، وتوافقهما في الإعراب، وكون ذلك في الضرورة كقوله:

وما نبالي إذا ما كنت جارتنا
ألا يجاورنا إلاك ديار^(٣)
وعليه خرّج أبو الفتح قوله:

نحن بغرس الوديّ أعلمنا
فادّعى أن « نا » مرفوع مؤكّد للضمير في أعلم، وهو نائب عن نحن، ليتخلّص بذلك من الجمع بين إضافة أفعل وكونه بمن، وهذا البيت أشكل على أبي عليّ حتى جعله من تخليط الأعراب.

(١) الأصل: ما أنا كك، فأبدلوا ضمير الرفع من ضمير الجر.

(٢) أي يردّ قولي أبي الحسن الأخفش في لولاي وعساي.

(٣) الشاهد: أن الضمير في إلاك ناب عن الضمير المنفصل إياك لاتحادهما في المحل الإعرابي وهو النصب ولأن الضمير المنوب عنه منفصل ولأن الموضع موضع ضرورة وهو الشعر.

(٤) الشاهد كما ذكر المصنف عن ابن جني.

الودي: النخلة الصغيرة، السدف في لغة قيس: الضوء، وفي لغة تميم: الظلمة.

والرابع: رُبَّ في نحو « رُبَّ رَجُلٍ صَالِحٍ لَقِيْتُهُ، أَوْ لَقِيْتُ »، لأن مجرورها مفعول في الثاني^(١)، ومبتدأ في الأول^(٢)، أو مفعول على حدَّ « زَيْدًا ضَرَبْتَهُ » ويقدر الناصب بعد المجرور لا قبل الجار، لأن رُبَّ لها الصدر من بين حروف الجر، وإنما دخلت في المثالين لإفادة التأكيد أو التقليل، لا لتعديّة عامل، هذا قول الرُّماني وابن طاهر، وقال الجمهور: هي فيهما حرف جرٌّ مُعَدٍّ، فإن قالوا: إنها عدَّت العاملَ المذكورَ فخطأ، لأنه يتعدَّى بنفسه، ولاستيفائه معموله في المثال الأول، وإن قالوا: عدَّت محذوفاً تقديره حصل أو نحوه كما صرَّح به جماعة ففيه تقدير لما معنى الكلام مستغنٍ عنه ولم يُلفظ به في وقت.

الخامس: كاف التشبيه، قاله الأخفش وابن عصفور، مستلَّينِ بأنه إذا قيل: « زَيْدٌ كَعَمْرٍو » فإن كان المتعلِّق استقرَّ فالكاف لا تدلُّ عليه، بخلاف نحو « في » من « زَيْدٌ فِي الدَّارِ » وإن كان فعلاً مناسباً للإكاف - وهو أشبه - فهو متعدِّ بنفسه لا بالحرف.

والحقُّ أن جميع الحروف الجارة الواقعة في موضع الخبر ونحوه تدلُّ على الاستقرار.

السادس: حرف الاستثناء، وهو خلا وعدا وحاشا، إذا خُفِضْنَ، فإنهن لتخية الفعل عمّا دخلنَ عليه، كما أن « إِلَّا » كذلك، وذلك عكس معنى التعديّة الذي هو إيصالُ معنى الفعل إلى الاسم، ولو صحَّ أن يقال: إنها متعلِّقة لصحَّ ذلك في إلا، وإنما خُفِضَ بهنَّ المستثنى ولم يُنصب كالمستثنى بإلا لئلا يزول الفرق بينهما أفعالاً وأحرفاً.

(١) إذا قلنا: لَقِيْتُ.

(٢) إذا قلنا: لَقِيْتَهُ.

حُكْمُهَا بَعْدَ الْمَعَارِفِ وَالنَّكَرَاتِ

حُكْمُهَا بَعْدَهُمَا حُكْمُ الْجَمَلِ، فَهِيَ صِفَتَانِ فِي نَحْوِ « رَأَيْتُ طَائِرًا فَوْقَ غُصْنٍ » أَوْ عَلَى غُصْنٍ «، لَأَنَّهُمَا بَعْدَ نَكْرَةِ مُحَضَّةٍ، وَحَالَانِ فِي نَحْوِ « رَأَيْتُ الْهَيْلَالَ بَيْنَ السَّحَابِ، أَوْ فِي الْأَفْقِ «، لَأَنَّهُمَا بَعْدَ مَعْرِفَةِ مُحَضَّةٍ، وَمَحْتَمِلَانِ لِهَمَا فِي نَحْوِ « يُعْجِبُنِي الزُّهْرُ فِي أَكْمَامِهِ، وَالثَّمَرُ عَلَى أَغْصَانِهِ «، لِأَنَّ الْمَعْرِفَ الْجَنَسِيَّ كَالنَّكَرَةِ، وَفِي نَحْوِ « هَذَا ثَمَرٌ يَأْتِعُ عَلَى أَغْصَانِهِ «، لِأَنَّ النَّكَرَةَ الْمَوْصُوفَةَ كَالْمَعْرِفَةِ.

حكم المرفوع بعدهما

إذا وقع بعدهما مرفوع، فإنَّ تَقَدُّمَهُما نفي أو استفهام أو موصوف أو موصول أو صاحب خبر أو حال نحو « ما في الدار أحد » و « أفي الدار زيد » و « مررت برجلٍ معه صقرٌ » و « جاء الذي في الدار أبوه » و « زيد عندك أخوه » و « مررت بزيد عليه جُبَّةٌ » ففي المرفوع ثلاثة مذاهب:

أحدها: أن الأَرَجَحَ كونه مبتدأً مخبراً عنه بالظرف أو المجرور، ويجوز كونه فاعلاً.

والثاني: أن الأَرَجَحَ كونه فاعلاً، واختاره ابن مالك، وتوجيهه أن الأصل عدمُ التقديم والتأخير.

والثالث: أنه يجب كونه فاعلاً، نقله ابن هشام عن الأكثرين.

وحيث أعرب^(١) فاعلاً فهل عامله الفعل المحذوف أو الظرف أو المجرور لنيابتهما عن استقرَّ وهُزِيهما من الفعل لاعتمادهما؟ فيه خلاف، والمذهب المختار الثاني^(٢) لدليلين: أحدهما امتناع تقديم الحال في نحو « زَيْدٌ في الدارِ جالِساٌ » ولو كان العاملُ الفعل لم يمتنع.

ولقوله^(٣):

وإن يكُ جُثمانِي بأَرْضٍ سِوَاكُمْ فإنَّ فِؤادِي عِنْدَكَ الدَّهْرُ أَجْمَعُ^(٤)

(١) أي الاسم المرفوع الواقع بعد الظرف والجار والمجرور بعد استيفائه الشروط السابقة.

(٢) أي كون العامل في الفاعل الظرف أو الجار والمجرور.

(٣) هذا هو الدليل الثاني من الدليلين.

(٤) الشاهد أن « أجمع » تأكيد للضمير المستتر في الظرف - وهو عندك - بكسر الكاف.

فأكد الضمير المستتر في الظرف، والضمير لا يستتر إلا في عامله، ولا يصح أن يكون تأكيداً لضمير محذوف مع الاستمرار، لأن التوكيد والحذف متنافيان، ولا لاسم إن على محلّه من الرفع بالابتداء^(١)، لأن الطالب للمحلّ قد زال^(٢).

واختار ابن مالك المذهب الأول^(٣)، مع اعترافه بأن الضمير مستتر في الظرف، وهذا تناقض، فإن الضمير لا يستكن إلا في عامله.

وإن لم يعتمد^(٤) الظرف أو المجرور نحو « في الدار - أو عندك - زيد » فالجمهور يوجبون الابتداء^(٥)، والأخفش والكوفيون يجيزون الوجهين، لأن الاعتماد عندهم ليس بشرط، ولذا يجيزون في نحو « قائم زيد »^(٦) أن يكون قائم مبتدأ وزيد فاعلاً، وغيرهم يوجب كونهما على التقديم والتأخير.

(١) أي قبل دخول الحرف الناسخ « إن ».

(٢) أي لأن الابتداء الذي يطلب الرفع قد نسخ بـ إن.

(٣) أي المذهب الذي يقول: إن العامل في الاسم المرفوع بعد الظرف هو الفعل المحذوف.

(٤) إن لم يعتمد على أحد الأشياء الخمسة التي ذكرها.

(٥) أي أن « زيد » مبتدأ ليس غير.

(٦) أجاز الأخفش والكوفيون في اسم الفاعل أن يرفع فاعلاً يسد مسد الخبر وإن لم يعتمد على أحد الأمور الخمسة التي عددها ابن هشام فزيد عندهم فاعل لقائم سد مسد الخبر.

تنبيهات

يَحْتَمِلُ قول المتنبي يذكر دارَ المحبوب :

ظَلَّتْ بِهَا تَنْطَوِي عَلَى كَبِدٍ نَضِيجَةٍ فَوْقَ خَلْبِهَا يَدُهَا^(١)

أن تكون اليدُ فيه فاعلة بنضيجة، أو بالظرف، أو بالابتداء والأولُ أبلغ، لأنه أشدُّ للحرارة، والخَلْبُ: زيادة الكبد، أو حِجاب القلب، أو ما بين الكبد والقلب، وأضاف اليدَ إلى الكبد للملابسة بينهما، فإنهما^(٢) في الشخص^(٣).

ولا خلاف^(٤) في تعيين الابتداء في نحو « في داره زيد » لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة.

فإن قلت « في داره قيام زيد » لم يُجزها الكوفيون البتة، أما على الفاعلية فلما قدمنا^(٥)، وأما على الابتدائية فلأن الضمير لم يعد على المبتدأ بل على ما أُضيف إليه المبتدأ، والمستحقُّ للتقديم إنما هو المبتدأ، وأجازه البصريون على أن يكون المرفوع مبتدأ لا فاعلاً، كقولهم، « في أكفانه درج^(٦) الميت » وقوله:

بِمَسْعَاتِهِ هُلكَ الْفَتَى أَوْ نَجَاتُهُ^(٧)

(١) ظلت : ظلت، بها أي في تلك الدار، تنطوي: تنثني، يخاطب الشاعر نفسه.

(٢) أي لأكتهما.

(٣) نسب اليد إلى الكبد من طول وضعه يده عليها، والعرب تسمي الشيء باسم غيره إذا طالت صحبته له.

(٤) هذا هو التنبيه الثاني.

(٥) أي لعود الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة.

(٦) الدَرَج: لف الشيء.

(٧) هذا شطر من الطويل لم يعرف له تنمة، ومسعاته مصدر ميمي، وهو فاعل أو مبتدأ.

وإذا كان الاسم في نية التقديم^(١) كان ما هو من تمامه كذلك^(٢).

والأرجح^(٣) تعين الابتدائية في نحو « هل أفضل منك زيد » لأن اسم التفضيل لا يرفع الفاعل الظاهر عند الأكثر على هذا الحد، وتجوز الفاعلية في لغة قليلة.

ومن المشكل^(٤) قوله:

فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ إِذَا الدَّاعِي الْمَثُوبُ قَالَ يَا لَا

لأن قوله « نحن » إن قدر فاعلاً لزم إعمال الوصف غير معتمد، ولم يثبت، وعمل أفعال في الظاهر في غير مسألة الكحل وهو ضعيف، وإن قدر مبتدأ لزم الفصل به وهو أجنبي بين أفعال ومن، وخرجه أبو علي^(٥) وتبعه ابن خروف- على أن الوصف خبر لنحن محذوفة وقدّر نحن المذكورة تأكيداً للضمير في أفعال.

(١) كالمبتدأ.

(٢) كالمضاف إليه، أي أنه في نية التقديم كالمبتدأ.

(٣) هذا هو التنبيه الثالث.

(٤) هذا هو التنبيه الرابع.

(٥) في البيت شاهد لم يتعرض له المصنف وهو أن الكوفيين قالوا في يا لزيد أصله يا لزيد، وقالوا: لو كانت اللام جارة ما جاز الاقتصار عليها في هذا البيت. المثوب: المستغيث يلوح بثوبه.

ما يجب فيه تعلُّقهما بمحذوف

وهو ثمانية:

أحدها: أن يقعا صفة نحو ﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ ﴾^(١).

الثاني: أن يقعا حالاً نحو ﴿ فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ ﴾^(٢)، وأما قوله سبحانه وتعالى: ﴿ فَلَمَّا رَأَاهُ مُسْتَقَرًّا عِنْدَهُ ﴾^(٣) فزعم ابن عطية أن « مُسْتَقَرًّا » هو المتعلِّق الذي يقدَّر في أمثاله قد ظهر، والصواب ما قاله أبو البقاء وغيره من أن هذا الاستقرار معناه عدم التحرك، لا مطلق الوجود والحصول، فهو كون خاص. الثالث: أن يقعا صلة نحو ﴿ وَلَهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَن عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ﴾^(٤).

الرابع: أن يقعا خبراً، نحو « زيد عندك، أو في الدار » ورَبَّمَا ظهر في الضرورة كقوله:

لَكَ الْعِزُّ إِنْ مَوْلَاكَ عِزٌّ وَإِنْ يُهَنُّ فَأَنْتَ لَدَى بُحْبُوحَةِ الْهُونِ كَائِنٌ^(٥)
وفي شرح ابن يعيش^(٦): « متعلِّق الظرف الواقع خبراً، صرح ابن جني بجواز إظهاره، وعندي أنه إذا حُذِفَ ونُقِلَ ضميره إلى الظرف لم يجز إظهاره، لأنه قد صار أصلاً مرفوضاً، فأما إن ذكرته أولاً فقلت « زيد استقرَّ عندك » فلا يمنع مانع منه « اهـ. وهو غريب.

(١) البقرة: ٢ / ١٩، وتتمة الآية ﴿ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَّرَعْدٌ وَبَرْقٌ ... ﴾.

(٢) القصص: ٢٨ / ٧٩.

(٣) النمل: ٢٧ / ٤٠، وتتمة الآية ﴿ قَالَ هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي ... ﴾.

(٤) الأنبياء: ٢١ / ١٩، وتتمة الآية ﴿ عَنْ عِبَادَتِهِ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ ﴾.

(٥) العز: القوة، بحبوحه العيش: وسطه، الهون: الذل.

(٦) أي كتاب شرح المفصل لابن يعيش، انظره: ٩٠ / ١.

الخامس: أن يرفعوا الاسم الظاهر نحو ﴿ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ ﴾^(١) ونحو ﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ ﴾^(٢) ونحو « أعندك زيد ».

والسادس: أن يستعمل المتعلق محذوفاً في مثل أو شبهه، كقولهم لمن ذكر أمرأ قد تقدم عهدُه: « حينئذٍ الآن » أصله: كان ذلك حينئذٍ وسمع الآن، وقولهم للمُعْرِس: « بالرفاء والبنين »^(٣) بإضمار أعرست.

والسابع: أن يكون المتعلق محذوفاً على شريطة التفسير نحو « أيوم الجمعة صُمِّتَ فيه ». ونحو « بزيد مررت به » عند من أجازَه مستنداً بقراءة بعضهم ﴿ وَلِلظَّالِمِينَ أَعْدَدَ لَهُمْ ﴾^(٤) والأكثرون يوجبون في مثل ذلك إسقاط الجار، وأن يُرفع الاسم بالابتداء أو يُنصب بإضمار « جاوزت » أو نحوه، وبالوجهين قرئ في الآية، والنصبُ قراءة الجماعة، ويرجِّحها العطف على الجملة الفعلية، وهل الأولى أن يقتَر المحذوف مضارعاً، أي ويعذَّب، لمناسبة « يُدْخِلُ » أو ماضياً، أي وعذَّب، لمناسبة المفسر؟ فيه نظر، والرفع بالابتداء، وأما القراءة بالجرِّ فمن تأكيد الحرف بإعادته دَخْلاً على ضمير ما دخل عليه المؤكِّد، مثل « إِنَّ زَيْدًا إِنَّهُ فَاضِلٌ » ولا يكون الجارُ والمجرور تأكيداً للجار والمجرور لأن الضمير لا يؤكِّد الظاهر، لأن الظاهر أقوى، ولا يكون المجرور بدلاً من المجرور بإعادة الجار، لأن العرب لم تبدل مضمرأ من مظهر، لا يقولون « قام زيد هو » وإنما جوَّز ذلك بعض النحويين بالقياس.

(١) إبراهيم: ١٤ / ١٥، والآية ﴿ قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَلِيَّ اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾.

(٢) البقرة: ٢ / ١٩، سلفت الآية ص: ١٥٠.

(٣) هذا مثل، انظر مجمع الأمثال: ١ / ١٠٠، والرفاء: الالتحام والاتفاق.

(٤) الإنسان: ٧٦ / ٣١، والآية ﴿ يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾.

والثامن: القسم بغير الباء^(١) نحو «وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى»^(٢)، «وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ»^(٣) وقولهم: «لله لا يؤخر الأجل» و لو صرّح في ذلك بالفعل^(٤) لوجب الباء^(٥).

(١) إذا ذكرت جاز تعليقها بفعل مذكور أو محذوف.

(٢) الليل: ٩٢ / ١.

(٣) الأنبياء: ٢١ / ٥٧.

(٤) أي أقسم.

(٥) لأنها هي التي يجوز أن تذكر مع فعل القسم.

هل المتعلق الواجب الحذف فعل أو وصف ؟

لا خلاف في تعيين الفعل في بابي القسم والصلة، لأن القسم والصلة لا يكونان إلا جملتين. قال ابن يعيش: « وإنما لم يجز في الصلة أن يقال: إن نحو « جاء الذي في الدار » بتقدير مستقر على أنه خبر لمحذوف على حد قراءة بعضهم « تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ »^(١) بالرفع، لقلة ذاك^(٢) واطراد هذا^(٣) » هـ.

وكذلك يجب في الصفة في نحو « رجل في الدار فله درهم » لأن الفاء تجوز في نحو « رجل يأتي فله درهم »^(٤) وتمتتع في نحو « رجل صالح فله درهم » فأما قوله:

كُلُّ أَمْرٍ مُيَاعَدٌ أَوْ مُدَانٌ فَمَنْوُطٌ بِحِكْمَةِ الْمُتَعَالَى^(٥)
فنادر.

واختلف في الخبر والصفة والحال، فمن قَدَّرَ الفعل - وهم الأكثرون - فلائنه الأصل في العمل، ومن قَدَّرَ الوصف فلائنه الأصل في الخبر والحال والنعت الإفراد، ولأن الفعل في ذلك لا بد من تقديره بالوصف، قالوا: ولأن تقليل المقدر أولى، وليس بشيء، لأن الحق أطلق لم نحذف الضمير، بل نقلناه إلى الظرف، فالمحذوف فعل أو وصف، كلاهما مفرد.

وأما في الاشتغال فيقَدَّرُ بحسب المفسر فيقَدَّرُ الفعل في نحو « أيوم الجمعة تعتكف فيه » والوصف في نحو « أيوم الجمعة أنت معتكف فيه » ؟ والحق عندي أنه لا يترجح تقديره اسماً ولا فعلاً، بل بحسب المعنى كما سأبينه.

(١) الأنعام: ١٥/٦، والآية « ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَيْءٍ... ».

(٢) أي لقلة حذف العائد المرفوع، لأننا نقدر « هو » مبتدأ على قراءة « أحسن » بالرفع.

(٣) أي واطراد قوله: « جاء الذي في الدار ».

(٤) الفاء رابطة لجواب شبه الشرط، والشرط لا ينعقد إلا بالفعل وشبهه كذلك.

(٥) اقترن الخبر بالفاء والمبتدأ كل مضاف إلى نكرة، وليس في البيت فعل أو شبهه

كيفية تقديره باعتبار المعنى

أما في القسم فتقديره أقسم، وأما في الاشتغال فتقديره كالمنطوق به، نحو «يوم الجمعة صمت فيه».

واعلم أنهم ذكروا في باب الاشتغال أنه يجب ألا يُقدَّر مثل المذكور إذا حصل مانع صناعي كما في «زيداً مررت به» أو معنوي كما في «زيداً ضربت أخاه» إذ تقدير المذكور يقتضي في الأول تعدّي القاصر بنفسه، وفي الثاني خلاف الواقع، إذ الضرب لم يقع بزيد، فوجب أن يُقدَّر جاوزت في الأول، وأهنت في الثاني، وليس المانعان^(١) مع كل متعد بالحرف، ولا مع كل سببي^(٢)، ألا ترى أنه لا مانع في نحو «زيداً شكرت له» لأن شكر يتعدّى بالجار وب نفسه، وكذلك الظرف نحو «يوم الجمعة صمت فيه» لأن العامل لا يتعدى إلى ضمير الظرف بنفسه مع أنه يتعدى إلى ظاهره بنفسه، وكذلك لا مانع في نحو «زيداً أهنت أخاه» لأن إهانة أخيه إهانة له، بخلاف الضرب.

وأما في المثل فيقدَّر بحسب المعنى^(٣)، وأما في البواقي نحو «زيد في الدار» فيقدَّر كوناً مطلقاً وهو كائن أو مستقر أو مضارعهما إن أريد الحال أو الاستقبال نحو «الصوم اليوم» أو «في اليوم» و «الجزء غداً» أو «في الغد» ويقدَّر كان أو استقر أو وصفهما^(٤)، إن أريد المضي، هذا هو الصواب،

(١) أي الصناعي والمعنوي.

(٢) أي ولا مع كل اسم مضاف للضمير.

(٣) نحو المثل القائل: «بالرفاء والبنين»، نقدر الفعل مناسباً للمعنى فنقول: التقدير أغرست بالرفاء والبنين.

(٤) أي اسم الفاعل منهما.

وقد أغفلوه مع قولهم في نحو «ضربي زيدا قائماً»: إن التقدير: «إذ كان»
إن أريد الماضي أو: «إذا كان» إن أريد به المستقبل، ولا فرق.

و إذا جهلت المعنى فقدّر الوصف فإنه صالح في الأزمنة كلها وإن كانت
حقيقته الحال، وقال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿أَفَأَنْتَ تُنْقِذُ مَنْ فِي النَّارِ﴾^(١):
إنهم جعلوا في النار الآن لتحقق الموعود به «ولا يلزم ما ذكره لأنه لا يمتنع
تقدير المستقبل، ولكن ما ذكره أبلغ وأحسن.

ولا يجوز تقدير الكون الخاص كقائم وجالس إلا لدليل، ويكون الحذف
حينئذ جائزاً لا واجباً، ولا ينتقل ضمير من المحذوف إلى الظرف والمجرور^(٢)،
وتوهم جماعة امتناع حذف الكون الخاص، ويطلبه أنا متفقون على جواز حذف
الخبر عند وجود الدليل وعدم وجود معمول^(٣)، فكيف يكون وجود المعمول مانعاً
من الحذف مع أنه إما أن يكون هو الدليل أو مقوياً للدليل؟ واشترط النحويين
الكون المطلق إنما هو لوجوب الحذف، لا لجوازه.

ومما يتخرج على ذلك قولهم: «من لي بكذا» أي من يتكفل لي به؟
وقوله تعالى: ﴿فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾^(٤) أي مستقبلات لعدتهن، كذا فسره جماعة
من السلف، وعليه عول الزمخشري، وردّه أبو حيان توهماً منه أن الخاص
لا يُحذف، وقال: «الصواب أن اللام للتوقيت، وأن الأصل لاستقبال عدتهن،
فحذف المضاف» اهـ.

(١) الزمر: ٣٩ / ١٩، والآية: ﴿أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَفَأَنْتَ تُنْقِذُ مَنْ فِي النَّارِ﴾.

(٢) أي ولا ينتقل ضمير من الكون الخاص المحذوف لدليل إلى الظروف والمجرور.

(٣) إذا قيل: أقائم أحد؟ فقيل: زيد، فالسؤال دليل على خبر زيد المحذوف.

(٤) الطلاق: ٦٥ / ١، والآية ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾.

ومما يتخرجُ على التعلُّق بالكون الخاص قوله تعالى: ﴿ الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأُنْثَى ﴾^(١) التقدير مقتولٌ أو يُقتلُ، لا كائن، اللهمَّ إلا أن تقدَّر مع ذلك مضافين، أي قتلُ الحرِّ كائن بقتلِ الحرِّ، وفيه تكلف تقدير ثلاثة: الكون والمضافان، بل تقدير خمسة، لأن كلاً من المصدرين لابدَّ له من فاعل، وممَّا يُبعد ذلك أيضاً أنك لا تعلم معنى المضاف الذي تقدِّره مع المبتدأ إلا بعد تمام الكلام، وإنما حسَّن الحذف أن يُعلم^(٢) عند موضع تقديره^(٣) نحو ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾^(٤)، ونظيرُ هذه الآية قوله تعالى: ﴿ أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ﴾^(٥) الآية، أي أَنَّ النفسَ مقتولة بالنفس، والعين مفعولة بالعين والأنف مجدوع بالأنف، والأذن مصلومة بالأذن، والسنَّ مقلوعة بالسنَّ، هذا هو الأحسن، وكذلك الأرجح في قوله تعالى: ﴿ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ ﴾^(٦) أن يقدر جريان، فإن قدرت الكون قدرت مضافاً، أي جريانُ الشمس والقمر كائن بحسبان.

وقال ابن مالك في قوله تعالى: ﴿ قُلْ لَّا يَعْلَمُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ ﴾^(٧): إن الظرف ليس متعلقاً بالاستقرار، لاستلزامه إما الجمع بين الحقيقة والمجاز، فإن الظرفية المستفادة من « في » حقيقة بالنسبة إلى غير الله سبحانه وتعالى ومجاز بالنسبة إليه تعالى، وإما حمل قراءة السبعة على لغة

(١) البقرة: ١٧٨/٢، والآية ﴿ أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحُرُّ بِالْحُرِّ... ﴾.

(٢) أي أن يعلم المقدَّر.

(٣) أي الكلمة التي يقدر بعدها.

(٤) يوسف: ٨٢/١٢، والآية ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا... ﴾.

(٥) المائدة: ٤٥/٥، والآية ﴿ وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ... ﴾.

(٦) الرحمن: ٥٥ / ٥.

(٧) النمل: ٢٧ / ٦٥.

مرجوحة، وهي إبدال المستثنى المنقطع كما زعم الزمخشري، فإنه زعم أن الاستثناء منقطع، والمخلص من هذين المحذورين أن يقدر: قُلْ لا يعلم مَنْ يذكُرُ في السموات والأرض، وَمَنْ جَوَزَ اجتماع الحقيقة والمجاز في كلمة واحدة واحتج بقولهم « القلمُ أحدُ اللسانين » ونحوه لم يحتج إلى ذلك، وفي الآية وجه آخر، وهو أن يقدر مَنْ مفعولاً به، والغيب بدل اشتمال، والله فاعل، والاستثناء مفرغ.

تعيين موضع التقدير

الأصل أن يقدَّر^(١) مقدِّماً عليهما كسائر العوامل مع معمولاتها، وقد يعرض ما يقتضي ترجيح تقديره مؤخراً، وما يقتضي إيجابه.

فالأول نحو « في الدار زيد » لأن المحذوف هو الخبر، وأصله أن يتأخر عن المبتدأ.

والثاني نحو « إنَّ في الدار زيدا » لأنَّ إنَّ لا يليها مرفوعها. ويلزم من قدر المتعلِّق فعلاً أن يقدِّره مؤخراً في جميع المسائل، لأن الخبر إذا كان فعلاً لا يتقدم على المبتدأ.

تنبيه

ردَّ جماعة منهم ابن مالك على من قدر الفعل بنحو قوله تعالى: ﴿ إِذَا لَهُمْ مَكْرٌ فِي آيَاتِنَا ﴾^(٢) وقولك: « أمَّا في الدار فزيد » لأن « إذا » الفجائية لا يليها الفعل، و « أمَّا » لا يقع بعدها فعل إلا مقروناً بحرف الشرط نحو « فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقْرَبِينَ ﴾^(٣)، وهذا على ما بيناه غير وارد، لأن الفعل يقدَّر مؤخراً.

(١) أي متعلِّق الظرف والجار والمجرور.

(٢) يونس: ١٠ / ٢١، والآية ﴿ وَإِذَا أَدْقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً مِّنْ بَعْدِ ضَرَاءٍ مَّسْنُومٍ إِذَا لَهُمْ مَكْرٌ فِي آيَاتِنَا ﴾.

(٣) الواقعة: ٥٦ / ٨٨، والآية التي تليها ﴿ فَرُوحٌ وَرِيحَانٌ وَجَنَّةٌ نَّعِيمٌ ﴾.

ذكر أمور كُليَّة يتخرَّج عليها مالا ينحصر من الصور الجزئية
وهي إحدى عشرة قاعدة:

القاعدة الأولى

قد يُعطى الشيء حكمَ ما أشبهه: في معناه، أو في لفظه، أو فيهما.

١- فأما الأول فله صور كثيرة:

إحداها: دخول الباء في خبر أن في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَغَيِّ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ﴾^(١) لأنه في معنى «أو ليس الله بقادر»، والذي سهَّل ذلك التقدير تباعد ما بينهما، ولهذا لم تدخل في ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ﴾^(٢).

ومثله^(٣) إدخال الباء في ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾^(٤) لما دخله من معنى اكتفٍ بالله شهيداً، بخلاف قوله:

قليلٌ منك يكفيني، ولكن
قليلٌ لا يقال له قليل^(٥)
وفي قوله^(٦):

هنَّ الحرائر لا ربَّاتٌ أحمرَّة
سودَّ المحاجر لا يقرآن بالسور^(٧)

(١) الأحقاف: ٤٦ / ٣٣، وتتمة الآية ﴿عَلَى أَنْ يُخَيِّمَ الْمَوْتَى بَلَى إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾.

(٢) الإسراء: ١٧ / ٩٩.

(٣) أي ومثل دخول الباء في خبر أن.

(٤) الرعد: ١٣ / ٤٣، وفي غير ما سورة.

(٥) لم تزد الباء في فاعل بكفي الذي بمعنى أجزأ و أغنى.

(٦) عطف قوله: «وفي قوله» على «في» في قوله: «في خبر أن» أو على

في قوله: «إدخال الباء في».

(٧) الشاهد زيادة الباء في المفعول به «السور» لأن معنى يقرآن يتقرين.

لما دخله من معنى لا يتقرَّبُ بقراءة السور، ولهذا قال السهيلي: لا يجوز أن تقول « وصل إليَّ كتابك فقرأت به » .

... على حدِّ قوله: ...

... لا يقرآن بالسُّور ... لأنه عارٍ عن معنى التقرب.

والثانية: جواز حذف خبر المبتدأ في نحو « إنَّ زيدا قائمٌ وعمرو » اكتفاءً بخبر إنَّ، لمَّا كان « إنَّ زيدا قائمٌ »، في معنى « زيد قائمٌ »، ولهذا لم يجرَّ « ليتَ زيدا قائمٌ وعمرو »^(١).

والثالثة: جواز « أنا زيدا غير ضاربٍ » لمَّا كان في معنى « أنا زيدا لا أضربُ »، ولولا ذلك لم يجرَّ، إذ لا يتقدَّم المضاف إليه على المضاف، فكذا لا يتقدَّم معموله^(٢)، لا تقول: « أنا زيدا أولُ ضاربٍ، أو مثلُ ضاربٍ » ودليل المسألة^(٣). قوله تعالى: « وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ »^(٤) وقول الشاعر:

فتى هو حقاً غيرُ ملغٍ تولَّه
ولا تتخذ يوماً سواه خليلاً^(٥)

(١) هذه جملة إنشائية، و « زيد قائمٌ » جملة خبرية تحتل الصدق والكذب.

(٢) أي معمول المضاف إليه على المضاف.

(٣) أي جواز تقدُّم معمول المضاف إلى « غير » عليها.

(٤) الزخرف: ٤٣ / ١٨، في الخصام جار ومجرور متعلقان بـ مُبِين، تقدُّماً على غير، لأن المعنى « لا يبين ».

(٥) الشاهد: جواز تقدُّم معمول الاسم الذي أُضيف إلى غير وهو « ملغٍ » على غير لأن قوله: « غير ملغٍ » بمعنى لا يلغى.

وقوله:

إِنْ أَمْرًا خَصَّنِي يَوْمًا مَوَدَّتَهُ عَلَى التَّنَائِي لَعَنَدِي غَيْرُ مَكْفُورٍ^(١)
ويحتمل أن يكون منه^(٢) « فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ ﴿٦﴾ عَلَى الْكَافِرِينَ غَيْرُ
يَسِيرٍ^(٣) » ويحتمل تعلق « على » بعسير، أو بمحذوف هو نعت له، أو حال من
ضميره ولو قلت « جاعني غَيْرُ ضَارِبٍ زَيْدًا » لم يجز التقديم، لأن النافي هنا
لا يحل مكان « غير »^(٤).

والرابعة: جواز « غيرُ قائمُ الزَّيْدَانِ » لما كان في معنى « ما قائمُ الزَّيْدَانِ »
، ولولا ذلك لم يجز، لأن المبتدأ إما أن يكون ذا خبر أو ذا مرفوع يغني عن
الخبر، ودليل المسألة قوله:

غَيْرُ لَاهٍ عِدَاكَ فَاطَّرَحَ اللَّهُ— وَلَا تَعْتَرِزُ بِعَارِضٍ سَلِمَ^(٥)
وهو أحسن ما قيل في بيت أبي نواس:

غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنِ يَنْقُضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ^(٦)

(١) الشاهد أن الظرف عندي متعلق بمكفور، وقدم الظرف جوازاً وهو معمول للمضاف
إليه مكفور لأن المعنى لا يكفر عندي.

(٢) أي من قبيل تقديم معمول ما أضيف إليه غير عليها.

(٣) المدثر: ٧٤ / ٩ - ١٠.

(٤) لو قلت: « جاعني لا أضرب زيدا » لم يجز.

(٥) عداك فاعل لاسم الفاعل « لاه » سد مسد خبر المبتدأ غير، ولاه: اسم فاعل من
اللَّهُو، والسلم: الصلح.

(٦) الشاهد أن « غير » مبتدأ أضيف إلى اسم المفعول « مأسوف » الذي أسند إليه
الجار والمجرور « على زمن »، فاستغنى غير عن خبر، وهذا نحو قولنا: أمحزون
على زيد، وما مأسوف على بكر، فإنه بمعنى أتحزن على زيد ؟ وما يؤسف على بكر
من حيث المعنى.

والخامسة: إعطاؤهم «ضاربُ زَيْدٍ الآنَ أو غداً» حكمَ «ضاربُ زيداً» في التكرير، لأنه في معناه، ولهذا وصفوا به النكرة، ونصبوه على الحال، وخفضوه برُبٍّ، وأدخلوا عليه أل، وأجاز بعضهم تقديم حال مجروره عليه نحو «هذا مَلْتوتاً شاربُ السَّويقِ» كما يتقدَّم عليه^(١) حال منصوبه^(٢)، ولا يجوز شيء من ذلك إذا أريد المضي، لأنه حينئذٍ ليس في معنى الناصب.

والسادسة: وقع الاستثناء المفرغ في الإيجاب في نحو «وإنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ»^(٣)، «وَيَأْتِي اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورُهُ»^(٤) لما كان المعنى وإنها لا تسهلُ إلا على الخاشعين، ولا يريد الله إلا أن يتمَّ نوره.

السابعة: العطف بـ «ولا»^(٥) بعد الإيجاب في نحو:

ومَا سَوَّدْتَنِي عَامراً عَنْ وَرَاثَةٍ أَبَى اللَّهُ أَنْ أَسْمُوَ بِأُمٍّ وَلَا أَبٍ^(٦)
لَمَّا كَانَ مَعْنَاهُ قَالَ اللَّهُ لِي: لَا تَسْمُ بِأُمٍّ وَلَا أَبٍ.

الثامنة: زيادة «لا» في قوله تعالى: «مَا مَنَعَكَ إِلَّا تَسْجُدَ»^(٧) قال ابن السِّدِّ: «المانع من الشيء أمرٌ للممنوع ألا يفعل، فكأنه قيل: ما الذي قال لك لا تسجد» والأقربُ عندي أن يَقْدَرُ في الأول^(٨) «لم يُرد الله لي»،

(١) أي على اسم الفاعل.

(٢) نحو هذا مَلْتوتاً شاربُ سَويقاً، فملْتوتاً حال من سويقاً، وهو في الأصل صفة له، لكن تقدم على الموصوف فأعرب حالاً.

(٣) البقرة: ٤٥/٢، والآية «وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ».

(٤) التوبة: ٣٢/٩، والآية «يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْتِي اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورُهُ».

(٥) العطف بالواو وحدها و «لا» لتأكيد النفي.

(٦) الشاهد في البيت كما ذكر المصنف، وقوله: سَوَّدْتَنِي جعلتني سيّداً.

(٧) الأعراف: ١٢/٧، والآية «قَالَ مَا مَنَعَكَ إِلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ».

(٨) أي في البيت السابق.

وفي الثاني^(١) أما الذي أمرك، يوضحه في هذا أن الناهية لا تصاحب الناصبة بخلاف النافية.

التاسعة: تعدي رضي بـ « على » في قوله:

إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أُعْجِبَنِي رِضَاهَا^(٢)

لما كان « رضي عنه » بمعنى « أقبل عليه بوجه ودّه »، وقال الكسائي: إنما جاز هذا حملاً على نقيضه وهو « سخط ».

العاشرة: رفع المستثنى على إيداله من الموجب في قراءة بعضهم: « فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلاً »^(٣) لما كان معناه فلم يكونوا منه، بدليل « فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي ». وقيل: إلا وما بعدها صفة، فقيل: إن الضمير يوصف في هذا الباب^(٤)، وقيل: مرادهم بالصفة عطف البيان، وهذا لا يخلص من الاعتراض إن كان^(٥) لازماً، لأن عطف البيان كالنعت فلا يتبع الضمير، وقيل: قليل مبتدأ حذف خبره، أي لم يشربوا.

(١) أي في الآية السابقة.

(٢) قيل في البيت أقوال منها أن على بمعنى عن، وأن الفعل « رضيت » ضمن معنى « عطف » لأنه إذا رضي عنه فقد عطف عليه، وما أورده ابن هشام.

(٣) البقرة: ٢٤٩/٢، والآية « فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِالْجُنُودِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُمْ بَنَهَرٍ فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلَّا مَنْ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلاً مِنْهُمْ.. » مراد ابن هشام في الآية قراءة الرفع في « قليلاً » أي « قليل ».

(٤) الضمير لا يوصف ولا يوصف به.

(٥) اسم كان هو يعود إلى الاعتراض.

الحادية عشرة: تذكير الإشارة في قوله تعالى: ﴿فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ﴾^(١) مع أن المشار إليه اليذ والعصا ~~وهما~~ مؤنثان، ولكنَّ المبتدأ عينُ الخبر في المعنى، والبرهان مذكر، ومثله^(٢) ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فَتَنَّهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾^(٣) فيمن نصب الفتنة وأنث الفعل. الثانية عشرة: قولهم: «علمتُ زيدٌ مَنْ هُوَ»^(٤) برفع «زيد» جوازاً، لأنه نفس «مَنْ» في المعنى.

الثالثة عشرة: قولهم: «إن أحداً لا يقول ذلك» فأوقع أحداً في الإثبات لأنه نفسُ الضمير ~~المتكرر~~ في «يقول»، والضمير في سياق النفي فكان «أحداً» كذلك.

وقال:

فِي لَيْلَةٍ لَا نَرَى بِهَا أَحَدًا يَحْكِي عَلَيْنَا إِلَّا كَوَاكِبُهَا^(٥)
فرفع كواكبها بدلاً من ضمير يحكي، لأنه راجع إلى «أحداً»، وهو واقع في سياق غير الإيجاب، فكان الضمير كذلك.

(١) القصص: ٣١-٣٢، والآيتان: ﴿وَأَنْ أَلْقِي عَصَاكَ فَلَمَّا رَآهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَانٌّ وَلَّى مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ يَا مُوسَى أَقْبِلْ وَلَا تَهَيَّجْ إِلَيْكَ مِنَ الْآمِنِينَ ﴿٣٢﴾ اسْأَلْكَ يَدُكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجُ بَيْضَاءُ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ وَاضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ الرَّهْبِ فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ مِنْ رَبِّكَ إِلَى فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ ..﴾.
(٢) أي ومثل ما سبق في مراعاة المعنى، فقد أنث الفعل «تكن» مع أن اسمها مذكر وهو المصدر المؤول، وذلك باعتبار الخبر وهو «فتنتهم»، فكما أعطى المبتدأ في الآية السابقة معنى الخبر فجاء مذكراً أعطي هنا ما أصله المبتدأ معنى الخبر فأنيث الفعل الناسخ «تكن».

(٣) الأنعام: ٢٣/٦، وتتمة الآية ﴿وَاللَّهُ رَبُّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾.

(٤) زيد: مبتدأ، مَنْ: مبتدأ ثانٍ، هو: خبر مَنْ، و «مَنْ هُوَ» خبر زيد، و «زيد مَنْ» هو «جملة في محل نصب سدت مسد مفعولي علم المعلق عن العمل».

(٥) الشاهد كما ذكر المصنف.

وهذا الباب واسع، ولقد حكى أبو عمرو بن العلاء أنه سمع شخصاً من أهل اليمن يقول: فلان لغوبٌ أُنْتُه كتابي فاحتقرها، فقال له: كيف قلت أُنْتُه كتابي، فقال: أليس الكتاب في معنى الصحيفة؟

وقال أبو عبيدة لرؤبة بن العجاج لما أنشد:

فيها خطوطٌ من سوادٍ وبلقٍ كأنه في الجِلْدِ توليعُ البهقِ^(١)

إن أردت الخطوط فقل: كأنها، أو السواد والبلق فقل: كأنهما، فقال: أردت ذلك « ويَلَكَّ ».

وقالوا: « مررتُ برجلٍ أبي عشرةٍ نفسه، وبقومٍ عربٍ كلُّهم، وبقاعٍ عَرَفِجٍ^(٢) كلُّهُ » برفع التوكيد فيهنَّ، فرفعوا الفاعل^(٣) بالأسماء الجامدة^(٤)، وأكدوه لما لاحظوا فيها المعنى، إذ كان العرب بمعنى الفصحاء، والعرفج بمعنى الخشن، والأب بمعنى الوالد.

تنبيهان

الأول: أنه وقع في كلامهم أبلغ مما ذكرنا من تنزيلهم لفظاً موجوداً منزلة لفظ آخر لكونه بمعناه، وهو تنزيلهم اللفظ المعلوم الصالح للوجود بمنزلة الموجود، كما في قوله:

بدا لي أنني لستُ مُدْرِكٌ ما مضى ولا سابقٌ شيئاً إذا كانَ جائئياً^(٥)

(١) قوله: فيها أي في الأذن، والبلق: ما في الأذن من البياض، والتوليع: خطوط من بياض، والبهق: نوع من البرص، وحَدَّ الضمير في كأنه لأنه حمله على الجنس.

(٢) العَرَفِج: شجر له ثمرة خشناء كالحسك.

(٣) الفاعل مستتر.

(٤) هي الأب والعرب والعرفج.

(٥) الشاهد عطف « سابق » بالجر على مدرك بعد أن توهم أنه جَرٌّ بالباء لأنه خبر ليس، وهذا يسمى في الشعر العطف على التوهم وفي القرآن العطف على المعنى.

والثاني

أنه ليس بلازم أن يُعطى الشيء حكم ما هو في معناه، ألا ترى أن المصدر قد لا يُعطى حكم أن أو أن وصلتهما، وبالعكس. دليل الأول^(١) أنهم لم يعطوه حكمهما في جواز حذف الجار^(٢)، ولا في سدّهما مسدّ جزأي الإسناد^(٣)، ثم إنهم شركوا بين أن وأن في هذه المسألة في باب ظن، وخصّوا أن الخفيفة وصلتها بسدّها مسدّها في باب عسى^(٤)، وخصوا الشديدة بذلك في باب لو، ودليل الثاني^(٥) أنهما لا يُعطيان حكمه^(٦) في النياحة عن ظرف الزمان، تقول: عجبت من قيامك، وعجبت أن تقوم، وأنت قائم، ولا يجوز: عجبت قيامك^(٧). وشذّ قوله:

فإياك إياك المراء فإنّه إلى الشرّ دَعَاءٌ وللشرّ جالب^(٨)
فأجري المصدر مجرى أن يفعل في حذف الجار، وتقول «حسبت أنه قائم، أو أن قام» ولا تقول: «حسبت قيامك» حتى تذكر الخبر، وتقول

(١) أي عدم إعطاء المصدر حكم أن وأن وصلتهما.

(٢) حذف حرف الجر قبل أن وأن مطرد إذا أمن اللبس.

(٣) أي أن «أن» و «أن» واسميها وخبريهما يسدان مسد مفعولي علم وظن وهما في الأصل مسند ومسند إليه.

(٤) في نحو «عسى أن يقوم زيد»، وابن مالك يرى أن عسى هنا ناقصة، والجمهور على أنها تامة.

(٥) أي عدم إعطاء أن وأن وصلتهما حكم المصدر.

(٦) أي المصدر.

(٧) أي على حذف الجار.

(٨) الشاهد أن بعض النحاة أجاز أن يعرب المصدر «المراء» مفعولاً له، والأصل من المراء، وحذف حرف الجر تشبيهاً له بأن وما عملت فيه إذا قلت: إياك أن تفعل كذا، وقيل: الشاهد حذف حرف العطف، والأصل والمراء، وقيل غير ذلك.

« عسى أن تقوم » ويمتنع: عسى أنك قائم، ومثلها في ذلك لعل، ونقول: لو أنك تقوم، ولا تقول: لو أن تقوم، ونقول: جئتك صلاة العصر، ولا يجوز جئتك أن تصلي العصر، خلافاً لابن جني والزمخشري.

والثاني: وهو ما أعطي حكم الشيء المشبه له في لفظه دون معناه، له صور كثيرة أيضاً.

إحداها: زيادة إن بعد « ما » للمصدرية الظرفية، وبعد « ما » التي بمعنى الذي، لأنهما بلفظ « ما » النافية. كقوله:

وَرَجَّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنَّ رَأَيْتَهُ عَلَى السَّنِّ خَيْراً لَا يَزَالُ يَزِيدُ^(١)
وقوله:

يُرْجِي الْمَرْءَ مَا إِنَّ لَا يَرَاهُ وَتَعَرَّضُ دُونَ أَدْنَاهُ الْخُطُوبُ^(٢)
فهذان محمولان على نحو قوله:

مَا إِنَّ رَأَيْتُ وَلَا سَمِعْتُ بِهِ كَالْيَوْمِ هَائِ أَيْتُ جُرْبُ^(٣)

الثانية: دخول لام ابتدائية على « ما » النافية، حملاً لها في اللفظ على « ما » الموصولة الواقعة مبتدأ، كقوله.

لَمَّا أَغْفَلْتُ شُكْرَكَ فَاصْطَنَعْنِي فَكَيْفَ وَمِنْ عَطَائِكَ جُلُّ مَالِي؟^(٤)
محمول في اللفظ على نحو قولك: « لَمَّا تَصْنَعُهُ حَسَنٌ »^(٥).

(١) الشاهد زيادة إن بعد ما الظرفية المصدرية لأنها أشبهت في اللفظ النافية.

(٢) الشاهد زيادة إن بعد ما لشبهها في اللفظ ما النافية.

(٣) الشاهد زيادة إن بعد ما النافية.

هنا البعير: طلاه بالقطران، أَيْتُ جمع ناقة والأصل أُنُوق، جُرْب جمع جَرْبَاء.

(٤) الشاهد دخول لام الابتداء على ما النافية لشبهها صورة بـ « ما » الموصولة.

(٥) أي للذي تصنعه حسن.

الثالثة: توكيد المضارع بالنون بعد لا النافية حملاً لها في اللفظ على لا الناهية نحو ﴿ اَدْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ ﴾^(١) ونحو ﴿ وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً ﴾^(٢)، فهذا محمول في اللفظ على نحو ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا ﴾^(٣) وَمَنْ أَوْلَهَا^(٤) على النهي لم يَحْتَج إلى هذا.

الرابعة: حذف الفاعل في نحو قوله تعالى: ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾^(٥) لما كان « أَحْسِنَ بَزِيدٍ » مشبهاً في اللفظ لقولك: « امْرُرْ بَزِيدٍ ».

الخامسة: دخول لام الابتداء بعد إِنَّ التي بمعنى نَعَمْ، لشبهها في اللفظ بـإِنَّ المؤكدة، قاله بعضهم في قراءة مَنْ قرأ: ﴿ إِنَّ هَذَا لَسَاحِرَانِ ﴾^(٦).

السادسة: قولهم: « اللهم اغفر لنا أَيْتَهَا الْعَصَابَةُ » بضم أية ورفع صفتها كما يقال: « يَا أَيْتَهَا الْعَصَابَةُ » وإنما كان حَقُّهُما^(٧) وجوب النصب كقولهم: « نَحْنُ الْعُرَبُ أَقْرَى النَّاسِ لِلضَّيْفِ » ولكنها^(٨) لما كانت في اللفظ بمنزلة المستعملة في النداء أعطيت حكمها^(٩) وإن انتفى موجب البناء، وأما « نحن العرب » في المثال فإنه لا يكون منادى، لكونه بآل، فأعطي الحكم الذي يستحقه في نفسه،

(١) النمل: ١٨/٢٧، والآية ﴿ قَالَتْ لَمَلَّةٌ يَا أَيُّهَا الثَّمَلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾.

(٢) الأنفال: ٢٥ / ٨.

(٣) إبراهيم: ٤٢/١٤، وتنمة الآية ﴿ عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ ﴾.

(٤) أي « لا ».

(٥) مريم: ٣٨/١٩، وتنمة الآية ﴿ يَوْمَ يَأْتُونَنَا ... ﴾.

(٦) طه: ٦٣ / ٢٠.

(٧) أي « أَيْتَهَا » وصفتها.

(٨) أي « أَيْ » في « اللهم اغفر لنا أَيْتَهَا الْعَصَابَةُ ».

(٩) فبنيت.

وأما نحو « نَحْنُ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورِثُ »^(١) فواجب النصب، سواء اعتُبر حاله أو حال ما يشبهه وهو المنادى.

السابعة: بناء باب حَذَام في لغة الحجاز على الكسر^(٢)، تشبيهاً لها بِذَرَكَ ونَزَالٍ، وذلك^(٣) مشهور في المعارف، وربما جاء في غيرها^(٤)، وعليه وَجْه قوله:

يَا لَيْتَ حَظِّي مِنْ جَدَاكَ الضَّافِي وَالْفَضْلُ أَنْ تَتْرُكَنِي كَفَافٍ^(٥)
فالأصل كفافاً، فهو حال، أو تَرَكَ كَفَافٍ فمصدر، ومنه عند أبي حاتم قوله:
جَاءَتْ لَتَصْرَعَنِي قُلْتُ لَهَا: اقْصِرِي إني امرؤ صَرَعي عليك حَرَامٍ^(٦)
وليس كذلك^(٧)، إذ ليس لِفَعْلِهِ^(٨) فاعلٌ أو فاعلة، فالأولى قول الفارسي: إِنْ
أَصْلَهُ « حَرَامِي »^(٩) كقوله:

وَالدَّهْرُ بِالْإِنْسَانِ دَوَّارِي^(١٠)

(١) هذا حديث نبوي.

(٢) بنو تميم يعربونه، وبينون ما انتهى بالراء نحو حضار.

(٣) أي بناء حذام.

(٤) أي في النكرت.

(٥) الجدا: العطية، الضافي: الكثير، كفاف أي كفٌ عني وأكف عنك.

(٦) الشاهد أن أبا حاتم أخرج « حرامٍ » مخرج « كفاف » في البيت، عدل فيه كفاف

عن كاف، فكذاك حرام معدول، لها أي للناقاة، اقصري: احبسي.

(٧) أي ليس كما قال أبو حاتم من أن حرام معدول.

(٨) أي فعل حرام وهو حرم.

(٩) أي أن الياء المشددة ياء النسب، وهي تفيد المبالغة، ثم خففت الياء ضرورة، وعلى

هذا تكتب « حرامي ».

(١٠) الشاهد أن ياء النسب لحقت الوصف دوار للمبالغة.

ثم خفف، ولو أقوى لكان أولى^(١).
وأما قوله:

طلبوا صلحنا ولات أوان
فعلته بنائه^(٢) قطعه عن الإضافة، ولكن علة كسره وكونه لم يسلك به في
الضم مسلك قبل وبعد شبهه بنزال.

الثامنة: بناء حاشا في ﴿وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ﴾^(٣) لشبهها في اللفظ بحاشا
الحرفية، والدليل على اسميتها قراءة بعضهم: «حاشاً» بالتثنية على إعرابها
كما تقول: «تنزيهاً لله» وإنما قلنا: إنها ليست حرفاً لدخولها على الحرف،
ولا فعلاً إذ ليس بعدها اسم منصوب بها، وزعم بعضهم أنها فعل حذف مفعوله،
أي جانب يوسف المعصية لأجل الله، وهذا التأويل لا يتأتى في كل موضع،
يقال لك: أتفعل كذا؟ أو أفعلت كذا؟ فنقول: «حاشا لله» فإنما هذه بمعنى تبرأت
لله براءة من هذا الفعل، ومن نوتها أعربها على إلغاء هذا الشبه، كما أن بني تميم
أعربوا باب حذام لذلك^(٤).

التاسعة: قول بعض الصحابة عليهم السلام: «قَصَرْنَا الصَّلَاةَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»
أكثر ما كنا قطً وأمنه^(٥) فأوقع قطً بعد «ما» المصدرية كما تقع بعد «ما»
النافية.

(١) أي لو قال: «حرام» بضم الميم مع أن أبيات القصيدة التي منها البيت مكسورة الروي.
(٢) أي بناء أوان.

(٣) يوسف: ٣١/١٢، والآية ﴿فَلَمَّا رَأَيْتَهُ أُكْبِرْتُهُ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا...﴾.

(٤) أي لإلغاء الشبه بنزال.

(٥) الحديث في صحيح البخاري - كتاب الحج - باب الصلاة بمنى.

العاشرة: إعطاء الحرف حكمَ مقاربه في المخرج حتى أدغم فيه، نحو
 ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾^(١) و ﴿لَكَ قُصُورًا﴾^(٢) وحتى اجتمعا رويين، كقوله:
 بُنِيَ إِنَّ الْبِرَّ شَيْءٌ هَيِّنٌ المنطق الطيب والطعيم^(٣)

وقول أبي جهل:

ما تنقمُ الحربُ العَوانَ مِنِّي بازلُ عامِينَ حديثُ سِنِي
 لمثلِ هذا ولدتني أُمِّي^(٤)

وقول آخر:

إذا ركبْتُ فاجعلوني وسطًا إني كبيرٌ لا أطيقُ العُدا^(٥)
 ويسمى ذلك إكفاء^(٦)

والثالث: وهو ما أعطي حكمَ الشيء لمشابهته له لفظاً ومعنى، نحو اسم
 التفضيل وأفعل في التعجب، فإنهم منعوا أفعل التفضيل أن يرفع الظاهر لشبهه

(١) الفرقان: ٢/٢٥، والآية ﴿الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ
 شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ تَقْدِيرًا﴾.

(٢) الفرقان: ١٠/٢٥، والآية ﴿تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ
 تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَلُ لَكَ قُصُورًا﴾.

(٣) الشاهد أن الراجز جمع بين الميم والنون رويين لتقارب مخرجهما.

(٤) الشاهد أن الراجز جمع بين النون والميم في روي واحد، تنقم: تعيب، والعوان:
 الحرب التي قوتل فيها مرة بعد أخرى، البازل من الإبل: ما تمَّ له ثماني سنوات ودخل
 في التاسعة.

(٥) الشاهد أن الراجز جعل الدال مثل الطاء في جمعهما في روي واحد، عُنْدَ جمع عائد
 وعنود، وناقعة عنود إذا تنكبت الطريق من قوتها.

(٦) الإكفاء هو اختلاف حرف الروي بما يقاربه في المخرج.

بـ « أفعل » في التعجب وزناً وأصلاً وإفادةً للمبالغة، وأجازوا تصغير أفعل في التعجب لشبهه بأفعل التفضيل.

قال:

يا ما أمْلِحْ غِزْلاناً شَدَنَّا لَنَا من هَوْلِيَا نَكُنْ الضَّالَّ والسَّمَرُ^(١)

ولم يسمع ذلك إلا في أحسن وأملح، ذكره الجوهري، ولكن النحويين مع هذا قاسوه، ولم يحك ابن مالك اقتياسه إلا عن ابن كيسان، وليس كذلك، قال أبو بكر ابن الأنباري: ولا يقال إلّا لمن صغر سنه.

(١) الشاهد تصغير « أملح » تشبيهاً له بأفعل التفضيل. وصغر اسم الإشارة شذوذاً. الملاحظة: حسن المنظر. شَدَنَّا: قَوَيْنَ وطلعت قرونهن. الضال: السدر البري. السمر: شجر له شوك.

القاعدة الثانية

أن الشيء يُعطى حكم الشيء إذا جاوره

كقول بعضهم: « هذا جُرُ ضِبُّ خَرِبٍ » بالجر^(١)، والأكثر الرفع،

وقال:

كَأَنَّ ثَبِيرًا فِي عَرَانِينَ وَبَلَه
وَقِيلَ بِهِ^(٢) فِي: « وَخُورٌ عَيْنٌ »^(٣) فِيمَنْ جَرَّهَ، فَإِنَّ الْعُطْفَ عَلَى « وَلَدَانٍ مُخَلَّدُونَ » لَا عَلَى « أَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ »، إِذْ لَيْسَ الْمَعْنَى أَنَّ الْوَالِدَانَ يَطُوفُونَ عَلَيْهِم بِالْحُورِ، وَقِيلَ: الْعُطْفُ عَلَى « جَنَّاتٍ » وَكَأَنَّهُ قِيلَ: الْمُقَرَّبُونَ فِي جَنَاتٍ

(١) فِي الْإِعْرَابِ.

(٢) حَرَكَةُ الْمَجَاوِرَةِ شَغْلُ بِهَا الْأَسْمَاءِ لِلْمُنَاسِبَةِ، وَلَيْسَتْ إِعْرَابًا وَلَا بِنَاءً.

(٣) الشَّاهِدُ: خَفَضَ « مَزْمَلٌ » لِمَجَاوِرَتِهِ مَخْفُوضًا وَهُوَ « بَجَادٌ » وَكَانَ حَقُّهُ الِرْفَعُ، لِأَنَّهُ صِفَةٌ لِكَبِيرٍ، وَنَقُولُ فِي إِعْرَابِهِ: صِفَةٌ كَبِيرٌ مَرْفُوعَةٌ وَإِعْلَامَةٌ رَفَعَهَا الضَّمَّةُ الْمَقْدَرَةُ مَنَعَ مِنْ ظَهُورِهَا اشْتِغَالُ آخِرِهَا بِحَرَكَةِ الْمَجَاوِرَةِ.

ثَبِيرٌ: جَبَلٌ بِمَكَّةَ، الْعَرَانِينَ: الْأَوَائِلُ، وَمَفْرَدُهُ عَرْنَيْنٌ، وَالْوَبْلُ مَصْدَرُ الْفَعْلِ وَبَلَّ، وَبَلَّتِ السَّمَاءُ: أَتَتْ بِالْوَابِلِ وَهُوَ مَا عَظُمَ مِنَ الْمَطَرِ.

وَالضَّمِيرُ فِي وَبَلَّ عَائِدٌ لِلِسَّحَابِ فِي بَيْتٍ سَابِقٍ، وَالْبَجَادُ: كِبَاءٌ مَخْطُوطٌ.

(٤) أَيُّ بِالْجَرِّ عَلَى الْجَوَارِ.

(٥) الْوَاقِعَةُ: ٥٦ / ١١ - ٢٢، وَالْآيَاتُ: « ... أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ » فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ ﴿ ثَلَاثَةٌ مِّنَ الْأَوَّلِينَ ﴾ وَقَلِيلٌ مِّنَ الْآخِرِينَ ﴿ عَلَى سُرُرٍ مَّوْضُونَةٍ ﴾ مُتَّكِنِينَ عَلَيْهَا مُتَقَابِلِينَ ﴿ يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ ﴾ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّنْ مَّعِينٍ ﴿ لَا يَصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُرْفُونَ ﴾ وَفَاكِهَةٍ مِّمَّا يَتَخَيَّرُونَ ﴿ وَلَحْمٍ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ ﴾ وَخُورٌ عَيْنٌ ... ﴿

وفاكهة ولحم طير وحوار، وقيل: على «أكواب» باعتبار المعنى، إذ معنى «يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وَلِدَانٌ مُخَلَّدُونَ»: يُنَعِّمُونَ بأكواب.

وقيل في «وَأَرْجُلَكُمْ»^(١) بالخفض: إنه عطف على «وَأَيْدِيَكُمْ» لا على «رُؤُوسِكُمْ»، إذ الأرجل مغسولة لا ممسوحة، ولكنه خفض لمجاورة «رُؤُوسِكُمْ» والذي عليه المحققون أن خفض الجوار يكون في النعت قليلاً كما مثلنا، وفي التوكيد نادراً كقوله.

يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهم أن ليس وصل إذا انحلت عرا الذنب^(٢)
قال الفراء: أنشدني أبو الجراح^(٣) بخفض كلهم، فقلت له: هلاً قلت: كلهم -
يعني بالنصب - فقال: هو خير من الذي قلته أنا، ثم استشدته إياه، فأنشدني
بالخفض. ولا يكون^(٤) في النسق، لأن العاطف يمنع من التجاور، وقال
الزمخشري: لما كانت الأرجل من بين الأعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصب
الماء عليها كانت مظنة الإسراف المذموم شرعاً، فعطفت على الممسوح
لا لتمسح، ولكن لينبّه على وجوب الاقتصاد في صب الماء عليها، وقيل: «إلى
الكعبين» فجاء بالغاية إمالة لظن من يظن أنها ممسوحة، لأن المسح لم
تضرب له غاية في الشريعة، انتهى.

(١) أي في قراءة «وَأَرْجُلَكُمْ»، المائدة: ٥ / ٦، والآية «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ...».

(٢) الشاهد جر التوكيد «كلهم» لمجاورته اسماً مجروراً وهو «الزوجات» وكان حقه النصب لأن المؤكد منصوب وهو «ذوي»، وجر التوكيد على الجوار نادر.

قوله: «إذا انحلت عرا الذنب» أي إذا استرخى القضيب بذبول العروق والأعصاب.

(٣) هو أحد فصحاء الأعراب.

(٤) أي الجر على الجوار.

تنبيه

أنكر السيرافي وابن جني الخفض على الجوار، وتأولوا قولهم: « خرب » بالجر على أنه صفة لضب.

ثم قال السيرافي: الأصل « خرب الجحر منه »، بتوین خرب ورفع الجحر، ثم حذف الضمير للعلم به، وحول الإسناد إلى ضمير الضب، وخفض الجحر كما تقول: « مررت برجل حسن الوجه » بالإضافة، والأصل حسن الوجه منه، ثم أتى بضمير الجحر مكانه لتقدم ذكره فاستتر. وقال ابن جني: الأصل خرب جحره، ثم أنيب المضاف إليه عن المضاف فارتفع واستتر.

ويلزمهما استتار الضمير مع جريان الصفة على غير من هي له^(١)، وذلك لا يجوز عند البصريين وإن أمن اللبس، وقول السيرافي: إن هذا مثل « مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين » مردود^(٢).

(١) لأن الصفة للضب وأجريت على الحجر، وإذا جرت الصفة على غير من هولها برز ضميرها، والمقصود بالصفة هنا اسم الفاعل، وذلك نحو قولنا: زيد هند ضاربها هو، زيد مبتدأ، وهند مبتدأ ثان، وضاربها خبر عن هند، والفعل الذي هو الضرب لزيد، فقد جرى اسم الفاعل على غير من هولها، فلذلك برز الضمير الذي كان مستكناً في اسم الفاعل « ضارب ».

ولو قلنا: زيد هند يضربها لم نحتاج إلى إبراز الضمير وفي الفعل ضمير مستكن مرفوع ونقول في التثنية: الزيدان الهندان ضاربهما هما، ولا نقول: « ضارباهما » لخلوه من الضمير لأنه جار مجرى الفعل [ابن يعيش: ٨٠/٦].

(٢) قاعدين معطوف على قائم، وقائم صفة لرجل جارية على غير من هي له، لأن « قائم » في المعنى صفة لـ « أبواه » وهذه صفة سببية.

وقاعدين صفة لرجل وهي جارية على غير من هي له لأن ضمير قاعدين للأبوين ولم يبرز، ولو برز لقل: قاعدين هما [دسوقي: ٣٠٤].

لأن ذلك إنما يجوز في الوصف الثاني^(١) دون الأول على ما سيأتي^(٢).

ومن ذلك قولهم: « هَنَانِي وَمَرَّأَنِي » والأصل أَمَرَانِي، وقولهم: « هُوَ رَجَسٌ نَجَسٌ » بكسر النون وسكون الجيم، والأصل نَجَسٌ بفتحة فكسرة، كذا قالوا، وإنما يتم هذا أن لو كانوا لا يقولون هنا: نجسٌ بفتحة فكسرة، وحينئذ فيكون محل الاستشهاد إنما هو الالتزام للتناسب، وأما إذا لم يلتزم فهذا جائز بدون تقدّم رجس، إذ يقال فعلٌ بكسرة فسكون في كل فعلٍ بفتحة فكسرة، نحو: كتف ولبن ونبق، وقولهم: « أَخَذَهُ مَا قَدُمَ وَمَا حَدَثَ » بضم دال حدث، وقراءة جماعة « سَلَّاسِلًا وَأَغْلَالًا »^(٣) بصرف سلاسل، وفي الحديث « ارْجِعْنَ مَأْزُورَاتٍ غَيْرَ مَأْجُورَاتٍ »^(٤) والأصل مَوْزُورَاتٍ بالواو لأنه من الْوِزْرِ، وقراءة أبي حية « يُوقِنُونَ »^(٥) بالهمزة، وقوله:

أَحَبُّ الْمُؤَقِّدِينَ إِلَيَّ مُوسَى وَجَعْدَةُ، إِذْ أَضَاءَهُمَا الْوَقُودُ^(٦)

بهمز « المؤقدين ، وموسى » على إعطاء^(٧) الواو المجاورة للضمة حكم الواو المضمومة، فهُمَزَتْ كما قيل في وجوه: أجوه، وفي وَقَّتَتْ: أَقَّتَتْ، ومن ذلك قولهم في صَوْمٍ: صَيْمٌ، حملاً على قولهم في عَصُوٍّ: عَصِيٌّ، وكان أبو علي يُنشد في مثل ذلك: قَدْ يُؤْخَذُ الْجَارُ بِجُرْمِ الْجَارِ^(٨)

(١) أي أن « خرب » في المثال السابق ليس وصفاً ثانياً مثل « قاعدين ».

(٢) انظر ما سيأتي القاعدة الثامنة.

(٣) الإنسان: ٧٦ / ٤. والآية « إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَّاسِلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا ».

(٤) الحديث في سنن ابن ماجه، كتاب الجنائز.

(٥) البقرة: ٤/٢، والآية: « ... وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ».

(٦) الشاهد فيه كما ذكر، موسى ابن الشاعر وهو جرير، وجعدة بنته الموقدان: اللذان يوقدان النار.

(٧) متعلقان بخبر « وقراءة... وقوله ... ».

(٨) قيل: إنه مثل من أمثال العرب، وقيل: هو من أرجوزة لأبي نواس، ولا شاهد نحويًا فيه.

القاعدة الثالثة

قد يُشربون لفظاً معنى لفظ فيعطونه حكمه، ويسمى ذلك تضميناً.

وفائدته: أن تؤدي كلمة مؤدّى كلمتين، قال الزمخشري: «ألا ترى كيف رجع معنى «وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ»^(١) إلى قولك: وَلَا تَقْتَحِمِهِمْ عَيْنَاكَ مجاوزتين إلى غيرهم، «وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ»^(٢) أي وَلَا تَضْمَوْهَا إليها آكلين» اهـ.

ومن مثل ذلك أيضاً قوله تعالى: «الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ»^(٣)، ضمن الرفث معنى الإفضاء، فعدي بالي مثل «وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ»^(٤)، وإنما أصل الرفث أن يتعدى بالباء، يقال: أرفث فلان بامرأته، وقوله تعالى: «وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوا»^(٥) أي فلن يُحْزَمُوهُ، أي فلن يُحْرَمُوا ثوابه، ولهذا عدي إلى اثنين لا إلى واحد، وقوله تعالى: «وَلَا تَعْرِضُوا عُقْدَةَ الْكَاحِ»^(٦) أي لا تتعوا، ولهذا عدي بنفسه لا بعلی، وقوله تعالى: «لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى»^(٧) أي لا يصنعون،

(١) الكهف: ٢٨/١٨، والآية «وَاصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ...»

(٢) النساء: ٢/٤، والآية: «وَأَنزِلُوا إِلَيَّامِ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَبْدُلُوا الْخَيْثَ بِالْطَّيِّبِ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ ...»

(٣) البقرة: ١٨٧/٢، والآية: «أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةُ الصَّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ ...»

(٤) النساء: ٢١/٤، والآية «وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ ...»

(٥) آل عمران: ١١٥/٣.

(٦) البقرة: ٢٣٥/٢، ونقطة الآية: «حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابَ أَجَلَهُ ...»

(٧) الصافات: ٣٧/٨.

وقولهم: « سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ » أي استجاب، فعَدِّي « يسمع » في الأول بالي وفي الثاني باللام، وإنما أصله أن يتعدَّى بنفسه مثل: « يَوْمَ يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ »^(١) وقوله تعالى: « وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ »^(٢) أي يَمَيِّز، ولهذا عَدِّي بـ « من » لا بنفسه، وقوله تعالى: « لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ »^(٣) أي يمتنعون من وطء نسائهم بالحلف، فلهذا عَدِّي بمن، ولَمَّا خَفِيَ التضمين على بعضهم في الآية، ورأى أنه لا يقال: « حَلَفَ مِنْ كَذَا » بل حَلَفَ عَلَيْهِ، قال: « مِنْ » متعلقة بمعنى للذين^(٤)، كما تقول: لي منك مبرّة، قال: وأما قول الفقهاء: « آلى من امرأته » فغلط أوقعهم فيه عدم فهم المتعلق في الآية^(٥).

وقال أبو كبير الهذلي:

حَمَلْتُ بِهِ فِي لَيْلَةٍ مَزُودَةً
كَرْهًا وَعَقْدُ نِطَاقِهَا لَمْ يُحْلَلِ^(٦)

وقال قبله:

مَمَّنْ حَمَلَنْ بِهِ وَهَنْ عَوَاقِدْ
حَبْكُ النَّطَاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مَهْبِلِ^(٧)

(١) ق : ٥٠ / ٤٢، وتنتمى الآية « بِالْحَقِّ ذَلِكَ يَوْمَ الْخُرُوجِ »

(٢) البقرة: ٢ / ٢٢٠.

(٣) البقرة: ٢ / ٢٢٦، وتنتمى الآية « تَرْئِصُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ ... »

(٤) أي بمتعلق هو خبر للمبتدأ تربص.

(٥) لأنهم فهموا أن قوله تعالى: « مِنْ نِسَائِهِمْ » متعلق بالفعل يؤولون.

(٦) تكلم المصنف على الشاهد في هذا البيت والذي يليه فيما سيأتي.

مزودة بالنصب حال من فاعل حملت، أي حملت به وهي خائفة، وكان العرب يرغبون

وطء النساء وهن خائفات لأنهن إذا حملن حينئذ جاء المولود ذكراً.

(٧) الحبك: الإزار، المهبل: المنقل باللحم، النون في قوله: حملن للنسوة ولم يذكرن،

لكون الحمل منهن.

مزوودة أي مذعورة، ويُروى بالجر صفةً لليلة، مثل^(١) «وَاللَّيْلُ إِذَا يَسِرُّ»
وبالنصب حالاً من المرأة، وليس بقويٍّ مع أنه الحقيقة، لأن ذكر الليلة حينئذ لا
كبير فائدة فيه. والشاهد فيهما أنه ضمّن حملَ معنى علق، ولولا ذلك لعدّي بنفسه
مثل «حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا»^(٢).

وقال الفرزدق:

كيف تراني قالباً مجنيّ
قد قتل الله زياداً عني^(٣)
أي صرفه عني بالقتل.

وهو كثير، قال أبو الفتح في كتاب «التمام»^(٤): أحسب لو جُمع ما جاء
منه لجاء منه كتاب يكون مئين أوراقاً.

(١) أي أن المجاز في البيت حين وصف الليلة بأنها مزوودة مثله في قوله تعالى حين
أسند السير إلى الليل، والليل يُسرى فيه.

(٢) الأحقاف: ٤٦ / ١٥.

(٣) الشاهد ضمّن الشاعر الفعل «قتل» معنى صرف كما قال المصنف.

(٤) هو التمام في تفسير أشعار هذيل، لابن جني أبي الفتح، مطبوع في بغداد.

القاعدة الرابعة

أَنَّهُمْ يُغْلِبُونَ عَلَى الشَّيْءِ مَا لغيره، لِمَتَنَاسُبٍ بَيْنَهُمَا، أَوْ اخْتِلَافٍ
... فَلِهَذَا قَالُوا: «الْأَبَوَيْنِ» فِي الْأَبِ وَالْأُمِّ، وَمِنْهُ «وَلَا بُؤْيُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا
السُّبُطُ»^(١) وَفِي الْأَبِ وَالْخَالَةِ، وَمِنْهُ «وَرَفَعَ أَبُوبِهِ عَلَى الْعَرْشِ»^(٢) وَ«الْمَشْرِقَيْنِ
وَالْمَغْرِبَيْنِ» وَمِثْلُهُ «الْخَافِقَانِ» فِي الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ، وَإِنَّمَا الْخَافِقُ الْمَغْرِبُ، ثُمَّ
إِنَّمَا سُمِّيَ خَافِقًا مِجَازًا، وَإِنَّمَا هُوَ مَخْفُوقٌ فِيهِ، وَ«الْقَمْرَيْنِ» فِي الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ،
قَالَ الْمُتَنَبِّي:

وَاسْتَقْبَلْتُ قَمَرَ السَّمَاءِ بِوَجْهِهَا فَأَرْتَنِي الْقَمْرَيْنِ فِي وَقْتٍ مَعًا
أَيَّ الشَّمْسِ وَهُوَ وَجْهَهَا وَقَمَرَ السَّمَاءِ. وَقَالَ التَّبْرِيزِيُّ: يَجُوزُ أَنَّهُ أَرَادَ قَمْرًا
وَقَمَرًا^(٣)، لِأَنَّهُ لَا يَجْتَمِعُ قَمَرَانِ فِي لَيْلَةٍ كَمَا أَنَّهُ لَا تَجْتَمِعُ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ، أ هـ.
وَمَا ذَكَرْنَاهُ أَمْدَحُ، وَ«الْقَمَرَانِ» فِي الْعُرْفِ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ، وَقِيلَ: إِنْ مِنْهُ
قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ:

أَخَذْنَا بِأَفَاقِ السَّمَاءِ عَلَيْكُمْ لَنَا قَمَرَاهَا وَالنُّجُومُ الطَّوَالِغُ
وَقِيلَ: إِنَّمَا أَرَادَ مُحَمَّدًا وَالْخَلِيلَ عَلَيْهِمَا الصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ، لِأَنَّهُ نَسَبَهُ رَاجِعَ
إِلَيْهِمَا بِوَجْهِهِ، وَإِنْ الْمُرَادُ بِالنُّجُومِ الصَّحَابِيُّ، وَقَالُوا: «الْعُمَرَيْنِ» فِي أَبِي بَكْرٍ
وَعُمَرَ^(٤)، وَقِيلَ: الْمُرَادُ عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَعَمْرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، فَلَا تَغْلِبُ، وَيُرَدُّ
بِأَنَّهُ قِيلَ لِعُمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: نَسَأَلُكَ سِيرَةَ الْعَمَرَيْنِ، قَالَ: نَعَمْ.

(١) النساء: ١١/٤.

(٢) يوسف: ١٠٠/١٢.

(٣) أَيَّ أَنَّ الْقَمَرَ انْطَبَعَ فِي صَفَاءِ وَجْهِهَا وَأَرْنَتْهُ خِيَالَهُ فِي وَجْهِهَا. فَرَأَاهُمَا فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ.

(٤) غَلِبُوا الْأَخْفَ (عَمْرُ) عَلَى الْأَثَقِ (أَبُو بَكْرٍ) أَوْ لِأَنَّ أَيَّامَ عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ أَطْوَلُ
مِنْ أَيَّامِ أَبِي بَكْرٍ فِي الْخَلِيفَةِ.

قال قتادة^(١):

أعتق العمران فمن بينهما من الخلفاء أمهات الأولاد، وهذا المراد به عمر وعمر، وقالوا: «العجَّاجين» في رؤية والعجاج، و «المروتين» في الصفا والمروة.

ولأجل الاختلاط^(٢) أطلقت من على ما لا يعقل في نحو «فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على أربع»^(٣) فإن الاختلاط حاصل في العموم السابق في قوله تعالى: «كُلُّ دَابَّةٍ مِنْ مَّاءٍ، وفي «من يمشي على رجلين» اختلاط آخر في عبارة التفصيل، فإنه يعم الإنسان والطائر، واسم^(٤) المخاطبين على الغائبين^(٥) في قوله تعالى: «اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ»^(٦) لأن «لعل» متعلقة بـ «خلقكم» لا بـ «اعبدوا»^(٧)، والمذكرين^(٨) على المؤنث حتى عدت^(٩) منهم في «وكانت من القانتين»^(١٠)؛ والملائكة^(١١).

(١) مفسر عالم بالعربية.

(٢) التغليب فيما سلف كان بسبب التناسب، وفيما يلي بسبب الاختلاط.

(٣) النور: ٢٤ / ٤٥، والآية «وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَّاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ».

(٤) أي وأطلق اسم المخاطبين.

(٥) أي غلب المخاطبون على الغائبين.

(٦) البقرة: ٢١/٢.

(٧) في الآية خطاب في قوله: «خلقكم» ومغايبة في قوله: «والذين من قبلكم»، فغلب المخاطبين فقال: «لعلكم»، و«لعل» متعلقة بـ «خلقكم».

(٨) أي وأطلق اسم المذكرين.

(٩) أي المؤنث والمقصود هنا مريم.

(١٠) التحريم: ١٢/٦٦، والآية «وَمَرْيَمُ ابْنَتْ عِمْرَانَ الَّتِي أَحْصَيْنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهِ مِنْ رُوحِنَا وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُتِبَ عَلَيْهَا مِنَ الْقَانِنِينَ».

(١١) معطوف على المخاطبين.

على إبليس حتى استثنى منهم في ﴿ فَسَجِدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ ﴾^(١) قال الزمخشري: والاستثناء متصل لأنه واحد من بين أظهر الألوف من الملائكة، فغلبوا عليه في « فسجدوا » ثم استثنى منهم استثناء أحدهم، ثم قال: ويجوز أن يكون منقطعاً.

ومن التغليب ﴿ أَوْ لَتَعُوذَنَّ فِي مِلَّتِنَا ﴾^(٢) بعد ﴿ لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَكَ مِنْ قَرْيَتِنَا ﴾ فإنه عليه الصلاة والسلام لم يكن في ملتهم قط، بخلاف الذين آمنوا معه، ومثله ﴿ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا يَذُرُّكُمْ فِيهِ ﴾^(٣) فإن الخطاب فيه^(٤) شامل للعقلاء والأنعام، فغلب المخاطبون والعاملون على الغائبين والأنعام^(٥)، ومعنى « يَذُرُّكُمْ فِيهِ » يبيثكم ويكثركم في هذا التدبير، وهو أن جعل للناس وللأنعام أزواجاً حتى حصل بينهم التوالد، فجعل هذا التدبير كالمنبع والمعدن للبث والتكثير، فهذا جيء بـ « في » دون الباء، ونظيره ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ ﴾^(٦) وزعم جماعة أنه منه^(٧) ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾^(٨)

(١) البقرة: ٣٤/٢، والآية: ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ .. ﴾.

(٢) الأعراف: ٨٨/٧، والآية: ﴿ قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَكَ مِنْ قَرْيَتِنَا أَوْ لَتَعُوذَنَّ فِي مِلَّتِنَا .. ﴾.

(٣) الشورى: ٤٢ / ١١ .

(٤) أي في قوله: « يذُرُّكُمْ ».

(٥) غلب العاقلين فجاء بالميم في « خلقكم » و « يذُرُّكُمْ »، ولو لم يغلب لقال:

« ويذُرُّكن » لأنه للأنعام.

(٦) البقرة: ١٧٩/٢.

(٧) أي من التغليب.

(٨) وردت في القرآن كثيراً.

ونحو ﴿ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴾^(١) وإنما هذا من مراعاة المعنى^(٢)، والأول من مراعاة اللفظ^(٣).

(١) النمل: ٥٥/٢٧، والآية: ﴿ أَنْتُمْ لَتَأْتُونَ الرَّجَالَ شَهْوَةً مِّنْ دُونِ النِّسَاءِ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴾، أي أن في الآية تغليب المخاطب وهو « أنتم » على الغائب وهو « قوم »، فقال: « تجهلون » مخاطباً.

(٢) أي أن القوم في المعنى هم المخاطبون، لذا جاز أن يقول: تجهلون.

(٣) أي أن « الذين » في اللفظ من قبيل الغيبة.

القاعدة الخامسة

أهم يعبرون بالفعل عن أمور

أحدها: وقوعه، وهو الأصل.

والثاني: مشارفته، نحو ﴿ وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَّغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ ﴾^(١) أي فبشارفن انقضاء العدة، ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِمْ ﴾^(٢) أي والذين يُشارفون الموت وترك الأزواج يوصون وصية، ﴿ وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ﴾^(٣) أي لو شارفوا أن يتركوا، ونحو قوله:

إلى ملك كاذ الجبال لفقده
تزلزل وزال الرأسيات من الصخر^(٤)
الثالث: إرادته^(٥)، وأكثر ما يكون ذلك بعد أداة الشرط نحو ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ ﴾^(٦) ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا ﴾^(٧)، ﴿ إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ ﴾^(٨)، ﴿ وَإِن حَكَمْتَ فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ ﴾^(٩)

(١) البقرة: ٢٣١/٢، وتنتمى الآية ﴿ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سِرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ .. ﴾.

(٢) البقرة: ٢٤٠/٢.

(٣) النساء: ٩/٤، وتنتمى الآية: ﴿ ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ وَلْيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴾.

(٤) الشاهد: أن الشاعر عبر بالفعل « زال » عن مشارفة وقوعه، أي شارفت أو كادت

الرأسيات تزلزل.

(٥) أي إرادة وقوع الفعل.

(٦) النحل: ٩٨/١٦، وتنتمى الآية ﴿ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾.

(٧) المائدة: ٦/٥.

(٨) آل عمران: ٤٧/٣، وتنتمى الآية ﴿ فَيَكُونُ ﴾.

(٩) المائدة: ٤٢/٥.

﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ ﴾^(١) ، ﴿ إِذَا تَنَاجَيْتُمْ فَلَا تَتَنَاجَوْا بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ﴾^(٢) ، ﴿ إِذَا تَنَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا^(٣) الْآيَةَ ﴾ ، ﴿ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ ﴾^(٤) وفي الصحيح « إذا أتى أحدكم الجمعة فليغتسل »^(٥).

ومنه في غيره^(٦) ﴿ فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ﴿ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾^(٧) أي فأردنا الإخراج ، ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ ﴾^(٨) لأن ثم للترتيب ، ولا يمكن هنا مع الحمل على الظاهر ، فإذا حمل خلقنا وصوّرنا على إرادة الخلق والتصوير لم يُشكل. وقيل: هما على حذف مضافين ، أي خلقنا أياكم ثم صوّرنا أباكم. ومثله ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا ﴾^(٩) أي أردنا إهلاكها ، ﴿ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى ﴾^(١٠) أي أراد الدنو من محمد عليه الصلاة والسلام ، فتدلى فتعلق في الهواء ، وهذا أولى من قول من ادعى القلب في هاتين الآيتين وأن التقدير: وكم من قرية جاءها بأسنا فأهلكناها ، ثم تدلى فدنا.

(١) النحل: ١٦ / ١٢٦.

(٢) المجادلة: ٥٨ / ٩ ، وتنتمى الآية ﴿ وَمَعْصِيَتِ الرَّسُولِ وَتَنَاجَوْا بِالْبِرِّ وَالتَّقْوَى... ﴾

(٣) المجادلة: ٥٨ / ١٢ ، وتنتمى الآية ﴿ بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةٌ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ ... ﴾

(٤) الطلاق: ٦٥ / ١.

(٥) الحديث في صحيح البخاري ، كتاب الجمعة.

(٦) أي ومن التعبير بالفعل عن إرادة وقوعه في غير وقوعه بعد الشرط.

(٧) الذاريات: ٥١ / ٣٥ - ٣٦.

(٨) الأعراف: ٧ / ١١.

(٩) الأعراف: ٧ / ٤ ، وتنتمى الآية ﴿ بَيِّنَاتٍ أَوْ هُمْ قَاتِلُونَ ﴾.

(١٠) النجم: ٥٣ / ٨.

وقال:

فَارْقَنَا قَبْلَ أَنْ نَفَارِقَهُ لَمَّا قَضَى مِنْ جِمَاعِنَا وَطَرًا^(١)

أي: أَرَادَ فِرَاقَنَا.

وفي كلامهم عكسُ هذا، وهو التعبير بإرادة الفعل عن إيجاده، نحو
﴿ وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ ﴾^(٢) بدليل أنه قُوبِلَ بقوله سبحانه وتعالى:
﴿ وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ ﴾.

والرابع: القدرة عليه، نحو ﴿ وَعَدْنَا عَلَيْنَا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ ﴾^(٣) أي قادرين
على الإعادة، وأصل ذلك أن الفعل يتسبب عن الإرادة والقدرة، وهم يقيمون
السبب مقامَ المسبب وبالعكس، فالأول^(٤) نحو ﴿ وَتَبَلَّوْا أَخْبَارَكُمْ ﴾^(٥) أي ونعلم
أخباركم، لأن الابتلاء الاختبار، وبالاختبار يحصل العلم.

(١) في هذا البيت شاهد على إقامة المسبب مقام السبب، فالتقدير فارقنا قبل أن نريد
فراقه، فوضع المفارقة وهي المسبب موضع الإرادة لها وهي السبب، وذلك لقرب
أحدهما من صاحبه.

جماعنا: اجتماعنا.

(٢) النساء: ٤ / ١٥٠ - ١٥٢، والآيات ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ
أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ يَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ
ذَلِكَ سَبِيلًا ۖ أُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا ۖ وَالَّذِينَ آمَنُوا
بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ أُولَٰئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أَجْرُهُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا
رَّحِيمًا ﴾.

(٣) الأنبياء: ٢١ / ١٠٤.

(٤) أي إقامة السبب مقام المسبب.

(٥) محمد: ٤٧ / ٣١، والآية ﴿ وَتَبَلَّوْا نَكُمْ حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنْكُمْ وَالصَّابِرِينَ وَتَبَلَّوْا
أَخْبَارَكُمْ ﴾

وقوله تعالى: ﴿ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ ﴾^(١) الآية في قراءة غير الكسائي « يستطيع » بالغيبة و « ربك » بالرفع، معناه هل يفعل ربك، فعبر عن الفعل بالاستطاعة لأنها شرطه، أي هل يُنزل علينا ربك مائدة إن دعوته. ومثله ﴿ فَظَنَّ ﴾ أن لن نُقدِرَ عليه^(٢) أي لن نؤاخذه، فعبر عن المؤاخذه بشرطها وهو القدرة عليها، وأما قراءة الكسائي^(٣) فتقديرها هل تستطيع سؤال ربك، فحذف المضاف، أو هل تطلب طاعة ربك في إنزال المائدة أي استجابته.

ومن الثاني^(٤) ﴿ فَاتَّقُوا النَّارَ ﴾^(٥) أي فاتقوا العناد الموجب للنار.

(١) المائدة: ٥ / ١١٢، والآية: ﴿ إِذْ قَالَ الْخَوَارِثُونَ يَا عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَنْ يُنْزِلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ قَالَ اتَّقُوا اللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾.

(٢) الأنبياء: ٢١ / ٨٧.

(٣) وهي ﴿ هَلْ تَسْتَطِيعُ رَبُّكَ ﴾ بالناء.

(٤) أي من إقامة المسبب مقام السبب.

(٥) البقرة: ٢ / ٢٤، والآية ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ... ﴾.

النحل: ١٦ / ١٢٤، وتنتم الآية ﴿ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾.

القاعدة السادسة

أهم يعبرون عن الماضي والآتي كما يعبرون عن الشيء الحاضر

قَصْدًا لإحضاره في الذهن حتى كأنه مُشَاهِد حالة الإخبار، نحو ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾^(١) لأن لام الابتداء للحال، ونحو ﴿هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَكَذَلِكَ مِنْ عَدُوِّهِ﴾^(٢) إذ ليس المراد تقريب الرجلين من النبي عليه الصلاة والسلام، كما تقول: هذا كتابك فخذْه، وإنما الإشارة كانت إليهما في ذلك الوقت هكذا فُكِّيت، ومثله ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ فَثِيرُ سَحَابًا﴾^(٣) قصد بقوله سبحانه: «فَثِيرُ» إحضار تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة من إشارة للسحاب، تبدو أولاً قطعاً ثم تتضام متقلبة بين أطوار حتى تصوير ركاماً، ومنه ﴿ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾^(٤) أي فكان، ﴿وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ فَتُخَطِّمُهُ الطَّيْرُ أَوْ تَهْوِي بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ﴾^(٥)، ﴿وَتُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضِعُوا فِي الْأَرْضِ﴾^(٦) إلى قوله تعالى ﴿وَلِرِي فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ﴾^(٧)

(١) النحل: ١٦/١٢، وتتم الآية ﴿فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾.

(٢) القصص: ٢٨/١٥ والآية ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ

يَتَشَاتَرَانِ هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ...﴾.

(٣) فاطر: ٣٥/٩، وتتم الآية ﴿فَسَنَادًا إِلَى بَلَدٍ مَّيِّتٍ فَآحِيْنَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا كَذَلِكَ الشُّعُورُ﴾.

(٤) آل عمران: ٦٥/٥٩، والآية: ﴿إِن يَّمُتْ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمَا مَلَآدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ

لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾.

(٥) الحج: ٢٢/٣١

(٦) القصص: ٢٨/٥٥، وتتم الآية ﴿وَلَجَعَلَهُمْ أُمَّةً وَنَجَعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ﴾.

(٧) القصص: ٢٨/٦، والآية ﴿وَلَمَّا كُنْ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَلِرِي فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا

مِنْهُمْ مَا كَانُوا يَخْشَوْنَ﴾.

ومنه عند الجمهور ﴿ وَكَلَّبَهُمْ بِاسِطٍ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ ﴾^(١) أي يبسط ذراعيه، بدليل ﴿ وَثَقَّلَهُمْ ﴾ ولم يقل: وثقلناهم، وبهذا التقرير^(٢) يندفع قول الكسائي وهشام: إن اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي يعمل، ومثله ﴿ وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَّا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ ﴾^(٣) إلا أن هذا على حكاية حال كانت مستقبلية وقت التدارؤ، وفي الآية الأولى^(٤) حُكيت الحال الماضية ومثلها قوله:

جارية في رمضان الماضي تقطع الحديث بالإماض^(٥)

ولولا حكاية الحال في قول حسان:

يُغَشُونَ حتى لا تهر كلابهم لا يسألون عن السواد المقبل^(٦)
لم يصحَّ الرفع، لأنه لا يُرفع إلا وهو للحال، ومنه^(٧) قوله تعالى: ﴿ حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾^(٨) بالرفع في « يقول ».

(١) الكهف: ٨/١٨، والآية: ﴿ وَثَقَّلَهُمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشِّمَالِ وَكَلَّبَهُمْ بِاسِطٍ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ... ﴾.

(٢) أي أن اسم الفاعل « باسط » دال على الحال.

(٣) البقرة: ٧٢/٢، والآية ﴿ وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَّا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ ﴾.

(٤) أي آية سورة الكهف.

(٥) الشاهد أن الراجز عبر عن الماضي كما يعبر عن الحاضر فقال: تقطع مع أنه قال: « في رمضان الماضي ».

قوله: تقطع الحديث أي أنها إذا ابتسمت وكان الناس على حديث قطعوا حديثهم ونظروا إلى حسن ثغرها، والإماض: ما يبدو من بياض الأسنان عند الضحك.

(٦) الشاهد أن الفعل « يغشون » حكاية لما مضى من الحال ولو لم يكن للحال ما رفع الفعل « تهر »، كأنه قال: من عادتهم أنهم يغشون حتى لا تهر كلابهم.

(٧) أي ومن الحال الواقع بعد حتى.

(٨) البقرة: ٢١٤/٢، والآية: ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخَلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسْتَهْزِئِينَ وَالضَّرَاءُ وَرَزُلْوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصُرَ اللَّهُ ... ﴾.

القاعدة السابعة

أن اللفظ قد يكون على تقدير، وذلك المقدّر على تقدير آخر

نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾^(١)،
فإن «يُفْتَرَى» مؤوّل بالافتراء، والافتراء مؤوّل بمفترى.

وقال:

لعمرك ما الفتيان أن تنبت اللحي ولكنما الفتيان كل فتى ندي^(٢)

وقالوا: «عسى زيد أن يقوم» فقيل: هو على ذلك^(٣)، وقيل: على حذف
مضاف، أي عسى أمر زيد، أو عسى زيد صاحب القيام، وقيل: أن زائدة، ويردّه
عدم صلاحيتها للسقوط في الأكثر، وأنها قد عملت، والزائدة لا تعمل خلافاً لأبي
الحسن.

وأما قول أبي الفتح في بيت الحماسة:

حتى يكون عزيزاً في نفوسهم
أو أن يبين جميعاً وهو مختار^(٤)

(١) يونس: ١٠ / ٣٧.

(٢) الشاهد أن قوله: «أن تنبت اللحي» مؤوّل بمصدر تقديره «نبت اللحي» وهذا
المصدر مؤوّل باسم فاعل هو نابت.

والبيت ملفّق من بيتين هما:

لعمرك ما الفتيان أن تنبت اللحي وتَعْظُمُ أبدانُ الرجال من الهَبَرِ
ولكنما الفتيان كل فتى ندي صبورٌ على الآفات في العُسْرِ واليُسْرِ

(٣) أي على التأويل بالمصدر وتأويل المصدر باسم فاعل.

(٤) الشاهد في البيت كما ذكر المصنف، ومعنى البيت أن هؤلاء يعاملون الجار إلى أن
يكون عزيزاً فيما بينهم أو أن يختار مفارقتهم موفور المال مجتمعه.

«يجوز كون أن رائدة» ، فلأن النصب هنا يكون بالعطف لا بأن^(١)، وقيل في «ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا»^(٢): إن «ما قالوا» بمعنى القول، والقول بتأويل المقول، أي يعودون للمقول فيهن لفظ الظاهر، وهن الزوجات، وقال أبو البقاء في «حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ»^(٣): يجوز عند أبي علي كون ما مصدرية، والمصدر في تأويل اسم المفعول، ا هـ. وهذا يقتضي أن غير أبي علي لا يجيز ذلك، وقال السيرافي: إذا قيل: «قاموا ما خلا زيدا، وما عدا زيدا» فما مصدرية، وهي وصلتها حال، وفيه معنى الاستثناء، قال ابن مالك: فوقعت الحال معرفة لتأويلها بالنكرة، ا هـ. والتأويل خالين عن زيد^(٤)، ومُتَجَاوِزِينَ زيدا، وأما قول ابن خروف والشَّوْبِينِ: «إن «ما» وصلتها نصب على الاستثناء» فغلط، لأن معنى الاستثناء قائم بما بعدهما^(٥) لا بهما، والمنصوب على معنى لا يليق ذلك المعنى بغيره.

(١) يجوز أن تكون «أن» هي الناصبة، وظهرت في الفعل المعطوف على الفعل

المنصوب بعد «حتى» لأن النحويين يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الأوائل.

(٢) المجادلة: ٥٨ / ٣، والآية: «وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن نِّسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَاسَا...».

(٣) آل عمران: ٩٢ / ٣، والآية «لَن تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ...»

(٤) والتأويل حال كونهم خلوا زيدا، ثم أول بـ خالين من زيد.

(٥) وهو زيد، أي أن المستثنى هو زيد.

القاعدة الثامنة

كثيراً ما يُغْتَفَرُ في الشواحي عما لا يغتفر في الأوائل

فمن ذلك «كُلُّ شاةٍ وَسَخَلَتْهَا بِدِرْهَمٍ»

وأيُّ فتى هيجاءٌ أنتَ وجارِها
إذا ما رجالٌ بالرجالِ استقلَّتْ^(١)
و «رُبُّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ» و «إِنْ نَشَأْ نُنْزِلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ»^(٢)
ولا يجوز: كُلُّ سَخَلَتْهَا، ولا أيُّ جارِها، ولا رَبُّ أَخِيهِ، ولا يجوز «إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ
قَامَ عَمْرُو»، في الأصحِّ إلا في الشعر كقوله:

إِنْ يَسْمَعُوا سَبَّةً طَارُوا بِهَا فَرَحاً عَنِّي، وما يسمعون من صالحٍ دفنوا^(٣)
إذ لا تضاعف كلُّ وأيُّ إلى معرفة مفردة، كما أن اسم التفضيل كذلك ولا
تجرُّ رُبُّ إلا النكرات، ولا يكون في النثر فعل الشرط مضارعاً والجواب ماضياً،
وقال الشاعر:

إِنْ تَرْكَبُوا فَرْكوبَ الْخَيْلِ عَادَتُنَا أَوْ تَنْزِلُونَ فَإِنَّا مَعَشَرٌ نَزَلُ^(٤)

(١) الشاهد عطف «جارها» على «فتى هيجاء»، والتقدير أي فتى هيجاء وأي
جارها أنت، فجارها نكرة لأن «أيّاً» إذا أضيفت إلى واحد لم يكن إلا نكرة لأنه في
معنى الجنس فجارها وإن كان مضافاً إلى ضمير هيجاء فهو نكرة في المعنى.

(٢) الشعراء: ٢٦ / ٤، وتسمية الآية «أَغْنَاهُمْ لَهَا خَاصِعِينَ» والآية شاهد على عطف

الفعل الماضي «فَظَلَّتْ» على جواب الشرط «نَنْزِلُ».

(٣) الشاهد أنه يتضح أن يجزم حرف الشرط فعل الشرط جزماً ظاهراً ولا يكون جوابه
مجزوماً أو مقترناً بالفاء، وكانوا الواجب أن يقول: يطيروا بها فرحاً، ولا يكون جواب
الشرط ماضياً إلا في الشعر.

(٤) الشاهد في البيت ذكره المصنف مفصلاً.

فقال يونس: أراد أو أنتم تنزلون فعطف الجملة الاسمية على جملة الشرط^(١)، وجعل سببويه ذلك من العطف على التوهم، قال: فكأنه قال: أتركبون فذلك عادتنا أو تنزلون فنحن معروفون بذلك، ويقولون: مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين^(٢)، ويمتنع «قائمين لا قاعد أبواه»^(٣)، على إعمال الثاني وربط الأول بالمعنى.

(١) أي أنه عطف الجملة الاسمية على الجملة الفعلية التي هي جملة الشرط لأن جملة الشرط لا تكون إلا جملة فعلية، وهذا يخرج على أنهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الأوائل.

(٢) قاعدين معطوف على قائم، وقائم صفة لرجل، «وقاعدين» صفة لرجل لأنه عطف على صفته وهي قائم، فبذا وصف الواحد بالمشي وجاز ذلك لأنهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الأوائل.

(٣) أي أن نقول: «مررت برجل قائمين لا قاعد أبواه»، ونقول: أبواه فاعل لقاعد، ونربط قوله: «قائمين» بالضمير المغتفر في الثواني، وهذا غير جائز كما قال المصنف.

القاعدة التاسعة

أَنَّهُمْ يَتَّسِعُونَ فِي الظَّرْفِ وَالْمَجْرُورِ مَا لَا يَتَّسِعُونَ فِي غَيْرِهِمَا

فَإِذَا كَانَ فَصْلًا بَيْنَهُمَا الْفِعْلُ النَّاكِصَ مِنْ مَعْمُولِهِ، نَحْوُ « كَانَ فِي الدَّارِ -
أَوْ عِنْدَكَ - زَيْدٌ جَالِسًا » وَفَعَلَ التَّعَجُّبُ مِنَ الْمُتَعَجِّبِ مِنْهُ نَحْوُ « مَا أَحْسَنَ فِي
الْهَيْجَاءِ لِقَاءَ زَيْدٍ، وَمَا أَثْبَتَ عِنْدَ الْحَرْبِ زَيْدًا » وَبَيْنَ الْحَرْفِ النَّاسِخِ وَمَنْسُوخَةٍ
نَحْوُ قَوْلِهِ:

فَلَا تَلْحَنِي فِيهَا فَإِنَّ بِحَبِّهَا أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمٌّ بِلَابِلَةٍ^(١)

وَبَيْنَ الْإِسْتِفْهَامِ وَالْقَوْلِ الْجَارِي مَجْرَى الظَّنِّ كَقَوْلِهِ

أَبْعَدَ بَعْدَ تَقُولُ الدَّارَ جَامِعَةً شَمَلِي بِهِمْ أَمْ تَقُولُ الْبُعْدَ مَحْتَوِمًا^(٢)

وَبَيْنَ الْمُضَافِ وَحَرْفِ الْجَرِّ وَمَجْرُورِهِمَا، وَبَيْنَ « إِنَّ وَلَنْ » وَمَنْصُوبِهِمَا...
نَحْوُ « هَذَا غُلَامٌ وَاللَّهِ زَيْدٌ، وَاشْتَرَيْتَهُ بِوَالِدِهِ دَرَاهِمٍ » وَقَوْلِهِ:

إِنَّ وَاللَّهِ نَرْمِيهِمْ بِحَرْبٍ تَشِيْبُ الْوَلَدَ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيْبِ^(٣)

(١) الشَّاهِدُ أَنَّ الْجَارَ وَالْمَجْرُورَ « بِحَبِّهَا » فَصْلًا بَيْنَ إِنَّ وَاسْمِهَا، وَجَازَ ذَلِكَ لِأَنَّ الْجَارَ
وَالْمَجْرُورَ يَسْتَجِازُ فِيهِمَا مَا لَا يَسْتَجِازُ فِي غَيْرِهِمَا.

وَقَوْلُهُ: بِحَبِّهَا مُتَعَلِّقٌ بِخَبَرِ « إِنَّ » مُصَابٍ.

تَلْحَنِي: تَلْمِزْنِي، وَجَمٌّ: كَثِيرٌ، وَبِلَابِلَةٍ: أَجْزَاؤُهُ.

(٢) الشَّاهِدُ: جَوَازُ الْفَصْلِ بَيْنَ الْقَوْلِ الَّذِي يَعْمَلُ عَمَلَ الظَّنِّ وَالْإِسْتِفْهَامِ بِالظَّرْفِ بَعْدَ، وَهَذَا
الْفَصْلُ مُغْتَفَرٌ فِي الظَّرْفِ،

وَبَعْدَ: مُضَافٌ إِلَيْهِ، وَالشَّمْلُ: اتِّسَاقُ الْحَالِ.

(٣) الشَّاهِدُ جَوَازُ الْفَصْلِ بَيْنَ إِنَّ وَمَنْصُوبِهَا « نَرْمِيهِمْ » بِالْقِسْمِ، وَقَوْلُهُ: وَاللَّهُ جَارٌ وَمَجْرُورٌ.

وَمِنْ شَرْطِ إِعْمَالِ إِنَّ النِّصْبَ فِي الْمَضَارِعِ أَنْ تَتَّصِلَ بِهِ، وَاعْتَزَلُوا الْفَصْلَ بِالْقِسْمِ أَوْ لَا
الْإِنْفَاقِ، وَأَنْ تَنْصَدِرَ (أَيَّ إِنَّ) جَمْلَتُهَا الْوَاقِعَةُ فِيهَا، وَأَنْ يُفِيدَ الْفِعْلُ بَعْدَهَا مَعْنَى الْإِسْتِقْبَالِ.

لن، ما رأيتُ أبا يزيدَ مقاتلاً، أدع القتالَ وأشهدَ الهيجاءَ^(١)
 وقدموهما^(٢) خبرين على الاسم في باب إن، نحو ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً﴾^(٣)
 ومعمولين للخبر في باب «ما» نحو «ما في الدار زيدٌ جالساً» وقوله:
 بأهبة حزمٍ لُدْ وإِنْ كُنْتَ آمِنًا فما كلٌّ حينٍ مَنْ تَوَاتِي مُوَاتِيَا^(٤)
 فإن كان المعمول غيرهما بطلَ عملها، كقوله:
 وقالوا تعرّفها المنازلَ مِنْ مَنِ وما كلٌّ مَنْ وافى مَنِ أنا عارفٌ^(٥)

(١) الشاهد الفصل بين لن ومنصوبها «أدع» بالظرف، وهو ما المصدرية وصلتها،
 وتأويله لن - مدة رؤيتي أبا يزيد مقاتلاً - أدع القتال.
 (٢) قوله: «وقدموهما» معطوف على قوله: «فصلوا بهما» في أول كلامه على هذه
 القاعدة.

(٣) آل عمران: ١٣/٣، وتتمة الآية: ﴿لَأُولِي الْأَبْصَارِ﴾.
 (٤) الشاهد إعمال ما عمل ليس مع أن معمول خبرها تقدّم على اسمها، وهو «كلٌّ»،
 وجاز هذا لأن المعمول ظرف.

كلٌّ: نائب ظرف زمان، اكتسب الظرفية من المضاف إليه وهو «حين»، والأهبة:
 التأهب، وللبيت رواية أخرى هي «... مَنْ تَوَاتِي مُوَاتِيَا».

(٥) الشاهد إبطال عمل «ما» عمل ليس لتقدّم معمول خبرها على اسمها وليس بظرف
 أو جار ومجرور، فكلٌّ بالنصب مفعول به مقدم لاسم الفاعل عارف وبالرفع مبتدأ
 وخبره جملة «أنا عارف» على تقدير «عارفه» لترتبط جملة الخبر بالمبتدأ، هذا على
 أن «كلٌّ» منصوبة ويجوز أن ترفع على أنها اسم ما، وخبرها جملة «أنا عارف»
 على تقديرها «أنا عارفه» ليحصل الربط.

تعرّفها: فعل أمر، المنازل: ظرف مكان متعلق بتعرّفها.

ومعمولين^(١) لصلة ال نحو ﴿ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴾^(٢) في قول^(٣)،
وعلى^(٤) الفعل المنفي بـ « ما » في نحو قوله:

ونحنُ عَنْ فَضْلِكَ مَا اسْتَغْنَيْنَا^(٥)

قيل: وعلى إن معمولاً^(٦) لخبرها في نحو: أمّا بعدُ فإنّي أفعل كذا وكذا،

وقوله:

أبا خُرَاشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ^(٧)

وعلى^(٨) العامل المعنوي في نحو قولهم: « أكلَ يومَ لك ثوبٌ »^(٩).

(١) معطوف على قوله: « خبرين » في الصفحة السابقة.

(٢) يوسف: ٢٠/١٢.

(٣) أي على أن « فيه » متعلق بالزاهدين، وعلى قول آخر أن « فيه » متعلق بـ « من الزاهدين » محذوف، والتقدير « وكانوا من الزاهدين فيه من الزاهدين » لأن ما كان من صلة ال لا يتقدم عليها.

(٤) أي وقدموهما [أي الجار والمجرور] .

(٥) هذا بيت من الرجز، والشاهد فيه تقم حرف الجر « عن » ومجروره على الفعل المنفي بـ ما، لأنهم يتوسعون في الجار والمجرور والظرف مالا يتوسعون في غيرهما.

(٦) أي قيل: ويقدمان [الظرف والجار والمجرور] على إن معمولين لخبرها، وتمثيله دليل على هذا.

(٧) الشاهد أن قوله: أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ أصله لأن كنت ذا نفر، فاللام حرف جر والمصدر المؤول في موضع جريها، والجار والمجرور متعلقان بخبر إن وهو « لم تأكلهم للضبّع »، وبذا قم الجار والمجرور اللذان هما معمولان لخبر إن على إن نفسها، وسنذكر المصنف غير هذا الوجه من الاستشهاد بالبيت.

(٨) أي ويقدمان على العامل المعنوي.

(٩) الظرف « كل » متعلق بالجار والمجرور، وهما من العامل المعنوي، ثوب: مبتدأ،

لك: متعلقن بخبر.

وأقول: أمّا مسألة « أما » فاعلم أنه إذا تلاها ظرف، ولم يل الفاء ما يمتنع تقدّم معموله عليه نحو « أمّا في الدار - أو عندك - فزيدٌ جالس » جاز كونه معمولاً لأمّا^(١) أو لما بعد الفاء، فإن تلا الفاء ما لا يتقدّم معموله عليه نحو « أمّا زيداً - أو اليوم - فإنني ضارب » فالعامل فيه عند المازني أمّا^(٢)، فتصحّ مسألة الظرف فقط، لأن الحروف لا تنصب المفعول به^(٣)، وعند المبرد تجوز مسألة الظرف من وجهين^(٤)، ومسألة المفعول به من جهة إعمال ما بعد الفاء، واحتجّ بأن « أمّا » وضعت على أن ما بعد فاء جوابها يتقدّم بعضه فاصلاً بينها وبين أمّا، وجوزّه^(٥) بعضهم في الظرف دون المفعول به، وأمّا قوله:

..... أمّا أنت ذا نفر
.....

فليس المعنى على تعلّقه بما بعد الفاء، بل هو متعلّق تعلّق المفعول لأجله بفعل محذوف، والتقدير: أل هذا فخرت عليّ؟ وأمّا المسألة الأخيرة^(٦) فمن أجاز « زيد جالساً في الدار » لم يكن ذلك مختصاً عنده بالظرف.

(١) لأن أما الأصل فيها مهما يكن من شيء فإنني أفعل كذا، فأما نابت عن فعل الشرط.

(٢) لأن معمول خبر إن لا يتقدم على إن.

(٣) أي يصح أن نقول: « أما اليوم فإنني ضارب » ولا يصح أن نقول: « أما زيداً فإنني ضارب » لأن أما لا تعمل في المفعول به وتعمل في الظرف لتوسعهم فيه.

(٤) أي من جهة أن الظرف معمول لأما أو لما بعد الفاء.

(٥) أي يجوز بعضهم كون الظرف معمولاً لما بعد الفاء أي للجزاء.

(٦) أي تقدم الظرف على العامل المعنوي.

القاعدة العاشرة من فنون كلامهم القلبُ

وأكثرُ وقوعه في الشعر "كقول حسان رضي الله عنه:"

كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ ^(١)

فَيَمَنْ نَصَبَ المِزَاجَ، فجعل المعرفة الخبرَ والنكرة الاسمَ، وتأولَه الفارسي على أن انتصاب المِزَاج على الظرفية المجازية، والأولى رفعُ المِزَاج ونصبُ العسل، وقد روي كذلك أيضاً، فارتفاع ماء بتقدير: وخالطها ماء، ويروي برفعهنَّ على إضمار الشأن ^(٢)، وأما قول ابن أسد ^(٣): «إِنْ «كَانَ» زَائِدَةٌ فَخَطَأٌ، لِأَنَّهَا لَا تَزَادُ بِلَفْظِ الْمُضَارَعِ بَقِيَاسٍ، وَلَا ضَرُورَةَ تَدْعُو إِلَى ذَلِكَ هُنَا ^(٤)، وَقَوْلُ رُؤْبَةَ ^(٥)»:

وَمَهْمُهُ مَغْبَرَةٌ أَرْجَاؤُهُ كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاوُهُ

أَيَّ كَانَ لَوْنُ سَمَائِهِ لَغَبَرَتْهَا لَوْنُ أَرْضِهِ، فَعَكَسَ التَّشْبِيهُ مَبَالِغَةً، وَحَذَفَ الْمُضَافَ.

(١) الشاهد مجيء اسم يكون نكرة وخبرها معرفة على سبيل القلب، وقيل على سبيل الضرورة.

(٢) أي ضمير الشأن، وجملة «مِزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ» في محل نصب خبر يكون، واسمها ضمير الشأن المضمَر.

والسبيئة: الخمر، بيت رأس: اسم قرية في الشام، وهذه الخمرة تمزج بالعسل لأن العسل أحلى ما يخالطها وبالماء لأنه يبردها.

(٣) هو حسن بن أسد الفارقي، نحوي لغوي، ت ٤٨٧ هـ.

(٤) أي زيادة «يكون».

(٥) الشاهد كما ذكر المصنف:

وَمَهْمُهُ: الْوَاوُ وَوَاوُ رَبِّ، مَهْمُهُ: الْمَفَازَةُ، وَالْأَرْجَاءُ جَمْعُ رَجَا وَهُوَ الطَّرْفُ وَالنَّاحِيَةُ.

وقال آخر:

فإن أنت لاقيت في نجدة
أي تتهيئها، وقال ابن مقبل:

ولا تهيئي المومة أركبها
أي أتهيئها، وقال كعب:

كان أوب ذراعها إذا عرقت
القور: جمع قارة، وهي الجبل الصغير، والعساquil: اسم لأوائل السراب،
ولا واحد له، والتلفع: الاشتمال. وقال عروة بن الورد:

فديت بنفسه نفسي ومالي
وقال القطامي:

فلما أن جرى سمن عليها
كما طيئت بالفدن السباعا^(٥)

(١) الشاهد أن القلب وقع في قوله: تتهيئك، والمراد تتهيئها، النجدة: القتال.

(٢) الشاهد أن القلب وقع في قوله: « تهيئي »، والأصل أتهيئها، وتهييني أصله تتهييني، حذفت إحدى التاءين من أول الفعل ومغناها تخوفني، والمومة: المفازة، الأصداء جمع صدى والصدى في البيت ذكر اليوم.

(٣) الشاهد أن قوله: « تلفع بالقور العساquil » من القلب، والمعنى تلفع القور بالعساquil. الأوب: الرجوع وهو مضاف إلى فاعله، يصف الناقة بأنها إذا عرقت فإن عرقها كناية عن وقت الهاجرة وشدة الحر، وخبر كان في بيت آخر.

(٤) الشاهد أن الشاعر قال: « فديت بنفسه نفسي » على سبيل القلب والمعنى فديت نفسه بنفسه، ألوك: أعطيك.

(٥) الشاهد أن قوله: « كما طيئت بالفدن السباعا » مقلوب والمراد « كما طيئت الفدن بالسباع » لأن القصر هو الذي يلبس بالطين.

شبه الشاعر جريان السمن في أعضاء ناقته على السويّة بتطين القصر بالطين.

الفَدَن: القَصْر، والسِّيَاح: الطين، ومنه في الكلام « أَدْخَلْتُ القَلَنْسُوءَ فِي رَأْسِي »^(١) و « عَرَضْتُ النَّاقَةَ عَلَى الْحَوْضِ »^(٢) و « عَرَضْتُهَا عَلَى الْمَاءِ »^(٣) قَالَهُ الْجَوْهَرِيُّ وَجَمَاعَةٌ مِنْهُمْ السَّكَاكِيُّ وَالزَّمْخَشَرِيُّ، وَجَعَلَ مِنْهُ « وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ »^(٤) وَفِي كِتَابِ « التَّوَسُّعَةِ » لِيَعْقُوبَ بْنِ إِسْحَاقَ السَّكِّيِّ: إِنْ « عَرَضْتُ الْحَوْضَ عَلَى النَّاقَةِ » مَقْلُوبٌ، وَقَالَ آخَرُ: لَا قَلْبَ فِي وَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَاخْتَارَهُ أَبُو حَيَّانَ، وَرَدَّ عَلَى قَوْلِ الزَّمْخَشَرِيِّ فِي الْآيَةِ.

وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ فِي قَوْلِ الْمُتَنَبِّئِيِّ:

وَعَذَلْتُ أَهْلَ الْعِشْقِ حَتَّى ذُقْتُهُ
فَعَجِبْتُ كَيْفَ يَمُوتُ مَنْ لَا يَعْشَقُ

أَنْ أَصْلَهُ كَيْفَ لَا يَمُوتُ مَنْ يَعْشَقُ^(٥)، وَالصَّوَابُ خِلَافُهُ، وَأَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ صَارَ يَرَى أَنَّ لَا سَبَبَ لِلْمَوْتِ سِوَى الْعِشْقِ. وَيُقَالُ: إِذَا طَلَعَتِ الْجُوزَاءُ انْتَصَبَ الْعُودُ فِي الْحَرْبَاءِ، أَيْ انْتَصَبَ الْحَرْبَاءُ فِي الْعُودِ^(٦). وَقَالَ ثَعْلَبٌ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: « ثُمَّ فِي سَلْسَلَةٍ دَرَعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَاسْلُكُوهُ »^(٧): إِنْ الْمَعْنَى اسْلُكُوا فِيهِ سَلْسَلَةً^(٨)، وَقِيلَ: إِنْ مِنْهُ « وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بِأَسْنَا »^(٩)،

(١) الأصل أدخلت في رأسي القلنسوة.

(٢) أي عرضت الحوض على الناقة.

(٣) أي عرضت الماء على الناقة.

(٤) الأحقاف: ٤٦ / ٢٠، وتتمة الآية « أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا وَاسْتَمْتَعْتُمْ بِهَا .. ».

والأصل ويوم تعرض النار على الذين كفروا، لأن المعروض عليه له قدرة على الاختيار.

(٥) أي أن العشق يوجب الموت لشدة.

(٦) الحرباء: دويبة تعانق عوداً وتدور مع عين الشمس حيث دارت إلى أن تغيب.

(٧) الحاقة: ٦٩ / ٣٢.

(٨) أي أن الآية من المقلوب.

(٩) الأعراف: ٤ / ٧، وتتمة الآية « بَيِّنَاتٍ أَوْ هُمْ قَاتِلُونَ ».

أي جاءها بأسنا فأهلكناها.

﴿ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى ﴾^(١) وقد مضى تأويلهما^(٢)، ونقل الجوهري في « فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ ﴾^(٣) أن أصله قَابَى قَوْسٍ، فقلبت التثنية بالإفراد، وهو حسنٌ إن فُسِّرَ القَابُ بما بين مقبِضِ القوسِ وسيِّئها أي طرفها، ولها طرفان، فله قَابَانِ ونظير هذا إنشاد ابن الأعرابي:

إذا أحسن ابنُ العمِّ بعدَ إساءةٍ فلستُ لشرِّي فعِلهَ بحمولٍ^(٤)
أي فلست لشرِّ فعليه^(٥).

قيل: ومن القلب « اذْهَبْ بِكِتَابِي هَذَا »^(٦) الآية، وأجيب بأن المعنى ثم تول عنهم إلى مكان يقرب منهم، ليكون ما يقولونه بمسمع منك، فانظر ماذا يرجعون، وقيل في « فَعَمِيَّتْ عَلَيْكُمْ »^(٧): إن المعنى فعميت عنها، وفي « حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ »^(٨) الآية، فيمن جرَّ بعلَى أن وصلتْها على أن المعنى حقيق عليّ، بإدخالها

(١) النجم: ٥٣ / ٨.

(٢) انظر ما سلف ص: ١٨٥.

(٣) النجم: ٥٣ / ٩.

(٤) الشاهد أن الشاعر أراد لشرِّ فعليه فقلب.

بحمول: بحاقد.

(٥) شر فعليه: إساءته.

(٦) النمل: ٢٧ / ٢٨، وتنمّة الآية « فَأَلْقَهُ إِلَيْهِمْ ثُمَّ قَالَ عَنْهُمْ فَاَنْظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ ».

الأصل فانظر ماذا يرجعون ثم تول عنهم وارجع وأخبرني، وعلى هذا يكون في الآية قلب.

(٧) هود: ٢٨/١١، والآية: « قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّي وَأَنَا لِي رَحْمَةً مِنْ عِنْدِهِ فَعَمِيَّتْ عَلَيْكُمْ أَلْزَمُكُمْ مَوْهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ ».

(٨) الأعراف: ١٠٤/٧ - ١٠٥، والآيتان « وَقَالَ مُوسَى يَا فِرْعَوْنُ إِنِّي رَسُولٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١﴾ حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقُّ... ».

على ياء المتكلم كما قرأ نافع^(١)، وقيل: ضمَّن حقيق معنى حريص، وفي ﴿مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ﴾^(٢): إن المعنى لتنوء العصبة بها أي لتنهض بها متناقلة، وقيل: الباء للتعدية كالهزمة، أي لتنيء العصبة، أي تجعلها تنهض متناقلة.

^(١) على قراءة « حقيق عليّ أن لا أقول على الله إلا الحق » نقول: حقيق خبر مقدم والمصدر المؤول من أن وما بعدها في موضع مبتدأ مؤخر، وعليّ: جار ومجرور متعلقان بحقيق، وعلى قراءة « حقيق على أن لا أقول ... »، حقيق: خبر مبتدأ محذوف تقديره أنا، وعليّ: حرف جر، والمصدر المؤول من أن وما بعدها في موضع جر به، والجار والمجرور متعلقان بحقيق، فما كان مبتدأ على القراءة الأولى صار مجروراً بعليّ وما كان مجروراً بعليّ في القراءة الأولى. [ياء المتكلم] صار مبتدأ على القراءة الثانية [تخفيف على]، وهذا معنى القلب في الآية.

^(٢) القصص: ٧٦/٢٨ والآية: ﴿وَأَتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولِي الْقُوَّةِ ..﴾.

القاعدة الحادية عشرة

من مُلَح^(١) كلامهم تقارض^(٢) اللفظين في الأحكام

أحدها: إعطاء « غير » حكم « إلا » في الاستثناء بها نحو ﴿ لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ ﴾^(٣) فيمن نصب « غير »، وإعطاء « إلا » حكم « غير » في الوصف بها نحو ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾^(٤).

والثاني: إعطاء « أن » المصدرية حكم « ما » المصدرية في الإهمال كقوله:

أَنْ تَقْرَأْ أَنْ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا مِنْي السَّلَامَ وَأَلَّا تَشْعُرَا أَحَدًا
الشاهد في « أن » الأولى، وليست مخففة من الثقيلة، بدليل « أن » المعطوفة عليها. وإعمال « ما » حملاً على « أن » كما روي من قوله عليه الصلاة والسلام { كما تكونوا يُولَى عليكم }^(٥) ذكره ابن الحاجب، والمعروف في الرواية « كما تكونون ».

والثالث: إعطاء « إن » الشرطية حكم « لو » في الإهمال كما روي في الحديث { فَإِلَّا تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ }^(٦) وإعطاء « لو » حكم « إن » في الجزم.

(١) أي مما يستحسن.

(٢) من القَرَض وهو ما يتجازى به الناس بينهم ويتقاضونه، والمقصود في كلام ابن هشام أن يأخذ كل واحد من لفظين حكم الآخر.

(٣) النساء: ٩٥/٤، وتنتمى الآية: ﴿ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ... ﴾.

(٤) الأنبياء: ٢٢/٢١، أي « غير الله »، ولا يجوز في لفظ الجلالة إلا الرفع.

(٥) الحديث ضعيف: وهو في كشف الخفاء: ١٢٦/٢.

(٦) الحديث في صحيح مسلم، كتاب الإيمان.

كقوله:

لو يشأ طارَ بها ذو مِيعَةٍ لَاحِقُ الْأَطَالِ نَهْذُ ذُو خُصْلٍ^(١)

ذكر الثاني^(٢) ابنُ الشجري، وخرَّجه غيره على أنه جاء على لغة من يقول شا يشأ^(٣) - بالالف - ثم أبدلت الف همزة على حدِّ قول بعضهم: العالم والخاتم^(٤) - بالهمزة - ويؤيده أنه لا يجوز مجيء « إن » الشرطية في هذا الموضع، لأنه^(٥) إخبار عمّا مضى^(٦)، فالمعنى لو شاء، وبهذا يُقدَّح أيضاً في تخريج الحديث السابق على ما ذكر، وهو تخريج ابن مالك، والظاهر أنه يتخرج على إجراء المعتلِّ مجرى الصحيح^(٧) كقراءة قُنْبُل ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ﴾^(٨) بإثبات ياء يتقي وجزم يصبر.

والرابع: إعطاء « إذا » حكم « متى » في الجزم بها كقوله:

استغنِ ما أغناكَ ربُّكَ بالغنى وإذا تُصِبَّكَ خصاصةٌ فتجملِ^(٩)

(١) الشاهد أن « لو » تجزم في الشعر، أي في الضرورة.

والمِيعَة: النشاط.

والأَطال: الخواصر، واحدها إطِل، لَاحِقُ الْأَطَال: أي قد لصقت إطله بأختها من الضَّمَر، والنهد من الخيل: الجسيم المشرف.

(٢) أي إعطاء لو حكم إن.

(٣) من العرب من يقول: جأجي في جاء يجيء، وشا يشا في شاء يشاء.

(٤) في العالم والخاتم، أي أن هؤلاء يهمزون الف.

(٥) أي لأن البيت.

(٦) وإن تفيد الاستقبال، ولو لإفادة المضى.

(٧) في أن المعتلَّ يجزم بحذف الحركة المقدرة على حرف العلة.

(٨) يوسف: ١٢ / ٩٠ ، وتنمة الآية ﴿لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾.

(٩) الشاهد أن الجزم بإذا لا يكون إلا في الشعر أي في الضرورة الخاصة: الفقر، تجمل: أظهر عدم الحاجة والجمال تعففاً، وتروى هذه الكلمة « فتحمل » بالحاء.

وإهمال « متى » حكماً لها بحكم « إذا »، كقول عائشة رضي الله تعالى عنها: « وأنه متى يقوم مقامك لا يُسمع الناس ».

والخامس: إعطاء « لم » حكم « لن » في عمل النصب، ذكره بعضهم مستشهداً بقراءة بعضهم ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ ﴾^(١) بفتح الحاء، وفيه نظر، إذ لا تحل « لن » هنا^(٢)، وإنما يصح - أو يحسن - حمل الشيء على ما يحل محله كما قدمنا، وقيل: أصله « نشرحن » ثم حذفت النون الخفيفة وبقي الفتح دليلاً عليها، وفي هذا شذوذاً: تأكيد المنفي بلم مع أنه كالفعل الماضي في المعنى، وحذف اللون لغير مقتضى مع أن المؤكد لا يليق به الحذف. وإعطاء « لن » حكم « لم » في الجزم. كقوله:

لن يخب الآن من رجائك من
حرك من نون بابك الحلقة^(٣)
الرواية بكسر الباء^(٤).

والسادس: إعطاء « ما » النافية حكم « ليس » في الإعمال، وهي لغة أهل الحجاز نحو ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾^(٥) وإعطاء « ليس » حكم « ما » في الإهمال عند انتقاض النفي بإلّا كقولهم « ليس الطيب إلا المسك »، وهي لغة بني تميم.

(١) الشرح: ٩٤ / ١، والآية ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾.

(٢) لا تحل لن محل لم، لأن لن للاستقبال ولم للمضي، والقصد تقرير الماضي.

(٣) الشاهد أن لن جزمت الفعل « يخب » بدليل حذف الياء التي هي عين الفعل والأصل « يخب »، والكسرة في آخره لالتقاء الساكنين.

ذكر بعض النحويين أن بعض العرب يجزمون بالنواصب وينصبون بالجوازم.

(٤) في « يخب ».

(٥) يوسف: ٣١ / ١٢، وتتمة الآية ﴿ إِنَّ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾.

والسابع: إعطاء « عسى » حكم « لعل » في العمل كقوله:

يا أبتا علك أو عساكا^(١)

وإعطاء « لعل » حكم « عسى » في اقتران خبرها بأن، ومنه الحديث { فلعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض }.

والثامن: إعطاء الفاعل إعراب المفعول وعكسه عند أمن اللبس، كقولهم: خرق الثوب المسمار، وكسر الزجاج الحجر.

وقال الشاعر:

مثل القنافة هذاجون قد بلغت
ونسع أيضاً نصبهما كقوله:

قد سالم الحيات منه القدم^(٢)

(١) الشاهد أن عسى فعل اتصل به ضمير نصب، وأعطى حكم لعل، فهو حرف مثل لعل ينصب المبتدأ ويرفع الخبر، والكاف اسمه، وخبره محذوف، والدليل على أن الكاف منصوبة في عساك قولهم: عساني، والنون والياء فيما آخره ألف لا يكون إلا للنصب. وفي تخريج « عساك » قولان آخران هما:

١- أن الكاف في موضع رفع، واستعير ضمير النصب الذي هو الكاف للرفع.

٢- أن الكاف في موضع نصب بعسى، واسمها مضمر فيها مرفوع.

(٢) الشاهد أن الأصل رفع السوات ونصب هجر، ولكن الشاعر جعل هجر في اللفظ هي التي تبلغ السوات، فأعطى المفعول حكم الفاعل.

والهدجان: مشي في ارتعاش، ونجران وهجر: بلدان.

(٣) الشاهد نصب الفاعل والمفعول به على رواية النصب في « الحيات »، وروي البيت برفع الحيات على أنها فاعل ونصب القدماء على أنها مفعول به.

هجا الراجز رجلا بغلظ قدميه وصلابتها، فهو يطاء الحيات فيقتلها، فقد سالم الحيات قدميه لجفائهما.

في رواية من نصب الحيات، وقيل: القدا تثنية حذفت نونه للضرورة
كقوله:

هُمَا خُطَّتَا إِمَّا إِسَارَ وَمَنَّةٌ وَإِمَّا دَمَ وَالْقَتْلُ بِالْحَرِّ أَجْدَرُ^(١)
فِيمَنْ رَوَاهُ بَرْفَعُ إِسَارَ وَمَنَّةٌ، وَسَمِعَ أَيْضاً رَفَعَهُمَا كَقَوْلِهِ:
إِنَّ مَنْ صَادَ عَقَقًا لَمْشُومٌ كَيْفَ مَنْ صَادَ عَقَقَانِ وَبَوْمٌ^(٢)
وَالْتَّاسِعُ: إِعْطَاءُ « الْحَسَنِ الْوَجْهَ »^(٣) حَكَمَ « الضَّارِبِ الرَّجُلِ »
فِي النَّصْبِ، وَإِعْطَاءُ « الضَّارِبِ الرَّجُلِ » حَكَمَ « الْحَسَنِ الْوَجْهَ »^(٤) فِي الْجَرِّ.
وَالْعَاشِرُ: إِعْطَاءُ أَفْعَلٍ فِي التَّعَجُّبِ حَكَمَ أَفْعَلٍ التَّفْضِيلِ فِي جَوَازِ التَّصْغِيرِ،
وَإِعْطَاءُ أَفْعَلٍ التَّفْضِيلِ حَكَمَ أَفْعَلٍ فِي التَّعَجُّبِ فِي أَنَّهُ لَا يَرْفَعُ الظَّاهِرَ.
وَلَوْ ذَكَرْتُ أَحْرَفَ الْجَرِّ وَدَخَلَ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ فِي مَعْنَاهُ لَجَاءَ مِنْ ذَلِكَ
أَمْثَلَةٌ كَثِيرَةٌ.

(١) الشاهد أن الشاعر أراد « خطتان » وحذفت التون للضرورة، هذا على رفع إيسار،
وأما إذا جر فالنون حينئذ محذوفة للإضافة ولم يعتد « إما » فاصلاً بين المضاف
والمضاف إليه.

(٢) جاء المفعول به « عققان » مرفوعاً، والبيت يحتمل أنه من شعر المولدين فلا
يستشهد به.

والعقق: طائر، مشوم أصله مشؤوم نقلت ضمة الهمزة إلى الشين الساكنة فحذفت
الهمزة لالتقاء الساكنين، والشؤم: النحوسة.

(٣) الوجه نصب على شبه المفعولية لأن الصفة المشبهة مصوغة من فعل لازم.

(٤) الإضافة هنا وفي « الضارب الرجل » إضافة لفظية لأنها من قبيل إضافة الصفة إلى
معمولها، وهي تفيد تخفيفاً في اللفظ، فالحسن الوجه أصله الحسن وجهه، وقولنا:
الضارب الرجل محمول على الحسن الوجه في التخفيف.

الجملة بين الحذف والإثبات

ذكر علماء البلاغة أنَّ الإيجاز والإطناب من أعظم أنواع البلاغة، حتى نقل صاحب سرِّ الفصاحة عن بعضهم أنه قال: البلاغة هي الإيجاز والإطناب، وقال الزمخشري: كما أنه يجب على البليغ في مظانَّ الإجمال أن يُجمل ويُوجز فكَذلك الواجب عليه في موارد التفصيل أن يفصل ويشبع، وجعل الجاحظ مدار البلاغة عند العرب على هذين القطبين فأُنشد:

يرمون بالخطب الطَّوال وتارةً --- وَخَيَّ الْمَلَا حِظْ خِيفَةَ الرُّقَبَاءِ

والمعهود في أبحاث النحو أن يتعرَّض النحويون إلى أوجه الاختصار في مفردات العربية، فيبيِّنون حذف المبتدأ والخبر والفاعل والمفعول والحال وغيرها. ومعرفةُ هذا الحذف لا تخفى على البلغاء الذين عرفوا أصول التراكيب العربية، وتقوَّها صناعةً. أمَّا أن يتطرَّق أسلوب الاختصار إلى حذف الجمل فهو - لا شك - بلاغةٌ عظيمةٌ وسرٌّ من أسرار اللغة وبيانها المعجز.

قال ابن هشام: «الموضوع لتقوية الكلام لا يناسبه الحذف» فالحذف إنما هو للاختصار والإيجاز.

وقال الجرجاني في الحذف:

هو باب دقيق المسلك لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة. وتجذك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بياناً إذا لم تبين. وهذه جملة قد تتكررها حتى تحبَّر، وتدفعها حتى تنتظر...

وذكر الإمام ابن جني في الخصائص باباً في شجاعة العربية قال فيه:

قد حذفت العربُ الجملة والمفرد والحرف والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه؛ وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته.

فأما الجملة فنحو قولهم في القسم: والله لا فعلت، وتالله لقد فعلت. وأصله أقسم بالله، فحذف الفعل والفاعل، وبقيت الحال - من الجار والمجرور - دليلاً على الجملة المحذوفة.

وكذلك الأفعال في الأمر والنهي والتحضيض، نحو قولك: زيداً، إذا أردت: اضرب زيداً أو نحوه، ومنه: إياك، إذا حذرتَه، أي احفظ نفسك ولا تُضِعها، والطريق الطريق، وهلاً خيراً من ذلك.

وقد حذفت الجملة من الخبر، نحو قولك: القرطاس والله؛ أي: أصاب القرطاس. وخيرَ مقدّم؛ أي قدمتَ خيرَ مقدم.

وكذلك الشرط في نحو قوله: الناس مجزيون بأفعالهم إن خيراً فخير وإن شراً فشرّ، أي إن فعل المرء خيراً جزئياً خيراً. وإن فعل شراً جزئياً شراً.

وذكر ابن جني في حذف الجملة أن الفعل يُحذف والفاعل فيه، فإذا وقع ذلك فهو حذف جملة، وذلك نحو: زيداً ضربته؛ لأنك أردت: ضربتَ زيداً، فلما أضمرت (ضربت) فسوّته بقولك ضربته، وكذلك قولك: أزيداً مررت به، وقولهم: المرء مقتول بما قتل به؛ إن سيفاً فسيّفاً، وإن خنجراً فخنجر، أي إن كان الذي قتل به سيفاً فالذي يُقتل به سيفاً، فكان واسمها وإن لم تكن مستقلة فإنها تعتد اعتداد الجملة.

قاعدة في حذف الجمل:

يجوز حذفُ جمل القسم والشرط والخبر مع صحة المعنى دونها، إذ كان الموضعُ الذي جاز فيها الحذف مستعملاً فيه ثبوت هذه الجمل. وفهم المعنى واستعملته العرب باطراد.

حذف جملة القسم

كثير جداً، وهو لازم مع غير الباء من حروف القسم، وحيث قيل:
« لأفعلن » أو « لقد فعل » أو « لئن فعل » ولم يتقدّم جملة قسم فثمّ جملة قسم
مقدّرة، نحو « لأعذّبَنَّهُ عَذَابًا شَدِيدًا »^(١) الآية، « وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ »^(٢)،
« لئن أخرجوا لا يخرجون معهم »^(٣)، واختلف في نحو « لزيد قائم » ونحو
« إن زيدا قائم، أو لقائم » هل يجب كونه جواباً لقسم أو لا ؟

(١) النمل: ٢٧ / ٢١.

(٢) آل عمران: ٣ / ١٥٢.

(٣) الحشر: ٥٩ / ١٢.

حذف جواب القسم

يجب إذا تقدّم عليه أو اكتنفه ما يغني عن الجواب، فالأول نحو « زيدٌ قائمٌ والله » ومنه « إنْ جاءني زيدٌ والله أكرمه »^(١). والثاني نحو « زيدٌ والله قائمٌ »^(٢) فإن قلت: « زيدٌ والله إنه قائمٌ، أو لقائمٌ » احتمل كون المتأخر عنه خبراً عن المتقدم عليه^(٣)، واحتمل كونه جواباً وجملة القسم وجوابه الخبر^(٤).

ويجوز في غير ذلك^(٥) نحو « وَالنَّازِعَاتِ غَرْقًا »^(٦) الآيات أي لتبعثن، بدليل ما بعده^(٧)، وهذا المقدر هو العامل في « يَوْمَ تَرْجُفُ » أو عامله انكسر، وقيل: الجواب: « إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً »^(٨) وهو بعيد لبُعده.

^(١) اجتمع شرط وقسم والجواب للسابق منهما، فجملة « أكرمه » جواب الشرط، والأصل « إنْ جاءني زيدٌ أكرمه والله »، وأغنى جواب الشرط عن جواب القسم.

^(٢) اكتنف القسم بما يدل على جوابه، فزيد قائم مبتدأ وخبر.

^(٣) أي أن جملة « إنه قائمٌ » أو « إنه لقائمٌ » خبر للمبتدأ زيد، وجواب القسم محذوف لاكتنافه بما يدل عليه.

^(٤) أي أن جملة « إنه قائمٌ » أو « إنه لقائمٌ » جواب للقسم، وجملة « أقسم » المحذوفة وما تعلق بها في محل رفع خبر المبتدأ « زيد ».

^(٥) أي يجوز حذف جواب القسم في غير الحالتين السابقتين.

^(٦) النازعات: ٧٩ / ١ - ٧، والآيات « وَالنَّازِعَاتِ غَرْقًا » وَالنَّاشِطَاتِ نَشْطًا * وَالسَّابِحَاتِ سَبْحًا * فَالسَّابِقَاتِ سَبْقًا * فَالْمُدْبِرَاتِ أَمْرًا * يَوْمَ تَرْجُفُ الرَّاجِفَةُ ».

^(٧) أي بدليل الآية « يَوْمَ تَرْجُفُ الرَّاجِفَةُ ».

^(٨) النازعات: ٧٩ / ٢٦، وتنتم الآية « لَمَنْ يَخْشَى ».

ومثله « ق وَالْقُرْآنَ الْمَجِيدَ »^(١) أي « لِيُهْلِكَنَّ » بدليل « وَكَمْ أَهْلَكْنَا »^(٢)،
أو « إِنَّكَ لَمُنذِرٌ » بدليل « بَلْ عَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ »^(٣)، وقيل: الجواب مذكور،
فقال الأخفش: « قَدْ عَلِمْنَا »^(٤) وحذفت اللام^(٥) للطول مثل « قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا »^(٦)،
وقال ابن كيسان: « مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ »^(٧) الآية، الكوفيون: « بَلْ عَجِبُوا »
والمعنى لقد عجبوا، بعضهم: « إِنْ فِي ذَلِكَ لَذِكْرٌ »^(٨).

ومثله « ص وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ »^(٩) أي « إِنَّهُ لَمُعْجَزٌ » ، أو « إِنَّكَ
لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ » أو « مَا الْأَمْرُ كَمَا يَزْعُمُونَ » ، وقيل: مذكور، فقال الكوفيون
والزجاج: « إِنْ ذَلِكَ لَحَقٌّ »^(١٠) وفيه بُعد، الأخفش: « إِنْ كُلُّ إِلَّا كَذَبَ الرُّسُلِ »^(١١)،
الفراء وثعلب: « ص » لأن معناها صدق الله، ويردّه أن الجواب لا يتقدّم ، وقيل:
« كَمْ أَهْلَكْنَا »^(١٢) وحذفت اللام للطول.

(١) ق: ٥٠ / ١.

(٢) ق: ٥٠ / ٣٦، وتنمة الآية « قَبْلَهُمْ مِّنْ قَرْنٍ هُمْ أَشَدُّ مِنْهُمْ بَطْشًا فَنَقَّبُوا فِي الْبِلَادِ هَلْ مِنْ مَّحِيصٍ ».

(٣) ق: ٥٠ / ٢، وتنمة الآية « فَقَالَ الْكَافِرُونَ هَذَا شَيْءٌ عَجِيبٌ ».

(٤) ق: ٥٠ / ٤، وتنمة الآية « مَا تَنْقُصُ الْأَرْضُ مِنْهُمْ ... »

(٥) أي أن « قد » أصلها لقد، حذفت منها اللام لطول الكلام.

(٦) الشمس: ٩١ / ٩.

(٧) ق: ٥٠ / ١٨، وتنمة الآية « إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ». أي أن الآية جواب القسم

في قوله تعالى: « ق وَالْقُرْآنَ الْمَجِيدَ ».

(٨) ق: ٥٠ / ٣٧، وتنمة الآية « لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ ... ».

(٩) ص: ٣٨ / ١.

(١٠) ص: ٣٨ / ٦٤، وتنمة الآية « نَخَاصُمُ أَهْلِ النَّارِ ».

(١١) ص: ٣٨ / ١٤، وتنمة الآية « فَحَقَّ عِقَابٌ ».

(١٢) ص ٣٨ / ٣، وتنمة الآية « مِنْ قَبْلِهِمْ مِّنْ قَرْنٍ ... ».

حذف جملة الشرط

هو مطرد بعد الطلب نحو ﴿فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾^(١) أي فإن تَتَّبِعُونِي يحببكم الله.
 ﴿فَاتَّبِعْنِي أَهْدِكُمْ﴾^(٢). ﴿رَبَّنَا أَخْرِنَا إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ نَجِبْ دَعْوَتَكَ وَتَتَّبِعِ الرَّسُولَ﴾^(٣).
 وجاء بدونه^(٤) نحو ﴿إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ﴾^(٥) أي فإن لم يأت
 إخلاص العبادة لي في هذه البلدة فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ في غيرها، ﴿أَمْ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ
 أَوْلِيَاءَ فَإِنَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ﴾^(٦) أي إن أرادوا أولياء بحق فالله هو الولي، ﴿أَوْ تَقُولُوا لَوْ
 أَنَّا أُنزِلَ عَلَيْنَا الْكِتَابُ لَكُنَّا أَهْدَى مِنْهُمْ فَقَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ
 فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَبَ بَيِّنَاتِ اللَّهِ﴾^(٧) أي إن صدقتم فيما كنتم تعدون به من أنفسكم
 فقد جاءكم بيينة وإن كنتم فلا أحد أكذب منكم فمن أظلم، وإنما جعلت هذه الآية من
 حذف جملة الشرط فقط - وهي من حذفها وحذف جملة الجواب - لأنه قد ذكر في
 اللفظ جملة قائمة مقام الجواب، وذلك يسمى جواباً تجاوزاً كما سيأتي.
 وجعل منه^(٨) الزمخشري وتبعه ابن مالك بدر الدين ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ﴾^(٩) أي
 إن افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم، ويردّه أن الجواب المنفي بلم لا تدخل عليه الفاء.

(١) آل عمران: ٣ / ٣١، والآية ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي﴾.

(٢) مريم: ٤٣ / ١٩، وتنتمى الآية ﴿صِرَاطًا سَوِيًّا﴾.

(٣) إبراهيم: ٤٤ / ١٤.

(٤) أي وجاء حذف جملة الشرط دون ذكر للطلب.

(٥) العنكبوت: ٥٦ / ٢٩.

(٦) الشورى: ٩٢ / ٩.

(٧) الأنعام: ١٥٧ / ٦.

(٨) أي مما حذف فيه فعل الشرط دون ذكر للطلب.

(٩) الأنفال: ١٧ / ٨، وتنتمى الآية ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ ..﴾.

وجعل منه أبو البقاء « فَذَلِكَ الَّذِي يَدْعُ الْيَتِيمَ »^(١) أي إن أردت معرفته
فذلك، وهو حسن.

وحذفُ جملة الشرط بدون الأداة كثيرٌ كقوله:
فطَلَّقَهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكَفٍ إِلَّا يَعْلُ مَفْرَقُكَ الْحُسَامُ^(٢)

أي وإن لا تطلقها.



(١) الماعون: ١٠٧ / ٢ .

(٢) الشاهد حذف جملة الشرط وبقاء أداته.

حذف جملة جواب الشرط

وذلك واجبٌ إن تقدّم عليه^(١) أو اكتتفه ما يدلّ على الجواب ، فالأولُ نحو « هوَ ظالمٌ إن فعلَ » والثاني نحو « هو إن فعلَ ظالمٌ » « وإنا إن شاء الله لَمُهتدونَ »^(٢) ومنه « والله إن جاءني زيدٌ لأكرمنه ». وقول ابن مُعَظٍ^(٣):
اللفظُ إن يُفدّ هو الكلامُ

إما من ذلك^(٤) ففيه ضرورة، وهي حذف الجواب مع كون الشرط مضياراً^(٥)، وإما الجوابُ الجملةُ الاسمية، وجملتنا الشرط والجواب خبرٌ ففيه ضرورة أيضاً، وهي حذف الفاء كقوله:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا^(٦)

ووهم ابن الخبّاز إذ قطع بهذا الوجه.

ويجوز حذف الجواب في غير ذلك^(٧)، نحو « فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ »^(٨) الآية.

(١) أي على فعل الشرط وأداته.

(٢) البقرة: ٢ / ٧٠.

(٣) البيت من ألفية ابن مُعَظٍ.

(٤) أي من حذف جواب الشرط لاكتتافه بما يدلّ عليه، اللفظ: مبتدأ و « هو » مبتدأ خبره الكلام والجملة خبر للمبتدأ الأول، أو « هو »: ضمير فصل لا محل له من الإعراب، والكلام خبر « اللفظ ».

(٥) جواب الشرط يحذف إذا كان فعل الشرط ماضياً .

(٦) سلف البيت ص: ١١١.

(٧) أي في غير ما تقدم من اكتتاف الشرط أو سبقه بما يدلّ على الجواب.

(٨) الأنعام: ٦ / ٣٥، تنمة الآية « أَوْ سَلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيهِمْ بَآيَةٌ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ ».

أي فافعل ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ ﴾^(١) الآية، أي لَمَا آمنوا به، بدليل ﴿ وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَنِ ﴾^(٢) والنحويون يقدرون: لكان هذا القرآن، وما قدرته أظهر، ﴿ كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ ﴾^(٣) أي لارتدعتم وما ألهاكم التكاثر. ﴿ وَلَوْ افْتَدَى بِهِ ﴾^(٤) أي ما تقبل منه ، ﴿ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشِيدَةٍ ﴾^(٥) أي لأدرككم. ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾^(٦) أي أعرضوا، بدليل ما بعده^(٧).

﴿ أئن ذكركم ﴾^(٨) أي تطيرتم ﴿ وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا ﴾^(٩) أي لنفذ ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُؤُوسِهِمْ ﴾^(١٠) أي لرايت أمراً فظيعاً، ﴿ وَلَوْ أَنَّ فَضْلَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ ﴾^(١١) أي لهلكتم ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ثُمَّ

(١) الرعد: ١٣ / ٣١ وتتمة الآية ﴿ أَوْ قَطَّعْتَ بِهِ الْأَرْضَ أَوْ كُلَّمْ بِهِ الْمَوْتَى بَلْ لِلَّهِ الْأَمْرُ جَمِيعًا أَفَلَمْ يَنَاسِ الَّذِينَ آمَنُوا أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهْدَى النَّاسَ جَمِيعًا ﴾
(٢) الرعد: ١٣ / ٣٠، والآية ﴿ كَذَلِكَ أَرْسَلْنَاكَ فِي أُمَّةٍ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهَا أُمَمٌ لَتَتْلُو عَلَيْهُمْ الْذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَنِ ﴾.
(٣) التكاثر: ١٠٢ / ٥.

(٤) آل عمران: ٩١ / ٣، والآية ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلَّةُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ افْتَدَى بِهِ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ ﴾.
(٥) النساء: ٤ / ٧٨، ﴿ أَيُّمَّا تَكُونُوا يَدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ .. ﴾.
(٦) يس: ٣٦ / ٤٥.

(٧) أي: ﴿ وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ ﴾ [يس: ٣٦ / ٤٦].
(٨) يس: ٣٦ / ١٩، والآية ﴿ قَالُوا طَائِرُكُمْ مَعَكُمْ أَننِ ذُكِّرْتُمْ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُشْرِفُونَ ﴾.
(٩) الكهف: ١٨ / ١٠٩، والآية ﴿ قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لَكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفَذَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَذَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا ﴾.

(١٠) السجدة: ٣٢ / ١٢، وتتمة الآية: ﴿ عِنْدَ رَبِّهِمْ رَبَّنَا أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا .. ﴾.

(١١) النور: ٢٤ / ١٠.

كَفَرْتُمْ بِهِ ^(١) قَالَ الزمخشري: تقديره أَلَمْتُ ظَالِمِينَ، بدليل «إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ» ويردُّه أن جملة الاستفهام لا تكون جواباً إلا بالفاء مؤخّرة عن الهمزة نحو «إِنْ جِئْتُكَ أَفَمَا تَحْسُنُ إِلَيَّ» ومقدّمة على غيرها نحو «فهل تحسن إليَّ».

تنبيه

التحقيق أن من حذف الجواب مثل «مَنْ كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ اللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ اللَّهِ لَآتٍ» ^(٢) لأن الجواب مسبب عن الشرط، وأجل الله آت سواء أوجد الرجاء أم لم يوجد، وإنما الأصل فليبادر بالعمل فإن أجل الله لآت، ومثله «وَأَنْ تَجْهَرُوا بِالْقَوْلِ» ^(٣) أي فاعلم أنه غني عن جهرك «فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ»، «وَأَنْ يُكَذِّبُوكَ» ^(٤) أي فتصبر «فَقَدْ كَذَّبْتَ رَسُولٌ مِّنْ قَبْلِكَ»، «إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ» ^(٥) أي فاصبروا «فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُ»، «وَمَنْ يَتَّبِعْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ» ^(٦) أي يفعل الفواحش والمنكرات «فَإِنَّهُ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ»، «وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا» ^(٧) أي يغلب «فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ»، «وَأَنْ عَزِمُوا الطَّلَاقَ» ^(٨) أي فلا تؤنّوهم بقول ولا فعل، فإن الله يسمع ذلك ويعلمه، «فَإِنْ تَوَلَّوْا» ^(٩) أي فلا لوم عليّ «فَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ».

(١) الأحقاف: ١٠ / ٤٦ وتنتمى الآية «وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى مِثْلِهِ فَأَمَّا وَاسْتَكْبَرْتُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ».

(٢) العنكبوت: ٢٩ / ٥.

(٣) طه: ٢٠ / ٧، وتنتمى الآية «فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى».

(٤) فاطر: ٣٥ / ٤، وتنتمى الآية «فَقَدْ كَذَّبْتَ رَسُولٌ مِّنْ قَبْلِكَ ..».

(٥) آل عمران: ٣ / ١٤٠، وتنتمى الآية «فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُ ...».

(٦) النور: ٢٤ / ٢١، وتنتمى الآية «فَإِنَّهُ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ ...».

(٧) المائدة: ٥ / ٥٦، وتنتمى الآية «فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ».

(٨) البقرة: ٢ / ٢٢٧، وتنتمى الآية «إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ».

(٩) هود: ١١ / ٥٧، وتنتمى الآية «فَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ مَا أَرْسَلْتُ بِهِ إِلَيْكُمْ ...».

حذف الكلام بجملته

يقع ذلك باطراد في مواضع:

أحدها:

بعد حرف الجواب، يقال: أقام زيد؟ فنقول نعم، و « ألم يقم زيد ؟ » فنقول: « نعم » إن صدقت النفي^(١) و « بلى » إن أبطلته^(٢)، ومن ذلك قوله:

قالوا: أخفيت؟ فقلت: إن، وخيفتي ما إن تزال منوطة برجائي^(٣)

فإن « إن » هنا بمعنى نعم، وأما قوله:

ويقلن: شيب قد علا لك وقد كبرت، فقلت: إنه^(٤)

فلا يلزم كونه من ذلك، خلافاً لأكثرهم، لجواز ألا تكون الهاء للسكت، بل اسماً لـ « إن » على أنها المؤكدة والخبر محذوف، أي إنه كذلك.

الثاني:

بعد نِعَمَ وبئسَ إذا حذف المخصوص وقيل: إن الكلام جملتان نحو ﴿ إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعَمَ الْعَبْدُ ﴾^(٥).

(١) أي لم يقم.

(٢) أي أنه قام.

(٣) الشاهد حذف جملة الكلام، ومجيء إن بمعنى نعم، والتقدير فقلت: نعم خفت.

منوطة: متعلقة.

(٤) الشاهد أن « إن » بمعنى نعم، والهاء للسكت وحذف الكلام بعدها على رأي بعضهم، وعلى رأي آخرين أن الهاء اسمها وخبرها محذوف تقديره « كذلك ».

(٥) ص: ٣٨ / ٤٤، وتنتمى الآية ﴿ إِنَّهُ أَوَّابٌ ﴾، والتقدير « نعم العبد هو أيوب »، وحذف المخصوص بالمدح لأنه تقدم ما يشعر به في آية سابقة.

والثالث:

بعد حروف النداء في مثل « يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ »^(١) إذا قيل: إنه على حذف المنادى^(٢)، أي يا هؤلاء^(٣).

الرابع:

بعد إن الشرطية كقوله:

قالت بنات العم: يا سلمى وإن
كان فقيراً مُعَدِّماً؟ قالت: وإن^(٤)
أي: وإن كان كذلك رضيته.

الخامس:

في قولهم: « افعل هذا إمّا لا » أي إن كنت لا تفعل غيرَه فافعله.

(١) يس: ٣٦ / ٢٦ .

(٢) المحذوف حينئذ جملة فعلية.

(٣) وإذا قيل: إن « يا » حرف تنبيه فلا حذف.

(٤) الشاهد حذف جملة من الكلام بعد إن الشرطية كما ذكر المصنف.

حذف أكثر من جملة

في غير ما ذكر، أنشد أبو الحسن:

إِنْ يَكُنْ طِبُّكَ الدَّلَالُ فَلَوْ فِي سَالِفِ الدَّهْرِ وَالسَّنَنِ الْخَوَالِي^(١)

أي إن كان عادتك الدلال فلو كان هذا فيما مضى لاحتملناه منك. وقالوا في قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بَعْضُهَا كَذَلِكَ يُخَيِّبُ اللَّهُ الْمُؤْتَى﴾^(٢): إن التقدير فضرِبوه فحَيِّي فقلنا: كذلك يُخَيِّبُ الله، وفي قوله تعالى: ﴿أَنَا أُتَبِّكُم بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ﴾^(٣) الآية: إن التقدير: فأرسلوني إلى يوسف لأستعبره الرؤيا فأرسلوه فأتاه وقال له يا يوسف، وفي قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا اذْهَبَا إِلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا فَدَمَّرْنَاهُمْ﴾^(٤): إن التقدير فائتياهم فأبلغاهم الرسالة فكذبوهما فدَمَرْنَاهُم.

تنبيه

الحذف الذي يلزم النحويّ النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة، وذلك بأن يجدّ خبراً بدون مبتدأ أو بالعكس أو شرطاً بدون جزاء أو بالعكس، أو معطوفاً بدون معطوف عليه، أو معمولاً بدون عامل، نحو ﴿لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾^(٥)

(١) الشاهد كما ذكر المصنف.

الطب بكسر الطاء: العادة

(٢) البقرة: ٧٣/٢، ونقمة الآية ﴿لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾.

(٣) يوسف: ٤٥/١٢.

(٤) الفرقان: ٣٦/٢٥.

(٥) العنكبوت: ٢٩ / ٦١، والآية ﴿وَلَمَّا سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَخَسَفَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَلَّى يُؤْفَكُونَ﴾.

ونحو ﴿ قَالُوا خَيْرًا ﴾^(١) ونحو « خير عافاك الله »^(٢)، وأما قولهم في نحو ﴿ سَرَّابِيلُ ثَقِيكُمُ الْحَرِّ ﴾^(٣): إن التقدير: والبرد، ونحو ﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَدْتُ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾^(٤): إن التقدير: ولم تعبدني، ففضول في فنّ النحو، وإنما ذلك للمفسّر، وكذا قولهم: يُحذف الفاعل لعظمته وحقارة المفعول أو بالعكس أو للجهل به أو للخوف عليه أو منه ونحو ذلك، فإنه تطفّل منهم على صناعة البيان، ولم أذكر بعض ذلك في كتابي جرّياً على عادتهم، وأنشد متمثلاً:

وهل أنا إلا من غزِيَّة: إن غوتْ غَوَيْتْ، وإن ترشُدْ غزِيَّة أرشدْ

بل لأنني وضعت الكتاب لإفادة متعاطي التفسير والعربية جميعاً، وأما قولهم في « رَاكِبُ النَّاقَةِ طَلِيحَانِ »^(٥): إنه على حذف عاطف ومعطوف، أي والناقة، فلازم لهم ليطابق الخبرُ المخبرَ عنه، وقيل: هو على حذف مضاف، أي أحدٌ طليحين، وهذا لا يتأتى في نحو « غلامٌ زيدٌ ضربتُهما ».

(١) السجدة: ١٦ / ٣٠، والآية ﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ ... ﴾.

(٢) أي على خير...

(٣) ... وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَّابِيلَ ثَقِيكُمُ الْحَرِّ وَسَرَّابِيلَ ثَقِيكُمُ الْبَرِّ ..

(٤) النحل: ٨١/١٦، والآية ﴿ ... وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَّابِيلَ ثَقِيكُمُ الْحَرِّ وَسَرَّابِيلَ ثَقِيكُمُ الْبَرِّ .. ﴾.

(٥) الشعراء: ٢٦ / ٢٢ .

(٥) ناقة طليح: أعيانها السفر.

روابط الجملة بما هي خبر عنه

وهي عشرة:

ومحذوفاً مرفوعاً نحو « **إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ** »^(١) إذا قَدَّر: « **لَهُمَا سَاحِرَانِ** »، ومنصوباً كقراءة ابن عامر في سورة الحديد « **وَكُلٌّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى** »^(٢) ولم يقرأ بذلك في سورة النساء، بل قرأ بنصب « **كُلٌّ** » كالجماعة، لأن قبله جملة فعلية وهي « **فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ** »^(٣) فساوى بين الجملتين في الفعلية، بل بين الجمل، لأن بعده « **وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ** » وهذا ممّا أغفلوه، أعني الترجيح باعتبار ما يُعطى على الجملة. فإنهم ذكروا رجحان النصب على الرفع في باب الاشتغال في نحو « **قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌ أكرمته** » للتأنيب. ولم يذكروا مثل ذلك في نحو « **زَيْدٌ ضربته وأكرمته عمراً** » ولا فرق بينهما. وقول^(٤) أبي النجم: قد أصبحت أمّ الخيار تدّعي عليّ ذنباً كله لم أصنع^(٥)

(١) طه: ٢٠ / ٦٣.

(٢) الحديد: ٥٧ / ١٠، والآية « ... لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتِلَ أُولَئِكَ أَكْبَرُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ وَقَاتِلُوا وَكُلٌّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ » قرأ ابن عامر « وكل » بالرفع على أنه مبتدأ، وعلى هذا فجملة « وعد الله الحسنى » خبر والرابط الضمير المحذوف، تقديره « وعده ... ».

(٣) النساء: ٩٥ / ٤، والآية: « لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ».

(٤) وقول معطوف على « قراءة » في قوله: كقراءة ابن عامر، والجامع بين قراءة ابن عامر وبيت أبي النجم أن الرابط فيهما ضمير محذوف منصوب.

(٥) الشاهد أن كله مبتدأ، وخبره جملة « لم أصنع » والرابط بين الجملة الخبرية والمبتدأ ضمير محذوف محله النصب والتقدير « لم أصنعه ».

ولو نصب « كل » على التوكيد لم يصح، لأن « ذنباً » نكرة، أو على المفعولية كان فاسداً معنى^(١) وضعيفاً صناعةً لأن حق « كل » المتصلة بالضمير ألا تستعمل إلا توكيداً أو مبتدأ نحو « إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ »^(٢)، قرئ بالنصب والرفع^(٣)، وقراءة جماعة « أَفْحَكُمُ الْجَاهِلِيَّةَ يَبْغُونَ »^(٤) بالرفع، ومجروراً^(٥) نحو « السَّمْنُ مَنْوَانٍ بِدَرْهِمٍ » أي منه^(٦)، وقول^(٧) امرأة : « زوجي المسُّ مسُّ أرنبٍ والريِّحُ ريحُ زرنَبٍ »^(٨) إذا لم نقل إن ال نائبة عن

(١) لأننا إذا نصبنا « كل » وقعت في حيز النفي لأنها مفعول مقدم لأصنع فيتوجه النفي للشمول خاصة ويفيد بطريق المفهوم ثبوت الفعل لبعض الأفراد فيكون أبو النجم معترفاً ببعض الذنوب التي ادعتها عليه وليس غرضه كذلك.

(٢) آل عمران: ١٥٤ / ٣ .

(٣) أي بنصب كله على أنه توكيد ورفعه على أنه مبتدأ .

(٤) المائدة: ٥٠ / ٥، والرابط ضمير محذوف في محل نصب التقدير « يبغونه »

(٥) عطف على قوله: « مرفوعاً .. ومنصوباً »، أي أن الضمير الرابط يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً.

(٦) منه جار ومجرور متعلقان بصفة محذوفة لمنوان، والتقدير السمن منوان منه بدرهم، ومنوان مبتدأ، بدرهم متعلقان بخبر لمنوان، وساغ الابتداء بمنوان لأنها نكرة وصفت، وجملة « منوان منه بدرهم » في محل رفع خبر للمبتدأ السمن، والرابط هو الضمير المجرور بحرف الجر من.

(٧) قول معطوف على محل جملة « السمن منوان بدرهم » لأنها أريد بها لفظها.

(٨) هذه قطعة من حديث نبوي يعرف بحديث أم زرع، انظر صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب حسن المعاشرة .

زرنب: نبت طيب الرائحة، زوجي: مبتدأ أول، المس: مبتدأ ثان، مس: خبر للمبتدأ الثاني، والجملة خبر للمبتدأ « زوجي » والرابط محذوف تقديره منه، أي زوجي المس منه مس أرنب، وكذلك تقدير « الريح ريح زرنب » .

الضمير^(١)، وقوله تعالى: ﴿وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾^(٢) أي إن ذلك منه، ولا بُدَّ من هذا التقدير، سواء أقرنا اللام للابتداء ومن موصولة أو شرطية، أم قدرنا السلام مؤطفة ومن شرطية، أما على الأول^(٣) فلأن الجملة خبر، وأما على الثاني^(٤) فلأنه لا بدَّ في جواب اسم الشرط المرتفع بالابتداء من أن يشتمل على ضميره، سواء قلنا إنه الخبر أو إن الخبر فعل الشرط وهو الصحيح، وأما على الثالث^(٥) فلأنها جواب القسم في اللفظ، وجواب الشرط في المعنى^(٦)، وقول أبي البقاء والحوفي: «إن الجملة جواب الشرط» مردود، لأنها اسمية، وقولهما: «إنها على إضمار الفاء» مردود، لاختصاص ذلك بالشعر، ويجب على قولهما أن تكون اللام للابتداء، لا للتوطئة.

تنبيه

قد يوجد الضمير في اللفظ ولا يحصل الربط، وذلك في ثلاث مسائل:

إحداها: أن يكون معطوفاً بغير الواو، نحو «زيدٌ قام عمروٌ فهو» أو «ثم هو».

والثانية: أن يعاد العامل نحو «زيدٌ قام عمروٌ وقام هو».

والثالثة: أن يكون بدلاً نحو «حسنُ الجاريةِ الجاريةُ أعجبتني هو» فهو

(١) وإذا كانت كذلك فهي الرابط.

(٢) الشورى: ٤٢ / ٤٣.

(٣) أي على أن اللام لام الابتداء ومن موصولة.

(٤) أي على أن اللام لام الابتداء ومن شرطية.

(٥) أي على أن اللام مؤطفة للقسم ومن شرطية.

(٦) إذا اجتمع شرط وقسم فالجواب للسابق منهما، وإذا اجتمعا بما يحتاج إلى خبر فالجواب لأي منهما ولا أولوية حينئذ.

بدل اشتغال من الضمير المستتر العائد على الجارية، وهو في التقدير كأنه من جملة أخرى، وقياس قول مَنْ جعل العامل في البدل نفس العامل في المبدل منه أن تصح المسألة، ونحو ذلك مسألة الاشتغال، فيجوز النصب والرفع في نحو «زيد ضربتُ عمراً وأباه» ويمتنع الرفع والنصب مع الفاء وثم، ومع التصريح بالعامل، وإذا أبدلت «أخاه» ونحوه من عمرو لم يجوز، على ما مر من الاختلاف في عامل البدل^(١)، فإن قدرته بياناً جاز باتفاق أو بدلاً لم يَجْزُ ويجوز بالاتفاق «زيد ضربتُ رجلاً يحبه» رفعت زيدا أو نصبتَه، لأن الصفة والموصوف كالشيء الواحد.

٢ - الثاني^(٢): الإشارة، نحو «وَالَّذِينَ كَذَبُوا بآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ»^(٣)، «وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ»^(٤)، «إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا»^(٥)، وَيَحْتَمِلُهُ «وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ»^(٦) وخص ابن الحاج المسألة^(٧) بكون المبتدأ موصولاً أو موصوفاً والإشارة إشارة للبعيد فيمتنع

(١) اختلف في العامل في البدل فقليل: هو العامل في المبدل منه وقيل:

البدل على نية تكرار العامل.

(٢) أي الرابط الثاني من الروابط التي تربط الجملة بما هي خبر عنه.

(٣) الأعراف: ٧ / ٣٦.

(٤) الأعراف: ٧ / ٤٢.

(٥) الإسراء: ١٧ / ٣٦.

(٦) الأعراف: ٧ / ٢٦، قال: ويحتمله، أي ويحتمل أن يكون اسم الإشارة «ذلك»

رابطاً وإذا كان كذلك فهو مبتدأ وخبر خبره، ويحتمل أم يكون «خير» خبراً للمبتدأ

«لباس» و «ذلك» بدل أو عطف بيان.

(٧) أي مسألة الربط باسم الإشارة.

نحو « زيد قام هذا » لمانعين^(١)، و « زيد قام ذلك » لمانع^(٢) والحجة عليه في الآية الثالثة^(٣)، ولا حجة عليه في الرابعة^(٤)، لاحتمال كون « ذلك » فيها بدلاً أو بياناً وجوز الفارسي كونه^(٥) صفةً، وتبعه جماعة منهم أبو البقاء، وردّه الحوفي بأن الصفة لا تكون أعرف من الموصوف.

٣ - الثالث: إعادة المبتدأ بلفظه، وأكثر وقوع ذلك في مقام التحويل والتفخيم، نحو « الْحَاقَّةُ ﴿ مَا الْحَاقَّةُ ﴾^(٦)، « وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ^(٧) » وقال:

لا أرى الموت يسبق الموت شيءً نغص الموت ذا الغنى والفقير^(٨)

٤ - والرابع: إعادته بمعناه، نحو « زيدٌ جاءني أبو عبد الله » إذا كان أبو عبد الله كنية له، أجازهُ أبو الحسن مستدلاً بنحو قوله تعالى: « وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ^(٩) » وأجيب بمنع

(١) هما أن المبتدأ ليس موصولاً ولا موصوفاً وأن اسم الإشارة للقريب.

(٢) وهو أن المبتدأ ليس موصولاً ولا موصوفاً.

(٣) أي آية سورة الإسراء السالفة.

(٤) أي في آية سورة الأعراف « وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ ».

(٥) أي أن اسم الإشارة « ذلك » صفة لـ « لباس »

(٦) الحاقة: ٦٩ / ١ - ٢.

(٧) الواقعة: ٥٦ / ٢٧.

(٨) الشاهد أن الاسم الظاهر « الموت » أقيم موضع الضمير الرابط، والأصل: لا أرى الموت يسبقه شيء، والمصنف نظر إلى أصل قول الشاعر: لا أرى الموت يسبق الموت شيء، فإن أصله مبتدأ وخبر، الموت لا يسبق الموت شيء، وحينئذ أعيد المبتدأ بلفظه على أنه رابط.

(٩) الأعراف: ٧ / ١٧٠، أي أن « إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ » جملة واقعة خبراً للمبتدأ « الذين » والرابط إعادة المبتدأ بمعناه، فالذين يمسكون بالكتاب هم المصلحون.

كون الذين مبتدأ بل مجرور بالعطف على ﴿الَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾^(١) ولئن سَلَّمَ فالرابطُ العمومُ، لأن المصلحين أعم من المذكورين، أو ضميرٌ محذوف، أي «منهم»، وقال الحوفي: الخبر محذوف، أي مأجورون، والجملة دليله.

٥ - والخامس: عمومٌ يشمل المبتدأ نحو «زيد نعم الرجل» وقوله:

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ إِلَى أُمِّ جَعْفَرٍ سَبِيلٌ فَأَمَّا الصَّبْرُ عَنْهَا فَلَا صَبْرًا^(٢)
كذا قالوا، ويلزمهم أن يجيزوا «زيد مات الناس، وعمر كل الناس يموتون، وخالد لا رجل في الدار» أما المثال فقيل: الرابط إعادة المبتدأ بمعناه على قول أبي الحسن في صحة تلك المسألة^(٣)، وعلى القول بأن «ال» في فاعلي نعم وبئس للعهد لا للجنس، وأما البيت فالرابط فيه إعادة المبتدأ بلفظه، وليس العموم فيه مراداً إذ المراد أنه لا صبر له عنها لأنه لا صبر له عن شيء.

٦ - والسادس: أن يُعطف بفاء السببية جملة ذات ضمير على جملة خالية منه أو بالعكس، نحو ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾^(٤).

(١) الأعراف: ٧ / ١٦٩، والآية ﴿وَالدَّارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ وَالَّذِينَ يُمْسِكُونَ بِالْكِتَابِ .

(٢) الشاهد أن جملة «لا صبر لي» خبر للمبتدأ «الصبر» والرابط العموم الذي في لا النافية للجنس.

(٣) المسألة هي الربط بإعادة المبتدأ بمعناه.

(٤) الحج: ٢٢ / ٦٣، عطفت جملة «تصبح الأرض مخضرة» وهي خالية من الضمير على الجملة قبلها المشتملة على الضمير، وهي ﴿أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾، وهذه الجملة هي في الأصل خبر للمبتدأ «الله» قبل دخول الفعل ترى.

وقوله:

وإنسان عَيْني يَحْسُرُ الماءُ تارةً
كذا قالوا، والبيت محتمل لأن يكون أصله يَحْسُرُ الماء عنه، أي ينكشف
عنه، وفي المسألة تحقيق تقدّم في موضعه^(١).

٧- والسابع:

العطف بالواو أجازته هشام وحده نحو « زَيْدٌ قَامَتْ هُنْدٌ وَأَكْرَمَهَا » ونحو
« زَيْدٌ قَامَ وَقَعَدَتْ هُنْدٌ » بناءً على أن الواو للجمع، فالجملتان كالجمله كمسألة
الفاء، وإنما الواو للجمع في المفردات لا في الجمل، بدليل جواز « هَذَا قَائِمٌ
وَقَاعِدٌ »^(٢) دون « هَذَا قَائِمٌ وَقَعِدٌ ».

٨- والثامن: شرطٌ يشتمل على ضميرٍ مدلولٍ على جوابه بالخبر، نحو
« زَيْدٌ يَقُومُ عَمْرُو بْنُ قَامَ »^(٣).

٩- والتاسع: « ال » النائية عن الضمير، وهو قول الكوفيين وطائفة من

(١) الشاهد أن جملة « يحسر الماء » فعلية خبر عن المبتدأ « إنسان عيني » وليس فيها
ضمير يربطها بالمبتدأ، وصحّ هذا لأن الجملة المعطوفة عليها بالفاء مشتملة على ضمير
المبتدأ، فإن فاعل « يبدو » ضمير يعود على إنسان.

يحسر: يكشف، وهذا الفعل في البيت لازم لأن إنسان العين لا يكشف ماء الدمع وإنما
هو مكشوف عنه بجريانه، يجم: يكثر.

(٢) ذكر المصنف أن الفاء نزلت الجملتين منزلة جملة واحدة فاكتفي في الرابط بضمير
إحدى الجملتين، فالخبر مجموع الجملتين.

(٣) الواو جعلت الاسمين بمنزلة المثنى في المعنى.

(٤) جملة « يقوم عمرو » خبر للمبتدأ زيد، والرابط قوله: إن قام وجملة الخبر « يقوم
عمرو » دلت على جواب الشرط.

البصريين. ومنه « وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ ۖ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ »^(١) الأصل مأواه^(٢)، وقال المانعون: التقدير هي المأوى له.

١٠- والعاشر: كَوْنُ الجملة نفسَ المبتدأ في المعنى، نحو « هَجِيرَى^(٣) أَبِي بَكْرٍ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » ومن هذا أخبار ضمير الشأن والقصة، نحو « قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ »^(٤) ونحو « فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا »^(٥).

تنبيه

الرباط في قوله تعالى: « وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ »^(٦) إما النون^(٧) على أن الأصل وأزواج الذين، وإما كلمة « هم » مخفوضة محذوفة هي وما أضيف إليه على التدرج، وتقديرهما إما قبل يترَبَّصْنَ، أي أزواجهم يترَبَّصْنَ، وهو قول الأخفش، وإما بعده، أي يترَبَّصْنَ بعدهم، وهو قول الفراء، وقال الكسائي - وتبعه ابن مالك - الأصل يترَبَّصُ أزواجهم، ثم جيء بالضمير^(٨) مكان الأزواج لتقدم ذكرهن فامتنع ذكر الضمير، لأن النون لا تضاف لكونها ضميراً، وحصل الربط بالضمير القائم مقام الظاهر المضاف للضمير.

(١) النازعات: ٧٩ / ٤٠ - ٤١.

(٢) إذا كان اسم الشرط في محل رفع على الابتداء فلا بد من ضمير في جواب الشرط، وال نابت عن الضمير.

(٣) هجيرى فلان: عادته ودأبه.

(٤) الإخلاص: ١١٢ / ١.

(٥) الأنبياء: ٩٧ / ٢١.

(٦) البقرة: ٢ / ٢٣٤، تنمة الآية « أَرْبَعَةٌ أَشْهُرٌ ... ».

(٧) في « يَتَرَبَّصْنَ ».

(٨) وهو النون.

الأشياء التي تحتاج إلى الرابط

وهي أحد عشر:

أحدها: الجملة المخبر بها، وقد مضت، ومن ثمَّ كان مردوداً قول ابن الطراوة في «لولا زيد لأكرمك»: إن «لأكرمك» هو الخبر^(١)، وقول ابن عطية في «فالحقُّ والحقُّ أقولُ» ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾^(٢): «لَأَمْلَأَنَّ» خبر الحق الأول فيمن قرأه بالرفع، وقوله: إن التقدير «أن أملأ» مردود، لأن «أن» تُصيِّر الجملة مفرداً، وجواب القسم لا يكون مفرداً، بل الخبر فيهما محذوف، أي لولا زيد موجود، والحق قسَمي، كما في «لعمرك لأفعلن».

الثاني: الجملة الموصوف بها، ولا يربطها إلا الضمير: إما مذكوراً نحو ﴿حَتَّى تُنَزَّلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرؤه﴾^(٣) أو مقدراً إما مرفوعاً كقوله:

إن يقتلوك فإنَّ قتلك لم يكن عاراً عليك؟ ورُبَّ قتلٍ عار^(٤)

أي هو عار، أو منصوباً كقوله:

أبحث حمي تهامة بعد نجد وما شيء حميت بمسباح^(٥)

أي حميته، أو مجروراً نحو ﴿وَأَتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصرون﴾^(٦) فإنه على تقدير

(١) لأنه لا رابط يربط جملة الخبر بالمبتدأ.

(٢) ص: ٣٨ / ٨٥ ، وتنتمى الآية ﴿جَهَنَّمَ مِنْكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ﴾.

(٣) الإسراء: ١٧ / ٩٣ ، والآية ﴿.. وَلَنْ تُؤْمِنَ لِرُفَيْكَ حَتَّى ...﴾.

(٤) الشاهد حذف العائد من الجملة الواقعة صفة، وتقديره «هو» وإعرابه مبتدأ.

(٥) الشاهد حذف العائد من الجملة الواقعة صفة، والتقدير حميته، وهو في محل نصب.

(٦) البقرة: ٢ / ٤٨ .

« فيه » أربع مرات^(١)، وقراءة الأعمش^(٢) ﴿ فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾^(٣) على تقدير (فيه) مرتين^(٤)، وهل حُذِفَ الجار والمجرور معاً أو حذِفَ الجار وحده فانتصب الضمير واتصل بالفعل كما قال:

ويوماً شهدناه سليماً وعامراً قليلاً سوى الطعن النحال نوافلة^(٥)

أي شهدنا فيه، ثم حذِفَ منصوباً؟ قولان: الأول عن سيبويه، والثاني عن أبي الحسن.

وفي أمالي ابن الشجري^(٦) قال الكسائي: « لا يجوز أن يكون المحذوف إلا الهاء، أي أن الجار حُذِفَ أولاً، ثم حُذِفَ الضمير، وقال آخر: لا يكون المحذوف إلا فيه^(٧)، وقال أكثر النحويين منهم سيبويه والأخفش: يجوز الأمران، والأقيسُ عندي الأول اهـ.

وهو مخالف لما نقل غيره، وزعم أبو حيان أن الأولى ألا يقدَّر في الآية الأولى^(٨) ضمير، بل يقدَّر أن الأصل يوماً يوم لا تجزي، بإبدال يوم الثاني من الأول، ثم حذِفَ المضاف، ولا يُعلم أن مضافاً إلى جملة حُذِفَ، ثم إن ادَّعى

(١) بعد كل جملة نقر « فيه » ليحصل الربط بين الموصوف « يوماً » وموصوفاته.

(٢) هو أبو محمد سليمان بن مهران (ت ١٤٨ هـ).

(٣) الروم: ٣٠ / ١٧، والآية ﴿ فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ... ﴾.

(٤) بعد « تُمْسُونَ » و « تُصْبِحُونَ ».

(٥) الشاهد أن الأصل شهدنا فيه فحذِفَ حرف الجر فاتصل الضمير بالفعل، فنصب تشبيهاً بالمفعول به اتساعاً ومجازاً.

سليم وعامر: قبيلتان، النحال: الروية بالدم، النوافل: الغنائم.

(٦) كتاب الأمالي لابن الشجري مطبوع.

(٧) أي الجار والمجرور معاً.

(٨) أي آية سورة البقرة ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ... ﴾.

أن الجملة باقية على محلها من الجر فساداً^(١)، أو أنها أنيبت عن المضاف، فلا تكون الجملة مفعولاً في مثل هذا الموضع.

الثالث: الجملة الموصولة بها الأسماء، ولا يربطها غالباً إلا الضمير: إما مذكوراً نحو ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾^(٢) ونحو ﴿وَمَا عَمَلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾^(٣)، وفيها ما تشتهيهِ النَّفْسُ^(٤) ونحو ﴿يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ﴾^(٥)، وإما مقدراً نحو ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾^(٦) ونحو ﴿وَمَا عَمَلَتْ أَيْدِيهِمْ﴾^(٧)، وفيها ما تشتهيهِ النَّفْسُ^(٨) ونحو ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ والحذف من الصلة أقوى منه من الصفة، ومن الصفة أقوى منه من الخبر.

وقد يربطها ظاهرٌ يخلفُ الضميرَ كقوله:

فيا ربَّ ليلي أنتَ في كلِّ موطنٍ وأنتَ الذي في رحمةِ الله أطمعُ^(٩)

(١) أجاز الكوفيون حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه مجروراً، والمشهور أنه إذا حذف المضاف فالمضاف إليه يأخذ إعراب المضاف. كقوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾ التقدير: واسأل أهل القرية.

(٢) البقرة: ٢ / ٣-٢، والآيتان ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ..

(٣) يس: ٣٦ / ٣٥، والآية ﴿لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ وَمَا عَمَلَتْهُ أَيْدِيهِمْ...﴾.

(٤) الزخرف: ٤٣ / ٧١، والآية ﴿يُطَافُ عَلَيْهِمْ بِصِحَافٍ مِّنْ ذَهَبٍ وَأَكْوَابٍ وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ النَّفْسُ...﴾.

(٥) المؤمنون: ٢٣ / ٣٣، والآية ﴿مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾.

(٦) مريم: ١٩ / ٦٩، والآية ﴿ثُمَّ لَنَزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾.

(٧) هي قراءة من القراءات السبع.

(٨) هي قراءة من القراءات السبع.

(٩) الشاهد أن الشاعر وضع الاسم الظاهر موضع ضمير الغيبة لضرورة الشعر، والقياس أن يقول: ... وأنت الذي في رحمته.

وهو قليل، قالوا: وتقديره وأنت الذي في رحمته، وقد كان يمكنهم أن
يقدرُوا في رحمتك، كقوله:

وَأَنْتَ الَّذِي أَخْلَفْتَنِي مَا وَعَدْتَنِي وَأَشْمَتُ بِي مَنْ كَانَ فِيكَ يَلُومُ^(١)

وكانهم كرهوا بناء قليل على قليل^(٢)، إذ الغالب «أنت الذي فعل»^(٣) وقولهم:
«فعلت» قليل، ولكنه مع هذا مقيس، وأما «أنت الذي قام زيد» فقليل غير
مقيس^(٤)، وعلى هذا فقول الزمخشري في قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ
السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾^(٥): إنه
يجوز كون العطف بـثم على الجملة الفعلية، ضعيف لأنه يلزمه أن يكون من هذا
القليل، فيكون الأصل كفروا به، لأن المعطوف على الصلة صلة، فلا بد من رابط،
وأما إذا قدر العطف على «الْحَمْدُ لِلَّهِ» وما بعده فلا إشكال.

الرابع: الواقعة حالاً، وربطها إما الواو والضمير نحو: «لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ
وَأَنْتُمْ سُكَارَى»^(٦) أو الواو فقط نحو: «لَنْ أَكَلَهُ الذَّنْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ»^(٧)
ونحو: «جاء زيد والشمس طالعة» أو الضمير فقط نحو: «تَرَى الَّذِينَ
كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وَجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ»^(٨).

(١) الشاهد أن الرابط بين الصلة والموصول جاء ضمير الخطاب، وهذا قليل.

(٢) أي أن الربط بضمير الخطاب قليل والربط بالاسم الظاهر أقل.

(٣) أي أن الغالب الربط بضمير الغيبة.

(٤) جاء المبتدأ ضمير خطاب وأخبر عنه بالاسم الموصول «الذي» وربطت الصلة
بالموصول بالاسم الظاهر وهو «زيد»، وهذا قليل لا يقاس عليه.

(٥) الأنعام: ١ / ٦ .

(٦) النساء: ٤ / ٤٣، والآية «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا
مَا تَقُولُونَ ...».

(٧) يوسف: ١٢ / ١٤، وتنتمى الآية «إِنَّا إِذَا لَخَّاسِرُونَ»

(٨) الزمر: ٣٩ / ٦٠، والآية «وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى ...».

وزعم أبو الفتح في الصورة الثانية^(١) أنه لا بد من تقدير الضمير،
أي طالعة وقت مجيئه.

وزعم الزمخشري في الثالثة^(٢) أنها شاذة نادرة، وليس كذلك لورودها في
مواضع من التنزيل نحو « اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ »^(٣) « كَانَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ »
^(٤)، « وَاللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقَّبَ لِحُكْمِهِ »^(٥)، « وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ
لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ »^(٦)، « وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ »^(٧).

وقد يخلو منها لفظاً فيقدر الضمير نحو « مررت بالبرِّ قفيزٍ بدرهم »^(٨)
أو الواو كقوله يصف غائصاً لطلب اللؤلؤ انتصف النهار وهو غائص وصاحبه
لا يدري ما حاله:

نَصَفَ النَّهَارُ الْمَاءَ غَامِرَهُ ورفيقة بالغيب لا يدري^(٩)

(١) أي في الصورة التي تكون الواو وحدها هي الرابط.

(٢) أي في الحالة التي يكون الرابط فيها هو الضمير وحده.

(٣) البقرة: ٢ / ٣٦، والرابط هو الكاف في « بعضكم ».

(٤) البقرة: ١٠١/٢، والآية « وَلَمَّا جَاءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ نَبَذَ فَرِيقٌ مِّنَ
الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ كِتَابَ اللَّهِ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ».

(٥) الرعد: ٤١ / ١٣.

(٦) الفرقان: ٢٥ / ٢٠.

(٧) الزمر: ٣٩ / ٦٠ وسلفت الآية قبل قليل.

(٨) أي قفيز منه بدرهم.

(٩) الشاهد أن جملة « الماء غامره » حال من النهار ولا رابط من ضمير ولا واو
يربطها به، فيجب أن تقدر الواو أي والماء غامره أو ضمير صاحب الحال أي الماء
غامره فيه نصف الشيء: بلغ نصف نفسه.

الخامس: المفسرة لعامل الاسم المشتغل عنه نحو « زيدا ضربته، أو ضربت أخاه، أو عمراً وأخاه أو عمراً أخاه » إذا قدرت الأخ بياناً^(١)، فإن قدرته بدلاً لم يصح نصب الاسم على الاشتغال^(٢)، ولا رفعه على الابتداء^(٣)، وكذا لو عطفت بغير الواو، وقوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعَسَا لَهُمْ ﴾^(٤) الذين: مبتدأ، وتعسا: مصدر لفعل محذوف هو الخبر، ولا يكون « الذين » منصوباً بمحذوف يفسره « تعسا » كما تقول « زيدا ضرباً إياه » وكذا لا يجوز « زيدا جذاً له » ولا « عمراً سقياً له » خلافاً لجماعة منهم أبو حيان، لأن اللام متعلقة بمحذوف، لا بالمصدر لأنه لا يتعدى بالحرف، وليست لام التقوية لأنها لازمة، ولأن التقوية غير لازمة، وقوله تعالى: ﴿ سَلِّبْنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُم مِّنْ آيَةٍ ﴾^(٥) إن قدرت « من » زائدة فكَم مبتدأ أو مفعول آتينا مقترراً بعده، وإن قدرتها بياناً لـ « كم » كما هي بيان لـ « ما » في ﴿ مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ ﴾^(٦) لم يجز واحد من الوجهين، لعدم الراجع حينئذ إلى كم، وإنما هي مفعول ثانٍ مقدم، مثل « أعشرين درهماً أعطيتك ؟ » وجوز الزمخشري في كم الخبرية والاستفهامية، ولم يذكر النحويون أن كم الخبرية تعلق العامل عن العمل، وجوز بعضهم زيادة « من » كما قدمنا، وإنما تزداد بعد الاستفهام بهل خاصة، وقد يكون تجويزه ذلك على قول من لا يشترط كون الكلام غير موجب مطلقاً، أو على قول من يشترطه في غير باب التمييز، ويرى أنها في « رطل من زيت، وخاتم من حديد » زائدة لا مبينة للجنس.

(١) أي عطف بيان.

(٢) لأن الجملة خلت من ضمير الاسم المنصوب على الاشتغال فالضمير في أخاه - إذا أعربناه بدلاً - عائد إلى عمرو، هذا إذا قلنا: إن البدل على نية تكرار العامل.

(٣) لعدم وجود الرابط.

(٤) محمد: ٤٧ / ٨ .

(٥) البقرة: ٢ / ٢١١ .

(٦) البقرة: ١٠٦ / ٢، تنمة الآية ﴿ أَوْ نَسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلَهَا ﴾.

السادس والسابع: بدلا البعض والاشتغال، ولا يربطهما إلا الضمير: ملفوظاً نحو ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾^(١)، ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾^(٢) أو مقترراً نحو ﴿مَنْ اسْتَطَاعَ﴾^(٣) أي منهم، ونحو ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ ﴿النَّارِ﴾﴾^(٤) أي فيه، وقيل: إن ال خلف عن الضمير، أي ناره، وقال الأعشى:
لقد كان في حَوْلِ ثَوَاءٍ ثَوِيَّةٌ^(٥)
تَقْضِي لِبَانَاتٍ وَيَسَامَ سَائِمٌ^(٥)

أي: ثويته فيه، فالهاء من «ثويته» مفعول مطلق، وهي ضمير الثواء، لأن الجملة صفته، والهاء رابط الصفة، والضمير المقتر رابط للبدل - وهو ثواء - بالمبدل منه وهو حَوْلٌ، وزعم ابن سيده أنه يجوز كون الهاء من ثويته للحول على الاتساع في ضمير الظرف بحذف كلمة «في»، وليس بشيء، لخلو الصفة حينئذ من ضمير الموصوف، ولاشتراط الرابط في بدل البعض وجب في نحو قولك: «مررت بثلاثة زيدٍ وعمرٍ» القطع بتقدير منهم، لأنه لو أتبع لكان بدل بعض من غير ضمير.

(١) المائدة: ٧١/٥، والآية: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِئْتَةً فَعَمُوا وَصَمُوا ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ..﴾ وفي قوله: «كثير منهم» بدل بعض من كل.

(٢) البقرة: ٢١٧ / ٢، والبدل بدل اشتغال في قوله: ﴿قِتَالٍ﴾.

(٣) آل عمران: ٩٧ / ٣، والآية ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ...﴾ والبدل بدل بعض من كل.

(٤) البروج: ٨٥ / ٤ - ٥، والبدل بدل اشتغال.

(٥) الشاهد أن «ثواء» بالجر بدل من حول، وهو بدل اشتغال.

إنما لم يَحْتَجْ بَدَلُ الْكُلِّ إِلَى رَابِطٍ لِأَنَّهُ نَفْسُ الْمَبْدَلِ مِنْهُ فِي الْمَعْنَى، كَمَا أَنَّ الْجُمْلَةَ الَّتِي هِيَ نَفْسُ الْمَبْتَدَأِ لَا تَحْتَاجُ إِلَى رَابِطٍ لِذَلِكَ.

الثامن: معمول الصفة المشبهة، ولا يربطه أيضاً إلا الضمير: إما ملفوظاً به نحو «زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ» أو «وَجْهًا مِنْهُ» أو مقدراً نحو «زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهًا» أي منه واختلف في نحو «زَيْدٌ حَسَنٌ الْوَجْهَ» بالرفع، فقليل: التقدير منه، وقيل: ال خلف عن الضمير، وقال تعالى: ﴿وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ ﴿٦٠﴾ جَنَّاتٍ عَدْنٍ مُمْتَتِحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ ﴿٦١﴾ جَنَّاتٍ بَدَلٍ ﴿٦٢﴾ أَوْ بَيَانٍ، والثاني ^(١) يمنع البصريون لأنه لا يجوز عندهم أن يقع عطف البيان في النكرات، وقول الزمخشري: إنه ^(٢) معرفة لأن عدناً علمٌ على الإقامة بدليل ﴿جَنَّاتٍ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدَ الرَّحْمَنُ عِبَادَهُ﴾ ^(٣) لو صح ^(٤) تعيّن البدلية بالاتفاق، إذ لا تبين المعرفة النكرة، ولكن قوله ممنوع ^(٥)، وإنما عدن مصدر عدن، فهو نكرة، والتي ^(٦) في الآية بدل لا نعت، و «مُتَمَتِّحَةً» حال من جنات لاختصاصها بالإضافة، أو صفة لها، لا صفة لحسن، لأنه مذكر، ولأن البدل لا يتقدم على النعت،

(١) ص: ٣٨ / ٤٩ - ٥٠.

(٢) بدل من «حسن».

(٣) أي بيان، والمقصود عطف بيان.

(٤) أي إن جنات معرفة لأنه مضاف إلى عدن.

(٥) مريم: ٦١/١٩، والآية التي قبلها ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئًا﴾.

(٦) هذه الجملة خبر للمبتدأ «وقول الزمخشري».

(٧) أي أن قول الزمخشري السابق ممنوع.

(٨) أي و «جنات» التي في آية سورة ص السالفة.

و « الأبواب » مفعول ما لم يسم فاعله أو بدل من ضمير مستتر^(١)، والأول^(٢) أولى، لضعف مثل « مررتُ بامرأة حسنة الوجه »^(٣) وعليهما^(٤) فلا بد من تقدير أن الأصل الأبواب منها أو أبوابها، ونابت ال عن الضمير، وهذا البدل بدل بعض لا اشتمال خلافاً للزمخشري.

التاسع: جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء، ولا يربطه أيضاً إلا الضمير: إما مذكوراً نحو « فَمَنْ يَكْفُرْ بَعْدُ مِنْكُمْ فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ »^(٥) أو مقدراً أو منوباً عنه نحو « فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ »^(٦) أي منه، أو الأصل في حجه، وأما قوله تعالى: « بَلَى مَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ وَاتَّقَى فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ »^(٧)، « وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ »^(٨) وقول الشاعر:

فَمَنْ تَكُنِ الْحِصَارَةُ أُعْجِبَتْهُ
فَأَيُّ رِجَالٍ بَادِيَةٍ تَرَانَا^(٩)

فقال الزمخشري في الآية الأولى: إن الرابط عموم المتقين، والظاهر أنه لا عموم فيها، وأن المتقين مساوون لمن تقدّم ذكره، وإنما الجواب في الآيتين

(١) أي الضمير المستتر في اسم المفعول « مفتحة ».

(٢) أي إعراب الأبواب نائب فاعل.

(٣) برفع الوجه على أنه بدل من الضمير المستتر في حسنة.

(٤) أي وعلى إعراب الأبواب بدلاً أو نائب فاعل.

(٥) المائدة: ١١٥/٥، وتنتمى الآية « عَذَابًا لَا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِّنَ الْعَالَمِينَ ».

(٦) البقرة: ١٩٧ / ٢.

(٧) آل عمران: ٧٦ / ٣.

(٨) المائدة: ٥٦ / ٥.

(٩) الشاهد أن جواب الشرط محذوف تقديره « فلما على صفته ».

الحضارة: الأمصار.

والبيت محذوف وتقديره في الآية الأولى: يُحِبُّهُ اللهُ، وفي الثانية: يَغْلِبُ، وفي البيت: فلسنا على صفته.

العاشر: العاملان في باب التنازع، فلا بدَّ من ارتباطهما إما بعاطف كما في « قاما وقعد أخواك » أو عمل أولهما في ثانيهما نحو « وَأَلَّهُ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا عَلَى اللَّهِ شَطَطًا »^(١)، « وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا »^(٢) أو كون ثانيهما جواباً للأول، إما جوابية الشرط، نحو « تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ »^(٣) ونحو « أَتُونِي أَفْرَغْ عَلَيْهِ قَطْرًا »^(٤) أو جوابية السؤال نحو « يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ »^(٥) أو نحو ذلك من أوجه

(١) الجن: ٧٢ / ٤، تنازع الفعلان « كان » و « يقول » فكل منهما يطلب « سفيهننا » وأعمل الثاني « يقول » وأضمر اسم كان، ويعود على السفيه، واغتر النحويون أن يعود الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة في باب التنازع.

(٢) الجن: ٧٢ / ٧، تنازع « ظنوا » و « ظننتم » المصدر المؤول من أن وما بعدها، وأعمل الثاني « ظننتم ».

و « ظننتم » معمول لـ « ظنوا » على أن ما مصدرية وظننتم من تمام المصدر المؤول الذي عمل فيه « ظنوا »، فالكاف نائب مفعول مطلق مضاف إلى المصدر المؤول من ما وما بعدها.

(٣) المنافقون: ٦٣ / ٥، التنازع في الآية وقع على « رسول » فـ « يستغفر » طلبه على أنه فاعل، و « تعالوا » طلبه على أنه مفعول به، ذلك على تضمين « تعالوا » معنى اتنوا، وأعمل الثاني وهو « يستغفر » وأضمر في الأول وهو « تعالوا »، ولم يظهر المضمر لأنه فضلة.

(٤) الكهف: ٩٦/١٨، « قطراً » طلبه الفعلان « أتوني » و « أفرغ » على أنه مفعول به، وأعمل « أفرغ » وأضمر في الأول مفعول به ولم يظهر لأنه فضلة.

(٥) النساء: ١٧٦/٤، قوله: يستفتونك أي يسألونك، المتنازع عليه في الآية « فِي الْكَلَالَةِ » وقوله: « قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ.. » جواب السؤال.

الارتباط، ولا يجوز « قام قعد زيد » ولذلك بطل قول الكوفيين: إن من التنازع قول امرئ القيس:

ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال^(١)
وإنه حجة على رجحان اختيار إعمال الأول، لأن الشاعر فصيح، وقد ارتكبه مع لزوم حذف مفعول الثاني، وترك إعمال الثاني مع تمكنه منه وسلامته من الحذف.

والصواب أنه ليس من التنازع في شيء، لاختلاف مطلوبَي العاملين، فإن كفاني طالب للقليل، وأطلب طالب للملك^(٢) محذوفاً للدليل، وليس طالباً للقليل، لئلا يلزم فساد المعنى، وذلك لأن التنازع يوجب تقدير قوله: ولم أطلب معطوفاً على كفاني، وحينئذ يلزم كونه مثبتاً، لأنه حينئذ داخل في حيز الامتناع المفهوم من لو، وإذا امتنع النفي جاء الإثبات، فيكون قد أثبت طلبه للقليل بعد ما نفاه بقوله:

ولو أنما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال
وإنما لم يجز أن يقدّر مستأنفاً لأنه لا ارتباط حينئذ بينه وبين كفاني، فلا تنازع بينهما.

فإن قلت: لم لا يجوز التنازع على تقدير الواو للحال، فإنك إذا قلت « لو دعوت لأجابني غير متوان » أفادت لو انتفاء الدعاء والإجابة دون انتفاء عدم التواني حتى يلزم إثبات التواني؟

(١) الشاهد أن الكوفيين قالوا: إن الفعلين كفاني ولم أطلب تنازعا، وأعمل الأول وهو كفاني في قليل على أنه فاعل له.

(٢) وردت كلمة الملك في بيت يتلو البيت الشاهد وهو:

ولكنما أسعى لمجد مؤثّل وقد يدرك المجد المؤثّل أمثالي

قلت: أجاز ذلك قومٌ منهم ابن الحاجب في « شرح المفصل »^(١)، ووجهه به قول الفارسي والكوفيين: إن البيت من التنازع وإعمال الأول، وفيه نظر، لأن المعنى حينئذ لو ثبت أنني أسعى لأدنى معيشة لكفاني القليل في حالة أنني غير طالب له، فيكون انتفاء كفاية القليل المقيّدة بعدم طلبه موقوفاً على طلبه له، فيتوقف عدم الشيء على وجوده.

ولهذه القاعدة^(٢) أيضاً بطل قول بعضهم في « فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ »^(٣): إن فاعل تبين ضمير راجع إلى المصدر المفهوم من أن وصلتها بناء على أن تبين وأعلم قد تنازعا كما في « ضربني وضربت زيدا »، إذ^(٤) لا ارتباط بين تبين وأعلم، على أنه لو صح^(٥) لم يحسن حمل التنزيل عليه، لضعف الإضمار قبل الذكر في باب التنازع، حتى إن الكوفيين لا يجيزونه البتة، وضعف حذف مفعول العامل الثاني إذا أهمل كـ « ضربني وضربت زيد » حتى إن البصريين لا يجيزونه إلا في الضرورة.

والصواب أن مفعول « أطلب »^(٦) « الملك »^(٧) محذوفاً كما قدّمنا، وأن فاعل « تبين »^(٨) ضمير مستتر: إما للمصدر، أي فلما تبين له تبين كما قالوا

(١) هو شرح لكتاب المفصل للزمخشري، مطبوع باسم « الإيضاح في شرح المفصل ».

(٢) أي قاعدة وجوب الربط بين العاملين المتنازعين.

(٣) البقرة: ٢ / ٢٥٩ .

(٤) هذا تعليل لقوله: « بطل قول بعضهم ... ».

(٥) فاعل « صح » محذوف تقديره « التنازع بين الفعلين ».

(٦) أي في البيت السابق.

(٧) سلفت الإشارة إلى أن هذه الكلمة وردت في بيت بعد البيت الشاهد.

(٨) في آية سورة البقرة السابقة.

في « ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِّنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا الْآيَاتِ لَيْسَ جُنَّةٌ »^(١) أو لِشَيْءٍ دَلٌّ عَلَيْهِ الْكَلَامُ،
أَي فُلْمًا تَبَيَّنَ لَهُ الْأَمْرُ أَوْ مَا أَشْكَلَ عَلَيْهِ، وَنَظِيرُهُ « إِذَا كَانَ غَدًا فَانْتَتِي »
أَي إِذَا كَانَ هُوَ، أَي مَا نَحْنُ عَلَيْهِ مِنْ سَلَامَةٍ.

الحادي عشر: ألفاظ التوكيد الأول^(٢)، وإنما يربطها الضمير الملفوظ

به نحو « جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ، وَالزَّيْدَانِ كِلَاهُمَا، وَالْقَوْمُ كُلُّهُمْ » وَمِنْ ثَمَّ كَانَ مُرَدُّوهُ

قَوْلُ الْهَرَوِيِّ^(٣) فِي « الذَّخَائِرِ »^(٤): تَقُولُ: « جَاءَ الْقَوْمُ جَمِيعًا » عَلَى الْحَالِ،

و. « جَمِيعٌ » عَلَى التَّوَكِيدِ. وَقَوْلُ بَعْضِ^(٥) مَنْ عَاصَرَنَاهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:

« هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا »^(٦): إِنْ « جَمِيعًا » تَوَكِيدٌ لـ « مَا »،

وَلَوْ كَانَ كَذَا لَقِيلَ جَمِيعَةً، ثُمَّ التَّوَكِيدُ بِجَمِيعٍ قَلِيلٌ، فَلَا يُحْمَلُ عَلَيْهِ التَّنْزِيلُ، وَالصَّوَابُ

أَنَّهُ حَالٌ^(٧)، وَقَوْلُ الْفَرَاءِ وَالزَّمَخْشَرِيِّ فِي قِرَاءَةِ بَعْضِهِمْ « إِنَّا كَلَّا فِيهَا »^(٨):

إِنْ « كَلَّا » تَوَكِيدٌ، وَالصَّوَابُ أَنَّهَا بَدَلٌ، وَإِدْالُ الظَّاهِرِ مِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ بَدَلٌ

كُلٌّ جَائِزٌ إِذَا كَانَ^(٩) مُفِيدًا لِلْإِحَاطَةِ، نَحْوُ « قَمْتُمْ ثَلَاثَتَكُمْ » وَبَدَلُ الْكُلِّ لَا يَحْتَاجُ

(١) يوسف: ١٢ / ٣٥.

(٢) وهي النفس والعين وكل وأجمع.

(٣) هو علي بن محمد الهروي.

(٤) هو كتاب في النحو يتألف من أربع مجلدات.

(٥) هو ابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن.

(٦) البقرة: ٢ / ٢٩.

(٧) صاحب الحال « ما » في الآية.

(٨) غافر: ٤٠ / ٤٨، والآية « إِنَّا كُلٌّ فِيهَا إِنَّ اللَّهَ قَدْ حَكَمَ بَيْنَ الْعِبَادِ ». قرئ قوله تعالى:

« كُلٌّ » « كَلَّا » بالنصب.

(٩) اسم كان ضمير يعود إلى الظاهر.

إلى ضمير، ويجوز لـ « كل » أن تلي العوامل إذا لم تتصل بالضمير^(١)، نحو « جاعني كلُّ القوم »، فيجوز مجيئها بدلاً، بخلاف « جاعني كلُّهم » فلا يجوز إلا في الضرورة، فهذا أحسن ما قيل في هذه القراءة^(٢)، وخرجها ابن مالك على أن كلاً حال، وفيه ضعفان: تنكير « كل » بقطعها عن الإضافة لفظاً ومعنى، وهو نادر^(٣)، كقول بعضهم « مررتُ بهم كلاً » أي جميعاً، وتقديم^(٤) الحال على عاملها الظرفي.

واحترزت بذكر (الأول) عن (أجمع) وأخواته، فإنها إنما تؤكد بعد كل، نحو « فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ »^(٥).

(١) إذا اتصل الضمير بـ كل فلا تعرب إلا مبتدأ أو توكيداً.

(٢) أي قراءة « كلاً » بالنصب في آية سورة غافر السابقة.

(٣) الغالب إضافة كل لفظاً ومعنى أو معنى فقط.

(٤) قوله: وتقديم معطوف على قوله: تنكير، وهو الضعف الثاني.

(٥) الحجر: ٣٠/ ١٥.

عطف الخبر على الإنشاء، وبالعكس

منعه البيانبيون، وابن مالك في شرح باب المفعول معه من كتاب «التسهيل»^(١)، وابن عصفور في «شرح الإيضاح»، ونقله عن الأكثرين، وأجازه الصفار - بالفاء - تلميذ ابن عصفور، وجماعة، مستدلّين بقوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ في سورة البقرة^(٢)، ﴿وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ في سورة الصف^(٣)، قال أبو حيّان: وأجاز سيبويه «جاعني زيدٌ ومَنْ عمرو العاقلان» على أن يكون العاقلان خبراً لمحذوف، ويؤيده. قوله:
وإن شِفاي عبْرَة مُهرَاقَة وهل عند رسمِ دارسٍ منْ مَعولٍ؟^(٤)

(١) سلفت الإشارة إليه.

(٢) البقرة: ٢٣/٢-٢٤، والآيتان ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنْ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ...﴾.

(٣) الصف: ١٣/٦١، والآية ﴿وَأُخْرَى يُحِبُّونَهَا نَصْرٌ مِنَ اللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾. أي أن جملة «وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ» في سورة البقرة معطوفة على جملة «أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ»، وجملة «وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ» معطوفة على جملة «لكم أخرى تحبونها» الاسمية الخبرية، هذا بعد تقدير أخرى مبتدأ حذف خبره وتقديره «لكم» ونصر وفتح بدلان من أخرى.

وبذا عطف الجملة الإنشائية على الجملة الخبرية.

(٤) الشاهد أن قوله: «هل عند رسم دارس من معول» جملة خبرية لأن هل للنفي، ولذا جاز عطف هذه الجملة على الجملة الخبرية التي قبلها.

العبارة: الدمعة، مهراقَة الأصل مراقبة زيدت الهاء، أي مصبوبة.

معول: معتمد.

وقوله:

تُتَاغِي غَزَاً عِنْدَ بَابِ ابْنِ عَامِرٍ وَكَحْلٌ أَمَاقِيكَ الْحِسَانَ بِإِثْمِدٍ^(١)

واستدلَّ الصَّفَّارُ بهذا البيت، وقوله:

وَقَائِلَةٌ خَوْلَانُ فَاَنْكَحْ فَتَاتَهُمْ وَأَكْرَوْمَةُ الْحَيِّينِ خُلُوْ كَمَا هِيَ^(٢)

فإن تقديره عند سيبويه: هذه خولان.

وأقول: أما آية البقرة فقال الزمخشري: ليس المعتمد^(٣) بالعطف الأمر حتى يطلب له مشاكل^(٤)، بل المراد عطف جملة ثواب المؤمنين على جملة عذاب الكافرين^(٥)، كقولك: «زيد يعاقب بالقيء وبشر فلاناً بالإطلاق»^(٦)

(١) الشاهد أن بعض النحويين استدلَّ بهذا البيت على جواز عطف الإنشاء على الخبر، فجملة «و كحل ..» الإنشائية الأمرية معطوفة على جملة «تتاغي ..» وهي خبرية. تتاغي من المناغاة وهي المحادثة بلين ورفق، وقوله: غزاً: يريد به أن له محبوبة تشبه الغزال حسناً، والشائع أن يقال: أمّاك جمع موق، وهو طرف العين، والإثمد: الكحل الأسود.

(٢) الشاهد أن الصَّفَّارَ استدلَّ بهذا البيت على جواز عطف الإنشاء على الخبر، فجملة «انكح» إنشائية، عطفت على جملة «هذه خولان» الاسمية الخبرية على تقدير مبتدأ محذوف هو «هذه».

(٣) أي المراد.

(٤) أي مشاكل من أمر أو نهى يعطف عليه.

(٥) أي ليس المراد عطف جملة الإنشاء على جملة الخبر بل المراد عطف المعنى المفهوم من الجملة الثانية وهو ثواب المؤمنين على المعنى المفهوم من الجملة الأولى وهو عذاب الكافرين.

(٦) أي أن العطف هو عطف المعنى المفهوم من الجملة الثانية وهو أن فلاناً حاله حسنة على المعنى المفهوم من الجملة الأولى وهو أن زيداً حاله سيئة.

وجوز^(١) عطفه^(٢) على « اتَّقُوا »، وأتم من كلامه في الجواب الأول أن يقال: المعتمد بالعطف جملة الثواب كما ذكر، ويزاد عليه فيقال: والكلام منظور فيه إلى المعنى الحاصل منه، وكأنه قيل: والذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم جنات فبشرهم بذلك.

وأما الجواب الثاني^(٣) ففيه نظر، لأنه لا يصح أن يكون^(٤) جواباً للشرط، إذ ليس الأمر بالتبشير مشروطاً بعجز الكافرين عن الإتيان بمثل القرآن، ويجب بآنه قد علم أنهم غير المؤمنين، فكأنه قيل: فإن لم يفعلوا فبشر غيرهم بالجنات، ومعنى هذا فبشر هؤلاء المعاندين بأنه لاحظ لهم من الجنة.

وقال^(٥) في آية الصف: « إن العطف على « تؤمنون » لأنه بمعنى آمنوا »^(٦) ولا يقدح في ذلك أن المخاطب بـ « تؤمنون » المؤمنين، وبـ « بشر » النبي عليه الصلاة والسلام^(٧)، ولا أن يقال في « تؤمنون »: إنه تفسير للتجارة لا طلب، وإن « يغفر لكم » جواب الاستفهام تنزيلاً لسبب السبب منزلة السبب^(٨)

(١) أي الزمخشري.

(٢) أي عطف « وبشر » على « اتَّقُوا » في آية سورة البقرة: ٢٣/٢.

(٣) أي قول الزمخشري: إن « وبشر » معطوف « اتَّقُوا ».

(٤) اسم يكون « هو » يعود على « بشر ».

(٥) أي الزمخشري.

(٦) أي « وبشر المؤمنين » في سورة الصف معطوف على « تؤمنون » التي بمعنى آمنوا، فالعطف من قبيل عطف إنشاء على إنشاء.

(٧) أي أن الفاعل يختلف في الأمرين.

(٨) أي أن الدلالة على التجارة سبب للإيمان، والإيمان سبب للغفران، فسبب السبب هو الدلالة على التجارة، ونزلت الدلالة على التجارة منزلة الإيمان الذي هو سبب في الغفران.

كما مرّ في بحث الجمل المفسّرة، لأنّ تخالف الفاعلين لا يقدح، تقول: « قوموا واقعدوا يا زيد » ولأنّ « تؤمنون » لا يتعين للتفسير، سلّمنا، ولكن يحتمل أنه تفسير مع كونه أمراً، وذلك بأن يكون معنى الكلام السابق اتّجروا تجارة تُنجيكم من عذاب أليم كما كان ﴿ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ ﴾^(١) في معنى انتّهوا، أو بأن يكون تفسيراً في المعنى دون الصناعة، لأن الأمر قد يُساق لإفادة المعنى يتحصّل من المفسّرة، يقول: « هل أدلك على سبب نجاتك؟ آمن بالله » كما تقول: « هو أن تؤمن بالله »، وحينئذ فيمتنع العطف لعدم دخول التبشير في معنى التفسير.

وقال السكاكي: الأمران^(٢) معطوفان على « قل » مقدّرة قبل « يا أيها »^(٣). وحذف القول كثير، وقيل: معطوفان على أمر محذوف تقديره في الأولى^(٤): فأُنذر، وفي الثانية^(٥): فأبشر، كما قال الزمخشري في ﴿ وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا ﴾^(٦): إن التقدير فاحذرني واهجرني لدلالة ﴿ لَارْجَمَنَّكَ ﴾ على التهديد. وأما:

وإنّ شفائي عبّرة مهراقة وهل عند رسم دارس من معول^(٧)

(١) المائدة: ٩١ / ٥ ، والآية: ﴿ إِمَّا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوفَعَ بَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ ﴾.
(٢) أي الأمر في سورة البقرة وفي سورة الصف، وهو الفعل « بشر ».
(٣) في سورة البقرة: ٢١/٢ ﴿ أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ ... ﴾.
وفي سورة الصف: ١٠/٦١ ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ .. ﴾.

(٤) أي في آية البقرة: ٢٤/٢.

(٥) أي في آية الصف: ٦١.

(٦) مريم: ٤٦ / ١٩ ، والآية: ﴿ قَالَ أَرَأَيْتَ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ لَئِنْ لَّمْ تَنْتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا ﴾.

(٧) سلف البيت سابقاً.

فَهَلْ فِيهِ نَافِيَةٌ، مِثْلُهَا فِي « فَهَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الْفَاسِقُونَ »^(١).

وَأَمَّا: « هَذِهِ خَوْلَان » فَمَعْنَاهُ تَنْبِيْهُ لَخَوْلَانٍ، أَوْ الْفَاءُ لِمَجْرَدِ السَّبَبِيَّةِ مِثْلُهَا فِي جَوَابِ الشَّرْطِ؛ وَإِذْ قَدْ اسْتَدْلَا^(٢) بِذَلِكَ فَهَلَا اسْتَدْلَا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: « إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ » فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَالْحَرِّ^(٣)، وَنَحْوُهُ فِي التَّنْزِيلِ كَثِيرٌ.
وَأَمَّا:

تُتَاغَى غَزَالًا عِنْدَ بَابِ ابْنِ عَامِرٍ وَكَحَلَّ أَمَاقِيكَ الْحَسَانَ بِإِثْمٍ
فَيَتَوَقَّفُ عَلَى النَّظَرِ فِيمَا قَبْلَهُ مِنَ الْآيَاتِ، وَقَدْ يَكُونُ مَعْطُوفًا عَلَى أَمْرٍ
مُقَدَّرٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ الْمَعْنَى، أَيْ فَاَفْعَلْ كَذَا وَكَحَلَّ، كَمَا قِيلَ فِي « وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا ».
وَأَمَّا مَا نَقَلَهُ أَبُو حَيَّانٍ عَنْ سَيِّبُوهِ فَعَلَطَ عَلَيْهِ^(٤)، وَإِنَّمَا قَالَ^(٥): وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا
يَجُوزُ « مَنْ عَبَدَ اللَّهَ وَهَذَا زَيْدُ الرَّجُلَيْنِ الصَّالِحَيْنِ » رَفَعْتَ أَوْ نَصَبْتَ، لِأَنَّكَ لَا
تُثْنِي إِلَّا عَلَى مَنْ أَثْبَتَهُ وَعَلِمْتَهُ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَخْلُطَ مَنْ تَعْلَمُ وَمَنْ لَا تَعْلَمُ فَتَجْعَلَهَا
بِمَنْزِلَةِ وَاحِدَةٍ.

وَقَالَ الصَّفَّارُ: لَمَّا مَنَعَهَا سَيِّبُوهِ مِنْ جِهَةِ النِّعَتِ عِلْمٌ أَنَّ زَوَالَ النِّعَتِ
يَصَحِّحُهَا، فَتَصَرَّفَ أَبُو حَيَّانٍ فِي كَلَامِ الصَّفَّارِ فَوَهَّمَ فِيهِ، وَلَا حُجَّةَ فِيمَا ذَكَرَ
الصَّفَّارُ، إِذْ قَدْ يَكُونُ لِلشَّيْءِ مَانِعَانِ وَيَقْتَصِرُ عَلَى ذِكْرِ أَحَدِهِمَا لِأَنَّهُ الَّذِي اقْتَضَاهُ
الْمَقَامُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) الْأَحْقَافُ: ٤٦ / ٣٥.

(٢) أَيْ الزَّمْخَشَرِيُّ وَالسَّكَاكِيُّ.

(٣) الْكَوْثَرُ: ١٠٨ / ١ - ٢.

(٤) تَقْدِمُ سَابِقًا أَنَّ أَبَا حَيَّانٍ نَقَلَ أَنَّ سَيِّبُوهِ أَجَازَ « جَاعَنِي زَيْدٌ وَمَنْ عَمِرُوا الْعَاقِلَانِ ».

(٥) أَيْ سَيِّبُوهِ.

عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس

فيه ثلاثة أقوال:

أحدها: الجواز مطلقاً، وهو المفهوم من قول النحويين في باب الاشتغال في مثل « قام زيدٌ وعمراً أكرمتُهُ »: إن نصبَ عمراً أرجحُ لأن تناسب الجملتين المتعاطفتين^(١) أولى من تخالفهما.

والثاني: المنع مطلقاً، حكى عن ابن جني أنه قال في قوله

عاضها الله غلاماً بعد ما شابت الأصداعُ والضرسُ نقد^(٢)

إن الضرس فاعل بمحذوف يفسره المذكور، وليس بمبتدأ، ويلزمه إيجاب النصب في مسألة الاشتغال السابقة، إلا إن قال: أقدر الواو للاستئناف.

والثالث: لأبي علي، أنه يجوز في الواو فقط، نقله عنه أبو الفتح في « سر الصناعة »^(٣)، وبنى عليه منع كون الفاء في « خرجت فإذا الأسدُ حاضر عاطفةً.

وأضعفُ الثلاثة القول الثاني، وقد لهج به الرازي في تفسيره^(٤)، وذكر في كتابه في « مناقب الشافعي »^(٥) أن مجلساً جمعه وجماعة من الحنفية، وأنهم

(١) لأنهما تكونان حينئذ فعليتين، ولو رفع « عمرو » لأعرب مبتدأ والجملة بعد خبره، فتعطف الاسمية على الفعلية.

(٢) الشاهد أن ابن جني منع عطف الجملة الاسمية على الجملة الفعلية.

عاض: عوض، نقد ضرسه: تأكل.

(٣) هو كتاب « سر صناعة الإعراب » لابن جني، مطبوع.

(٤) اسمه « مفاتيح الغيب »، مطبوع، وصاحبه الفخر الرازي.

(٥) هو « مناقب الإمام الشافعي ».

زعموا أن قول الشافعي « يَحُلُّ أكلُ متروك التسمية » مردودٌ بقوله تعالى: « وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكَّرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ »^(١) فقال: فقلت لهم: لا دليل فيها، بل هي حجةٌ للشافعي، وذلك لأن الواو ليست للعطف، لتخالف الجملتين بالاسمية والفعلية، ولا للاستئناف، لأن أصل الواو أن تربط ما بعدها بما قبلها، فبقي أن تكون للحال، فتكون جملة الحال مقيدة للنهي، والمعنى لا تأكلوا منه في حالة كونه فسقاً، ومفهومه جواز الأكل إذا لم يكن فسقاً، والفسق قد فسره الله تعالى بقوله « أَوْ فَسَقًا أَهْلَ لَيْعٍ لِّلَّهِ بِهِ »^(٢) فالمعنى: لا تأكلوا منه إذا سمي عليه غير الله، ومفهومه كلوا منه إذا لم يسم عليه غير الله، اهـ ملخصاً موضعاً. ولو أبطل العطف لتخالف الجملتين بالإنشاء والخبر لكان صواباً.

(١) الأنعام: ٦ / ١٢١.

(٢) الأنعام: ٦ / ١٤٥، والآية « قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوْحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَيْرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أَحِلَّ لِّلَّهِ بِهِ ... ».

نصوص

تتعلق بإعراب

الجممل



نصوص تتعلق بإعراب الجمل أقسام الجملة

قال ابن يعيش: قال صاحب الكتاب^(١): (الجملة على أربعة أضرب: فعلية واسمية وشرطية وظرفية، وذلك: زيد ذهب أخوه، وعمر وأبوه منطلق، وبكر إن تُعْطَ يشكرُك، وخالد في الدار).

قال الشارح: اعلم أن الجملة تكون خبراً للمبتدأ كما يكون المفرد إلا أنها إذا وقعت خبراً كانت نائبة عن المفرد واقعة موقعه، ولذلك يُحكم على موضعها بالرفع، على معنى أنه لو وقع المفرد الذي هو الأصل موقعها لكان مرفوعاً، والذي يدلُّ على أن المفرد أصل والجملة فرع عليه أمران أحدهما أن المفرد بسيط والجملة مركب، والبسيط أول والمركب ثان، فإذا استقل المعنى بالاسم المفرد ثم وقعت الجملة موقعه فالاسم المفرد هو الأصل والجملة فرع عليه، والأمر الثاني أن المبتدأ نظير الفاعل في الإخبار عنهما، والخبر فيهما هو الجزء المستفاد، فكما أن الفعل مفرد فكذلك خبر المبتدأ مفرد.

واعلم أنه قسم الجملة إلى أربعة أقسام فعلية واسمية وشرطية وظرفية وهذه قسمة أبي على وهي قسمة لفظية وهي في الحقيقة ضربان فعلية واسمية، لأن الشرطية في التحقيق مركبة من جملتين فعليتين: الشرط فعل وفاعل والجزاء فعل وفاعل، والظرف في الحقيقة للخبر الذي هو (استقر) وهو فعل وفاعل، فمثال الجملة الفعلية: زيد قام أبوه، فزيد مرتفع بالابتداء و (قام) في موضع خبره وفيه ضمير يرتفع بأنه فاعل كارتفاع الأب في قوله زيد قام أبوه؛ وهذا الضمير يعود إلى المبتدأ الذي هو زيد، ولولا هذا الضمير لم يصح أن تكون هذه

(١) أي: الإمام الزمخشري.

الجملة خبراً عن هذا المبتدأ، وذلك لأن الجملة كل كلام مستقل قائم بنفسه فإذا لم يكن في الجملة ذكر يربطها بالمبتدأ حتى تصير خبراً وتصير الجملة من تمام المبتدأ وقعت الجملة أجنبية من المبتدأ ولا تكون خبراً عنه، ألا ترى أنك لو قلت: (زيد قام عمرو) لم يكن كلاماً لعدم العائد فإذا كان ذلك كذلك لم يكن بدّ من العائد وتكون الجملة التي العائد منها في موضع رفع خبراً.

وأما الجملة الاسمية فإن يكون الجزء الأول منها اسماً كما سميت الجملة الأولى فعلية لأن الجزء الأول فعل، وذلك (نحو زيد أبوه قائم) و (محمد أخوه منطلق) فزيد مبتدأ أول وأبوه مبتدأ ثان وقائم خبر المبتدأ الثاني والمبتدأ الثاني وخبره في موضع رفع لوقوعه موقع خبر المبتدأ الأول، كما كان قولك قام أبوه كذلك في المسألة الأولى فأخبرت عن المبتدأ الثاني وهو الأب بمفرد ولذلك لم تحتج إلى ضمير، وأخبرت عن المبتدأ الأول بجملة من مبتدأ وخبر وهي أبوه قائم، والهاء عائدة إلى المبتدأ ولولا هي لم يصح الخبر كما قلنا في الجملة الفعلية.

وأما الجملة الثالثة وهي الشرطية فنحو قولك (زيد إن يقوم أقم معه) فهذه الجملة وإن كانت من أنواع الجمل الفعلية وكان الأصل في الجملة الفعلية أن يستقل الفعل بفاعله نحو قام زيد إلا أنه لما دخل ههنا حرف الشرط ربط كل جملة من الشرط والجزاء بالآخرى حتى صارتا كالجملة الواحدة نحو المبتدأ والخبر، فكما أن المبتدأ لا يستقل إلا بذكر الخبر كذلك الشرط لا يستقل إلا بذكر الجزاء، ولصيرورة الشرط والجزاء كالجملة الواحدة جاز أن يعود إلى المبتدأ منها عائد واحد، نحو (زيد إن تكرمه يشكره عمرو)، فالهاء في تكرمه عائدة إلى زيد ولم يعد من الجزاء ذكر، ولو عاد الضمير منهما جاز وليس بلازم نحو زيد (إن يكرم أكرمه) ففي يكرم ضمير من زيد وكذلك الهاء في أكرمه تعود إليه أيضاً.

الرابعة الظرفية والظرف على ضربين: ظرف من الزمان وظرف من المكان، وحقيقة الظرف ما كان وعاءً وسمي الزمان والمكان ظروفًا لوقوع الحوادث فيهما، وقد يقع الظرف خبراً عن المبتدأ نحو قولك (زيد خلفك) والقتال اليوم.

واعلم أن الظرف على ضربين: ظرف زمان وظرف مكان والمبتدأ أيضاً على ضربين: جثة وحدث، فالجثة ما كان شخصاً مريضاً، والحدث ما كان معنى نحو المصادر مثل العلم والقدرة فإذا كان المبتدأ جثة نحو زيد وعمرو وأردت الأخبار عنه بالظرف لم يكن ذلك الظرف إلا من ظروف المكان نحو قولك: زيد عندك وعمرو خلفك وإذا كان المبتدأ حدثاً نحو القتال والخروج جاز أن يخبر عنه بالمكان والزمان، والعلة في ذلك أن الجثة قد تكون في مكان دون مكان، فإذا أخبرت باستقرارها في بعض الأماكن يثبت اختصاصها بذلك المكان مع جواز أن تكون في غيره، وكذلك الحدث يقع في مكان دون مكان، مثال ذلك قولك (زيد خلفك) فخلفك خبر عن زيد، وهو مكان معلوم يجوز أن يخلو منه زيد بأن يكون يكون أمامك أو يمينك أو في جهة أخرى غيرهما فإذا خصصته بخلفك استفاد المخاطب ما لم يكن عنده وكذلك القتال أمامك يجوز أن يقع في مكان غير ذلك، وأما ظروف الزمان فإذا أخبرت به عن الحدث أفاد؛ لأن الأحداث ليست أموراً ثابتة موجودة في كل الأحيان بل هي أعراض منقضية تحدث في وقت دون وقت فإذا قلت: القتال اليوم، أو الخروج بعد غد، استفاد المخاطب ما لم يكن عنده لجواز أن يخلو ذلك الوقت من ذلك الحدث، وأما الجثث فأشخاص ثابتة موجودة في الأحيان كلها لا اختصاص لحلولها بزمان دون زمان إذ كانت موجودة في جميع الأزمنة فإذا أخبرت وقلت (زيد اليوم) أو (عمرو الساعة) لم تفد المخاطب شيئاً ليس عنده لأن التقدير زيد حال مستقر

ففي اليوم وذلك معلوم لأنه لا يخلو أحد من أهل عصرك من اليوم؛ إذ كان الزمان لا يتضمّن واحداً دون واحد،

«فإن قيل» فأنت تقول: الليلة الهلال، والهلال جنة، فكيف جاز ههنا ولم يجز فيما تقدم؟ فالجواب أنه إنما جاز في مثل (الليلة الهلال) على تقدير حذف المضاف، والتقدير الليلة حدوث الهلال أو طلوع الهلال، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه؛ لدلالة قرينة الحال عليه، لأنك إنما تقول ذلك عند توقع طلوعه، فلو قلت الشمس اليوم أو القمر الليلة لم يجز إلا أن يكونا متوقعين، وكذلك لو قلت: (اليوم زيد) لمن يتوقع وصوله وحضوره جاز.

واعلم أن الخبر إذا وقع ظرفاً أو جاراً ومجروراً نحو (زيد في الدار) و (عمرو) عندك، ليس الظرف بالخبر على الحقيقة، لأن الدار ليست من زيد في شيء وإنما الظرف معمول للخبر ونائب عنه والتقدير زيد استقرّ عندك، أو حدث أو وقع ونحو ذلك، فهذه هي الأخبار في الحقيقة بلا خلاف بين البصريين، وإنما حذفها وأقامت الظرف مقامها إيجازاً لما في الظرف من الدلالة عليها لأن المراد بالاستقرار استقرار مطلق لا استقرار خاص فلو أردت بقولك زيد عندك أنه جالس أو قائم لم يجز الحذف، لأن الظرف لا يدل عليه لأنه ليس من ضرورة كونه في الدار أن يكون جالساً أو قاعداً.

واعلم أن أصحابنا قد اختلفوا في ذلك المحذوف: هل هو اسم أو فعل فذهب الأكثر إلى أنه فعل وأنه من حيز الجمل وتقديره: زيد استقرّ في الدار أو حلّ في الدار، ويدل على ذلك أمران:

أحدهما: جواز وقوعه صلة نحو قولك: (الذي في الدار زيد) والصلة لا تكون إلا جملة «فإن قيل»: التقدير الذي هو مستقر في الدار كما قال: (ما أنا بالذي قاتل لك شيئاً) والمراد بالذي هو قاتل فذلك هنا يكون الظرف متعلقاً باسم

مفرد على تقدير مبتدأ محذوف قيل: اطراد وقوع الظرف خبراً من غير (هو) دليل على ما قلناه، فإن ظهرت في اللفظ كان حسناً وإن لم تأت بها فحسن أيضاً ولم يقبح قبح (ما أنا بالذي قائل لك شيئاً) ولا هو في قلته فاطراد (جاءني الذي في الدار) وقلة (ما أنا بالذي قائل لك شيئاً) تدل على ما ذكرناه.

والأمر الثاني أن الظرف والجار والمجرور لابد لهما من متعلق به، والأصل أن يتعلق بالفعل وإنما يتعلق بالاسم إذا كان في معنى الفعل ومن لفظه، ولا شك أن تقدير الأصل الذي هو الفعل أولى، وقال قوم منهم ابن السراج أن المحذوف المقدر اسم وإن الإخبار بالظرف من قبيل المفردات إذا كان يتعلق بمفرد فتقديره: مستقر أو كائن ونحوهما، والحجة في ذلك أن أصل الخبر أن يكون مفرداً على ما تقدم، والجملة واقعة موقعه، ولا شك أن إضممار الأصل أولى، ووجه ثأن أنك إذا قدرت فعلاً كان جملة وإذا قدرت اسماً كان مفرداً، وكلما قل الإضممار والتقدير كان أولى.

واعلم أنك لما حذف الخبر الذي هو استقر أو مستقر وأقمت الظرف مقامه على ما ذكرنا صار الظرف هو الخبر والمعاملة معه، وهو مغاير المبتدأ في المعنى ونقلت الضمير الذي كان في الاستقرار إلى الظرف وصار مرتفعاً بالظرف كما كان مرتفعاً بالاستقرار، ثم حذفت الاستقرار وصار أصلاً مرفوضاً لا يجوز إظهاره للاستغناء عنه بالظرف، وقد صرح ابن جني بجواز إظهاره، والقول عندي في ذلك أن بعد حذف الخبر الذي هو الاستقرار ونقل الضمير إلى الظرف لا يجوز إظهار ذلك المحذوف، لأنه قد صار أصلاً مرفوضاً فإن ذكرته أولاً وقلت: (زيد استقر عندك) لم يمنع منه مانع، واعلم أنك إذا قلت: زيد عندك فعندك ظرف منصوب بالاستقرار المحذوف، سواء كان فعلاً أو اسماً وفيه ضمير مرفوع وذلك الضمير في موضع رفع بأنه خبر المبتدأ وإذا قلت زيد في

الدار أو من الكرام فالجار والمجور في موضع نصب بالاستقرار على حد انتصاب عندك إذا قلت (زيد عندك) ثم الجار والمجور والضمير المنقل في موضع رفع بأنه خبر المبتدأ، وذهب الكوفيون إلى أنك إذا قلت (زيد عندك) أو خلفك لم ينتصب عندك وخلفك بإضمار فعل ولا بتقديره وإنما ينتصب بخلاف الأول، لأنك إذا قلت زيد أخوك فزيد هو الأخ فكل واحد منهما رفع الآخر، وإذا قلت: (زيد خلفك)، فإن خلفك مخالف لزيد، لأنه ليس إياه فنصبناه بالخلاف، وهذا قول قاسد لأنه لو كان الخلاف يوجب النصب لانتصب الأول كما ينتصب الثاني لأن الثاني إذا خالف الأول فقد خالف الأول الثاني أيضاً لأن الخلاف عدم المماثلة، فكل واحد قد فعل بصاحبه مثل ما فعل صاحبه به، وأيضاً فإن من مذهبهم أن المبتدأ مرتفع بعائد يعود إليه من الظرف، إذا قلت (زيد عندك) وذلك العائد مرفوع وإذا كان مرفوعاً فلا بد له من رافع، وإذا كان له رافع في الظرف كان ذلك الرافع هو الناصب فاعرفه.

رابط الجملة الواقعة خبراً

قال صاحب الكتاب: « ولا بد في الجملة الواقعة خبراً من ذكر يرجع إلى المبتدأ وقولك: (زيد في الدار) معناه استقر فيها وقد يكون الراجع معلوماً فيستغنى عن ذكره وذلك في مثل قولهم: البرُّ الكرُّ بستين والسمن منوان بدرهم وقوله تعالى: ﴿ وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴾.

قال الشارح: قد تقدم قولنا إن خبر المبتدأ إذا وقع جملة؛ فعلية كانت أو اسمية أو شرطية أو ظرفية فلا بد فيها من ضمير يرجع إلى المبتدأ يربطها بالمبتدأ لئلا تقع أجنبية من المبتدأ إذا كانت غير الأول، وقوله: « إذا قلت زيد في الدار معناه استقر فيها » يعني أنه يتعلق بمحذوف وقد تقدم بيان ذلك، وقوله: « وقد يكون الراجع معلوماً فيستغنى عن ذكره » يعني أن الراجع إلى المبتدأ إذا كان الخبر جملة فإنه يجوز حذفه وإسقاطه مع شدة الحاجة إليه وذلك إذا كان موضع المضمرة معلوماً غير ملتبس كقولهم: « السمن منوان بدرهم » فالسمن مبتدأ ومنوان مبتدأ ثان وبدرهم خبر المبتدأ الثاني والمنوان وخبره خبر المبتدأ الأول والعائد محذوف تقديره منوان منه بدرهم فموضع منه المحذوف رفع لأنه صفة لمنوين وفيه ضميران أحدهما مرفوع يعود إلى الموصوف وهو المنوان والثاني الهاء المجرورة وهي تعود إلى السمن، لا بد من هذا التقدير لئلا ينقطع الخبر عن المبتدأ ولم يتصل به، وساغ حذف العائد ههنا لأن حصول العلم به أغنى عن ظهوره وذلك أن السمن هنا جنس وما بعده بعض من الجنس، وإنما يذكر هذا الكلام لتسعير الجنس يقابل كل مقدار منه بمقدار من الثمن فكأنه قال: السمن كله منوان منه بدرهم، ولولا هذا التقدير لكان المعنى أن السمن كله منوان وأنه بدرهم والمراد غير ذلك، ومثله « البرُّ الكرُّ بستين » إلا أن المحذوف ههنا شيئان أحدهما ما هو من الكلام وفيه العائد وهو منه وتقديره البر الكر منه بستين

إلا أن موضع منه هنا نصب على الحال لأنه لا يجوز أن يكون نعتاً للكر إذ كان معرفة والعامل في الحال الجار والمجرور الذي هو الخبر وهو بستين وصاحب الحال المضمّر المرفوع فيه وجاز تقدّمه عليه وإن كان العامل معنى لأن لفظ الحال جار ومجرور فصار كقولك: (كل يوم لك ثوب) وفي منه ضميران على ما ذكر؛ أحدهما مرفوع يعود إلى المضمّر في بستين والآخر الهاء العائدة إلى المبتدأ الأول الذي هو البر وهي الرابطة، والثاني من المحذوفين ما هو من نفس الكلام وليس فيه عائد وهو التمييز والتقدير البر الكر بستين درهماً، فترك ذكر الدرهم للعلم به وهو من تمام الكلام ألا ترى أنك لو لم ترده لا لتبس ولم يعلم من أي الأنواع هو الثمن، ولا يستبعد حذف العائد من الخبر أو شيء من الخبر للدلالة عليه فإنه قد جاء حذف الجملة التي هي خبر بأسرها للدلالة عليها نحو قوله تعالى: ﴿ وَاللَّائِي يَنْسَنَ مِنَ الْمُحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ ﴾ معناه فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ إلا أنه حذف لدلالة الأول عليه، وإذا جاز حذف الجملة بأسرها كان حذف شيء منها أسهل، وأما قوله تعالى: ﴿ وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴾ فمن في موضع رفع بالابتداء وصبر وغفر الصلة والعائد ضمير الفاعل فيهما. وقوله: ﴿ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴾ في موضع الخبر وإن المكسورة تقدر تقدير الجمل فلذلك إذا وقعت خبراً افتقرت إلى ضمير عائد إلى المبتدأ كما تنقصر الجملة إذا وقعت خبراً ولم يوجد العائد في الآية فكان مراداً تقديراً وإنما حذف لقوة الدلالة عليه والمعنى إن ذلك الصبر منه أي من الصابر .

الجملة الواقعة صفة

قال ابن يعيش: قال صاحب الكتاب: (ويوصف بالجملة التي يدخلها الصدق - والكذب وأما قوله: -

جاءوا بمذق هل رأيت الذنب قط

فبمعنى مقول عنده هذا القول لورقته لأنه سمار ونظيره قول أبي السرداء: (وجدتُ الناسَ أخْبُرَ نَقْلَه) أي وجدتهم مقولاً فيهم هذا المقال ولا يوصف بالجملة إلا النكرات).

قال الشارح: وقد تقع الجملة صفات للنكرات وتلك الجملة هي الخبرية المحتملة للصدق والكذب وهي التي تكون أخباراً للمبتدأ وصلات للموصلات وهي أربعة أضرب :

الأول - أن تكون جملة مركبة من فعل وفاعل.

الثاني - أن تكون مركبة من مبتدأ وخبر.

الثالث - أن تكون شرطاً وجزاء.

الرابع - أن تكون ظرفاً.

فالأول: قولك: (هذا رجل قام) وقام أبوه فهذا مبتدأ ورجل الخبر وقام موضع رفع بأنه صفة، قال الله تعالى: ﴿ وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ ﴾ فقوله أنزلناه في موضع رفع على الصفة لكتاب، يدل على ذلك رفع مبارك بعده وفيه ذكر مرتفع بأنه الفاعل وهذا الذكر يعود إلى الموصوف الذي هو رجل ولولا هذا الذكر لما جاز أن تكون هذه الجملة صفة لأن الصفة كالخبر، فكما لا بد من عائد إلى المبتدأ إذا وقعت خبراً كذلك لا بد منه في الجملة إذا وقعت صفة.

والثاني كقولك: هذا رجل أبوه منطلق فأبوه مبتدأ ومنطلق خبره والجملة من المبتدأ والخبر في موضع رفع بأنها صفة رجل والهاء في أبوه عائدة إلى الموصوف.

والثالث أن تكون الجملة الصفة جملة من شرط وجزاء وذلك نحو (مررت برجل إن تكرمه يكرمك) فقولك: إن تكرمه يكرمك في موضع الصفة لرجل وقد عاد الذكر منهما إلى الموصوف ولو عاد من أحدهما لكان كافياً نحو مررت برجل إن تضربه تكرم خالداً فالذكر هاهنا إنما عاد من الشرط وحده ولو قلت (مررت برجل إن تضرب زيداً يضربك) لجاز أيضاً لأنه قد عاد الذكر إلى الموصوف من الجزاء وإن عاد منهما فأجود شيء.

والرابع الظرف ونحوه من الجار والمجرور فهذا في حكم الجملة من حيث كان الأصل في الجار والمجرور أن يتعلق بفعل لأن حرف الجر إنما دخل لإيصال معنى الفعل إلى الاسم، ويدل على أنه في حكم الجملة أنه يقع صلة نحو (جاءني الذي في الدار) ومن الكرام والصلة لا تكون إلا جملة ومما يدل على ذلك أن الظرف إذا وقع صلة أو صفة لنكرة جاز دخول الفاء في الخبر نحو (الذي في الدار فله درهم) و (كل رجل في الدار فمكرم) كما تقول (الذي يأتيني فله درهم) و (كل رجل يأتيني فله درهم) ولو قلت كل رجل قائم فله درهم لم يجز.

واعلم أن الظرف إذا وقع صفة كان حكمه كحكمه إذا وقع خبراً، إن كان الموصوف شخصاً لم تصفه إلا بالمكان نحو (هذا رجل عندك) ولا تصفه بالزمان لا تقول: هذا رجل اليوم ولا غداً، لأن الغرض من الوصف تحلية الموصوف بحال تختص به دون مشاركة في اسمه ليفصل منه، والزمان لا يختص بشخص دون شخص فلا يحصل به فصل.

وشرطنا في الجملة التي تقع صفة أن « تكون محتملة للصدق والكذب »
تحرزاً من الأمر والنهي والاستفهام نحو قم واقعد ولا تقم ولا تقعد وهل يقوم
زيد؛ فإن هذه الجمل لا تقع صفات للنكرات كما لا تقع أخباراً ولا صلوات،
لأن الغرض من الصفة الإيضاح والبيان بذكر حال ثابتة للموصوف يعرفها
المخاطب له ليست لمشاركه في اسمه، والأمر والنهي والاستفهام ليست بأحوال
ثابتة للمذكور يختص بها إنما هو طلب واستعلام لا اختصاص له بشخص دون
شخص، فأما قول الشاعر أنشده الأصمعي.

حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطَ جَاؤَا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذَّنْبَ قَطْ

ويروى بضيق والضحك بالفتح: اللبن الرقيق الممزوج يقال: ضيحت اللبن
أي مزجته والمذق والمذيق مثله وإنما وصف به وهو استفهام على الحكاية
وإضمار القول كأنه قال: جاؤا بمذق مقول فيه ذلك شبه لونه بلون الذنب لورقته
والورقة: لون كلون الرماد ولذلك قال: « لأنه سمار » والسمار اللبن الرقيق،
« ومثله قول أبي الدرداء: وجدت الناس اخبرن ثقله » وذلك أن وجدت كعلمت
يدخل على المبتدأ والخبر فينصبهما والمفعول الثاني خبر لا يقع فيه من الجمل
إلا الخبرية وقوله: (اخبر ثقله) أمر لا يقع خبراً للمبتدأ وكذلك لا يقع مفعولاً
ثانياً لوجدت، وإنما ذلك على معنى وجدت الناس مقولاً فيهم ذلك.

واعلم أن كل جملة وقعت صفة فهي واقعة موقع المفرد ولها موضع
ذلك المفرد من الإعراب فإذا قلت: (مررت برجل يضرب) فقولك: يضرب
في موضع ضارب، فأبدأ تقدر ما أصبت مكانه فعلاً باسم فاعل إن كان المنعوت
كذلك وباسم مفعول إن كان المنعوت كذلك، وكذلك الجار والمجرور وتقديره بما
يلائمه معناه نقول في قولك: (هذا رجل من بني تميم) تقديره تميمي وتميمي:
بمعنى منسوب وفي قولك هذا رجل من الكرام تقديره كريم فاعرف ذلك.

« فإن قيل »: فلم زعمتم أن المفرد أصل والجملة واقعة موقعه؟ فالجواب أن البسيط أول والمركب ثان، فإذا استقل المعنى بالاسم المفرد ثم وقع موقعه الجملة فالاسم المفرد هو الأصل والجملة فرع عليه، ونظير ذلك في الشريعة شهادة المرأتين فرع على شهادة الرجل.

واعلم أنه « لا يُنعت بالجملة معرفة » لو قلت: (هذا زيد أبوه قائم) على أن تجعله صفة لم يجز، فإن جعلته حالاً جاز وإنما لم توصف المعرفة بالجملة لأن الجملة نكرة فلا تقع صفة للمعرفة لأنها حديث ألا ترى أنها تقع خبراً نحو (زيد أبوه قائم) و (محمد قام أخوه) وإنما تحدث بما لا يعرف فتفيد السامع ما لم يكن عنده فإن أردت وصف المعرفة بجملة أتيت بالذي وجعلت الجملة في صلته فقلت: (مررت بزيد الذي أبوه منطلق) فتوصلت بالذي إلى وصف المعرفة بالجملة كما توصلت بأيّ إلى نداء ما فيه الألف واللام نحو يا أيها الرجل.

الجملة الواقعة حالاً

قال الزمخشري: (والجملة تقع حالاً ولا تخلو من أن تكون اسمية أو فعلية فإن كانت اسمية فالواو إلا ما شذ من قولهم: (كلمته فوه إلى في) وما عسى أن يعثر عليه في الندرة وأما (لقيته عليه جبة وشي) فمعناه مستقرة عليه جبة وشي وإن كانت فعلية لم تخل من أن يكون فعلها مضارعاً أو ماضياً فإن كان مضارعاً لم يخل من أن يكون مثبتاً أو منفيّاً فالمثبت يغير ولو وقد جاء في المنفي الأمران وكذلك في الماضي ولا بد معه من (قد) ظاهرة أو مقدرة).

قال الشارح: اعلم « أن الجملة قد تقع في موضع الحال » ولا تخلو الجملة من أن تكون اسمية أو فعلية؛ فمثال الاسمية قولك: (مررت بزيد على يده بئر) و (جاء زيد وسيفه على كتفه) أي جاء وهذه حاله. ولا يقع بعد هذه الواو إلا جملة مركبة من مبتدأ وخبر، وإذا وقعت هذه الجملة بعد هذه الواو حالاً كنت في تضمينها ضمير صاحب الحال وترك ذلك مخيراً فالتضمين كقولك (أقبل محمد ويده على رأسه) و (جاء أخوك وثوبه نظيف) وترك التضمين كقولك (جاء زيد وعمرو ضاحك) و (أقبل بكر وخالد يقرأ) وإنما جاز استغناء هذه الجملة عن ضمير يعود منها إلى صاحب الحال من قبل أن الواو أغنت عن ذلك بربطها ما بعدها بما قبلها فلم تحتج إلى ضمير مع وجودها، فإن جئت بالضمير معها فجيد، لأن في ذلك تأكيد ربط الجملة بما قبلها، وأما إذا لم تذكر هناك واواً فلا بد من ضمير، وذلك نحو قولك (أقبل محمد على رأسه قلنسوة) ولو قلت: (أقبل محمد على عبد الله قلنسوة) وأنت تريد الحال لم يحز لأنك لم تأت برابط يربط الجملة بأول الكلام، لا واو ولا ضمير يعود من آخر الكلام إلى أوله فيدل على أنه معقود بأوله قال الشاعر:

نصفَ النهارُ الماءُ غامرةٌ ورفيقُهُ بالغيبِ لا يدري

يصف غائصاً غاصَ في الماء حتى انتصف النهار ورقيقه على شاطئ
الماء لا يدري ما كان منه فيقول: انتصف النهار على الغائص وهذه حاله والهاء
في غامره ربطت الجملة بما قبلها حتى جرت حالاً، ومن ذلك قوله تعالى:
﴿ يَغْشَى طَائِفَةٌ مِّنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ ﴾ والمعنى والله أعلم يغشى
طائفة منكم في هذه الحال، وأما قول امرئ القيس:

وَقَدْ أَغْنَيْتِي وَالطَّيْرُ فِي وَكُنَاتِهَا بِمَنْجَرٍ قَيْدِ الْأَوَابِدِ هَيْكَلُ

فموضع الشاهد أنه جعل الجملة التي هي (والطيور في وكُنَاتِهَا) حالاً مع
خلوها من عائد إلى صاحب الحال اكتفاء بربط الواو فهذه الواو وما بعدها في
موضع نصب على الحال بما قبلها من العوامل التي يجوز بها نصب الحال، وإذا
قلت: (جاء زيد وثوبه نظيف) في موضع جاء زيد نظيفاً ثوبه فكما أن نظيفاً
نصب بما قبله من الفعل فكذلك الجملة الواقعة موقعه في موضع منصوب
والعامل فيها ذلك الفعل،

فأما قوله « فإن كانت الجملة اسمية فالواو » فإشارة إلى أنه إذا وقعت
الجملة الاسمية حالاً فيلزم الإتيان بالواو فيها، وليس الأمر كذلك إنما يلزم أن
يأتي بما يعلق الجملة الثانية بالأولى، لأن الجملة كالمستقل بنفسه مقيد لمعناه
فإذا وقعت الجملة حالاً فلا بدَّ فيها ممَّا يعلقها بما قبلها ويربطها به لئلا يتوهم أنها
مستأنفة وذلك يكون بأحد أمرين إما اللولو وإما ضمير يعود منها إلى ما قبلها
على ما تقدم؛ فمثال الواو (جاء زيد والأمير ركب) وقولنا: والأمير ركب
جملة في موضع الحال ومثال الضمير أقبل محمد يده على رأسه فقوله يده على
رأسه جملة في موضع الحال.

فأما قوله « إلا ما شذ من قولهم: كلمته فوه إلى في » فإن أراد أنه شاذ
من جهة القياس فليس بصحيح لما ذكرناه من وجود الرابط في الجملة العالية

وهو الضمير في فوه وإن أراد أنه قليل من جهة الاستعمال فقريب لأن استعمال الواو في هذا الكلام أكثر لأنها أدل على الغرض وأظهر في تعليق ما بعدها بما قبلها، فأما « لقبته عليه جبة وشي » فيحتمل الجار والمجرور فيه أمرين أحدهما: أن يكون في موضع نصب على الحال ويتعلق حينئذ بمحذوف ويكون ارتفاع جبة وشي بالجار والمجرور ارتفاع الفاعل وهذا لا خلاف في جوازه وهنا لاعتماده على ذي الحال والأمر الثاني: أن يكون جبة وشي مبتدأ والجار والمجرور الخبر وقد تقدم عليه وهو شاهد على جواز خلو الجملة الاسمية من الواو وصاحب الكتاب خرج على الوجه الأول لأنه لا يرى خلو الجملة الاسمية من الواو إذا وقعت حالا، وقد يقع الفعل موقع الحال إذا كان في معناه وكان المراد به الحال المصاحبة للفعل تقول: (جاء زيد ضحك) أي ضاحكاً وضربت زيدا بركب أي راكباً قال الله تعالى: ﴿ فَجَاءَهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاءٍ ﴾ أي ماشية.

وقال الشاعر:

متى تأتته تغشوا إلى ضوء ناره
تجد خير نارٍ عندها خير مؤقِدٍ
والمراد عاشياً ولا حاجة إلى الواو لما بين الفعل المضارع واسم الفاعل من المناسبة.

فأما الفعل المستقبل فلا يقع موقع الحال لأنه لا يدل على الحال لا تقول جاء زيد سيركب ولا أقبل محمد سوف يضحك وكذلك الفعل الماضي لا يجوز أن يقع حالا لعدم دلالة عليها لا تقول (جاء زيد ضحك) في معنى ضاحكاً فإن جئت معه بقدر جاز أن يقع حالا لأن (قد) تقربه من الحال؛ ألا تراك تقول: (قد قامت الصلاة) قبل حال قيامها ولهذا يجوز أن يقرن به الآن أو الساعة فيقال قد قام الآن أو الساعة فتقول جاء زيد قد ضحك وأقبل محمد وقد علاه الشيب ونحوه قال الشاعر:

نكرتك والخطي يخطر ببيننا
وقد نهلت منا المنقعة السمُر

فموضع (قد نهلت) نصب على الحال والتقدير ناهلة، وربما حذفوا منه
(وقد) وهم يريدونها فتكون مقدرة الوجود وإن لم تكن في اللفظ قال الشاعر:

وَطَعَنَ كَفَمَ الزَّرْقِ غَدَاً وَالزَّرْقُ مَلَأَنُ

والمراد قد غدا وقد تأولوا قوله تعالى: ﴿ أَوْ جَاؤُوكُمْ حَصْرَتَ صُدُورُهُمْ ﴾
على تقدير قد حصرت ويؤيد ذلك قراءة من قرأ حَصْرَةً بالنصب، وذهب
الكوفيون إلى جواز وقوع الفعل الماضي حالاً سواء كان معه قد أو لم تكن، وإليه
ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين واحتجوا لذلك بما تقدم من النصوص
والمعنى بالنصوص قوله تعالى: ﴿ أَوْ جَاؤُوكُمْ حَصْرَتَ صُدُورُهُمْ ﴾ وقول
الشاعر: (وطعن كفم الزرق... الخ) ونحو قول الآخر:

وَإِنِّي لَتَعْرِوْنِي لِذِكْرِكَ نَفْصَةً كَمَا انْتَفَضَ الْعَصْفُورُ بِلَلَّةِ الْقَطْرِ

وقوله: (حصرت) من الآية حال وتؤيده قراءة من قرأ حَصْرَةً على ما
تقدم وكذلك غدا من قوله: غدا والزرق ملآن وكذلك قوله: (بللة القطر) في
موضع حال، وأما المعنى فإن الفعل الماضي يقع صفة للنكرة وكل ما جاز أن
يكون صفة فإنه يجوز أن يكون حالاً ألا ترى أنك تقول جاء زيد يضحك كما
تقول جاء زيد ضاحكاً لأنك تقول جاء رجل يضحك كما تقول جاء رجل ضاحك
فيكون صفة للنكرة، وقد تقدم الجواب عن النصوص بأن (قد) مرادة فيها ولذلك
حسن الحال بالماضي، وأما ما ذكروه من المعنى ففاسد والأمر فيه بالعكس
فإن كل ما يجوز أن يكون حالاً يجوز أن يكون صفة للنكرة وليس كل ما يجوز
أن يكون صفة للنكرة يجوز أن يكون حالاً ألا ترى أن الفعل المستقبل يجوز أن
يكون صفة للنكرة نحو هذا رجل سيكتب أو سيضرب ولا يجوز أن يقع حالاً
فضاحك ونحوه إنما وقع حالاً لأنه اسم فاعل واسم الفاعل قد يكون للحال وليس
كذلك الفعل الماضي ولا الفعل المستقبل فلا يكون كل واحد منهما حالاً، واعلم أن

الفعل الماضي إذا اقترن به (قد) والفعل المضارع إذا دخل عليه نافية ووقع كل واحد منهما حالا كنت مخيراً في الإتيان بواو الحال وتركها تقول: جاء زيد قد علاه الشيب وإن شئت قلت: وقد علاه الشيب ومثله قوله: (وقد نهلت هنا المتقفة السمر) وذلك أن (قد) تقرب الماضي من الحال وتلحقه بحكمه وهذه واو الحال ولأنه بدخول قد أشبه الجملة الاسمية من حيث إن الجزء الأول من الجملة ليس فعلاً وكذلك الفعل المضارع إذا دخل عليه للنافية جاز دخول الواو عليه وتركها لها ذكرناه من شبهها بالجملة الاسمية من حيث صار أول جزء منها غير فعل قال الله تعالى في قراءة ابن عامر: (ولا تتبعان سبيل الذين لا يعلمون) بتخفيف النون وكسرها فقوله: (لا تتبعان) في موضع الحال مرفوع والنون علامة الرفع وليس بنهي لثبوت النون فيه ولا تكون نون التأكيد لأن نون التأكيد الخفيفة لا تدخل فعل الاثنين عندنا والتقدير فاستقيما غير متبعين ومثله قول الشاعر:

بأيدي رجال لم يشيموا سيوفهم ولم تكثر القتلى بها حين سلت
وقال الله تعالى: ﴿ فَاصْرَبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى ﴾ فقوله: ﴿ لَا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى ﴾ في موضع الحال فأتى بالواو في موضع ولم يأتيها في موضع فإذا أتى بها فلشبه الجملة الفعلية بالاسمية لمكان حرف النفي ومن لم يأت بها لأنه فعل مضارع. ○

(فصل) قال صاحب الكتاب: «يجوز إخلاء هذه الجملة عن الراجع إلى ذي الحال إجراء لها مجرى الظرف لانعقاد الشبه بين الحال وبينه تقول أتيتك وزيد قائم ولقيتك والجيش قائم قال: (وقد أغتدى والطير في وكناتها).

قال الشارح: قد تقدم القول إن الغرض من الضمير في الجملة الحالية ربطها بما قبلها فإذا وجد إما الواو وإما الضمير وجدها حصل به الغرض، وقوله: « إجراء لها مجرى الظرف » فيعني بالظرف (إذ) وقد شبه سيبويه

واو الحال بإذ وقدّر لها بها، وذلك من حيث كانت إذ منتصبه الموضع كما أن
الواو منتصبه الموضع وأن ما بعد إذ لا يكون إلا جملة كما أن الواو كذلك وكل
واحد من الظرف والحال يقدّر بحرف الجر فإذا قلت جاء زيد وسيفه على عاتقه
كأنك قلت: جاء زيد في هذه الحال، والحال مفعول فيها كما أن الظرف كذلك
فكما أن الجملة بعد إذ لا تقتصر إلى ضمير يعود إلى ما قبلها فكذلك ما بعد الموضع
وهذا معنى قوله «لانعقاد الشبه بينهما» - ١ - هـ.

جملة الصلة

(فصل) قال صاحب الكتاب: «والموصول ما لا بد له في تمامه اسماً من جملة تردفه من الجمل التي تقع صفات ومن ضمير فيها يرجع إليه وتسمى هذه الجملة صلة ويسمى سببها الحشو وذلك قولك: (الذي أبوه منطلق زيد) (وجاعني من عهده عمرو) واسم الفاعل في الضارب في معنى الفعل وهو مع المرفوع به جملة واقعة صلة للآم ويرجع الذكر منه إليه كما يرجع إلى الذي».

قال الشارح: الموصول ما لا يتم حتى تصله بكلام بعده تام فيصير مع ذلك الكلام اسماً تاماً بإزاء مسمى فإذا قلت: (جاعني الرجل الذي قام) فالذي وما بعده في موضع صفة^(١) الرجل بمعنى القائم وإذا قلت: (جاعني من قام) فمن وما بعدها في موضع اسم معروف غير صفة فمنزلة الذي ونحوه من الموصولات وحده منزلة حرف من الكلمة من حيث كان لا يفهم معناه إلا بضم ما بعده إليه فصار لذلك من مقدماته ولذلك كان الموصول مبنياً فالموصول وحده اسم ناقص، أي ناقص الدلالة فإذا جئت بالصلة قيل: موصول حينئذ وقوله: «لا بد له في تمامه اسماً من جملة تردفه» أي تتبعه وكل شيء يتبع شيئاً فقد ردفه.

وقوله: «من الجمل التي تقع صفات» يريد من الجمل التي توضح وتبين، وهي الجمل المتمكنة في باب الخبر وصلاح فيها أن يقال فيه صدق أو كذب وجاز أن تقع صفة للنكرة فأما الاستفهام فلا يجوز أن يوصل به الذي وأخواتها لا يجوز (جاعني الذي أريد أبوه قائم) وكذلك الأمر والنهي لما ذكرناه من أنها لا تقع صفة للنكرة إذ كانت لا تحتل الصدق والكذب.

(١) لم يرتض ابن هشام هذا الإعراب. وعنده أن الإعراب للموصول فقط. وما بعده الصلة لا محل لها من الإعراب.

وجملة الأمر أن الصلة بأربعة أشياء الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر والشرط وجوابه والظرف، ولا بد في كل جملة من هذه الجمل من عائد يعود منها إلى الموصول، وهو ضمير ذلك الموصول ليربط الجملة بالموصول ويؤذن بتعلقها بالموصول إذ كانت الجملة عبارة عن كل كلام تام قائم بنفسه، فإذا أتيت فيها بما يتوقف فهمه على ما قبله آذن بتعلقها به، فمثال وصلك بالفعل قولك: (جاعني الذي قام) فالذي الموصول وقام الصلة والعائد الفاعل وهو ضمير الموصول واستتر في الفعل لأنه له ولو كان لغيره لم يستتر نحو (الذي قام غلامه زيد) وسواء في الفعل الفعل اللازم والمتعدي والحقيقي وغير الحقيقي نحو كان وليس فمثال اللازم ما تقدم من قولنا: جاعني الذي قام والذي قام غلامه ومثال المتعدي جاعني الذي ضرب زيداً والذي أعطى عمراً درهماً والذي ظن زيداً قائماً والذي أعلم عمراً زيداً خير الناس، فالذي هو الموصول وضرب زيداً هو الصلة والعائد الفاعل المستتر في ضرب، وكذلك الباقي الصلة الفعل وما يتبعه من الفاعل والمفعولين، ومثال وصلك بالفعل غير الحقيقي قولك: جاعني الذي كان قائماً والذي ليس قائماً فكان واسمها وخبرها الصلة والعائد الاسم المستتر، ولا فرق في ذلك بين أن تكون الجملة إيجاباً أو سلباً، فمثال الإيجاب الذي قام زيد، ومثال السلب الذي ما قام زيد، ونقول في الموصول بالمبتدأ والخبر جاعني الذي أبوه قائم فالذي اسم موصول وأبوه قائم الصلة والعائد الهاء في أبوه ومثله جاعني الذي هو قائم، فقولك هو قائم صلة وهو العائد إلى الموصول ومثال وصلك بالشرط والجزاء قولك: (جاعني الذي إن تأته يأتك عمرو) فقولك أن تأته يأتك عمرو صلة والعائد الهاء في تأته.

واعلم أن كل واحد من الشرط والجزاء جملة فعلية تامة فلما دخل عليهما حرف الشرط ربطهما وجعلهما كجملة واحدة في افتقار كل واحدة من الجملتين إلى الأخرى كافتقار المبتدأ إلى الخبر؛ فالجملة الأولى التي هي شرط بمنزلة

المبتدأ والجملة الثانية التي هي جزاء كالخير، وإذا كان كذلك فأنت بالخيار في إلحاق العائد إن شئت أتيت به في الجملة الأولى نحو ما تقدم من قولك: (جاءني الذي إن تأتته يأتك عمرو) فالعائد الهاء في تأتته وإن شئت أتيت به في الجملة الثانية نحو قولك: (جاءني الذي إن تكرم زيدا يشكرك) فالعائد للضمير في يشكرك، فإن جئت بالضمير فيهما فأحسن شيء نحو قولك: جاءني الذي إن تزره يحسن إليك فالعائد الأول الهاء المنصوبة في تزره والآخر الضمير المرفوع في يحسن إليك كما يكون في المبتدأ والخبر إذا كانا صلة كذلك إن شئت أتيت بالعائد مع المبتدأ وحده نحو جاءني الذي أبوه قائم وإن شئت أتيت به مع الخبر وحده ~~نحو الذي أخوك غلامه زيد~~ وإن شئت أتيت به معهما نحو الذي أبوه أخوه زيد والذي عمه خاله عمرو وأما الصلة إذا كانت ظرفاً أو جاراً ومجروراً فنحو الذي عندك زيد والذي في الدار خالد.

وأعلم أن الظرف إذا وقع صلة فإنه يتعلق بفعل مضمون نحو استقر أو حل ونحوه ولا يتعلق باسم فاعل لأن الصلة لا تكون بمفرد إنما تكون بجملة، وأكثر النحويين يسمي هذه الجملة صلة وسيبويه يسميها حشواً فالصلة مصدر كالتوصل من قولك: وصلت الشيء وصللاً وصلة والمراد أن الجملة وصل له، فأما تسمية سيبويه لها حشواً فمن معنى للزيادة أي أنها ليست أصلاً وإنما هي زيادة يتم بها الاسم ويوضح بها معناه ومنه فلان من حشو بنى فلان أي من أتباعهم وليس من صميمهم.

وقوله: « واسم الفاعل في الضارب في معنى الفعل » قد تقدم القول إن الألف واللام بمعنى الذي واسم الفاعل بمعنى الفعل وذلك أنهم أرادوا أن يصفوا بالجملة الفعلية المعرفة، كما وصفوا بها النكرة فلم يمكنهم ذلك لتنافيها في التثنية والتذكير فجاءوا بالألف واللام ونووهما بمعنى الذي ولم يمكن إدخالهما

على لفظ الفعل لأنهما من خصائص الأسماء فحولوا لفظ الفعل إلى لفظ اسم
الفاعل فصار اسماً في اللفظ وهو فعل في الحكم والتقدير، وفيه ضمير يعود إلى
الألف والسلام إذا كانت في تأويل للذي، والصواب أنه عائد إلى مدلول الألف
واللام وهو الموصوف باسم الفاعل واسم الفاعل مع ما فيه من الضمير المرفوع
في تقدير الجملة كسائر الصلوات.

قال صاحب الكتاب: (وقد يحذف الراجع كما ذكرنا وسمع الخليل عربياً
يقول: (ما أنا بالذي قاتل لك شيئاً) وقرئ (تماماً على الذي أحسن) بحذف
شطر الجملة، وقد جاءت للتي هي قولهم بعد اللتيا والتي محذوفة للصلة بأسرها
والمعنى بهد الخطئة للتي من فضاغة شأنها كيت وكيت، وإنما حذفوا ليوهموا أنها
بلغت من اللطمة مبلغاً تقاصرت العبارة عن كنهه).

قال المصنف: اعلم أنهم قد « حذفوا الرواجع من الصلة » وكثر ذلك عندهم
حتى صار قياماً وليس حذفها دون إثباتها في الحسن وقد جاء الأمران في كتاب
الله تعالى نصوص قوله: « أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا » والمراد بعثه وقال في
موضع آخر: « الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ » فأتى بالهائدين وهو للهاء وإنما
حذفوا العائد من الصلة لأن الذي وما بعده من الفعل والفاعل والمفعول جميعاً
كاسم واحد وذلك كل موصول يكون هو وصلته كاسم واحد فكانهم استعملوا
الاسم وأن يكون أربعة أشياء كشيء واحد، فكرر هو طوله كما كرر هو طول
اشهيباب واحميرار فنفقوه بحذف الياء وقالوا اشهيباب واحميرار كذلك لما
استعملوا الاسم بصلته حذفوا من صلته العائد تخفيفاً وإنما حذفوا الراجع دون
غيره من الصلة إذ لم يكن سبيل إلى حذف الموصول لأنه هو الاسم ولا إلى
حذف الفعل لأنه هو الصلة ولا إلى حذف الفاعل لأن الفعل لا يستغنى عنه
فحذفوا الراجع، ولا يحذف هذا الراجع إلا بمجموع ثلاث شرائط، أهداهـ

أن يكون ضميراً منصوباً لا ضميراً مرفوعاً ولا مجروراً، لأن المفعول كالفضلة في الكلام والمستغنى عنه، وأن يكون الراجع متصلاً لا منفصلاً لكثرة حروف المنفصل، وأن يكون على حذفه دليل وذلك أن يكون ضميراً واحداً لا بد للصلة منه فتقول: (الذي ضربت زيد) فتحذف العائد الذي هو الهاء لأن الكلام والصلة لا يتم إلا بتقديره ولو قلت: الذي ضربته في داره زيد لم يجز حذف الهاء، لأن الصلة تتم بدونه فلا يكون في اللفظ ما يدل عليه، وقد حذفوا العائد على الموصول إذا كان مبتدأ نحو قولك: (جاءني الذي ضارب زيداً) والمراد الذي هو ضارب وحكى صاحب الكتاب عن الخليل « ما أنا بالذي قائل لك شيئاً » أي الذي هو قائل ومن ذلك قراءة بعضهم « مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ » برفع بعوضة كأنه جعل ما موصولة بمعنى الذي والمراد أن الله لا يستحي أن يضرب مثلاً الذي هو بعوضة، ومثله قراءة بعضهم « تماماً على الذي أحسن » أي الذي هو أحسن ومثله قوله:

لَمْ أَرِ مَثَلِ الْفَتَيَانِ فِي غَيْرِ الْأَيَّامِ يَنْسَوْنَ مَا عَوَّقِبُهَا

أي : ينسون الذي هو عواقبها. وحذف الضمير من هذا ضعيف جداً لأن العائد هنا شطر الجملة وليس فضلة، كالهاء في قولك: الذي كلمته، والذي سهله قليلاً العلم بموضعه، إذ كانت الصلة لا تكون بالمفرد وقد جاءت الصلة محذوفة بالكسبة، وذلك شاذ في الاستعمال والقياس. أما قلته في الاستعمال فظاهر، وأما في القياس فظاهر، فلأن الصلة هي الصفة في المعنى، وإنما جيء بالذي وصلة إلى ذلك. فلا يسوغ حذفها؛ لأن فيه تقويت المقصود، كما لا يجوز حذف الصفة من المبهم في قولك: يا أيها الرجل؛ لأنه هو المقصود بالنداء، و (أي) وصلة إلى ذلك. فمن ذلك قولهم في المثل: (بعد اللتيا والتي) بحذف الصلة من كل واحد منهما، لأن الغرض أن هذه الخطئة لعظمها وفخامة أمرها موصوفة بصغير المكروه وعظيمه.

وقيل: اللتيا والتي من أسماء الداهية، كأنها سميت بالموصول دون الصلة،
فأما قول الشاعر، أنشده أبو عثمان:

حتى إذا كانا هما اللذين مثل الجد يلين المحملجين.

فإنه شبه الذي بمن وما فحذف صلتها ووصفها كما يفعل بمن وما، فأما
على أصل الكوفيين فإنهم يجعلون الذي هنا موصولة على بابها ويصلونها بمثل
لأنهم يجرونها مجرى الظرف.

(فصل) قال صاحب الكتاب «والذي وضع وصلة إلى وصف المعارف
بالجمل وحق الجملة التي يوصل بها أن تكون معلومة للمخاطب كقولك: هذا الذي
قدم من الحضرة لمن بلغه ذلك».

قال الشارح: قد تقدم القول إن «الذي إنما أتى بها توصلاً إلى وصف
المعارف بالجمل» حين احتاجوا إلى وصفها بالجمل كما كانت النكرات كذلك
«وينبغي أن تكون الجملة التي تقع صلة معلومة عند المخاطب» لأن الغرض
بها تعريف المذكور بما يعلمه المخاطب من حاله ليصح الإخبار عنه بعد ذلك
والصلة تخالف الخبر لأن الخبر ينبغي أن يكون مجهولاً عند المخاطب، لأن
الغرض من الخبر إفادة المخاطب شيئاً من أحوال من يعرفه، فلو كان ذلك
معلوماً عنده لم يكن مفيداً له شيئاً فلذلك لا نقول: (جاعني الذي قام) إلا لمن
عرف قيامه وجهل مجيئه، لأن جاء خبر وقام صلة وكذلك لا نقول (أقبل الذي
أبوه منطلق) إلا لمن عرف انطلاق أبيه وجهل إقباله فاعرف ذلك.

نظرات في معاني الأدوات والحروف

- تمهيد
- في حدّ الحرف
- في تسميته حرفاً
- في جملة معانيه وأقسامه
- في بيان عمله
- في عدة الحروف
- من مزايا الحروف
- الغرض من حروف المعاني
- دراسة بعض الأدوات: لَمْ، يَا، السين المهملة، سوف.

تمهيد:

لمعاني الحروف قيمة تعبيرية كبرى؛ ذلك أن مقاصد كلام العرب - على اختلاف صنوفه - مبني أكثرها على معاني حروفه. وقد غني العلماء كثيراً بإيراز دورها وصنفوا الكتب المستقلة في بيان أهميتها، وصرفت الهمم إلى تحصيلها ومعرفة جملتها وتفصيلها، وبيان أصولها.

فدرس شكل الحرف ولغائه وبين عمله ونحوها وأسراره في تركيب الكلام.

وأهم المؤلفات في هذا الموضوع:

- الألف واللام لابن الأتباري.
- اللامات لأبي القاسم الزجاجي.
- معاني الحروف لأبي الحسن علي بن عيسى الرضائي.
- الأزهية في علم الحروف للهروي.
- معاني الحروف للغزنوي.
- معاني الأنواء والحروف لابن قيم الجوزية.
- رصف المباني في حروف المعاني للمالقي.
- الجتى الداني في حروف المعاني للمراذي.
- معني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام.

في حدّ الحرف

قال بعض النحويين: لا يُحتاج في الحقيقة إلى حدّ الحرف، لأنه كَلِمٌ محصورة. وليس كما قال. بل هو ممّا لا بدّ منه، ولا يُستغنى عنه، ليرجع عند الإشكال إليه، ويُحكم عند الاختلاف بحرفيّة ما صدق الحد عليه.

وقد حدّ بحدود كثيرة. ومن أحسنها قول بعضهم: الحرف كلمة تدلّ على معنى، في غيرها، فقط. فقوله « كلمة » جنس يشمل الاسم والفعل والحرف. وعلم من تصدير الحدّ به أنّ ما ليس بكلمة فليس بحرف: كهمزتي النقل والوصل، وياء التصغير. فهذه من حروف الهجاء، لا من حروف المعاني. فإنها ليست بكلمات. وهذا أولى من تصدير الحدّ بـ « ما » لإبهامها.

واعترض بأن تصدير حدّ الحرف بالكلمة لا يصح، من جهة أنه يخرج عنه، من الحروف، ما هو أكثر من كلمة واحدة، نحو: إنّما وكأنّما. والجواب أنه ليس في الحروف ما هو أكثر من كلمة واحدة.

وأما نحو: إنّما وكأنّما، مما هو كلمتان، فهو حرفان، لا حرف واحد، بخلاف نحو « كأنّ » ممّا صيّره التركيب كلمة واحدة، فهو حرف واحد.

وقوله « تدلّ على معنى في غيرها » فصلّ، يخرج به الفعل، وأكثر الأسماء، لأن الفعل لا يدلّ على معنى في غيره. وكذلك أكثر الأسماء.

وقوله « فقط » فصل ثان، يخرج به من الأسماء، ما يدلّ على معنى في غيره، ومعنى في نفسه. فإن الأسماء قسمان: قسم يدلّ على معنى في نفسه، ولا يدلّ على معنى في غيره، وهو الأكثر. وقسم يدلّ على معنيين: معنى في نفسه، ومعنى في غيره: كأسماء الاستفهام، والشرط.

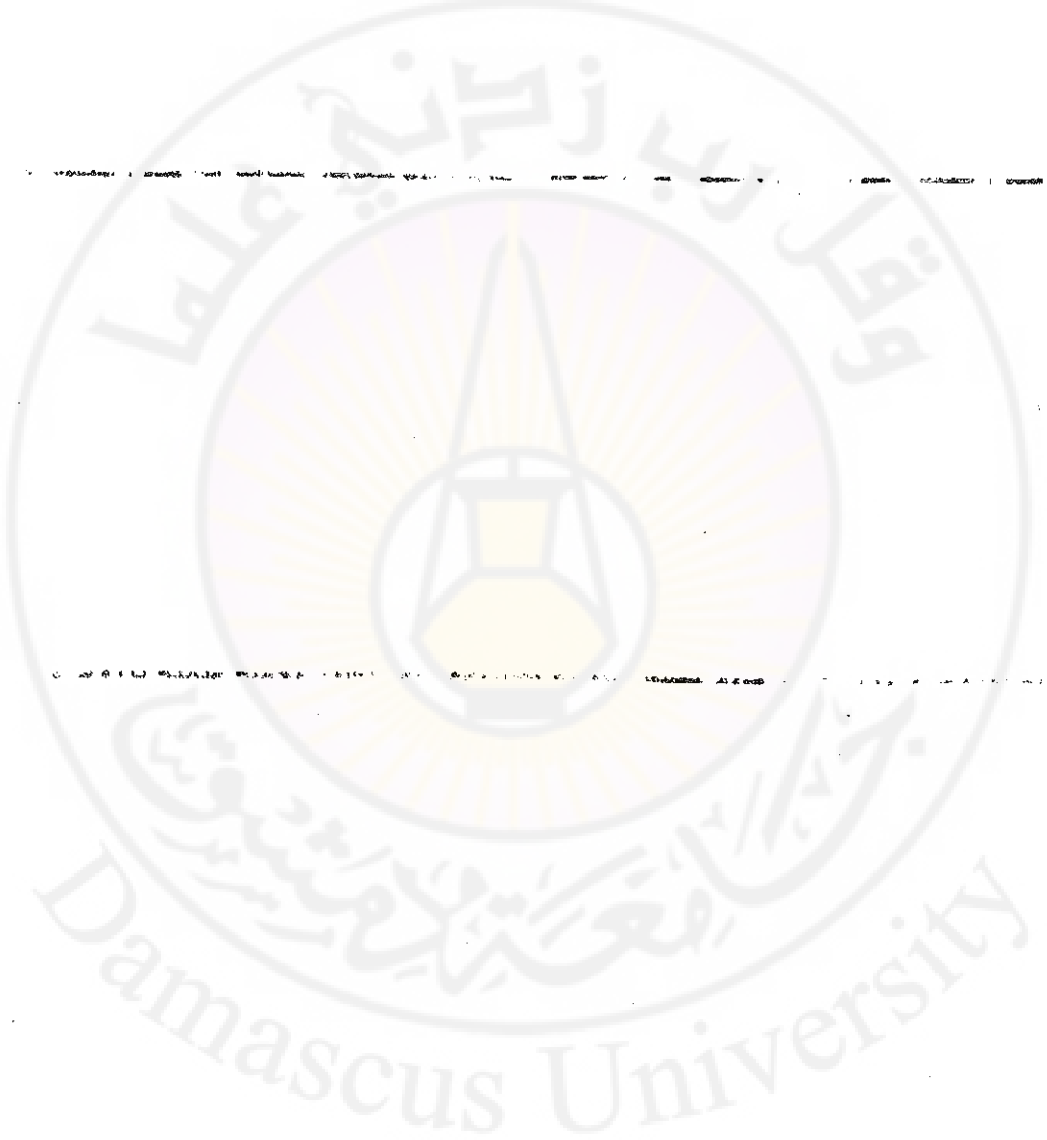
فإن كل واحد منها يدل، بسبب تضمنه معنى الحرف، على معنى في غيره، مع دلالة على المعنى الذي وضع له. فإذا قلت مثلاً: من يقيم أقم معه. فقد دلت « من » على شخص عاقل بالوضع، ودلت، مع ذلك، على ارتباط جملة الجزاء بجملة الشرط، لتضمنها معنى « إن » الشرطية. فلذلك زيد في الحدّ « فقط »، ليخرج به هذا القسم.

اعترض الفارسي قول من حدّ الحرف « بأنه ما دل على معنى في غيره » بالحروف الزائدة، نحو « ما » في قولهم: إنك ما وخيراً، لأنها لا تدل على معنى في غيرها. وأجيب بأن الحروف الزائدة تفيد فضل تأكيد وبيان للكثرة، بسبب تكثير اللفظ بها. وقوة اللفظ مؤنّدة بقوة المعنى، وهذا معنى لا يتحصّل إلا مع كلام.

فإن قيل فما معنى قولهم « الحرف يدل على معنى في غيره » ؟ فالجواب: معنى ذلك أن دلالة الحرف على معناه الإفرادي متوقفة على ذكر متعلّقه بخلاف الاسم والفعل. فإن دلالة كل منهما، على معناه الإفرادي، غير متوقفة على ذكر متعلّق؛ ألا ترى أنك إذا قلت « الغلام » فهم منه التعريف ولو قلت « أل » مفردة لم يفهم منه معنى. فإذا قرّن بالاسم أفاد التعريف. وكذلك باء الجر فإنها لا تدل على الإلصاق، حتى تضاف إلى الاسم الذي بعدها، لا أنه يتحصّل منها مفردة. وكذلك القول في سائر الحروف.

وقال السيرافي: المراد من قولنا في الاسم والفعل « إنه يدل على معنى في نفسه » أن تصوّر معناه في الذهن غير متوقف على خارج عنه؛ ألا ترى أنك إذا قلت: ما الإنسان؟ فقل لك: حيّ ناطق، وإذا قلت: ما معنى « ضرب »؟ فقل لك: ضرب في زمان ماض، أدركت المعنيين باللفظ المذكور في التفسير.

وقولنا في الحرف « يدل على معنى في غيره » تعني به أن تصوّر معناه
متوقف على خارج عنه: ألا ترى أنك إذا قلت: ما معنى « من »، فقليل لك:-
التبعيض، وخُلبت وهذا، لم تفهم معنى « من » إلا بعد تقدم معرفتك بالجزء
والكل، لأن التبعيض أخذ جزء من كل.



في تسميته حرفاً

اختلف النحويون في علّة تسميته حرفاً:

فَقِيلَ: سُمِّيَ بذلك، لأنه طرف في الكلام، وفضّة، والحرف في اللغة: هو الطرف. ومثله قولهم: حرف الجبل، أي: طرفه. وهو أعلام المحدد. فإن قيل: فإن الحرف قد يقع حشواً، نحو: مررت بزيد، فليست الباء في هذا بطرفاً! فالجواب أن الحرف طرف في المعنى، لأنه لا يكون عمدة، وإن كان متوسطاً.

وقيل: لأنه يأتي على وجه واحد. والحرف، في اللغة، هو الوجه الواحد. ومنه قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ﴾^(١) أي: يؤمن بالله ما دامت حاله حسنة. فإن غيرهما الله، وامتنحه، كفر به. وذلك لشكه وعدم طمأنينته. فإن قيل: فإن الحرف الواحد قد يرد لمعان كثيرة! فالجواب أن الأصل في الحرف أن يوضع لمعنى واحد، وقد يتوسّع فيه، فيستعمل في غيره. قاله بعضهم. وأجاب غيره بأن الاسم قد يدل، في حالة واحدة، على معنيين، مثل أن يكون فاعلاً ومفعولاً، في وقت واحد. كقولك: رأيت ضارب زيد. فـ «ضارب زيد» في هذه الحالة فاعل ومفعول. والفعل أيضاً يدل على معنيين: الحدث والزمان. والحرف إنما يدل، في حالة واحدة، على معنى واحد.

والظاهر أنه إنما سُمِّيَ حرفاً، لأنه طرف في الكلام، كما تقدم. وأما قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ﴾ فهو راجع إلى هذا المعنى، لأن الشاكّ كأنه على طرف من الاعتقاد، وناحية منه. وإلى ذلك ترجع معاني الحرف كلها. كقولهم للناقة الضامرة الصلبة: حرف، تشبيهاً لها بحرف السيف. وقيل: هي الضخمة، تشبيهاً لها بحرف الجبل. وكان الأصمعي يقول: الحرف: الناقة المهزولة.

(١) الحج: ١١.

في جملة معانيه وأقسامه

نكرر بعض النحويين للحرف نحواً من خمسين معنى. وزاد غيره معاني آخر. وهذه المعاني، المشار إليها، يرجع غالبها إلى خمسة أقسام: معنى في الاسم خاصة، كالتعريف. ومعنى في الفعل خاصة، كالنتفيس. ومعنى في الجملة، كالنفي والتوكيد. وربط بين مفردين، كالعطف في نحو: جاء زيد وعمرو. وربط بين جملتين، كالعطف في نحو: جاء زيد وذهب عمرو.

وإنما قلت « يرجع غالبها » لأن منها ما هو خارج عن هذه الأقسام، كالكف، والتهئية، والإنكار، والتذكار، وغير ذلك.

وأما أقسام الحرف فثلاثة: مختص بالاسم، ومختص بالفعل، ومشترك بين الاسم والفعل.

فأما المختص بالاسم فلا يخلو من أن ينتزل منه منزلة الجزء، أو لا. فإن تنزل منه منزلة الجزء لم يعمل كلام التعريف، وإن لم ينتزل منه منزلة الجزء فحقه أن يعمل، لأن ما لازم شيئاً، ولم يكن كالجزء منه، أثر فيه غالباً. وإذا عمل فأصله أن يعمل الجر، لأنه العمل المخصوص بالاسم. ولا يعمل الرفع ولا النصب، إلا لشبهه بما يعملها. كـ « إن » وأخواتها، فإنها نصبت الاسم، ورفعت الخبر، لشبهها بالفعل، في أوجه مذكورة في موضعها. ولولا شبه الفعل لكان حقها أن تجر، لأنه الأصل. وقد جروا بـ « لعل » في لغة عقيل، منبهة على الأصل.

وأما المختص بالفعل فلا يخلو أيضاً من أن ينتزل منه منزلة الجزء أو لا. فإن تنزل منه منزلة الجزء لم يعمل، كحرف التفتيس، وإن لم ينتزل منه منزلة الجزء فحقه أن يعمل. وإذا عمل فأصله أن يعمل الجزم، لأن الجزم في الفعل نظير الجر في الاسم. ولا يعمل النصب إلا لشبهه بما يعملها. كـ « أن »

المصدرية وأخواتها، فإنها لما شابهت نواصب الاسم نصبت. ولولا ذلك لكان حقها أن تجزم. وقد حكى عن بعض العرب الجزم بـ « أن » و « لن ».

وأما المشترك فحقه ألا يعمل، لعدم اختصاصه بأحدهما، وقد يخالف هذا الأصل أحرف، منها « ما » الحجازية أعملها أهل الحجاز عمل « ليس »، لشبهها بها، وأهملها بنو تميم، على الأصل.

في بيان عمله

قد علم، مما سبق، أن الحرف قسمان: عامل، وغير عامل، فالعامل هو ما أثر، فيما دخل عليه، رفعاً، أو نصباً، أو جرّاً، أو جزمّاً، وغير العامل بخلافه، ويسمى المهمل.

ثم إن العامل قسمان: قسم يعمل عملاً واحداً، وقسم يعمل عملين. فالأول إما ناصب فقط، كنواصب الفعل، و « إلا » في الاستثناء، وواو « مع » عند من يراها عاملين. وإما جار فقط، وهو حروف الجر. وإما جازم فقط، وهو حروف الجزم.

وليس في الكلام حرف يعمل الرفع فقط، خلافاً للفرّاء في قوله: « لولا » ترفع الاسم الذي يليها، في نحو: لولا زيدٌ لأكرمك. ومذهب البصريين أن الاسم بعدها مرفوع بالابتداء.

والثاني قسم واحد، ينصب ويرفع، وهو « إن » وأخواتها، و « ما » الحجازية وأخواتها. وزاد بعض المتأخرين قسماً آخر، جر ويرفع. قال: وهو « لعل » خاصة على لغة بني عَقِيل، وليس كما ذكر، فإن لعل على هذه اللغة جارة فقط. ولرفع الخبر بعدها وجه غير ذلك.

تنبيه

قد اتضح، بما ذكرنا، أن الحرف يعمل أنواع الإعراب الأربعة. ولكن عمله الجر والجرم بطريق الأصلية. وعمله الرفع والنصب لشبهه بما يعملها. والله أعلم.

في عدة الحروف

ذكر بعض النحويين أن جملة حروف المعاني ثلاثة وسبعون حرفاً. وزاد غيره على ذلك حروفاً أخرى مختلفة في حرفية أكثرها. وذكر بعضهم نيفاً وتسعين حرفاً. وهي منحصرة في خمسة أقسام: أحادي، وثنائي، وثلاثي، ورباعي، وخماسي.

من مزايا حروف المعاني:

١ - من مزايا الحروف أنها لا تكون أحد جزئي الجملة.
- ومن مزاياها أيضاً أنه لا يُخبر بها ولا عنها، وقد صرح ابن السراج بهذا المعنى في تحديد الحروف، فقال: هو الذي لا يجوز أن يُخبر عنه ولا يكون خبراً.

قال الزمخشري: الحرف ما دلَّ على معنى في غيره ومن ثمَّ لم ينفك من اسم أو فعل يصحبه. يريد أنه لكونه لا يدلُّ على معنى إلا في غيره افتقر إلى ما يكون معه ليفيد معناه فيه، وجملة الأمر أنه دخل الكلام على ثلاثة أضرب:

١ - إفادة معنى فيما يدخل عليه.

٢ - تعليق لفظٍ بآخر وربطه به.

٣ - زيادة ضرب من التأكيد.

فالأول ثلاثة مواضع: أحدها أن يدخل على الاسم، نحو: الرجل و الغلام، فالألف واللام أفادت معنى التعريف فيهما، لأنهما كانا نكرتين.

الثاني: أنه يدخل على الفعل، نحو: قد والسين وسوف، نحو: قد قام وسيقوم، وسوف يقوم؛ فهذه الحروف أحدثت بدخولها على الفعل معنى لم يكن قبل، ف (قد) قربته من الحاضر، والسين وسوف مختصة بالاستقبال وخلصته له بعد أن كان شائعاً في الحال والاستقبال، فهذه الحروف في الأفعال نظيرة الألف واللام في الأسماء.

الثالث: أن يدخل على الكلام التام والجملة المفيدة نحو قولك: أريدُ عندك؟، وما قام خالد، فلما دخلت الهمزة أحدثت فيه معنى الاستفهام، وقد كان خبراً، وكذلك أحدثت (ما) معنى النفي، وقد كان موجباً.

وأما الضرب الثاني فهو في أربعة مواضع:

أحدها: أن يدخل لربط اسم باسم وهو معنى العطف نحو قولك: جاء زيد وعمرو.

الثاني أن يدخل لربط فعل بفعل نحو . قام زيد وقعد.

الثالث أن يدخل لربط فعل باسم نحو قولك: نظرتُ إلى زيد، وانصرفت عن جعفر، وهو معنى التعدية.

الرابع: أن يدخل لربط جملة بجملة، نحو قولك: إن تعطيني أشكرك، وكان الأصل: تعطيني أشكرك، وليس بين الفعلين اتصال ولا تعليق؛ فلما دخلت (إن) علقت إحدى الجملتين بالأخرى، وجعلت الأولى شرطاً والثانية جزاءً.

وأما الضرب الثالث وهو أن يدخل زائداً لضرب من التأكيد^(١) كـ (ما) في قوله تعالى: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لَسْتَ لَهُمْ ﴾ .

ألا ترى أن (ما) لو كان لها موضع من الإعراب لَمَا تخطأها الياء وعمل فيما بعدها، ومعنى الكلام: ما لنت لهم إلا برحمة من الله .. أفادته (ما) الزائدة المقوية. وكـ (لا) من قولهم: ما قام زيد ولا عمرو، الواو هي العاطفة، و (لا) لغو^(٢). كأنهم شبهوها بـ (ما) فزادوها.

ومن ذلك (إن) الخفيفة المكسورة في نحو قوله: فما إن طَبْنَا جِبْنَ والمراد: فما طَبْنَا جِبْنَ (الطَّب: العادة).

وكذا (أن) الخفيفة المفتوحة في نحو قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا أَن جَاءَ الْبَشِيرُ ﴾

فهذه الحروف ونحوها لا موضع لها من الإعراب ولا معنى لها سوى التأكيد.

(١) الحروف الزائدة تفيد فضل تأكيد وبيان بسبب تكرير اللفظ بها، وقوة اللفظ مؤذنة بقوة المعنى، (شرح المفصل ٨ / ٤).

(٢) معني إلغاء الحرف أن يأتي لا موضع له من الإعراب، وأنه متى سقط من الكلام لم يختل الكلام، ولم يتغير معناه (شرح المفصل ٨ / ٤).

الغرض من حروف المعاني:

قال ابن يعيش في شرح المفصل: إن قيل: لم جيء بالحروف وكانت الحاجة

إليها؟ فالجواب أن حروف المعاني أجمع جيء بها نيابة عن الجمل، ومفيدة

معناها من الإيجاز والاختصار.^(١)

١ - حروف العطف جيء بها عوضاً عن: أعطف.

٢ - حروف الاستفهام جيء بها عوضاً عن: أستفهم.

٣ - حروف النفي جيء بها عوضاً عن: أنفي.

٤ - حروف الاستثناء جاءت عوضاً عن: أستثنى، أو: لا أعني.

٥ - لام التعريف نابت عن: أعرف.

٦ - التثوين ناب عن خف.

٧ - حروف الجر جاءت نائبة عن الأفعال التي هي بمعناها، فالباء نابت

عن: ألصق، والكاف نابت عن: أشبه، وكذلك سائر الحروف.

اختصار الحروف:

لا يحسن حذف حروف المعاني، كحروف الجر ونحوها؛ لأن الغرض منها

الاختصار، واختصار المختصر إجحاف بحقه.

^(١) شرح المفصل ٨ / ٧.

(لَمَّا)

على ثلاثة أوجه:

١ - أحدها: أن تختص بالمضارع فتجزمه، وتتفیه وتقلبه ماضياً كلم^(١)،
إلا أنها تفارقها في خمسة أمور:

أحدها: أنها لا تقترن بأداة شرط، لا يقال: «إِنْ لَمَّا تَقُمْ» وفي التنزيل:
﴿وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ لَنَئِنْ﴾^(٢)، ﴿لَنَئِنْ لَمْ يَنْتَهُوا﴾^(٣).

الثاني: أن منفيها مستمر النفي إلى الحال^(٤) كقوله:

فإِنْ كُنْتُ مَأْكُولًا فَكُنْ خَيْرَ أَكَلٍ وَإِلَّا فَأَدْرِكُنِي وَلَمَّا أُمِرْتُ^(٥)
ومنفي «لم» يحتمل الاتصال^(٦) نحو ﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾^(٧)

^(١) أي أن لَمَّا ولم يتوافقان في هذه الأمور الأربعة.

^(٢) المائدة: ٥ / ٦٧، والآية ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ ...﴾.

^(٣) المائدة: ٧٢، والآية ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَلَاثُ ثَلَاثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهٌ وَاحِدٌ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾.

وفي هذه الآية والتي قبلها شاهد على أن لم يجوز أن تقترن بأداة الشرط «إن».

^(٤) أي إلى حال المتكلم لأن لَمَّا لنفي «قد فعل» أما لم فإن منفيها لا يقرب من الحال، لأنها لنفي فعل.

^(٥) الشاهد أن منفي لَمَّا يستمر نفيه إلى زمن التكلم، فقد نفى الشاعر التمزيق عنه إلى زمان إخباره.

أدركني: اطلبني، يعني فأعثنني قبل أن أقتل، وبهذا البيت سمى الشاعر الممزق العبدى، واسمه شاس بن نهار.

^(٦) أي اتصال نفيه بالحال.

^(٧) مريم: ٣/ ١٩.

والانقطاع^(١) مثل ﴿لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا﴾^(٢)، ولهذا جاز «لم يكن ثم كان» ولم يجز «لمّا يكن ثم كان» بل يقال: «لمّا يكن وقد يكون» ومثل ابن مالك للنفي المنقطع بقوله:

وكنْتَ إذ كنتَ إلهي وحدَكَ لم يكُ شيءٌ يا إلهي قبلَكَ^(٣)

وتبعه ابنه فيما كتب على التسهيل^(٤)، وذلك وهم فاحش.

ولا امتداد النفي بعد «لمّا» لم يجز اقترانها بحرف التعقيب، بخلاف «لم»، تقول: قمت فلم تقم لأن معناه وما قمت عقيب قيامي، ولا يجوز «قمت فلمّا قمت» لأن معناه وما قمت إلى الآن.

الثالث: أن منفي «لمّا» لا يكون إلا قريباً من الحال، ولا يشترط ذلك في منفي لم، تقول: لم يكن زيد في العام الماضي مقيماً، ولا يجوز «لمّا يكن» وقال ابن مالك: لا يشترط كون منفي لمّا قريباً من الحال مثل «عصى إبليس ربّه ولمّا يندم» بل ذلك غالب لا لازم.

الرابع: أن منفي لمّا متوقع ثبوته بخلاف منفي لم، ألا ترى أن معنى ﴿بَلْ لَمَّا يَدُوُّوا غَدَابُ﴾^(٥) أنهم لم يدوقوه إلى الآن وأن ذوقهم له متوقع،

(١) أي انقطاع نفيه قبل الحال.

(٢) الإنسان: ٧٦ / ١، والآية ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ...﴾ أي لم يكن شيئاً مذكوراً ثم كان.

(٣) الشاهد أن ابن مالك قال: إن لم للنفي المنقطع، وهناك شاهد آخر وهو إثبات الياء في قوله: يا إلهي على الأصل، وحذفها أكثر في الكلام لأن التداء باب حذف وتغيير.

(٤) سبقت الإشارة إلى أن كتاب «التسهيل» لابن مالك، وأن اسمه الكامل «تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد»، وهو مطبوع.

(٥) ص: ٣٨ / ٨، والآية ﴿أَنزِلْ عَلَيْنَا الذِّكْرَ مِن بَيْنِنَا بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِّنْ ذِكْرِي بَلْ لَمَّا يَدُوُّوا غَدَابُ﴾.

قال الزمخشري في « وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ »^(١) : ما في « لَمَّا » من معنى التوقع دالٌّ على أن هؤلاء قد آمنوا فيما بعد^(٢)، اهـ . ولهذا أجازوا « لم يقض ما لا يكون » ومنعوه في لَمَّا .

وهذا الفرق بالنسبة إلى المستقبل، فأما بالنسبة إلى الماضي فهما سيان في نفي المتوقع وغيره، ومثال المتوقع أن تقول: مالي قمت ولم تقم، أو ولمّا تقم، ومثال غير المتوقع أن تقول ابتداء: لم تقم، أو لمّا تقم.

الخامس: أن منفيّ لَمَّا جائز الحذف لدليل، كقوله:

فَجِئْتُ قُبُورَهُمْ بَدْأً وَلَمَّا فَنَادَيْتُ الْقُبُورَ فَلَمْ يُجِبْنَهُ^(٣)

أي ولم أكن بَدْأً قبل ذلك، أي سيّداً، ولا يجوز « وصلتُ إلى بغداد ولم تريد ولم أدخلها، فأما قوله:

احْفَظْ وَدِيعَتَكَ الَّتِي اسْتَوْدَعْتَهَا يَوْمَ الْأَعَاذِ إِنْ وَصَلْتَ وَإِنْ^(٤) لَمْ
فَضْرُورَةٌ.

وعلة هذه الأحكام كلّها أن لم لنفي فعل، ولمّا لنفي قد فعل.

(١) الحجرات: ٤٩ / ١٤، والآية: « قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ ... ».

(٢) لأن التوقع في كلام الله يحمل على التحقق.

(٣) الشاهد أن مجزوم لَمَّا محذوف تقديره « وَلَمَّا أُنْ بَدْأً »، أي سيّداً.

وقيل: التقدير ولمّا أسدّ، أي أن السيادة حصلت له بعد موتهم.

والبَدْء بفتح الباء وسكون الدال: السيّد، سمي به لأنه يُبْدَأُ به في العدّ وغيره، والهاء في يجنبه للسكت.

(٤) الشاهد أن مجزوم لم حذف لضرورة الشعر، والتقدير « وإن لم تصل ».

٢- الثاني^(١): من أَوْجُهَ لَمَّا: أن تختصَّ بالماضي؛ فنقتضي جملتين وُجِدَت ثانيتهما عند وجود أوْلاهما، نحو « لما جاعني أكرمته » ويقال فيها: حرف وجود لوجود، وبعضهم يقول: حرف وجوب لوجوب، وزعم ابن السراج وثبعه الفارسيّ وتبعهما ابن جني وتبعهم جماعة أنها ظرف بمعنى حين، وقال ابن مالك: بمعنى إذ، وهو حسنٌ لأنها مختصة بالماضي وبالإضافة إلى الجملة^(٢).

وردَّ ابن خروف على مدَّعي الاسمية^(٣) بجواز أن يقال: « لما أكرمتي أمس أكرمتك اليوم » لأنها إذا قُدِّرَتْ ظرفاً كان عاملها الجواب، والواقع في اليوم لا يكون في الأمس.

والجواب أن هذا مثلُ « إِنْ كُنْتُ قُلْتُه فَقَدْ عَلِمْتُهُ »^(٤) والشرط لا يكون إلا مستقبلاً، ولكن المعنى إن ثبت أني كنت قلته، وكذا هنا: المعنى لما ثبت اليوم إكرامك لي أمس أكرمتك.

ويكون جوابها فعلاً ماضياً اتفاقاً، وجملة اسمية مقرونة بإذا الفجائية أو بالفاء عند ابن مالك، وفعلاً مضارعاً عند ابن عصفور، دليلُ الأول: « فَلَمَّا نَجَّأَكُمْ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ »^(٥)، والثاني: « فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ »^(٦).

(١) الأول قوله: « أن تختص بال مضارع فتجزمه ».

(٢) وكذلك إذ مختصة بالإضافة إلى الجملة وبالماضي.

(٣) أي أن تكون « لَمَّا » بمعنى حين أو إذ .

(٤) المائدة: ١١٦ / ٥ .

(٥) الإسراء: ١٧ / ٦٧ .

(٦) العنكبوت: ٢٩ / ٦٥ .

والثالث ﴿ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ ﴾^(١)، والرابع ﴿ فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى يُجَادِلُنَا ﴾^(٢) وهو مؤول بجادلنا، وقيل في آية ألفاء^(٣): إن الجواب محذوف، أي انقسموا قسمين: فمنهم مقتصد، وفي آية المضارع^(٤) إن الجواب ﴿ جَاءَتْهُ الْبُشْرَى ﴾ على زيادة الواو، أو محذوف، أي أقبل يجادلنا. ومن مُشْكل لَمَّا هذه قول الشاعر:

أقول لعبد الله لَمَّا سقاؤنا ونحن بوادي عبد شمس وهاشم
فيقال: أين فعلاها؟ والجواب أن «سقاؤنا» فاعل بفعل محذوف يفسره وهى بمعنى سَقَطَ، والجواب محذوف تقديره قلت، بدليل قوله أقول، وقوله «شم» أمر من قولك «شمت البرق» إذا نظرت إليه، والمعنى لَمَّا منقط سقاؤنا قلت لعبد الله شمة^(٥).

٣- والثالث: أن تكون حرف استثناء؛ فتدخل على الجملة الاسمية، نحو ﴿ إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾^(٦) فيمن شدد الميم، وعلى الماضي لفظاً لا معنى نحو «أنشدك الله لَمَّا فعلت» أي ما أسألك إلا فحكك، قال:
قالت له: يا الله يا ذا البردين
لَمَّا غَنَّتْ نَفْساً أَوْ اثْنَيْنِ^(٧)

(١) لقمان: ٣١ / ٣٢.

(٢) هود: ١١ / ٧٤، وتنمة الآية ﴿ فِي قَوْمٍ لُوطٍ .. ﴾.

(٣) أي آية سورة لقمان.

(٤) أي آية سورة العنكبوت.

(٥) وهناك وجه آخر تكون «لَمَّا» فيه ظرفاً بمعنى حين، وذلك على النحو التالي:

شم: فعل أمر فاعله ضمير يعود إلى البرق، وهو وفاعله مقول القول، لَمَّا: ظرف متعلق بأقول، وليست شرطية تحتاج إلى جواب، وجملة «ونحن بوادي عبد شمس» حال من فاعل أقول، وهى: فعل ماضٍ بمعنى انشق، وكتب هذا الفعل بالالف الممدودة للتعمية.

(٦) الطارق: ٨٦ / ٤.

(٧) جاءت لَمَّا في البيت بمعنى إلا، وغَنَّتْ كفرح: أن يشرب ثم يتنفس.

وفيه رد لقول الجوهري: إِنَّ لَمَّا بمعنى إلا غير معروف في اللغة.

وتأتي لَمَّا مركبة من كلمات، ومن كلمتين.

فأما المركبة من كلمات فكما تقدّم في ﴿وَإِنْ كُنَّا لَمَّا لِيُوقِيَهُمْ رَبُّكَ﴾^(١) في قراءة ابن عامر^(٢) وحمزة^(٣) وحفص بتشديد نون إِنَّ وميم لَمَّا، فيمن قال: الأصل لَمَنْ ما فأبدلت النون ميماً وأدغمت، فلما كثرت الميمات حذفت الأولى، وهذا القول ضعيف لأن حذف مثل هذه الميم استتقالات لم يثبت.

وأضعف منه قول آخر: إن الأصل لَمَّا بالتثوين بمعنى جمعا، ثم حذف التثوين إجراء للوصل مجرى الوقف، لأن استعمال لَمَّا في هذا المعنى بعيد، وحذف التثوين من المنصرف في الوصل أبعد.

وأضعف من هذا قول آخر: إنه فعلى من اللّم، وهو بمعناه؛ ولكنه منع الصرف لألف التأنيث، ولم يثبت استعمال هذه اللفظة، وإذا كان فعلى فهلا كتب بالياء، وهلا أمالة من قاعدته الإمالة.

واختار ابن الحاجب أنها لَمَّا الجازمة حذفت فعلها، والتقدير: لَمَّا يُهملوا، أو لَمَّا يُتركوا، لدلالة ما تقدم من قوله تعالى ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٍّ وَسَعِيدٍ﴾^(٤) ثم ذكر الأشقياء والسعداء ومجازاتهم، قال ابن الحاجب: ولا أعرف وجهاً أشبه من هذا، وإن كانت النفوس تستبعده من جهة أن مثله لم يقع في التنزيل، والحق ألا يستبعد لذلك، ٥١ .

(١) هود: ١١ / ١١١، وتنمة الآية ﴿أَعْمَالُهُمْ ..﴾.

(٢) هو مقرئ أهل الشام، وأحد القراء السبعة ت ١١٨ هـ.

(٣) هو إمام أهل الكوفة ومقرئهم، وأحد القراء السبعة ت ١٥٦ هـ.

(٤) هود: ١١ / ١٠٥، والآية ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلِّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ فَمِنْهُمْ شَقِيٍّ وَسَعِيدٍ﴾.

وفي تقديره^(١) نظر، والأولى عندي أن يقدَّر «لَمَّا يُوفُوا أَعْمَالَهُمْ» أي أنهم إلى الآن لم يوفوها وسيوفونها، ووجه رجحانه أمران:

أحدهما: أن بعده «لَيُوفَيْنَهُمْ» وهو دليل على أن التوفية لم تقع بعد وأنها ستقع.

والثاني: أن منفي لَمَّا متوقع الثبوت كما قدّمنا، والإهمال غير متوقع الثبوت.

وأما قراءة أبي بكر^(٢) بتخفيف «إِنْ» وتشديد «لَمَّا» فتحتمل وجهين:

أحدهما: أن تكون مخففة من الثقيلة، ويأتي في لَمَّا تلك الأوجه^(٣).

والثاني: أن تكون «إِنْ» نافية، و«كَلَّا» مفعول بإضمار رأى، و«لَمَّا» بمعنى إلا.

وأما قراءة النحويين^(٤) بتشديد النون وتخفيف الميم وقراءة الحرميين^(٥) بتخفيفهما فـ «إِنْ» في الأولى^(٦) على أصلها من التشديد ووجوب الإعمال، وفي الثانية^(٧) مخففة من الثقيلة وأعملت على أحد الوجهين^(٨)، واللام من «لَمَّا» فيهما^(٩)

(١) أي في تقدير ابن الحاجب للفعل المحذوف.

(٢) هو شعبة بن عياش.

(٣) أي الأوجه الأربعة السابقة.

(٤) هما الكسائي وأبو عمرو بن العلاء، وكلاهما قارئ من القراء السبعة، ونحوي، فالكسائي كوفي وأبو عمرو بن العلاء بصري.

(٥) هما نافع قارئ المدينة المنورة وابن كثير قارئ مكة المكرمة.

(٦) أي في قراءة تشديد النون من «إِنْ».

(٧) أي في قراءة تخفيف النون من «إِنْ».

(٨) إذا دخلت إن المخففة من الثقيلة حاز إعمالها وجاز إهمالها.

(٩) أي في القراءتين السابقتين، وهما تخفيف النون وتشديدها في «إِنْ».

لَامُ الْإِبْتِدَاءِ، قِيلَ: أَوْ هِيَ فِي قِرَاءَةِ التَّخْفِيفِ الْفَارِقَةُ بَيْنَ إِنْ النَّافِيَةِ وَالْمَخْفَفَةِ مِنَ التَّقْصِيلَةِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ تِلْكَ إِنَّمَا تَكُونُ عِنْدَ تَخْفِيفِ إِنْ وَإِهْمَالِهَا، وَمَا زَائِدَةٌ لِلْفَصْلِ بَيْنَ اللَّامَتَيْنِ^(١) كَمَا زِيدَتْ الْأَلْفُ لِلْفَصْلِ بَيْنَ الهمزتين فِي نَحْوِ ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾^(٢) وَبَيْنَ النُّونَاتِ فِي نَحْوِ «أَضْرِبْنَ يَا نِسْوَةَ» قِيلَ: وَلَيْسَتْ مُوصُولَةً^(٣) بِجُمْلَةِ الْقِسْمِ لِأَنَّهَا إِنْشَائِيَّةٌ^(٤)، وَلَيْسَ كَذَلِكَ لِأَنَّ الصَّلَةَ فِي الْمَعْنَى جُمْلَةُ الْجَوَابِ، وَإِنَّمَا جُمْلَةُ الْقِسْمِ مَسْئُوقَةٌ لِمَجْرَدِ التَّوَكِيدِ، وَيَشْهَدُ لِذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيَبْطِئَنَّ﴾^(٥) لَا يَقَالُ: لَعَلَّ «مَنْ» نَكْرَةً أَوْ لِفَرِيقٍ لَيَبْطِئَنَّ؛ لِأَنَّهَا حِينَئِذٍ تَكُونُ مُوصُوفَةً، وَجُمْلَةُ الصِّفَةِ كَجُمْلَةِ الصَّلَةِ فِي اشْتِرَاطِ الْخَبَرِيَّةِ.

وَأَمَّا الْمُرَكَّبَةُ مِنْ كَلِمَتَيْنِ فَكَقَوْلِهِ:

لَمَّا رَأَيْتُ أَبَا يَزِيدَ مُقَاتِلًا أَدْعَ الْقِتَالَ وَأَشْهَدَ الْهِجَاءَ^(٦)

وَهُوَ لُغْزٌ، يُقَالُ فِيهِ: أَيْنَ جَوَابٌ لَمَّا؟ وَبِمَ انْتَصَبَ أَدْعَ؟ وَجَوَابُ الْأَوَّلِ أَنْ الْأَصْلَ «لَنْ مَا» ثُمَّ أَدْغَمْتَ النُّونَ فِي الْمِيمِ لِلتَّقَارُبِ، وَوَصَلًا خَطَأً لِلإِلْغَازِ، وَإِنَّمَا حَقَّهُمَا أَنْ يَكْتُبَا مُفَصَّلَيْنِ، وَنَظِيرُهُ فِي الإِلْغَازِ قَوْلُهُ:

عَافَتْ الْمَاءَ فِي الشِّتَاءِ، فَقَلْنَا بِرَدِيهِ تُصَافِيهِ سَخْنِيَا^(٧)

(١) أَيِ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ الدَّاخِلَةِ عَلَى مَا وَلَامِ الْقِسْمِ الدَّاخِلَةِ عَلَى الْفِعْلِ.

(٢) الْبَقَرَةُ: ٢ / ٦، وَالْآيَةُ ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنْذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾، وَالْإِسْتِشْهَادُ بِ«أَنْذَرْتَهُمْ» عَلَى قِرَاءَةِ مَنْ مَدَّ الهمزة الْأُولَى.

(٣) أَيِ وَلَيْسَتْ «مَا» مُوصُولَةً.

(٤) جُمْلَةُ الصَّلَةِ لَا تَكُونُ إِنْشَائِيَّةً وَإِنَّمَا تَكُونُ خَبَرِيَّةً.

(٥) النِّسَاءُ: ٤ / ٧١، وَتَسْمَةُ الْآيَةِ: ﴿فَإِنْ أَصَابَكُمْ مُصِيبَةٌ قَالُوا قَدْ أَتَيْنَا اللَّهَ عَلَىٰ لَمْ أَكُنْ مِنْهُمْ شَهِيدًا﴾.

(٦) الْأَصْلُ فِي الْبَيْتِ: لَنْ أَدْعَ الْقِتَالَ وَأَشْهَدَ الْهِجَاءَ مَا رَأَيْتُ أَبَا يَزِيدَ مُقَاتِلًا، فَصَلَ بَيْنَ لَنْ وَالْفِعْلِ أَدْعَ لِلزُّرُورَةِ، وَمَا مُصَدِّرِيَّةٌ ظَرْفِيَّةٌ.

(٧) قِيلَ: لَنْ الْفِعْلُ بَرَّدٌ مِنَ الْأَضْدَالِ، بَرَّدَ الشَّيْءُ إِذَا جَعَلَهُ بَارِدًا، وَبَرَّدَهُ إِذَا جَعَلَهُ سَاخِنًا، وَقَوْلُ ابْنِ هِشَامٍ: الْأَصْلُ رَدِيهِ مِنَ الْوُرُودِ، وَأَدْغَمْتَ لَامَ بَلٍ فِي رَاءِ رَدِيهِ فَصَارَتْ رَاءٌ مُشَدَّدَةٌ.

فيقال: كيف يكون التبريد سبباً لمصادفته سخياً؟ وجوابه أن الأصل « بل رديه » ثم كتب على لفظه للإلغاز.

وعن الثاني^(١) أن انتصابه بلن، وما الظرفية وصلتها ظرف له فاصل بينه وبين لن للضرورة، فيسأل حينئذ: كيف يجتمع: قوله: لن أدع القتال مع قوله لن أشهد الهيجاء؟ فيجاب بأن أشهد ليس معطوفاً على أدع، بل نصبه بأن مضمرة، وأن والفعل عطف على القتال، أي لن أدع القتال وشهود الهيجاء على حد قول: ولبس عباءة وتقر عيني

أحب إلي من لبس الشفوف^(٢)

(١) عاد المصنف إلى الكلام على البيت « لَمَّا رَأَيْتَ أَبَا يَزِيدَ ... »، وقوله: « وعن الثاني » إجابة عن قوله: « وبم انتصب أدع ».

(٢) الشاهد أن الفعل « تقر » منصوب بأن مضمرة بعد واو المعية، والمعنى وليس عباءة مع قرّة عيني، والمصدر المؤول من أن وما بعدها في موضع عطف على قوله: ولبس.

حرف موضوع لنداء البعيد حقيقة^(١) أو حكماً^(٢)، وقد ينادى بها القريب توكيداً، وقيل: هي مشتركة بين القريب والبعيد، وقيل: بينهما وبين المتوسط، وهي أكثر أحرف النداء استعمالاً، ولهذا لا يقدر عند الحذف سواها. نحو ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾^(٣) ولا ينادى اسم الله ﷻ والاسم المستغاث وأبها وأيتها إلا بها، ولا المندوب إلا بها أو بـ: وا، وليس نصب المندى بها، ولا بأخواتها^(٤) أحرفاً، ولا بهن أسماء لـ «أدعو» متحملة لضمير الفاعل^(٥)، خلافاً لزاعمي ذلك، بل بأدعو محذوفاً لزوماً، وقول ابن الطراوة: النداء إنشاء، وأدعو خبر، سهو منه، بل أدعو المقدر إنشاء كبعت^(٦) وأقسمت.

وإذا ولي «يا» ما ليس بمنادى كالفعل في ﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا﴾^(٧) وقوله:
أَلَا يَا اسْقِيَانِي قَبْلَ غَارَةِ سِنْجَالٍ وَقَبْلَ مَنَايَا بَاكِراتٍ وَأَجَالٍ^(٨)

(١) كنداء الساهي أو النائم أو الغافل القريب.

(٢) يوسف: ٢٩ / ١٢.

(٣) من أحرف النداء نحو الهمزة.

(٤) ذهب جماعة من النحويين إلى أن «يا» وأخواتها التي ينادى بها أسماء أفعال تتحمل ضميراً مستكناً فيها.

(٥) أي أن الجملة إنشائية،

(٦) النمل: ٢٧ / ٢٥، وتتم الآية: ﴿أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبَاءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ وقوله تعالى: ﴿أَلَا يَسْجُدُوا﴾ يقرأ بتشديد اللام في «أَلَا» على أنها مؤلفة من «أَنْ» و«لا»، ويسجدوا فعل مضارع ويقرأ بتخفيف اللام على أنها «أَلَا» وقوله «يسجدوا» حينئذ مؤلف من «يا» والفعل «اسجدوا».

(٧) الشاهد يجوز في «يا» التي وليها فعل أن تكون للتنبيه وأن تكون حرف نداء والمندى محذوف، والتقدير يا هذان اسقياني.

اصبحاني: اسقياني الصبوح، وهو شرب الغداة، سنجال: قرية من قرى إرمينية.

والحرف في نحو ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾^(١) «يا ربَّ كاسيةٍ في الدنيا عاريةً يومَ القيامة»^(٢) والجملة الاسمية كقوله:

يا لعنة الله والأقوام كلَّهم والصَّالحين على سَمْعَانٍ مِنْ جَارٍ^(٣)

فقليل: هي للدَّاءِ والمنادى محذوف، وقيل: هي لمجرد التنبيه لئلا يلزم الإجحافُ بحذف الجملة كلها، وقال ابن مالك: إنَّ وليها دعاء كهذا البيت أو أمرٌ نحو ﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا﴾^(٤) فهي للدَّاءِ، لكثرة وقوع الدَّاءِ قبلهما نحو ﴿يَا آدَمُ اسْكُنْ﴾^(٥) ﴿يَا نُوحُ اهْبِطْ﴾^(٦) ونحو ﴿يَا مَالِكُ لَبِئْسَ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾^(٧) وإلا فهي للتنبيه.

(١) النساء: ٤ / ٧٢، والآية ﴿وَلَمَّا أَصَابَكُمْ فَضْلٌ مِّنَ اللَّهِ لَيَقُولَنَّ كَأَن لَّمْ تَكُن بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾.

(٢) الحديث في صحيح البخاري، كتاب التهجد.

(٣) الشاهد أن «يا» وليها جملة اسمية، فهي إما حرف تنبيه وإما حرف نداء والمنادى محذوف تقديره يا قوم.

(٤) النمل: ٢٧ / ٢٥، سلفت الآية قبل قليل.

(٥) البقرة: ٢ / ٣٥، والآية ﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ..﴾

(٦) هود: ٤٨/١١، والآية ﴿قِيلَ يَا نُوحُ اهْبِطْ بِسَلَامٍ مِنَّا وَبَرَكَاتٍ عَلَيْكَ وَعَلَى أُمَمٍ مِّنْ قَبْلِكَ ..﴾.

(٧) الزخرف: ٤٣ / ٧٧.

حرف السين المهملة

السين المفردة: حرف يختص بالمضارع، ويُخلصه للاستقبال، وينزلُ منه منزلةُ الجزء؛ ولهذا^(١) لم يعمل فيه مع اختصاصه به، وليس مقتطعاً من « سوف » خلافاً للكوفيين،^(٢) ولا مُدَّةً الاستقبالِ معه^(٣) أضيق منها مع سوف خلافاً للبصريين^(٤)، ومعنى قول المعربين فيها: « حرف تنفيس » حرف^(٥) توسيع، وذلك أنها نقلت المضارع من الزمن الضيق - وهو الحال - إلى الزمن الواسع وهو الاستقبال، وأوضح من عبارتهم قولُ الزمخشري وغيره: « حرف استقبال ». وزعم بعضهم أنها قد تأتي للاستمرار لا للاستقبال، ذكر ذلك في قوله تعالى: ﴿ سَتَجِدُونَ آخِرِينَ ﴾^(٦) الآية، واستدل^(٧) عليه بقوله تعالى: ﴿ سَيَقُولُ

(١) أي ولتنزله منه منزلة الجزء.

(٢) ذهب الكوفيون إلى أن حرف السين في مثل سينهض زيد أصلها سوف، وحذفت الواو والفاء للتخفيف.

(٣) أي مع حرف السين.

(٤) ذهب البصريون إلى أن السين حرف مستقل، وأن مدة التسويف مع السين أضيق منها مع سوف، فإن التسويف مع سوف أبلغ وأطول، وأن السين لو كانت مقتطعة من سوف لكانا متساويين في مدة التسويف.

(٥) أي هو حرف...، فحرف: خبر هو، والجملة خبر المبتدأ « معنى ».

(٦) أي إذا قلنا: زيد سيكرمك فإن الإكرام الذي نلتته مستمر ولا ينقطع في المستقبل.

(٧) النساء: ٩١/ ٤، والآية ﴿ سَتَجِدُونَ آخِرِينَ يُرِيدُونَ أَنْ يَأْمَنُوكُمْ وَيَأْمَنُوا قَوْمَهُمْ كُلًّا مَا رَدُّوا إِلَى الْفِتْنَةِ أُرْكِسُوا فِيهَا فَإِنَّ لَمْ يَغْتَرلَوْكُمْ وَيُلْقُوا إِلَيْكُمُ السَّلَامَ وَيَكْفُرُوا أَيْدِيَهُمْ فَخَلُّوهُمْ وَأَقْلُوهُمْ حَيْثُ تَفْقَهُوهُمْ ﴾. فاستخدام السين في الآية يفيد أن استهزاء هؤلاء بالمؤمنين مستمر، ذلك أنهم كانوا يسلمون إذا حضروا إلى المدينة وإذا ذهبوا إلى قومهم كفروا، ففعلهم هذا مستمر وإن كان في الماضي.

السُّفَهَاءِ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَاهُمْ عَنْ قَوْلِهِمْ^(١) مَدْعِيًّا أَنْ ذَلِكَ إِنَّمَا نَزَلَ بَعْدَ قَوْلِهِمْ: «مَا وَلَاهُمْ» قال: فجاءت السين إعلماً بالاستمرار لا بالاستقبال، انتهى.

وهذا الذي قاله لا يعرفه النحويون، وما استند إليه من أنها نزلت بعد قولهم: «مَا وَلَاهُمْ» غيرُ موافقٍ عليه، قال الزمخشري: فإن قلت: أي فائدة في الإخبار بقولهم قبل وقوعه؟ قلت: فائدته أن المفاجأة للمكروه أشد، والعلم به قبل وقوعه أبعد عن الاضطراب إذا وقع، انتهى.

ثم لو سلّم فالاستمرار إنما استقيد من المضارع^(٢)، كما تقول: «فلانٌ يُقْري الضيف ويصنع العجائب» تريد أن ذلك دأبه، والسين مفيدة للاستقبال؛ إذ الاستمرار إنما يكون في المستقبل، وزعم الزمخشري أنها إذا دخلت على فعل محبوب أو مكروه^(٣) أفادت أنه واقع لا محالة، ولم أرَ مَنْ فهم وجه ذلك، ووجهه أنها تقيد الوعد بحصول الفعل؛ فدخلوها على ما يفيد الوعد أو الوعيد مقتضى لتوكيده وتنبيته معناه، وقد أوما إلى ذلك في سورة البقرة فقال في «فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ»^(٤): ومعنى السين أن ذلك كائن لا محالة، وإن تأخر إلى حين، وصرح به في سورة براءة فقال في «أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ»^(٥) السين مفيدة وجود الرحمة لا محالة؛ فهي توكيد الوعد كما تؤكد الوعيد إذا قلت: «سأنتقم منك».

(١) البقرة: ٢-٤٤، وتنمة الآية «الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا قُلْ لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ».

(٢) أي أن السين لم تعد الاستمرار.

(٣) نحو سأكرمك وسأنتقم منك.

(٤) البقرة: ٢/١٣٧، والآية «وَلَنْ تُولُوا بِالْمَآخِمْ فِي شِقَاقٍ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ».

(٥) التوبة: ٩/٧١، والآية «وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضُهُمْ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ».

مُرَادِفُهُ لِلسَّيْنِ^(١)، أَوْ أَوْسَعُ مِنْهَا^(٢)، عَلَى الْخِلَافِ^(٣)، وَكَأَنَّ الْقَائِلَ بِذَلِكَ نَظَرَ إِلَى أَنَّ كَثْرَةَ الْحُرُوفِ تَدُلُّ عَلَى كَثْرَةِ الْمَعْنَى، وَلَيْسَ بِمُطَرَّدٍ، وَيُقَالُ فِيهَا «سَف» بِحَذْفِ الْوَسْطِ، وَ«سَوْ» بِحَذْفِ الْآخِرِ، وَ«سَيَّ» بِحَذْفِهِ وَقَابِ الْوَسْطِ يَاءً مَبَالِغَةً فِي التَّخْفِيفِ، حَكَاهَا صَاحِبُ الْمُحْكَمِ^(٤).

وَتَنَفَّرَدُ عَنِ السَّيْنِ بِدُخُولِ اللَّامِ عَلَيْهَا نَحْوُ «وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى»^(٥)، وَبِأَنَّهَا قَدْ تَفَصَّلَ بِالْفِعْلِ الْمُلغَى، كَقَوْلِهِ:

وَمَا أَذْرِي وَسَوْفَ إِخَالُ أَذْرِي. أَقْوَمُ آلَ حَصْنٍ أَمْ نِسَاءً^(٦)

^(١) أي أن سوف والسين مترادفان، وهذا قول الكوفيين.

^(٢) وهذا قول البصريين.

^(٣) أي على الخلاف في مدة التسويف.

^(٤) هو «المحكم والمحيط الأعظم»، وصاحبه ابن سيده.

^(٥) الضحى: ٩٣/ ٥.

^(٦) والشاهد أنه اعترض بين سوف وبين أدري بجملة إخال، وإخال ملغى عن العمل.



أسماء الأفعال

هذا لون من ألوان تقسيم الكلم عند علماء العربية، فقد ورد في النصوص أن بعض النحاة جعل أقسام الكلم أربعة، فأضاف إلى الاسم والفعل والحرف قسماً رابعاً هو اسم الفعل.

ولأهمية هذا القسم ودوره في شواهد متنوعة واسعة من كلام العرب استحق أن يكون قسماً مستقلاً لدى بعض الدارسين المعاصرين، فأيد أن يكون لأسماء الأفعال حيزاً لا بد من إبرازه، ولفت الأنظار نحو أهميته، ورأى أن من عدّها قسماً رابعاً كسر الطوق الذي فرضه النحاة القدماء على تقسيم الكلم، واضعاً أمام الدارسين المتذوقين لبلاغة العربية إشارة الدعوة إلى إعادة النظر في التقسيم، والخروج عن حيز النحاة في تقسيم الكلم، وخاصة في نظرته إلى أسماء الأفعال، فمنهم من اعتبرها أسماءً حقيقية، وأعطى الدليل على ذلك قبول ألفاظها لعلامات الاسم، وأبرزها التثوين، وأنها لا تقبل علامات الفعل، ومنهم من اعتبرها أفعالاً حقيقية، ونسب بعضهم هذا الرأي إلى الكوفيين؛ محتجين بأنها إنما كانت أفعالاً؛ لدلالاتها على الحدث والزمن، ولرفعها الفاعل ونصبها المفعول، ولتأديتها معاني الفعل من أمر ونهي، ومنهم من يقول: إنها أفعال، استعملت استعمال الأسماء، ومنهم من يقول: إنها بمنزلة بين الأسماء والأفعال، ومنهم من يقول: إنها قسم رابع من أقسام الكلم، قسيم للاسم والفعل والحرف^(١).

وأرى أن من المعقول أن تفرد أسماء الأفعال بدراسة مستقلة؛ وهي خطوة لتيسير قواعد العربية، باختيار المذهب السهل، الذي يقوم على الشاهد وتوازره الحجة، اعتماداً على معنى الصيغة لكل اسم فعل، وما يحققه من أغراض لغوية وبلاغية.

(١) انظر مجلة المجمع العلمي العراقي، بحث اسم الفعل دراسة وطريقة تيسير، مجلد ١٦، ص ٦٨ د. سليم النعيمي.

هل لأسماء الأفعال قسمٌ خاصٌ في أقسام الكلمة ؟

اختلف النحاة في أسماء الأفعال، فقال جمهور البصريين: هي أسماء قامت مقام الأفعال في العمل، ولا تتصرف تصرف الأفعال بحيث تختلف أبنيثها لاختلاف الزمان، ولا تصرف الأسماء بحيث يُسند إليها إسناداً معنوياً فتقع مبتدأ أو فاعلاً، وبهذا فارقت الصفات كأسماء الفاعلين والمفعولين.

وقال جمهور الكوفيين: إنها أفعال؛ لأنها تدل على الحدث والزمان، وكل ما في الباب أنها جامدة لا تتصرف، فهي كـ: ليس وعسى ونحوهما.

ولأهمية أسماء الأفعال ودورها في تركيب الكلام وتنوع دلالاتها جعلها بعض النحويين نوعاً خاصاً من أنواع الكلمة، فالمعهود أن الكلمة اسمٌ وفعلٌ وحرف، والقسم الرابع أسماء الأفعال؛ وذلك أنها ليست أفعالاً وليست أسماء؛ لأنها لا تتصرف تصرف الأفعال، ولا تصرف الأسماء؛ ولأنها لا تقبل علامات الأسماء ولا علامات الأفعال، فقد خالفت نمط الاسم والفعل فسميت بالخالفة.

قال أبو حيان الأندلسي في الارتشاف:

اختلف الذين قالوا: إنها أسماء أفعال، فقيل: مدلولها ألفاظ أفعال لا أحداث ولا أزمان، وتلك الأفعال هي التي تدل على الحدث والزمان، فـ (مه) اسم للفظ : اسكت.

وقيل: تدل على معاني الأفعال من الحدث والزمان، فـ (مه) مرادف لـ (اسكت)، قيل: وهو ظاهر مذهب سيبويه وأبي علي الفارسي وجماعة، فدلتها على الزمان بالوضع لا بالصيغة، وقيل: هي أسماء للمصادر، ثم دخلها معنى الطلب والأمر فتبعه الزمان، ودخلها معنى الوقوع بالمشاهدة، ودلالة الحال في غير الأمر، فـ (مه) اسم لقولك: سكوتاً، وكذلك باقيها، فيكون إطلاق أسماء الأفعال عليها يُعنى به المصادر وهي أفعال لا الأفعال التي قسيمة الأسماء.

وبالرغم من هذا البيان الذي عرضناه لإيضاح الرأي الغالب، لا يزال يشوبه - بحق - بعض الضعف، كاعتبار هذه الألفاظ أسماء عاملة مع أنها لا موضع لها من الإعراب؛ فلا تكون مبتدأ، ولا خبراً، ولا فاعلاً، ولا مضافاً إليها، ولا غير ذلك ..

ويخفُ الاعتراض، ويكاد الضعف يخفي لو أخذنا بالرأي القائل: إنها قسم رابع مستقل من أقسام الكلمة، وأصحاب هذا الرأي يسمونه الخالفة، بمعنى: خليفة الفعل ونائبه في معناه، وعمله وزمنه، وكل ما يتضمنه^(١).

قال ابن جنّي في الخصائص: باب في تسمية الفعل:

اعلم أنّ العرب قد سمّت الفعل بأسماء.. وذلك في ضربين: أحدهما: في الأمر والنهي، والآخر: في الخبر..

الأوّل منها نحو قولهم: صنة فهذا اسم: اسكت، ومه، فهذا: اكفف، ودونك اسم: خذ.

وقد جاءت هذه التسمية للفعل في الخبر، وإنما بابها الأمر والنهي، من قيل أنهما لا يكونان إلا بالفعل، فلما قويت الدلالة فيهما على الفعل حسنت إقامة غيره مقامه، وليس كذلك الخبر؛ لأنه لا يخصُّ بالفعل، ألا ترى إلى قولهم: زيد أخوك، ومحمد صاحبك، فالتسمية للفعل في باب الخبر ليست في قوة تسميته في باب الأمر والنهي، وعلى ذلك فقد مرّت ألفاظ صالحة جمعها طولُ التقري لها، وهي قولهم: أفّ، اسم الضجر^(٢).

(١) انظر ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (٣ / ١٩٧)، ومنحة الجليل ٢٧، وفي النحو العربي نقد وتوجيه (٢٠٢ - ٢٠٤)، النحو الوافي (٤ / ١٤١)، حاشية ١.

(٢) الخصائص ٣ / ٣٤، وانظر المرتجل ٢٥٠ - ٢٥٤.

قال ابنُ الخشَّاب:

ومِمَّا أَعْمَلَ عملُ الأفعال ألفاظٌ سُمِّيَتْ بها الأفعال، أي: قامت مقامها، ودَلَّت عليها بعملها عملها، وذلك اختصارٌ منهم، فسمَّيت أسماءُ الأفعال، وبهذا تعرف في الصناعة؛ لأنها - كما قلنا - شُبِّهَتْ في دلالتها عليها، بدلالة الاسم على مسمَّاه.

عمل اسم الفعل:

يعمل اسم الفعل عملَ مسمَّاه، فيحتاج إلى فاعل، نحو: هَيَّاهُ نَجْدَ، كما تقول: بَعْدَتْ نَجْدَ، قال الشاعر:

فهَيَّاهُ هَيَّاهُ العَقِيقُ وَمَنْ بِهِ وهَيَّاهُ خَلٌّ بالعَقِيقِ نَوَاصِلُهُ

وتقول: شَتَانُ زَيْدٍ وَعَمْرُو، كما تقول: افترق زيد وعمرو.

ويحتاج إلى مفعول نحو: تَرَكَ زَيْدًا، كما تقول: اترك زيدا^(١).

تقسيم أسماء الأفعال من حيث وضعها:

ينقسم اسم الفعل ثلاثة أقسام:

١- المُرْتَجِلُ. ٢- المُنْقُولُ. ٣- المُسْتَقُّ.

الأول- المرتجل: وهو ما وُضِعَ من أوَّل الأمر اسم فعل، أي لم يسبق له استعمالٌ قبل العلميّة في غيرها، كـ:

١- هَيَّاهُ، شَتَانُ، مَرَعَانُ وشَكَانُ (أسماء أفعال بمعنى الماضي).

٢- صَنَ، مَهْ، آمِينَ، حَيْهَلْ، هَلْمْ، هَاءَ، إِيه (... بمعنى الأمر).

٣- أَفْ، وَيْ، آهْ، أَوْه (... بمعنى المضارع).

(١) المرتجل في شرح الجمل ٦٨.

الثاني- المنقول من غيره إليه، وهو ما سبق له استعمال في غير اسم الفعل، والنقل إما من ظرف أو جارٍّ ومجرور أو من مصدر، لغرض الاختصار والسرعة والمبالغة ونحو ذلك. وهو نوعان:

أولاً- ما نقل من ظرف أو جارٍّ ومجرور، نحو: عليك وإليك ودونك، ومكانك، وأمامك، ووراءك.

والثاني: ما نقل من مصدر، وهو نوعان:

١- مصدر استعمل فعله، نحو: رويد زيدا، فإنهم قالوا: أروده إرواداً، بمعنى: أمهله إمهالاً، ثم صغروا الإرواد تصغير الترخيم، وأقاموه مقام فعله، واستعملوه تارة مضافاً إلى مفعوله فقالوا: رويد زيدا، وتارة منوياً ناصباً للمفعول، فقالوا: رويداً زيدا، ثم إنهم نقلوه وسمّوا به فعله، فقالوا: رويد زيدا. والدليل على أنه اسم فعل كونه مبنياً، والدليل على بنائه كونه غير منون.

٢- مصدر فعل مهمل، وهو قولهم: بلة زيد، فإنه في الأصل: مصدر فعل مهمل مرادف لـ (دع) و (اترك).

الثالث- المشتق: ما أخذ من فعل الأمر، نحو: نزال وتراك وحذار، إذا أردت: انزل واترك واحذر..

أسماء الأفعال المعدولة عن فعل الأمر:

يُعدل فعل الأمر: افعَلْ إلى صيغة فَعَالٍ، قياساً مطّرداً، فيؤدي المعنى نفسه، نحو: حذار، تراك، ذراك، مناع، نظار، نعاء.

قال سيبويه: فالحدُّ في جميع هذا: افعَلْ ولكنه معدول عن حدّه، ولا يتصل به ضمير الفاعل، فصيغة ((فَعَالٍ)) يؤمر بها المذكر والمؤنث والمفرد والمتنّى والجمع؛ لأنه ليس بفعل، وإنما هو اسم في معنى الفعل، والاسم بعده منصوب على أنه مفعول به.

تنبيه:

قال بعض النحاة- وقوله شديد- لا أدري الحاجة إلى جعل مثل هذا الظرف: مكانك، اسم فعل؟ فهلا جعلوه ظرفاً على بابهِ، باقياً على أصله من الظرفية من غير نقله، إلى اسم الفعل؛ لأنّ اعتباره منقولاً إلى اسم الفعل إنما يحسن حين لا يمكن الجمع بين الظرف وذلك الفعل الذي بمعناه، كما لا يصحّ أن يُقال: اسكت صه، الزم عليك، خذ دونك، أما إذا أمكن فلا يجوز إخراجهُ عن الظرف إلى اسم الفعل، فإنه يصحّ أن يُقال: اثبت مكانك وتقدّم أمامك.. في حين لا يصحّ أن يُقال: صه اسكت، كما تقدّم^(١).

ما نُقل عن حرف:

توسّع ابن منظور في لسان العرب في الحديث عن الهاء، فذكر أنّ «ها» مقصورة، كلمة تنبيه للمخاطب ينبّه بها على ما يساق إليه من الكلام، ثم قال^(٢):
وهاء أيضاً: كلمة إجابة وتلبية.

قال الأزهري: قال سيبويه في كلام العرب: هاءٌ وهاك، بمنزلة حيّهل وحيّهلك، وكقولهم: النّجّاك، وهذه الكاف لم تجئ علماً للمأمورين والمنهيّين والمضمرين، ولو كانت علماً لمضمرين لكانت خطأ؛ لأنّ المضمر هنا فاعلون، وعالمة الفاعلين السواو، كقواك: افعلوا، وإنما هذه الكاف تخصيص وتوكيد وليست باسم، ولو كانت اسماً لكان: النّجّاك محالاً؛ لأنّك لا تضيف فيه ألفاً ولا ماً.

قال الله تعالى: ﴿هَآؤُمْ أَقْرَأُوا كِتَابِيَّةً﴾ [الحاقة: ١٩]. جاء في التفسير أنّ الرجل من المؤمنين يُعطى كتابه بيمينه، فإذا قرأه رأى فيه تبشّره بالجنة، فيعطيه أصحابه فيقول: هاؤم أقرؤوا كتابي، أي: خذوه وقرؤوا ما فيه؛ لتعلموا فوزي بالجنة.

^(١) انظر شرح الكافية: ٢ / ٧٥ .

^(٢) لسان العرب (ها)، الكتاب: ٢ / ٤٢ .

وفي هاء بمعنى خذ لغاتٌ معروفة، قال ابن السكيت: يقال: هاء يا رجل، هاؤما يا رجلان، هاؤم يا رجال، ويقال: هاء يا امرأة، مكسورة بلا ياء، وهائيا يا امرأتان، وهاؤنَّ يا نسوة.. ومن العرب من يقول: هاك هذا يا رجل، وهاكما هذا يا رجلان، وهاكم هذا يا رجال، وهاك يا امرأة، وهاكما هذا يا امرأتان، وهاكن يا نسوة.

ومن شواهد الشعر قول الشاعر:

قوموا فهاؤوا الحقَّ نزلُ عنده
إذ لم يكنْ لكمْ علينا مَفْخَرُ
أي: خذوا الحق.. اسم فعل أمر.. وواو الجماعة فاعل.
ومنه قول الشاعر:

ومربحٍ قال لي: هاء! فقلتُ له: حياك ربي! لقد أحسنتَ بي هائي
الدليل على اسمية هذه الألفاظ:

الدليل على أن هذه الألفاظ أسماء، أشياء وجدت فيها لا توجد إلا في
الأسماء، منها:

أ- التثوين: الذي هو علم التذكير، وهذا لا يوجد إلا في الاسم، نحو قولك:
آه، وأفٍّ، وصنه...

ب- التنثية: وهي من خواصّ الأسماء، وذلك قولهم: دُهِرَين، وهذه
التنثية لا يُراد بها ما يشفع الواحد مما هو دون الثلاثة، وإنما الغرض فيها:
التوكيد بها، والتكرير لذلك المعنى. «دُهِرَين: اسم فعل ماض، بمعنى: بطلَ
بطلَ».

ج- وجود الجمع فيها: في هَيَّاهُ، والجمع مما يختص بالاسم.

د- وجود التانيث فيها: في هيهة وهيهات، والتانيث بالهاء والألف من خواص الأسماء.

ه- الإضافة: في قولك: دونك، وعندك، ووراءك، ومكانك.

و- وجود لام التعريف فيها: نحو النجاءك، فهذا اسم النج.

ز- التحقير (التصغير): وهو من خواص الأسماء، وذلك قولهم: رؤيتك.

وبعض هذا ما يثبت ما دعواه أضعاف هذا^(١).

قال الرضي: والذي حملهم على أن قالوا: إن هذه الكلمات وأمثالها ليست بأفعال، مع تأديتها معاني الأفعال، أمر لفظي؛ وهو أن صيغها مخالفة لصيغ الأفعال، وأنها لا تتصرف تصرفها، ويدخل اللام على بعضها والتتوين في بعض، وظاهر كون بعضها ظرفاً وبعضها جاراً ومجروراً^(٢).

أقسام أسماء الأفعال من حيث زمانها:

تقسم أسماء الأفعال بحسب الزمان إلى ثلاثة أقسام:

أولها: بمعنى الأمر، قال ابن هشام: وورودها بمعنى الأمر كثير ك: صه ومه وآمين، بمعنى: اسكت وانكف واستجب، ونزال وبابه، وإيه ومعناها: حدث، وإيهأ ومعناها اقطع الحديث، ورويدك بمعنى: اتدد..

وقال ابن الخشاب: هذه الأسماء المسمى بها الفعل بابها الأمر؛ لأنه الموضع الذي يجتزأ فيه بالإشارة في أكثر الأحوال عن النطق بلفظة الأمر، وأسرار ذلك: أن المراد بها مع ما فيها من مبالغة الاختصار، والاختصار يقتضي حذفاً، والحذف يكون مع قوة العلم بالمحذوف، وهذا حكم مختص بالأمر؛

^(١) الخصائص: ٣ / ٤٤ - ٤٥ .

^(٢) شرح الكافية: ٢ / ٧٣ المرتجل: ٢٥٠.

لأن الأمر يُستغنى فيه في كثير من الأمر عن ذكر أفعال أفعاله بشواهد الحال، كقولك لمن رأيته قد أسرع رمحاً أو سدّد سهماً أو أشال سوطاً أو شهر سيفاً: زيداً أو عمراً، وتستغني بشاهد الحال عن أن تقول: اطعن أو ارم أو اضرب، ويكفي من ذلك الإشارة أو غيرها مما ليس بلفظ بل يقوم مقامه.

ثانيهما: بمعنى الماضي، وفيهما معنى الخبر، والخبر ليس كالأمر في ذلك، فلذلك قل استعمال هذه الأسماء في الخبر.

من أمثلة هذا القسم: شتلان وهيهات، بمعنى: افترق وبعد.

ثالثهما: بمعنى المضارع، وهو أيضاً قليل، نحو: أوّه وأفّ، بمعنى: أتوجع وأتضجر، ووا، ووي وواها، بمعنى: أعجب كقوله تعالى: ﴿وَيَكَاذِبُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [القصص: ٨٢]، أي: أعجب لعدم فلاحهم.

أحكام اسم الفعل:

من أحكام اسم الفعل أمور منها:

١- بناؤها:

اسم الفعل مبني يلزم غالباً صيغة واحدة، وبناؤها كما سُمع من العرب. علّة بناء هذه الأسماء^(١): إنّ علّة بناء: صه ومه، إنما هي تضمُّنها معنى لام الأمر، ألا ترى أنّ صه بمعنى اسكت وأنّ أصل اسكت: لتسكت، كما أنّ أصل قم: لتقم واقعد، فلما ضمّنت هذه الأسماء معنى لام الأمر شابها الحرف فبنيت، كما أنّ «كيف»، و«مَنْ»، و«كم» لما تضمن كل واحد منها معنى الاستفهام بُني، وكذلك بقية الباب.

(١) الخصائص: ٣ / ٥٠.

وقالوا: إنه إنما بني ؛ لوقوعه موقع المبنيّ يعني ان دراك بمعنى أدرك،
وصه بمعنى اسكت، والمراد أنّ علة بنائه إنما هي نفس وقوعه موقع المبني
لا غير، أو أنّ المراد أنّ وقوعه موقع فعل الأمر ضمنه معنى حرف الأمر،
وهذا ظاهر في صه وإيه وويهاً وأشباه ذلك.

٢- أسماء الأفعال كلام تام:

أسماء الأفعال مدلولها لفظ الفعل، كما يفهمه قولهم: اسم فعل، لكن من
حيث كونه لفظاً، ولذلك كان كلاماً تاماً.
ويترتب على هذا أن تكون أحكام اسم الفعل مع فاعله أحكام الجملة الفعلية،
كوقوعها صفةً أو حالاً أو مفعولاً به بعد القول^(١).

٣ - محلّها من الإعراب^(٢):

تعددت آراء النحويين في بيان المحلّ الإعرابي لأسماء الأفعال، فعلى
القول بأنها أفعال حقيقية، أو أسماء لألفاظ الأفعال: لا محل لها من الإعراب عند
الأخفش وطائفة، وهو اختيار ابن مالك، وعلى القول بأنها أسماء لمعاني الأفعال
موضعها: رفع بالابتداء وأغنى مرفوعها عن الخبر، وهو مذهب ابن جني
وبعض النحويين، وعلى القول بأنها أسماء للمصادر النائية عن الأفعال موضعها:
نصب لأفعالها النائية عنها؛ لوقوعها موقع ما هو في موضع نصب، وهو قول
المازني وطائفة.

قال أبو حيّان في الارتشاف:

ومذهب الأخفش: أنّ أسماء الأفعال لا موضع لها من الإعراب ونسبه
أبو جعفر النحاس إلى الجمهور، ومذهب سيبويه والمازني وأبو علي الدينوري

(١) النحو الوافي ٤ / ١٥٩ .

(٢) شرح التصريح ٢ / ١٩٥ - ١٩٦، الارتشاف ٣ / ٢١٤ .

إلى أنها في موضع نصب. وذهب بعض النحاة إلى أنها في محل رفع على الابتداء، وأغنى الضمير المستكن فيها عن الخبر، كما أغنى الظاهر في : أقائم الزيدان.

والصحيح أن كلاً منها اسم الفعل، وأنه لا موضع لها من الإعراب، قال في حاشية التصريح: أسماء الأفعال لا تكون فاعلة ولا مفعولة. وجاء في الأشباه والنظائر ما نصّه:

قول بعض النحويين في مثل (ترأى) و (نزال) : إنه مبتدأ و فاعله مضمّر، ولا خبر له ؛ لاستقامة المعنى من حيث كان معناه: انزل وأترك هذا هو الصحيح فيه. وقد ذهب كثير إلى أنه منصوب انتصاب المصدر، كأنه قيل في نزال: انزل نزولاً، وهذا عندي ضعيف؛ لأنه لو كان كذلك وجب أن يكون معرباً بمثابة: سقياً ورعياً، ونحن نفرّق بين سقياً وبين (نزال)، فكيف يمكن حملها على إعراب واحد وهو أن يكونا مصدرين، مع أن أحدهما معربٌ والآخر مبني^(١)؟

٤ - أسماء الأفعال من حيث اللزوم والتعدي:

قال ابن يعيش، هي ثلاثة أقسام:

- قسم لا يكون إلا لازماً، ك: صه ومه.
- وقسم لا يكون إلا متعدياً، نحو: عليك زيدا، أي: الزمه. ودونك بكراً، أي: خذه.
- وقسم يستعمل تارة لازماً وتارة متعدياً، ك: رويد، وهلم، وحيهل، قال: ونظير ذلك من الأفعال باب: وزنته ووزنت له وكلته وكلت له^(٢).

(١) حاشية يس ١٩٦/ ٢، الأشباه والنظائر ٣ / ٣٠٦ ط المجمع.

(٢) الأشباه والنظائر ٢ / ٢٩٢، شرح المفصل ٤ / ٤٦.

٥ - استعمال أسماء الأفعال من حيث التعريف والتذكير:

أسماء الأفعال في الاستعمال ثلاثة أقسام:

١ - قسم لم يستعمل إلا معرفة، نحو: بلّهُ وآمين؛ لأنه لم يسمع فيهما تنوين.

٢ - قسم لا يستعمل إلا نكرة، وهو ما لم يفارقه التنوين، نحو: إيها في الكف، وويها في الإغراء، وواها في التعجب.

٣ - قسم استعمل معرفة ونكرة، فينوّن^(١)؛ لإرادة التذكير ويحذف التنوين؛ لإرادة التعريف، وذلك نحو: صه ومه وإيه وأف.

٦ - أسماء الأفعال من حيث الإضافة :

إنها لا تضاف، كما أن مسمّاها - وهو الفعل - كذلك. ومن ثمّ قالوا: إذا قلت: بله زيد، بالخفض كانا مصدرين، والفتحة فيها فتحة إعراب، وإذا قلت: بله زيداً ورويداً كانا اسمي فعل، ومعلوم أن الفتحة فيهما حينئذ فتحة بناء لعدم التنوين.

٧ - لا يتقدّم معمولها عند البصريين؛ لأنها فرع على الفعل في العمل، فينبغي ألا تتصرف تصرفه، لا تقول: (زيداً عليك)، وأما الكوفيون فذهبوا إلى جواز تقديم معمولها عليها، واستدلوا على ذلك بظاهر قوله تعالى: ﴿ كَتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ [النساء: ٢٤] ويقول آخر:

يا أيها المائح دلوي دونكا
إني رأيت الناس يحمدونكا

والنقدير: دونك دلوي، فدلوي في موضع نصب بدونك، فنلّ على جواز تقديم معمولها عليها، ويرى البصريون: أنّ (دلوي) : في موضع رفع؛ لأنه خبر مبتدأ مقتر، والنقدير: هذا دلوي دونكا، أو منصوب بإضمار فعل: خذ دلوي دونك^(٢).

(١) الخصائص: ٥٠ / ٣.

(٢) أسرار العربية ١٦٠ - ١٦١، شرح شذور الذهب ٥٢٢.

٨ - ما ذكر في اتساع أسماء الأفعال ومن الإيجاز ومن المبالغة لم يترك لها حرية العمل وكامل التصرف، فالعرب ابعدوا أحوالها من أحوال الفعل المسمّى بها، وتباسوا بتصريفه، لتناسيهم حروفه، يدل على ذلك أنك لا تقول: صبه فتسلم، كما تقول: أنصت فتسلم، ولا: مه فتستريح، وذلك أنك إذا أجبت بالفاء فإنك إنما تنصب لتصورك في الفعل معنى المصدر، وإنما يصح ذلك لاستدلالك عليه بلفظ فعله، ألا تراك إذا قلت: زني فأكرمك، فإنك إنما نصبتك، لأنك تصوّرت فيه: لتكون زيارة منك فأكرامني. فـ (زني) دلّ على مصدره. وليس كذلك أسماء الأفعال كـ : صه؛ لأنه ليس من الفعل في قبيل ولا دبير، وإنما هو صوّت أوقع موقع حروف الفعل؛ فإذا لم يكن (صه) فعلاً ولا في لفظه قبح أن يستنبط منه معنى المصدر لبعده عنه^(١).

٩ - يجزم المضارع في جواب الطلب منها:

قال ابن جني: فأما الجزم في جواباتها فجائز حسن؛ وذلك قولك: صه تسلم، ومه تسترخ، ودونك زيدا تظفر بسلبه، ألا تراك في الجزم لا تحتاج إلى تصوّر معنى المصدر، لأنك لست تنصب الجواب فتضطرّ إلى تحصيل معنى المصدر الدال على أن والفعل. وهذا واضح^(٢).

من أبرز شواهد الفحويين على جزم اسم الفعل للجواب قول الشاعر:

وقولي كلما جشأت وجأشت مكانك تحمدي أو تستريحي

جزم (تحمدي) بعد قوله (مكانك)، وهو اسم فعل بمعنى اثبتني^(٣).

(١) الخصائص ٣ / ٤٧.

(٢) الخصائص ٣ / ٤٩.

(٣) شرح شذور الذهب ٤٤٩.

وجاء جواب الطلب مجزوماً بعد اسم الفعل: رويد في قول الشاعر:

رويد نصاهل بالعراق جياندا كأنك بالضحاك قد قام نادبة

أي: رويد بعض وعيدكم نصاهل، كقول الآخر:

رويد بني شيبان بعض وعيدكم تلاقوا غداً خيلي على سفوان

١٠- خفة أسماء الأفعال:

قال ابن جني: باب في كثرة الثقل وقلة الخفيف:

هذا موضع من كلامهم طريف، ذكر فيه أن أسماء الأفعال، صفة وممة وإيه وأف وأوتاه، وهيهات: كل واحد منها جزء مفرد هو قائم برأسه، وليس للضمير الذي فيه استحكام الضمير في الفعل، يدل على ذلك أنه لما ظهر في بعض أحواله ظهر مخالفاً للضمير في الفعل، وذلك قول الله سبحانه: ﴿ هَاؤُمْ أَقْرَبُوا كِتَابِيَّةٌ ﴾ [الحاقة: ١٩] وأنت لا تقول في الفعل: اضربم ولا انخلم ولا اخرجم ولا نحو ذلك^(١).

الفائدة من أسماء الأفعال في كلام العرب:

استحقت أسماء الأفعال تقسيماً خاصاً عند بعض النحويين؛ لأنها حَقَّقت

الفوائد الآتية:

أحدها: السعة في اللغة والتفنن في التعابير.

والثاني: المبالغة، وذلك أنك في المبالغة لابد أن تترك موضعاً إلى موضع،

إما لفظاً إلى لفظ وإما جنساً إلى جنس.

والثالث: الإيجاز والاختصار^(٢).

(١) الخصائص: ٣ / ١٧٨.

(٢) الخصائص: ٣ / ٤٦ - ٤٧.

قال صاحب البسيط:

فائدة وضع أسماء الأفعال: الاختصار والمبالغة، أمّا الاختصار فإنها بلفظ واحد مع المذكر والمؤنث والمثنى والمجموع.

وأمّا المبالغة فتعلم من لفظها؛ فإنَّ « هيهات » أبلغ في الدلالة على البعد من « بُعد » وكذلك باقيها، ولولا إرادة الاختصار والمبالغة لكانت الأفعال التي هي مسمّاهَا تغني عن وضعها^(١).

وقال ابن الخشاب في المرتجل:

تُحَقِّقُ أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ غَرَضَيْنِ: هُمَا الْمُبَالِغَةُ وَالْإِخْتِسَارُ؛ أَمَّا الْمُبَالِغَةُ: فَلأنَّهَا تَدُلُّ عَلَى شِدَّةِ الْبَعْدِ، وَشَاهِدُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾ [الْمُؤْمِنُونَ: ٣٦].

أي: بعد جداً، أو بُعد كل البعد ما توعدونه.

ولعلّه يخرج بتبعيده الشيء والمبالغة في ذلك في كثير من الأمر إلى أن يُؤَيِّسَ مِنْهُ، وعلى هذا الشرح الدقيق جاء قول الشاعر:

فَهِيَاهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ وَمَنْ بِهِ وَهِيَاهَاتَ خِلَ الْعَقِيقِ نَوَاصِلُهُ

وأمّا الاختصار: فإنَّ اسم الفعل - وهو اللفظة التي تقوم مقامه - تكون مع الواحد المذكر والمؤنث وتنتهيهما وجمعهما على صورة واحدة، تقول في الأمر للواحد: صَـةٌ يا زيدُ، وفي الاثنين: صَـةٌ يا زيدان، وفي الجماعة: صِه يا زيدون، وفي الواحدة: صِه يا هند، وصِه يا هندان، وصِه يا هندات.

ولو جئت بمسمّى هذه اللفظة - وهو اسكت - لقلت اسكت واسكتا واسكتوا واسكتي واسكتن^(٢).

(١) الخصائص ٣ / ١٧٨.

(٢) المرتجل: ٢٤٩.

قال ابن الأنباري في باب الإغراء:

إن قال قائل: لم أقيم الظروف والحروف مقام الفعل ؟ قيل: طلباً للتخفيف؛ لأن الأسماء والحروف أخف من الأفعال فاستعملوها بدلاً، طلباً للتخفيف.

فإن قيل: فلم كثر في عليك وعندك ودونك، خاصة ؟

قيل: لأن الفعل إنما يضمن إذا كان عليه دليل من مشاهدة حال أو غير ذلك، ولما كانت (على) الاستعلاء، والمستعلي مشاهد من تحته، و (عند) للحضرة، ومن بحضورك تشاهده، و (دون) للقرب، ومن بقربك تشاهده، صار هذا بمنزلة مشاهدة حال تدل عليه، فلهذا أقيمت مقام الفعل^(١).

تعريف المعاصرين:

بيّن الباحثون المعاصرون أغراض أسماء الأفعال؛ فكل كلمة يطلقها المتكلم للإفصاح عن موقف انفعالي أو تأثري، فهي من حيث استعمالها قريبة الشبه بما يسمونه في اللغة الإنكليزية Exclamation فإذا قال القائل: (هيهات للنجاح) فإنه سيؤدي معنى معيناً معبراً بالوضع عن موقف ذاتي للمتكلم حيال ابتعاد النجاح، ولا يفي به أن يفسره بعبارة: (بُعد النجاح) على سبيل الإخبار؛ لأن القائل في هذه الحالة يريد أن يعبر عن معنى إنشائي، بينه وبين التعجب رحم وقربي، فكان المعنى المراد التعبير عنه: (ما أبعد النجاح !)، ولعل النحاة حين فسروه بمعنى: (بُعد النجاح) قد أرادوا بالفعل الماضي الذي في جملة التفسير ذلك المحوّل إلى صيغة (فعل) التي نفيده معنى التعجب فمثله مثل الفعل في قوله تعالى: ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ ﴾ [الكهف: ٥] وقوله: ﴿ سَاءَ مَثَلًا

(١) أسرار العربية ١٥٧.

الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَبُوا بَيَاتِنَا ﴿ [الأعراف: ١٧٧] ولم يريدوا بها الإخبار كما يخبرون بالفعل من باب (كُرُم).

ومثل ذلك يقال في قوله تعالى: ﴿ هَيَّاهُتْ هَيَّاهُتْ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾ [المؤمنون: ٣٦]، وفي قول الشاعر: شَتَّانَ مَا بَيْنَ الثَرِيَا وَالثَرَى.

والذي يقول: آه، لا يريد أن يخبر عن الوضع بقدر ما يريد أن ينشئ التألم به، ومثل هذا يُقال عن التعجب والمدح والذم، وكل هذه تتم عن موقف خاص شخصي وذاتي للمتعب أو المادح أو الذم، فلما كان الإفصاح هو المعنى الصرفي العام للخالفة، وهو وظيفتها في الكلام فإن الكلمات التي تستعمل للتعجب والمدح والذم تتصف هي الأخرى بطابع الإفصاح الذاتي عن موقف^(١) من المواقف الانفعالية أو التأثرية.

وإذا لاحظنا أن التأفف المنبعث من الناس متفاوت كثيراً، ليس بدرجة واحدة، علمنا منطق العربية في أنها جمعت أربعين لغة لكلمة: (أَفُّ) عدها علماء العربية في المعاجم وتتبعها علماء التفسير ورصدوا القراءات العديدة التي قرأت بها كلمة أف، في مثل قوله تعالى: ﴿ فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفٌّ ﴾ [الإسراء: ٢٣].

بين الفعل واسم الفعل: الأصل هو: الفعل، واسم الفعل فرع عنه، والفرق بين أسماء الأفعال ومسمياتها من الأفعال: أنها وإن عملت عملها فهي ليست بصريح أفعالها؛ لعدمها في التصرف الذي هو خاصٌ بالفعل، ولذلك نقص تصرفها في معمولها عن تصرف الفعل، وانحطت في ذلك عن رتبته.

وألفاظ الأفعال دوالٌ على المعاني التي وضعت لها، وهذه دوالٌ على تلك الألفاظ، فهي أسماء لألفاظها، فلفظ (بَعْدُ) ، دالٌّ على المعنى الذي تحته - وهو

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ١١٣، ألسام الكلام العربي ٢٥١ - ٢٥٢.

خلاف القرب - و (هيهات) اسم للفظ (بَعْدَ) أي: دالٌّ عليه، قال ابن هشام:
اسم الفعل ما ناب عن الفعل معنى واستعمالاً، كشتان وصنّه وأوّه.

توافق. أسماء الأفعال في ثلاثة أمور:
أولها: الدلالة على المعنى.

ثانيها: أن كل واحد من أسماء الأفعال يوافق الفعل الذي يكون بمعناه في
التعدي واللزوم غالباً.

ثالثهما: أنه يوافق الفعل الذي بمعناه في إظهار الفاعل وإضماره.

ومن غير الغالب في التعدي نحو: (آمين) فإنه لم يحفظ في كلام العرب
تعدّيه لمفعول، مع أنه بمعنى (استَجِبَ) وهو من فعل متعدٍ . وكذا: إيه، فإنه
لازم مع أن الفعل الذي بمعناه - وهو زدني - متعدٍ.

وتخالف أسماء الأفعال في سبعة أمور:

الأول: أنه لا يبرز معها ضمير، بل تقول: صنّه، يلفظ واحد للمذكر
والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع، بخلاف: اسكت فإنك تقول: اسكت، اسكتي،
اسكتا، اسكتوا، اسكن.

الثاني: أنه لا يتقدم معمولها عليها، فلا تقول: زيدا عليك، كما تقول:
محمداً الزم.

الثالث: أنه يجوز توكيد الفعل توكيداً لفظياً باسم الفعل، تقول: أنزل نزال،
وتقول اسكت صه، كما تقول: انزل انزل، اسكت اسكت، ولا يجوز توكيد اسم
الفعل بالفعل.

الرابع: أن الفعل إذا دلّ على الطلب جاز نصب المضارع في جوابه،
فتقول: انزل فأحدثك، ولا يجوز نصب المضارع في جواب اسم الفعل ولو كان
دالاً على الطلب ك: صه ونزال.

الخامس: أن أسماء الأفعال لا تعمل مضمرة، بحيث تُحذف، ويبقى
معمولها، ولا متأخرة عن معمولها، بل متى وجدت معمولاً تقدّم على اسم فعل
تعين عليك تقدير فعل عامل فيه، وأشهر شاهد على ذلك قول الشاعر:

يا أيّها المائح دلوي دونكا
إني رأيت الناس يحمدونكا
قدّر النحويون: خذ دلوي، ولا يجعل قوله (دلوي) معمولاً لدونكا، ولا
آخر مثله مقدّر، على الأصح.

السادس: أن أسماء الأفعال أغلبها سماعي، إلا وزن فعّال، وهي غير
متصرفة، فلا تختلف أبنيئها لاختلاف الزمان، بخلاف الأفعال.

السابع: أنها لا تقبل علامات الأفعال كالنواصب والجوازم ونون التوكيد
وباء المخاطبة وتاء الفاعل.

تبيين المخاطب في أسماء الأفعال الدالة على الأمر:

بيّن سببويه أن أسماء الأفعال التي بمعنى الأمر لا تكون إلا للمخاطب، فلا
يجوز أن يأتي بعدها ضمير الغائب أو المتكلم إلا ما جاز في اتصال (على)
ببإاء المتكلم، فلا يقال: رويده، ولا حيّهله ولا حدّره^(١).

وقد نقلت جبروف الجبر والظروف إلى أسماء الأفعال متصلة بكاف
الخطاب، وكذلك نقلت بعض المصادر مثل: النجاءك، وحدّرك وحدّارك ونولك
وفرطك.

(١) الكتاب: ١ / ١٢٦ - ١٢٧، الارتشاف: ٣ / ٢٠٥.

أما أسماء الأفعال كـ: رُوِيَ، المنقول عن المصدر، وحيَّه، وهاء المرتجلان فيجوز أن تلحقهما الكاف؛ لتبيين المقصود بالخطاب، لأنهما يقعان للمفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث، فتأتي الكاف لتخصص المخاطب، فإن كان المخاطب بيئاً مقبلاً على من يخاطبه فالغرض من الكاف التوكيد.

وبين سيبويه أن هذه الكاف ليست اسماً أضيف إليها اسم الفعل، وردَّ على من يجعلها اسماً بقوله: ولو كانت اسماً لما جاز القول: النجاءك، فالاسم المعرف بالالف واللام لا يضاف، وليست علامة للمضمر؛ لأن المضمر فاعل.

وأما هَلَمْ، فيأتي بعدها حرف الجرّ اللام متصلاً بالضمير، قال سيبويه: ونظير الكاف في رويد في المعنى لا في اللفظ (لك) التي تجيء بعد ((هَلَمْ)) في قولك: هَلَمْ لَكَ، فالكاف هنا اسم مجرور باللام، والمعنى في التوكيد والاختصاص بمنزلة الكاف في رويد وأشباهها، كأنه قال: هَلَمْ، ثم قال: إرأيتي بهذا لك، فهو بمنزلة: سقياً لك، وإن شئت قلت: هَلَمْ لي، بمنزلة: هات لي، وهَلَمْ ذاك لك، بمنزلة أدن ذاك منك.

العطف على الفاعل:

تكتسب أسماء الأفعال في هذا المجال حكم الأفعال أيضاً، فكما لا يعطف على الفاعل المضمر إلا إذا أكد بضمير رفع، لا يعطف على فاعل أسماء الأفعال المضمر إلا بعد توكيده بضمير الرفع المنفصل.

تقول: رويدكم أنتم وعبدُ الله، كأنك قلت: افعلوا أنتم وعبد الله، ويقبح العطف دونما توكيد، قال أبو حيان في الارتشاف:

« إذا عطف على فاعل (رويد) المستتر اسماً مرفوعاً أكد، تقول: رويداً أنت وزيدٌ عمراً.

ولا يجوز العطف على الضمير المجرور باللام بعد: هَلَمْ فلا يقال: هَلَمْ لك وأخيك؛ لأنه لا يجوز عطف الاسم الظاهر على المضمرة المجرور ((^(١)).
والصواب أن تقول: هَلَمْ لك أنت وأخوك، وهَلَمْ لكم أجمعون، كأنك قلت: تعالوا أنتم أجمعون، وتعال أنت وأخوك.
توكيد أسماء الفعل:

ورد توكيد اسم الفعل (هيهات) في القرآن الكريم في قوله تعالى:
﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾ [المؤمنون: ٣٦].

وورد توكيد اسم الفعل: (واهاً) في قول الشاعر:
واهاً لريا ثم واهاً واهاً.

كما ورد توكيد اسم الفعل (حذار) في قول الشاعر:
هي الدنيا تقول بملء فيها
حذار حذار من بطشي وفنكي
وكذا في استعمال: صَهْ صَهْ، وَمَهْ مَهْ، ونحو ذلك.

توكيد فاعل أسماء الفعل:

أ- توكيد فاعل أسماء الفعل المنقولة عن المصدر:

إذا كان التوكيد بلفظ (نفس) فلا بد من تأكيد الفاعل بضمير الرفع المنفصل، تقول:

رويدك أنت نفسك، ورويدكم أنتم أنفسكم، وأما قول العرب: (رويدك نفسك) فإنهم يجعلون (نفسك) مفعولاً به لا توكيداً، فهي كما تقول: رويداً عبد الله، إذا أمرت به.

(١) الكتاب: ١ / ١٢٦ - ١٢٧ (باب من الفعل سمّي فيه بأسماء مضافة) ارتشاف
الضرب: ٦٥٨/٢.

أما إذا كان التوكيد بلفظ (أجمعون) فيجوز أن يؤكد الفاعل بضمير الرفع المنفصل، ويجوز ألا يؤكد، نقول: رويدكم أجمعون، ورويدكم أنتم أجمعون، قال سيبويه: كل حسن.

ب- توكيد فاعل أسماء الأفعال المرجلة:

ليس في توكيد فاعل: عليك وهاءك ما يخالف القاعدة العامة في التوكيد، أمّا هلمّ لك: فيجوز فيها توكيد ضمير الرفع المضمر، وتوكيد الكاف المجرورة باللام، نقول: هلمّ لك نفسك، وهلمّ لك أنت نفسك، وهلمّ لكم أجمعين وأجمعون^(١).

ج- توكيد فاعل أسماء الأفعال المنقولة عن الجار والمجرور أو الظرف:

يجوز في فاعل أسماء الأفعال المنقولة عن الجار والمجرور أو الظرف توكيد الضمير المجرور الذي تكرر لتبيين المقصود بالخطاب، ويجوز توكيد الفاعل المضمر، نقول: عليكم أنفسكم وعليكم أجمعين، وعليكم أنتم أنفسكم وعليكم أجمعون^(٢).

ومنه قوله تعالى: ﴿مَكَانَكُمْ أَنْتُمْ وَشُرَكَاءُكُمْ﴾ [يونس: ٢٨].

اشتقاق أسماء الأفعال:

المشهور أن معظم أسماء الأفعال إنما هو مرتجل وسماعي، قال الفارسي في توضيح أصل تيد: أرى أنها مأخوذة من التؤدة، فالفاء أبدلت منها التاء، والعيسن همزة ألزمت بدل الياء، وهذا الذي قاله متكلف. والغالب على أسماء الأفعال عدم الاشتقاق.

ومن السناد ما ذكره الأصمعي أنه يقال للرجل: هلمّ إلى كذا، فيقول: لا أهلمّ بفتح الهمزة والهاء وضم اللام وفتح الميم مشددة، ونقول: إلام أهلمّ، وذكر أبو علي أنه يقال للرجل: هلم كذا، فتقول: لا أهلمّه، أي: لا أعطيه^(٣).

(١) الكتاب: ١ / ١٢٥ - ١٢٦، التعليق على كتاب سيبويه: ١٦١/١.

(٢) انظر كتاب نظام الجملة: ٦٣١ - ٦٣٣.

(٣) ارتشاف الضرب (٣/ ٢٠١ و ٢١١)، إيضاح الشعر: ٣٦ - ٣٧.

اللجنة العلمية

د. نبيل أبو عمشة

د. مزيد نعيم

د. منى الياس

حقوق الطبع والترجمة والنشر محفوظة لمديرية الكتب والمطبوعات

